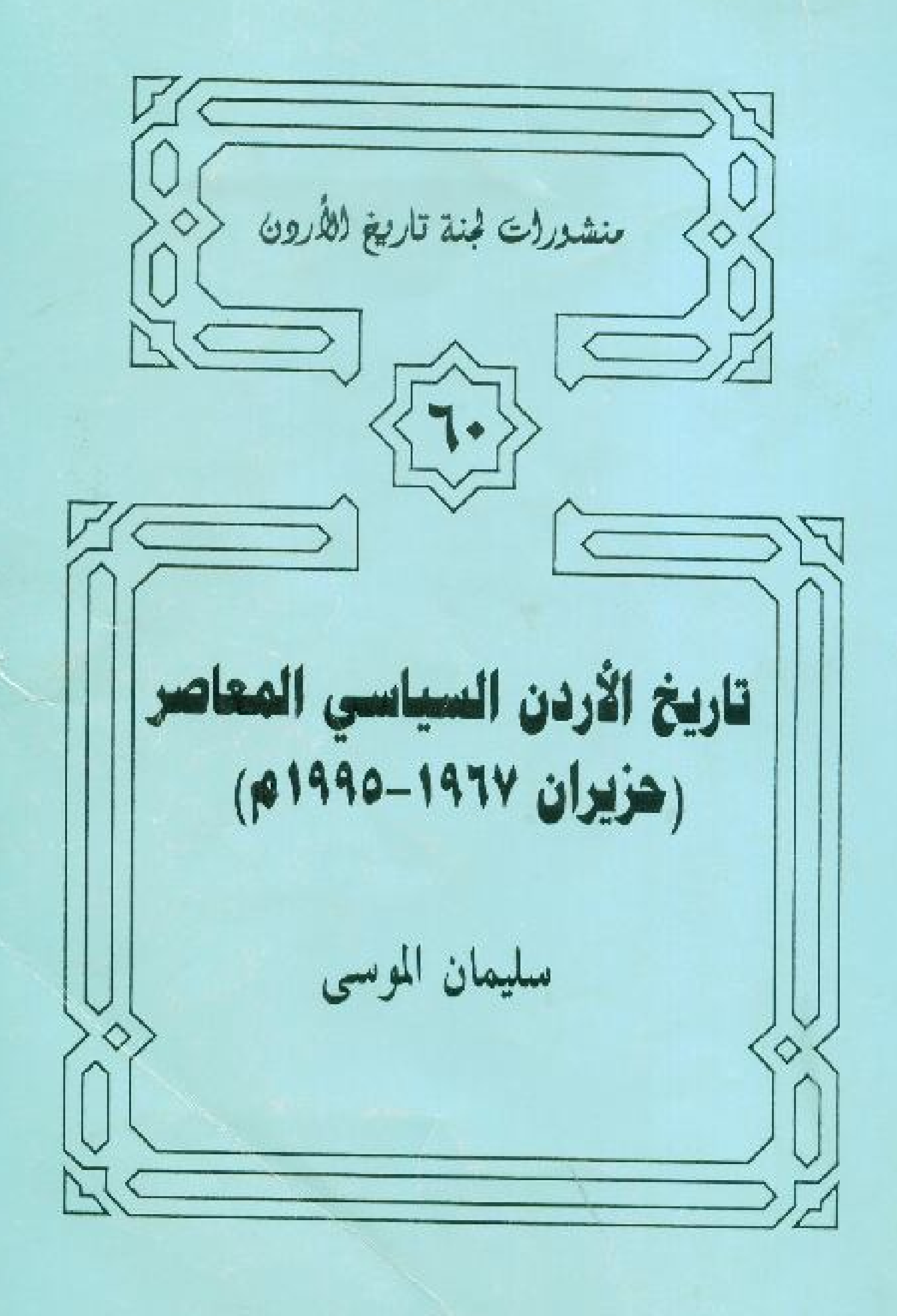


منشورات لجنة تاريخ الأردن

٦٠

تاريخ الأردن السياسي المعاصر
(حزيران ١٩٦٧-١٩٩٥م)

سليمان الموسى



تاريخ الأردن السياسي المعاصر
(حزيران ١٩٦٧ – ١٩٩٥م)
سليمان الموسى


الذخيرة العربية

منشورات لجنة تاريخ الأردن

٦٠

تاريخ الأردن السياسي المعاصر

(حزيران ١٩٦٧– ١٩٩٥م)

سليمان الموسى

رقم التصنيف	: ٩٥٦,٥
المؤلف ومن هوفي حكمه	: سليمان الموسى
عنوان المصنف	: تاريخ الأردن السياسي المعاصر حزيران(١٩٦٧ – ١٩٩٥م)
رؤوس الموضوعات	: الأردن – تاريخ (١٩٦٧ – ١٩٩٥م) الأردن – سياسة وحكومة
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية	: (١٧٥٠ /١٠/١٩٩٨)

(تم إعداد بيانات الفهرسة الأولية بمعرفة دائرة المكتبة الوطنية)

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

يسر " لجنة تاريخ الأردن" أن تقدم للقراء الكتاب الستين من منشوراتها*، عـن: ((تاريخ الأردن السياسي المعاصر (حزيران ١٩٦٧ -١٩٩٥م)، الذي وضـعه الأسـتاذ سليمان الموسى المؤرخ الأردني المعروف.

و((لجنة تاريخ الأردن)) لجنة مستقلة، تتخذ مقرها في المجمـع الملكـي لبحـوث الحضارة الإسلامية (مؤسـسة آل البيـت) بعمـان ، ألفهـا صـاحب الـسموالملكي الأمير الحـسن ولـي العهـد مـن رؤسـاء: المجمـع الملكـي لبحـوث الحـضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت) ، والجامعة الأردنية، وجامعة اليرموك، وجامعة مؤتـة، وجامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنيـة، والجمعيـة العلميـة الملكيـة، بعـد أن وجَـه صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين رسـالة إلـى سـموه – فـي العـشرين مـن شوال ١٤٠٧ هـ الموافـق ١٦ مـن حزيـران ١٩٨٧ م – طلـب جلالتـه فيهـا أن يتولى سموه تأليف لجنة مستقلة ((من المفكرين والمؤرخين المرمـوقين مـن الجامعـات

* يجد القارئ ثبتاً بها في نهاية هذا الكتاب.

ومراكز البحث العلمي من الذين يواكبون تطور بلدنا، ويشاركون في مسيرته المباركــة، ليقوموا بوضع خطة متكاملة المراحل لكتابة تاريخ الأردن، في إطار تاريخ أمته العربية، ونشر بحوث ودراسات ذات مستوى علمي رفيع ، ومنهج موضوعي يتــوخى الحقيقــة وحدها، ولا يقصد إلا وجه الحق، وتستخلص من هذه البحوث والدراسات سلــسلة مــن الكتب لمختلف الفئات من الناشئة إلى جمهرة المثقفين إلى كبار المتخصــصين: للتعلــيم والمطالعة والمراجعة)).

وكانت اللجنة قد وضعت خطة متكاملة لكتابة تاريخ الأردن منذ أقدم العصور حتى الآن ، واستكتبت ما يزيد على مئة وعشرين من الباحثين المتخصصين من داخل الأردن وخارجه لإعداد البحوث المطلوبة . وقد تمكنت اللجنة، بحمد الله وتوفيقه، من نشر تسعة وخمسين كتاباً* – قبل صدور هذا الكتاب – في مختلف جوانب تــاريخ الأردن الــسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وستواصل اللجنة، بمشيئة الله ، إصدار البحوث فــي تاريخ الأردن – بالتتابع – فور إنجازها.

---

* كانت لجنة تاريخ الأردن قد أصدرت خمسة وخمسين كتاباً في أربع سلا سل على النحوالتالي:
- (٣٤)كتاباً في سلسلة ((الكتاب الأم في تاريخ الأردن)).
- (١٢) كتاباً في سلسلة ((البحوث والدراسات المتخصصة)).
- (٦) كتب في سلسلة ((كتب المطالعة)).
- (٣) كتب في سلسلة ((المصادر والمراجع)).

وقد رأت اللجنة – ابتداء من الكتاب السادس والخمسين – نشر الكتب الصادرة عنها بأرقام متسلسلة دون تصنيفها ضمن سلسلة معينة.

والله نسأل أن يكون هذا الجهد نافعاً للقراء والباحثين في تــاريخ الأردن، وجيــل الشباب المتطلع إلى دراسة تاريخ بلده وأمته، إنه نعم المولى ونعم النصير.

الدكتور ناصر الدين الأسد

رئيس لجنة تاريخ الأردن

رئيس المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية

(مؤسسة آل البيت)

عمان في :

شعبان ١٤١٩هـ

كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٨م


الذخيرة العربية

الفصل الأول

حرب الاستنزاف ١٩٦٧ – ١٩٦٩م


الذخيرة العربية

الفصل الأول
حرب الاستنزاف ١٩٦٧ – ١٩٦٩م

(١)
حرب ١٩٦٧م ونتائجها

تمخضَت حرب ١٩٦٧م عن كارثة فاقت الكوارث التي ألمَت بالوطن العربي في العصر الحديث. وكان ما أصاب الأردن أكبر وأشدّ مما أصاب مصر وسوريا. ذلك أن استيلاء العدوعلى الضفة الغربية، وما فيها من أماكن مقدسة وصناعات وموارد إنتاج واقتصاد، كان ضربة خطيرة تفوق خسارة سوريا لمنطقة الجولان، واستيلاء العدوعلى شبه جزيرة سيناء وقناة السويس بالنسبة لمصر.

وفي الفترة التي سبقت الحرب ، كان الاقتصاد الأردني يسير نحوالنمووالتطور، حتى بلغ معدل الزيادة السنوية في الإنتاج القومي أكثر من ١٢٪ خلال عامي ١٩٦٤ و١٩٦٥م. وفي عام ١٩٦٦م بلغت قيمة الإنتاج المحلي ١٧٤ مليون دينار، كانت نسبة مساهمة الضفة الغربية فيه نحو٣٨٪ وكانت الضفة الغربية تضم ٤٨٪ من المؤسسات الصناعية و٥٣٪من المؤسسات التجارية في المملكة. ونتيجة للحرب خسر الأردن جميع موارده السياحية تقريباً، والتي قَدرت بـ ١٠ملايين دينار سنة ١٩٦٦م بالعملات الأجنبية. بل إن النقص في واردات الخزينة بلغ ٥٥٪ بعد الحرب. أضف إلى ذلك أن توظيف رؤوس الأموال الخاصة والأجنبية انقطع نتيجة للحرب، بعد أن بلغ ١٨٠مليون دينار في الأشهر الخمسة الأولى من عام ١٩٦٧م. وهذا دليل على خطورة الضربة التي أصابت الاقتصاد الأردني. وفوق هذا فقد أصيب ميناء العقبة بالشلل نتيجة إغلاق قناة السويس، إذا كانت البواخر في السابق تأتي إليها عن طريق القناة. ونتج عن ذلك أن الأردن أخذ يتكبد نفقات طائلة لاستيراد المؤن البضائع عن طريق ميناء بيروت أوعن طريق رأس الرجاء الصالح. وبقي هذا الوضع العسير إلى أن أعيد فتح قناة السويس سنة ١٩٧٥م.

أما بالنسبة للقوات المسلحة فقد كانت الخسارة فادحة، إذ شملت ٨٠٪ من الدبابات والمدرعات التي كانت تملكها، وجميع الطائرات المقاتلة. ذلك أن الأردن دفع معظم قواته العسكرية إلى الضفة الغربية للدفاع عنها، فلم تبق في الضفة الشرقية إلا قوة ضئيلة. ودلت

الإحصاءات على أن خسائر الجيش في الحرب كانت كما يلي:

٦٩٦ من الشهداء

٤٢١ من الجرحى

٥٣٠ من الأسرى

٢١ طائرة

١٧٩ دبابة

١٦٨٣ من سيارات النقل وناقلات الجنود

٣٨٢ من المدافع

٢٠٠٠ من الرشاشات

٨٠٠٠ من البنادق

٨٤٥ قطعة سلاح كانت قد وزَعت على مكان القرى الأمامية

٧٠٠٠ طن من الذخيرة

وقدَرت خسائر الأردن في السلاح والعدَة والعتاد بمبلغ ٧٠ مليون دينار، وهومبلغ جسيم في حسابات تلك الأيام.

ونستدل من الأرقام التي نشرتها إسرائيل عن خسائرها أن قواتها المسلحة خسرت ٩٨٣قتيلاً و٤٥١٧جريحاً. ومما يدل على شدة بأس الجيش الأردني ورجاله الأشاوس، أن أكثر من نصف هؤلاء سقطوا وأصيبوا في الجبهة الأردنية. فالقتلى منهم ٥٥٣ على جبهة الأردن و٤٣٠ على جبهتي مصر وسوريا، والجرحى منهم ٢٤٤٢ على جبهة الأردن و٢٠٧٥ على الجبهتين الأخريين.[1]

---

[1] اللواء يوسف كعوش، الجبهة الأردنية – حرب حزيران ١٩٦٧م، منشورات الدار العصرية للصحافة والنشر، عمان ١٩٨٠م: ٩٢.
والدكتور سمير مطاوع، الأردن في حرب ١٩٦٧م، عمرة للنشر والتوزيع، لندن – عمان، ١٩٨٨م: ١٥٣.
ويقدم العميد العدروس أرقاماً لخسائر القوات المسلحة الأردنية ، تكاد تطابق الأرقام التي وردت أعلاه:
Brig. Syed Ali El-Edroos: The Hashemite Arab Army 1908-1979, The publishing committee, Amman, 1980, pp.430-431.

ومما هوجدير بالتنويه أن الأردن خاض الحرب في نطاق القيادة العربية المشتركة ووضع جميع قواته المسلحة تحت قيادة قائد مصري هوالفريق عبد المنعم رياض، الـــذي قام بإدارة دفّة القتال على الجبهة الأردنية، وكان يتلقى الأوامر والتعليمات من المشير عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات العربية التي اشتركت في الحرب. وبعد انتهـــاء الحـــرب وضع الفريق رياض تقريراً قال فيه إن سيطرة العدوعلى أجواء ميادين القتال، كان عاملاً حاسماً في ترجيح كفته، فالمعركة "كانت معركة جوية أولاً وأخيراً" وأنحى ريـــاض فـــي تقريره بالملائمة على السياسات العربية قائلاً إنها "جنت على الجندية العربية قبل أن تجني عليها إسرائيل". ثم أشاد بأداء القوات الأردنية والعراقية قائلاً إنها خاضت المعركة "ببساله منقطعة النظير"،وإن الوحدات الأردنية قاتلت " قتالاً مريراً في ظروف غير مقبولة وأدت واجبها بكل بسالة وشرف"[١]

(٢)
النازحون

لم تقتصر الكارثة على وقوع الضفة الغربية تحت احتلال إسرائيل، وعلـــى الـــشهداء والجرحى، وعلى خسارة السلاح والعتاد والمنشآت – بل تعين على الضفة الشرقية أن تواجه تدفق موجة جديدة من النازحين الذين غادروا ديارهم تحت وطأة الإرهاب والتهديد. فمنذ يوم ٧ حزيران، وعلى مدى الأيام الثلاثة التالية، أخذ المنادون من خلال مكبرات الـــصوت فـــي سيارات العدو، يحثون الأهليين في القدس ورام الله وبيت لحم ومخيمـــات اللاجئـــين، علـــى مغادرة منازلهم وأماكن سكناهم، حفاظاً على حياتهم. وكانت تلك النداءات تقول "أيها الأهلون، هلموا وغادروا واذهبوا إلى شرقي الأردن. إذا لم ترحلوا ستكون حياتكم في خطر". وعنـــدما أقبلت قوات العدوعلى مخيمـــات اللاجئـــين فـــي شـــعفاط وقلنديـــة وعقبـــة جبـــر وعـــين السلطان وغيرها، عمدت إلى إطـــلاق قنابـــل المدفعيـــة، وأتبعـــت ذلـــك بنـــداءات مـــن مكبرات الصوت تحض الناس على النجاة بأنفسهم في خلال ساعتين. كان مخيم عقبة جبـــر

---

(١) تقرير الفريق رياض الصادر عن القيادة المشتركة، مركز القيادة المتقدم، عمان، بتاريخ١٩ حزيران ١٩٦٧م "سري للغاية". وعنوانه (مناقشة موضوعية لسير العمليات في الجبهة الأردنية). وقد نشر هذا التقرير في عدة مصادر من بينها كتاب رئيس الوزراء سعد جمعة (المؤامرة ومعركة المصير)، دار الكاتب العربي، بيروت ١٩٦٨م: ٢٦٨

يضم ٧٠ ألف نسمة، فاستبد الذعر بساكنيه وأسرعوا يعبرون النهر مع نسائهم وأطفالهم بينما يصكّ أسماعهم أزيز الطائرات. وهكذا رحل الآلاف من مخيمات اللاجئين الكبيرة بالقرب من أريحا (عين السلطان وعقبة جبر والعوجا) ومناطق الأغوار الأخرى، تحت وطأة التهديد وتحت وطأة عوامل نفسية أخرى خلقتها الحرب وضخمها الخوف من أن يكرر العدوعمليات الإرهاب والتنكيل التي مارسها في حرب ١٩٤٨م.

وعلى الرغم من أن مجلس الأمن الدولي أصدر يوم ١٤ حزيران القرار رقم ٢٣٧ يدعوحكومة إسرائيل إلى تأمين سلامة وأمن سكان المناطق التي كانت مسرحاً لعمليات القتال،وإلى تسهيل عودة السكان الذين فروا إلى منازلهم، فإن إسرائيل لم تتخذ أية خطوات لبث روح الاطمئنان في نفوس الناس. وهكذا استمر النزوح حتى قُدّر عدد النازحين يوم ١٩ حزيران بمائة ألف نسمة. وامتدّ النزوح ليشمل سكان غزة وقطاعها. ولم يكن ذلك كل ما في الأمر، بل إن الإسرائيليين عمدوا إلى استعمال القوة لطرد سكان عدد من القرى الأمامية في جهات جنين وطولكرم وقلقيلية والخليل، وأخذوا ينقلونهم بالسيارات إلى المشارف المطلة على وادي الأردن (دون أن يسمحوا لهم بحمل أية أمتعة). ولم يتوقف النزوح الجماعي حتى أواخر عام ١٩٦٧م. وفي حزيران ١٩٦٨م نشرت وزارة الإنشاء والتعمير إحصاء جاء فيه أن عدد النازحين بعد الحرب بلغ ٣٥٤ ألف نسمة، بينهم ٣٨ألفاً من قطاع غزة. وقد بذل الأردن كل جهد ممكن لتقديم الغوث لجموع النازحين. وفي بداية الأمر تم إيواؤهم في المدارس والمساجد وبعض الأماكن العامة، ثم نقلوا إلى مخيمات تم إعدادها على عجل في منطقة عمان ومنطقة الزرقاء وفي الأغوار. وفي ٢٠ حزيران شكلت الحكومة لجنة وزارية لإغاثة النازحين، فأخذت هذه اللجنة تعمل على توفير المأوى والمؤن لهؤلاء، إلى أن تم إعداد الترتيبات المعقولة والممكنة لتأمين أسباب الحياة المعيشية لهم في المخيمات. وكان هناك الأمل بأن تنصاع إسرائيل لقرارات مجلس الأمن، وتسمح للنازحين بالعودة إلى ديارهم ومخيماتهم السابقة، ولكن مضت الأعوام دون أن يتحقق شيء من ذلك.[1]

---

[1] أورد العميد العدروس في كتابه " الجيش العربي الهاشمي" أن أكثر من ٣٠٠ ألف فلسطيني نزحوا من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية، نتيجة لحرب ١٩٦٧م: ٤٣١.
ويؤيد الدكتور سمير مطاوع رقم الثلثمائة ألف في كتابه:
Samir A. Mutawi: Jordan in the 1967 war, Cambridge university press, Cambridge, England, 1987, p. 171.

لم يكن في استطاعة الأردن – وهوالبلد القليل الموارد – أن يقوم بالأعباء التي ألقيت على عاتقه بعد انتهاء الحرب، فالتفت يستعين بالدول العربية الأخرى . وفي ١١ حزيران أبرق الملك الحسين إلى رؤساء الدول العربية يقول إن هناك حاجة ماسّة ومستعجلة للمواد الغذائية والخيام، من أجل توفير الحد الأدنى من أسباب العيش لآلاف النازحين الذين اضطرتهم إسرائيل على مغادرة ديارهم. وبالفعل بادر الأشقاء إلى تلبية النداء، فقدمت عدد من الدول والأقطار العربية معونات فورية بين نقدية وعينية. وقد بلغت المعونات النقدية ٢٢ مليون دينار على النحوالتالي:

١٥ مليون جنيه استرليني من السعودية

٥ ملايين دينار من إمارة أبوظبي

٥٠٠ ألف جنيه من دولة قطر

١٥٠ ألف من دولة البحرين

٦٠ ألف جنيه من دبي (بما في ذلك مساهمة أبناء الأردن العاملين هناك)

وبفضل هذه المعونات العاجلة تمكن الأردن من البدء في إعادة بناء قواته المسلحة، وفي توفير بعض العناية اللازمة بالنازحين، ولكن الوضع الاقتصادي بقي هشاً ومتأرجحاً إلى أن عُقد مؤتمر القمة في الخرطوم بعد انتهاء الحرب بثلاثة أشهر، فقرر تقديم معونات ثابتة للدول التي أصابتها الحرب في الصميم "مصر وسوريا والأردن".

ولكن الأعباء التي ترتبت على الأردن نتيجة للحرب، لم تقتصر على مسألتي إعادة بناء القوات المسلحة والعناية بالنازحين، بل شملت مدّ يد العون للضفة الغربية ومساعدة أهلها على الصمود في ديارهم. ومنذ البداية اتخذت الحكومة قراراً بالاستمرار في تحمل مسؤوليات الدوائر والمؤسسات والمرافق الأساسية في الضفة، بما في ذلك التعليم والصحة والزراعة والبلديات والخدمات الاجتماعية، مع دفع رواتب جميع الموظفين، ودفع إيجارات أبنية الدوائر الحكومية، حتى لوكان الاحتلال قد أدى إلى إغلاقها. كما أن الحكومة فتحت الجسور أمام صادرات الضفة وقطاع غزة. وقام مجلس الوزراء بتأليف لجنة وزارية تتولى تقديم المبالغ المالية إلى مختلف المحافظات شهراً بعد شهر.

(٣)
مواقف المجتمع الدولي

وعلى الرغم من مرارة الهزيمة، فقد داعب الأمل نفوس العرب، بأن المجتمع الدولي لا بد وأن يرغم إسرائيل على الانسحاب من الأراضي التي احتلتها خلال أيام الحرب. وكان هناك اعتقاد بأن إسرائيل ستبادر إلى الانسحاب إذا ماأعلنت الدول المجاورة عن رغبتها في الأعتراف بها. ولكن إسرائيل خيبت آمال المتفائلين، إذ سارعت فور انتهاء الحرب إلى اتخاذ إجراءات توسعية، فعمدت إلى هدم حي المغاربة داخل أسوار مدينة القدس وإزالته من الوجود، كما قامت بتدمير خمس قرى وإزالتها أيضاً (زيتا، بيت نوبا، يالو، عمواس، بيت عور). وفي ٢٩ حزيران ١٩٦٧م قرّرت حكومة إسرائيل ضم منطقة تنظيم القدس العربية إليها (من شعفاط شمالاً على حدود بلدية بيت لحم جنوباً). ولم تلق إسرائيل بالاً لقرارين اتخذتهما الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر تموز، يدعوانها إلى إلغاء إجراءاتها، والامتناع عن تغيير الوضع في المدينة المقدسة.

وتبدت المفارقة المؤلمة في مواقف الكثير من الدول ذات التأثير، وخصوصاً في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، إذ ساد الاعتقاد هناك أن العرب هم الذين تسببوا في نشوب الحرب، وأن إسرائيل كانت في موقف الدفاع عن وجودها.[١]

كانت الحرب الباردة بين الدول الغربية والشرقية ما تزال على أشدها. وفي مجلس الأمن الدولي ظهرت مواقف الطرفين واضحة، فكان الإتحاد السوفياتي (حليف مصر

---

(١) وصف دين راسك وزير الخارجية الأمريكية ،انتصار إسرائيل بأنه "نصر كامل للغرب كله". وذلك على اعتبار أن الهزيمة لحقت بمصر وسوريا، حليفتي الاتحاد السوفياتي. وقال الجنرال أود بول في كتابه (الحرب والسلام في الشرق الوسط): إن الغرب ابتهج بانتصار إسرائيل، وجُمعت ملايين الدولارات والجنيهات تقديرٍ للمنتصرين. وكانت قصة داود وجوليات على شفتي كل إنسان. ومضى إلى القول إنه لم يجد في بلا ده النرويج نسبة ١٪ ممن يفهمون حقائق الصراع العربي الإسرائيلي. إذ كانت القاعدة قبول وجهة النظر الإسرائيلية من جميع الجوانب.. فالرأي العام ظل على العموم معادياً للعرب راجع كتاب(نوافد غربية)، وزارة الثقافة، عمان، ١٩٨٤م: ٩٩- ١٣١.

وكتاب الجنرال أود بول ، كبير المراقبين الدوليين في فلسطين، لسنوات ١٩٦٣- ١٩٦٩م:
General Odd Bull: War and peace in the Middle East;leo cooper, London, 1976.

وسوريا) يرى أنه يجب على إسرائيل أن تنسحب من الأراضي التي استولت عليها دون قيد أوشرط. ولكن دول الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، كانت ترى أن انسحاب إسرائيل يجب أن يُربط باعتراف العرب بوجودها، على أساس أن الدول العربية هي التي بدأت الحرب عندما أغلقت مضائق تيران. وعندما أخفق مجلس الأمن في اتخاذ قرار يحظى بموافقة الطرفين، أحيلت القضية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ونظراً لأهمية عرض وجهة النظر العربية في تلك الدورة الاستثنائية، قرر الملك الحسين – بالتشاور مع الرئيس جمال عبد الناصر – أن يشترك في الدورة ، على أساس أنه الزعيم العربي الذي فقد نصف مملكته، وعلى أساس أن دول الغرب تنظر إليه كزعيم معتدل لم يكن له أولبلاده أي دور في نشوب الحرب. وفي هذا الصدد علينا أن نشير إلى أن العلاقات بين مصر والأردن بلغت أقصى درجات الثقة والتعاون، منذ أن قرّر الحسين (يوم ٣٠ أيار ١٩٦٧م) أن يربط موقف الأردن بموقف مصر. وظهر تقدير عبد الناصر من خلال رسالة بعث بها إلى الملك في ٢٢ حزيران، قال فيها:

"إن الجمهورية العربية المتحدة على استعداد لأن تربط أقدارها ربطاً كاملاً ونهائياً بقضية شعب الأردن البطل، تحت قيادتك الوطنية التي أثبتت إخلاصها لشعبها في أكثر الظروف صعوبة وخطورة".

وعقد الحسين اجتماعاً مطولاً مع الرئيس عبد الناصر، وهوفي طريقه إلى نيويورك، وفي ذلك الاجتماع تم الاتفاق على أن العمل السياسي هوالسبيل الوحيد المتاح أمام العرب لاستعادة أراضيهم المحتلة. وفي ذلك الاجتماع قال الرئيس عبد الناصر للملك: " نحن من جانبنا لن نخرج من هذه الأمة إلا معا، لأننا دخلناها معاً وخسرناها معاً ويجب أن نكسبها معاً أيضاً". وحثّ الملك على الاتصال بالرئيس الأمريكي جونسون والسعي للوصول إلى تسوية تؤدي إلى انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية. ولم يكن لعبد الناصر إلا شرط واحد وهوأن لا يعقد الأردن صلحاً منفرداً مع إسرائيل.

وعرض الحسين قضية العرب أمام هيئة الأمم المتحدة، وأعرب عن دهشة جميع العرب لإخفاق مجلس الأمن في إدانة عدوان إسرائيل. ثم طالب الهيئة بإدانة المعتدي وإرغامه على الانسحاب من الأراضي التي احتلها. وبعد ذلك اجتمع الملك بالرئيس الأمريكي جونسون، فكان جواب هذا أنه يتعين على الأردن أن يدخل في مفاوضات

مباشرة مع إسرائيل، بهدف الوصول إلى تسوية عامة تصل إلى صلح نهائي يحل المشكلة من أساسها. أما اجتماعات هيئة المم فلم تسفر عن نتيجة ، ولم تحز مــشاريع القــرارات التي عرضت عليها على أغلبية الثلثين المطلوبة. وفي هذا دليل على اتجاهات الرأي العام العالمية. وفي النهاية قررت الهيئة إعادة موضوع النزاع إلى مجلس الأمن الدولي.

(٤)
مؤتمر قمة الخرطوم

تنادت الدول العربية إلى عقد مؤتمر قمة في الخرطوم عاصمة الــسودان لبحــث الوضع الذي نشأ عن حرب حزيران ١٩٦٧م. وقد اشتركت في المؤتمر جميــع الــدول العربية باستثناء سوريا(٢٩ آب – ١ أيلول). وتدل القرارات التي اتخذها المؤتمر علــى اتجاهات العرب في تلك المرحلة بين واقع الهزيمة العسكرية من جهة والمواقف العامــة للرأي العام في بلاد العرب. ولكن تلك القرارات في الوقت نفسه، عينت الطريــق التــي تستطيع الدول المعينة أن تسير عليها في المستقبل القريب.

ويمكن تلخيص قرارات مؤتمر الخرطوم في النقاط التالية:

- يقع عبء استرداد الأراضي العربية على الدول العربية جمعاء.
- تأمين انسحاب إسرائيل من الأراضي التي استولت عليها أخيراً، عن طريــق العمــل السياسي على الصعيد الدولي، في نطاق ثلاثة مبادئ: لا صــلح مــع إســرائيل، ولا اعتراف بها، ولا تفوض معها.
- استئناف ضخ النفط (التي كانت الدول المفتوحة قد أوقفت ضخه عند بــدء الهجــوم الإسرائيلي) من أجل أن تتمكن الدول النفطية من تقديم معونات مالية لــدعم صــمود مصر وسوريا والأردن.
- تعهدت ثلاث دول هي السعودية والكويت وليبيا، بتقديم ١٣٥ مليون جنيه إســترليني كل عام " إلى حين إزالة آثار العدوان" لدعم الدول الثلاث التي أصابتها الحرب. وبما أن سوريا رفضت قبول المعونة، فقد تم الاتفاق على أن تكون حصة مصر ٩٥ مليون جنيه، وحصة الأردن ٤٠ مليون جنيه.

(٥)
قرار ٢٤٢

أدَت مواقف الدول الغربية المتصلبة إلى تبدل في مواقف العرب. وكان للزمن دور كبير في تطور نظرة العرب إلى إسرائيل وموقفهم منها. ومع مضي الزمن أدرك الزعماء العرب أنه لا بد لهم أن يعلنوا استعداهم للاعتراف بوجود إسرائيل، والموافقة على إنهاء حالة الحرب معها وفتح الممرات المائية لسفنها. وبالتدريج ظهرت المعادلة القائلة باستعادة الأرض مقابل السلام. ولكن العرب في تلك الفترة ظلوا على تصميمهم بأن لاتجري مفاوضات مباشرة بينهم وبين إسرائيلي، وان تتم عملية إستعادة الأرض المحتلة مقابل السلام، عن طريق التفاهم الدولي. ومن هذا المنطلق وافقت الدول العربية على مشروع القرار الذي تقدمت به بريطانيا إلى مجلس الأمن الدولي، على أساس أن تنفيذه يعني الانسحاب الكامل من كافة الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل في حرب حزيران ١٩٦٧م.

وهكذا وافق مجلس الأمن الدولي بالإجماع يوم ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧م، على القرار الذي أدرج تحت رقم "٢٤٢". وبالنظر لأهمية هذا القرار الذي استقرت عليه سياسات الدول العربية سنوات طوالاً، فإنني أدرج نصه الكامل فيما يلي:

"إن مجلس الأمن إذ يعرب عن قلقه المتواصل بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط ، وإذ يؤكد عدم القبول بالاستيلاء على أراض بواسطة الحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام عادل ودائم تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمن،

وإذ يؤكد أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة، قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة الثانية من الميثاق،

أولاً: يؤكد أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق المبدأين التالين:

أ- سحب القوات المسلحة من أراض احتلت في النزاع الأخير.

ب- إنهاء جميع ادعاءات أوحالات الحرب واحترام سيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة والاعتراف بها، وكذلك استقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود مأمونة ومعترف بها وحرة من التهديد أوأعمال القوة

ثانياً: يؤكد أيضاً الحاجة إلى:

أ- ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.
ب- تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.
ج- ضمان المناعة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة، عن طريق إجـــراءات من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

ثالثاً: يطلب من السكرتير العام تعيين ممثل خاص للذهاب إلى الشرق الأوسط، كي يقيم ويجـــري اتصالات مع الدول المعنية بغية إيجاد اتفاق، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً للنصوص والمبادئ الواردة في مشروع القرار هذا.

رابعاً: يطلب من السكرتير العام أن يرفع تقريـــراً إلـــى مجلـــس الأمـــن حـــول تقـــدم جهـــود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن".

ركز هذا القرار على إحداث التوازن بين مطالب فريقي النزاع. فكان على إســـرائيل بموجب بنوده أن تنسحب من الأراضي التي احتلتها في أيام القتال الأخيـــر، وكـــان علـــى الدول العربية أن تنهي حالة الحرب معها، وتعترف بوجودها في الأراضي التـــي كانـــت تسيطر عليها يوم ٤ حزيران ١٩٦٧م.

وداعب نفوس العرب أمل كبير بأن يكون هذا القرار المحطة الأخيرة على طريـــق السعي لاستعادة أراضيهم والوصول إلى السلام، خاصة وأن الولايات المتحـــدة، تعهـــدت بالضغط على إسرائيل لتنفيذ القرار، عندما أعلن السفير جولد بـــرغ (منـــدوب الولايـــات المتحدة في مجلس الأمن) في جلسة اتخاذ القرار "إن حكومتي ستلقي بكل ثقلهـــا الـــسياسي والأدبي والقانوني لتأمين تنفيذ هذا القرار".

واكتسب هذا القرار أهمية عظيمة من حيث أنه أصبح بمثابة الكلمة الفاصـــلة التـــي توصلت إليها الشرعية الدولية بعد مفاوضات طويلة ومعقدة، لحل النزاع بين الفريقين.

وقد ظل العرب أكثر من عشرين سنة يصرون على تنفيذه، ويطلبون من المجتمـــع الدولي الضغط على إسرائيل للتقيد به والعمل بمقتضاه.

وفي اليوم التالي لصدور هذا القرار قام يوثانت السكرتير العام للأمم المتحدة الدكتور بتعيين غونار يارنغ "السويدي" ممثلاً خاصاً له، من أجل أن يقوم بالاتصالات اللازمة مـــع الأطراف المعنية لوضع القرار موضع التنفيذ.

وقبل الأردن ومصر القرار، ولكن إسرائيل أعلنت أن القرار يتضمن عدة نقاط، وأن

كل نقطة يجب التفاوض بشأنها، وأنها لن تنسحب قبل معرفة شروط التسوية.[1]

وكان من جملة تفسيرات إسرائيل أن القرار(باللغة الإنكليزية) نص على انسحاب القوات الإسرائيلية من " أراض" احتلتها، في النزاع الأخير، أي أن القرار لا ينص على انسحابها من" الأراضي" التي أحتلتها، بل من أجزاء من الأراضي المحتلة. هذا مع العلم أن النص الوارد في اللغات الرسمية الأربع الأخرى المستعملة في الأمم المتحدة، وهي الفرنسية والروسية والإسبانية والصينية، أورد كلمة " الأراضي"، وعلى الرغم من أن مقدمة القرار تؤكد بكل وضوح أنه لا يجوز حيازة الأراضي بالقوة. بل إن إسرائيل مضت في استنباط الذرائع لعدم الانسحاب عن طريق التقدم بتفسيرات غير معقولة وغير صحيحة لبنود القرار، ومن جملة ذلك تفسيرها للعبارة القائلة بأن من حق كل دولة في المنطقة أن تعيش في سلام في نطاق حدود آمنة ومعترف بها – بأن ذلك يعطيها الحق في الانسحاب إلى الحدود التي ترى هي أنها آمنة بالنسبة لها. ومن هنا ادعاؤها أن نهر الأردن هوحدودها الآمنة.

(٦)
المنظمات الفدائية

امتلأت نفوس الناس في الأردن بالمرارة والذهول، لما أسفرت عنه الحرب من فقدان الأرض، وغطرسة إسرائيل وللروح العدوانية المتسلطة الحاقدة التي تبدت في ترويع سكان الضفة الغربية ودفعهم إلى النزوح. وكان هناك شعور قوي

---

(١) قال الملك الحسين إن الأردن ومصر قبلا قرار ٢٤٢ بعد أن حصلا على تعهد من أمريكا "بتنفيذه في فترة زمنية لا تتجاوز ستة اشهر". خطاب الملك الحسين في قمة الجزائر يوم ٧ حزيران ١٩٨٨م.
ويؤكد الدكتور محمد الفرا، ممثل الأردن في مجلس الأمن آنذاك أن قرار ٢٤٢ كان أفضل ما أمكن التوصل إليه، وأن أهميته للعرب تكمن في انه نص على عدم القبول بالاستيلاء على الأراضي بالقوة وعلى سحب القوات العسكرية من الأراضي التي احتلتها إسرائيل في الحرب الأخيرة، ولأن الوضع في مجلس الأمن أصبح عبارة عن "أما أن تقبلوا بهذا أوتتركوه"، ولا شيء سواه. وعلى حد قوله فإن الملك جونسون للملك الحسين أن مفهوم أمريكا للقرار يعني انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي المحتلة، مع السماح بإجراء تعديلات طفيفة minor adjustments على جانبي الخط، أي أن يكون هناك تبادل أراض هنا بأراض هناك، وبمساحات متساوية. (حديث المؤلف مع الدكتور الفرا يوم ١٤/١٠/١٩٩٥م).

بضرورة القيام بعمل ما يعبر عن رفض الاحتلال ورفض الاستكانة للواقع.

في هذا الجوالمحموم، فتح الأردن ذراعيه لاستقبال الفدائيين وتقديم العون لهم، من منطلق الرغبة في مقاومة العدوالمحتل، وفي تعضيد خط وقف إطلاق النــار بمجاهــدين يكونون رديفاً وظهيراً لجنود الجيش الأردني العربي. وكان هناك شعور عام بأن من حق الإنسان الذي اغتصبت أرضه، أن يرفع سلاحه في وجه المغتصب، وبأنه لا بــد لهــذا الشعب من أن يعمل على إقلاق راحة العدووتكبيده الخسائر. وفي كافة أرجــاء الــوطن العربي تنامي شعور التعاطف مع الفدائيين، والأمل بأن يحقق هؤلاء ما أخفق الجيــوش النظامية المحترفة في تحقيقه. وكان العرب بعد الهزيمة بحاجة إلى من يرد لهــم الثقــة بأنفسهم، وبقدرتهم على مجابهة العدو، والرد على لطماته بلطمات مماثلــة. وســاد فــي الأذهان أن هؤلاء المجاهدين خليقون أن يجابهوا جبروت قوات الاحتلال، مثلمــا فعلــت شعوب أخرى برهن أبناؤها وبناتها على استعدادهم لمواجهة الموت من أجــل أن تكتــب لأمتهم الحياة.

كان من الطبيعي أن يتأثر الشباب الفلسطيني، الذي تفتحت عيونه بعد نكبة ١٩٤٨م على العدوالإسرائيلي، وقد استولى على رقعة كبيرة من أرض بلاده، أرض آبائه وأجداده، وأن ينفعل الوجدان القومي في نفوس أبناء ذلك الجيل، وأن يهزّ أعماقه ما حــل بــالبلاد وأهلها من اغتصاب وتنكيل وتشريد، وأن يفكروا بالثأر من أولئك الغزاة، وبالطرق التي يمكن أن يلجأوا إليها لمقاومتهم. تلك كانت الفكرة المثالية الشريفة التي اختمرت في نفوس عدد من الشبان الوطنيين، الذين ترسخ في نفوسهم الاعتقاد بأن من واجبهم ومن حقهم أن يعملوا على الانتقام ممن اغتصبوا أرضهم وشردوا آباءهم وأمهاتهم، وأن يستردوا هويتهم القومية وحريتهم وكرامتهم.

١- منظمة فتح:

في أواخر عام ١٩٦١م قامت مجموعة من الشبان الفلسطينيين، الذين كانوا يعملــون في الكويت بتأليف لجنة تنظيمية لحركة (فتح). وكان السيد ياسر عرفات (أبوعمار) والــسيد خليل الوزير (أبوجهاد). أبرز اثنين من مؤسسي تلك الحركة. ثم اتــسع نطــاق الانــضمام للحركة. لتشمل قياديين برزوا فيما بعد، نذكر مــنهم صــلاح خلــف (أبوإيــاد) وفــاروق القــدومي(أبواللطــف) ومحمــد يوســف النجــار (أبويوســف) وخالــد الحــسن وأخوه هاني الحسن، ومع مضي الزمن أصبحت (فتح) أكبر المنظمات الفلسطينية وأهمها.

أنشأت (فتح)جناحاً عسكريا لها تحت اسم (العاصفة) في كانون الأول ١٩٦٤م وهوالشهر الذي قامت فيه بأول عملية عسكرية لها في الأرض المحتلة.

وقد وجدت المنظمة تشجيعاً ودعماً من الحكومة السورية في عهد الرئيس أمين الحافظ. وفي عامي ١٩٦٥م و١٩٦٦م قام فدائيوها بعدد من العمليات ضد إسرائيل. ولكن معظم تلك العمليات لم تتم من الأراضي السورية، بل تمت عبر الأراضي الأردنية، وكان ذلك من منطلق سياسة القادة السوريين في تلك الفترة.

ونظراً لعنف ردود الفعل الإسرائيلية على عمليات (فتح)، خشيت الدول العربية المحاذية لفلسطين أن تتخذ إسرائيل من تلك العمليات ذريعة لشن هجوم واسع النطاق، قبل أن تستكمل الجيوش العربية استعدادها. ولذلك أصدر الفريق علي علي عامر القائد العام للقيادة العربية الموحدة في عام ١٩٦٤م أوامره بعدم تشجيع العمليات الفدائية ومنع الفدائيين من اجتياز خطوط الهدنة.

لم يستجب قادة (فتح) لتلك الأوامر، لأنهم كانوا يعتقدون أن من واجبهم ومن حقهم، أن يقوموا بعملياتهم ضد الإسرائيليين، وأن يزرعوا القلق في نفوسهم، ويشعروهم ويشعروا العالم الخارجي معهم، أن الفلسطينيين لم يستسلموا، وأنهم شعب حي يطلب أفراده الموت من أجل أن توهب له الحياة

امتازت منظمة (فتح) عن غيرها من المنظمات الفدائية، بأن هدفها المعلن كان يتجه نحوتحرير الأرض المحتلة، وأنه لا شأن لها بالتدخل في الوضع الداخلية في أي قطر عربي، وبأنها منظمة وطنية مستقلة، لا تتقيد بمبادئ عقائدية معينة، ولا تزج بنفسها في حلبة الصراعات السياسية . إن هذا الخط الحيادي، أكسب (فتح) تأييد الدول العربية وشعوبها من السعودية في أقصى اليمين إلى الجزائر في أقصى اليسار. وهذا ما أتاح لها الحصول على الدعم العربي والمساعدات المالية من السعودية والكويت بالدرجة الأولى (وبعد حرب ١٩٦٧م حظيت هذه المنظمة بتأييد الرئيس جمال عبد الناصر ودعمه).

وجاءت حرب ١٩٦٧م ونهايتها المفجعة، لتعطي منظمة (فتح) الفرصة التي كانت تتحيّنها، فكانت (فتح) أولى المنظمات في اتخاذ الأردن قاعدة لمنتسبيها ولم تلبث أن أخذت تنقل المنتسبين إليها إلى الأراضي الأردنية وتقيم القواعد ومراكز التدريب فيها، كما عملت على استئجار المكاتب وجلب الأسلحة والعتاد بكميات كبيرة. وكان الأردن قد خرج من الحرب مهيض الجناح، وبحاجة ماسة إلى دعم الدول العربية، لكي نواته

المسلحة بصورة خاصة. كما كان هناك شعور قوي بضرورة تكاتف الجميع في سبيل مقاومة احتلال إسرائيل للضفة الغربية. ومن هذه المنطلقات حظيت (فتح) بدعم الأردن الرسمي والشعبي، وأتيحت لها مجالات بناء قوتها الذاتية وأخذت وحدات الجيش الأردني العربي تقدم لها التغطية والحماية في أثناء قيام مجموعاتها بالإغارة على مواقع العدو.

٢- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

تعتبر المنظمة الفدائية الثانية من حيث الحجم والشهرة. وكان مؤسسوها من قياديي حركة القوميين العرب (الدكتور جورج حبش، وأحمد جبريل، ووديع حداد، وأحمد زعرور، وأحمد اليماني(أبوماهر) ومحمد ربيع). وتم تأسيس هذه المنظمة بعد حرب حزيران ١٩٦٧م، وكانت تتجه في البداية إلى تأييد الرئيس جمال عبد الناصر، إلا أنها لم تلبث أن أخذت تتجه اتجاهاً يسارياً ماركسياً، فانفصل عنها أحمد جبريل وأحمد زعرور. وفي ٢٢ شباط ١٩٦٩م وقع انشقاق آخر في صفوفها على يد نايف حواتمة.

في أوائل عام ١٩٦٩م اتجهت المنظمة نحوالعراق، فأخذ يدعمها ويوفر لها المال والسلاح والذخيرة. وقد اشتدّ ساعدها في الأردن، وعُرفت بتطرفها اليساري ورفضها للحلول السلمية.وكان من مبادئها أنه لا بد من تحويل أنظمة الحكم في الأقطار العربية إلى الاشتراكية. وفي أوائل عام ١٩٧٠م كانت تضم ما بين ألفين إلى ثلاثة آلا ف عنصر مسلح، عدا التنظيمات الشعبية (المليشيا) التابعة لها.

٣- قوات الصاعقة:

تألفت هذه المنظمة في دمشق بعد حرب ١٩٦٧م، بقرار من القيادة القومية لحزب البعث في دمشق، حيث كانت القيادة الرئيسية. وأُعلن أن الهدف من إنشائها هوالمحافظة على المسيرة القومية في مجرى العمل الفدائي. وكانت قيادة المنظمة تضم: يوسف زعيّن (رئيساً) ومحمود المعايطة وضافي الجمعاني ومجلي نصراوين، وحسن الخطيب.

كانت القيادة القطرية لحزب البعث في كل بلد، هي المسؤولة عن نشاطات الفرع في ذلك البلد. وكانت القيادتان القطريتان في الأردن وفلسطين قد اتحدتا بعد حرب ١٩٦٧م، وأخذتا تعملان معاً تحت اسم (التنظيم الموحد الفلسطيني الأردني). وفي الأعوام ١٩٦٨م – ١٩٧٠ كانت القيادة الموحدة لحزب البعث في الأردن وفلسطين تضم الضابط السابق في الجيش الأردني العربي ضافي الجمعاني(الأمين القطري) وحسن الخطيب وأحمد النجداوي

وياسر عمرووفواز الصياغ وأحمد اليماني (أبوالمعتصم)، أما القيادة العسكرية لقوات الصاعقة في الأردن فتألفت من عدد من الضباط المتقاعدين، نذكر منهم ضافي الجمعاني) (قائد قوات المنظمة في الأردن) وعبد الرحمن العرموطي وهاجم الهنداوي.

وكانت منظمة الصاعقة تضم نحوأربعة آلاف مسلح، وتتألف من منتسبي حزب البعث من سوريين وفلسطينيين وأردنيين وبعض العراقيين. وأصدرت نشرة باسم (الطلائع) وكانت تُعتبر المنظمة الثانية بعد (فتح) في مجال العمل العسكري ضد العدوالإسرائيلي على خطوط وقف إطلاق النار في سوريا ولبنان والأردن.

ولا حاجة للتأكيد أن الحكومة السورية كانت توفر الدعم لهذه المنظمة بالمال والسلاح، مع الحرص على تقليص نشاطاتها في الأراضي السورية.

٤- جبهة التحرير العربية:

أنشأ حزب البعث في العراق (بعد أن تولى زمام الحكم في تموز١٩٦٨م) هذه المنظمة،وعمل على تسليحها وتمويلها ، لكي تكون ذراعاً له على الساحة الأردنية، وخاصة في موازاة منظمة (الصاعقة) التابعة لحزب البعث في سوريا. وكان إنشاء هذه المنظمة في كانون الأول ١٩٦٨م على أيدي أعضاء من حزب البعث في الأردن، وفي طليعتهم الدكتور منيف الرزاز. وقد أنشأت المنظمة قاعدتين لها في الردن. وتولى العقيد المتقاعد شاهر أبوشاحوت قيادة قوات هذه المنظمة، وكانت القوات العراقية المرابطة في الأردن تشرف على نشاط المنظمة وتقوم بتمويلها وتسليحها.

٥- الهيئة العاملة لتحرير فلسطين:

أنشأ الدكتور عصام السرطاوي هذه المنظمة، اثر إنشقاقه عن منظمة (فتح) مع مجموعة من الأفراد الذين التحقوا به، وكان ذلك في شباط ١٩٦٩م. كانت هذه المنظمة تدين بالولاء للرئيس عبد الناصر وتتلقى الدعم المالي من مصر. وقد شكك مناهضوهذه المنظمة أيضاً بأنها قامت بعمليات داخل الأرض المحتلة. وكان عدد أفرادها يتراوح ما بين ١٠٠ و٢٠٠ شخص.

٦- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين/ القيادة العامة:

تألفت هذه المنظمة في عام ١٩٦٨م نتيجة انشقاق عدد من أعضاء الجبهة الشعبية

لتحرير فلسطين، بزعامة أحمد جبريل، الضابط السابق في الجيش السوري، وأحمد زعرور الضابط السابق في الجيش الأردني العربي. وكانت تتلقى الدعم من سوريا وليبيا، وتتخذ من دمشق مقراً رئيسياً لها. ولكن لم يلبث أحمد زعرور أن انشق عنها. وكان عدد أعضائها يتراوح ما بين ١٠٠ و٢٠٠ شخص.

٧- منظمة فلسطين العربية:

أنشأ أحمد زعرور هذه المنظمة، بعد أن انشق مع جماعة من مؤيديه في أواخر عام ١٩٦٨م عن منظمة الجبهة الشعبية/ القيادة العامة. وكانت هذه المنظمة تدين بالولاء للرئيس عبد الناصر وتتلقى من مصر المال والسلاح. وكان عدد أفرادها يتراوح ما بين ١٠٠ و٢٠٠ شخص.

٨- جبهة النضال الشعبي لتحرير فلسطين:

انشقت هذه المنظمة عن حركة (فتح) في أعقاب الغارة الإسرائيلية على منطقة السلط يوم ٤ آب ١٩٦٨م. وكانت المنظمة تمثل ائتلافاً بين أحد أجنحة حزب البعث، وجماعة القوميين العرب برئاسة الدكتور سمير غوشة. وكانت تتلقى الدعم من العراق وكان عدد أفرادها يتراوح ما بين ١٠٠ و٢٠٠ شخص.

٩- الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين:

تألفت هذه المنظمة في شباط ١٩٦٩م، عندما انشق نايف حواتمة (أردني من السلط) عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، متهماً إياها بأنها "تقليدية وعاجزة عن مواكبة المسيرة الثورية، وعن التحرر من قيود الماضي وحيثياته البورجوازية". وقد اتخذت هذه المنظمة خطاً يسارياً متطرفاً أكثر من أية منظمة أخرى . وكانت تركز على مناهضة نظام الحكم في الأردن، وترى أنه لا بدّ من قيام ثورة اشتراكية سياسية في أكثر الأقطار العربية قبل تحرير فلسطين. وكان جلّ همها أن تبثّ الدعاية الماركسية وترفع شعار"كل السلطة للمقاومة"، مع رفض أية دعوة للتنسيق مع الدول العربية. وقد أصدرت نشرة أسبوعية تحت اسم "الشرارة". وبلغ من تطرفها أنها كانت تتهم منظمة (فتح) بالاعتدال ورجعية الفكر. كما حدثت صدامات بينها وبين (الجبهة الشعبية) الأم. وكانت تعمل على افتعال الأحداث وعلى تأزيم الوضع الداخلي في الأردن، وتقوم بأعمال استفزازية ضد القوات الأردنية المسلحة ومؤسسات الدولة. وقد شكك مناهضوها في أنها قامت بعمليات داخل الأرض

المحتلة، وعلى الرغم من ادعائها القيام بعمليات "جبارة"، وزعمها أن إحدى عملياتها امتدت على طول ٦٠ كيلومتراً. ولم يكن عدد أعضاء هذه المنظمة يتجاوز ٢٠٠ شخص، وكان الدعم بالمال والسلاح يأتيها من الصين الشعبية ومن أنصارها في لبنان والعراق.

١٠- قوات التحرير الشعبية:

عمل جيش التحرير الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية على تأليف هذه المنظمة في أوائل عام ١٩٦٩م، لتكون "الجناح الفدائي" له في أوساط المنظمات.

١١- المنظمة الشعبية لتحرير فلسطين:

تألفت هذه المنظمة بعد حرب حزيران ١٩٦٧م، وكانت تتبنى النظرية الماركسية اللينينية، ممثلةً للاتجاه الصيني في العقيدة الشيوعية. وقد أنشأت لنفسها مكاتب في عمّان والزرقاء وإربد وجرش وعجلون.

١٢- كتائب النصر:

تألفت هذه المنظمة بقيادة طاهر ذبلان، الضابط السابق في الجيش السوري، واتخذت من جبل النظيف في عمّان مقراً لها، كما أنشأت مركزاً للتدريب في ياجوز، إلى الشمال من عمّان. ولم تلبث هذه المنظمة أن افتعلت أزمة خطيرة، وعلى أثرها حوكم ذبلان ورفاقه وتبيّن للمحكمة أن منتسبي المنظمة لم يقوموا بأية عمليات في الأراضي المحتلة.

١٣- منظمة الأنصار:

أنشأت الأحزاب الشيوعية في الأردن وسوريا ولبنان والعراق هذه المنظمة في مطلع عام ١٩٧٠م، بقصد أن يكون لها دور بين التنظيمات الفدائية الأخرى على الساحة الأردنية. وكان الشيوعيون وقفوا موقف المعارضة من المنظمات الفدائية خلال أعوام ١٩٦٧ – ١٩٦٩م، على أساس أن العمليات الفدائية يجب أن تكون في داخل الأراضي المحتلة، لا أن تعمل المنظمات على إثبات وجودها في في ربوع دولة عربية. وقد افتتحت هذه المنظمة مكاتب لها في عمان وإربد، وكانت الأحزاب الشيوعية تقوم بتمويلها، وكان مجموع أفرادها يتراوح ما بين ١٠٠ و٢٠٠ شخص. وقد تولى قيادتها الدكتور يعقوب زيادين ورفاقه فائق وراد، وبشير البرغوثي، وعيسى مدانات.

١٤- منظمة التحرير الفلسطينية:

أنشئت منظمة التحرير الفلسطينية في الأردن في عام ١٩٦٤م. وقد قامت بتمثيل الفلسطينيين وقضيتهم، بعد أن تراجع دور الهيئة العربية العليا ورئيسها الحاج محمد أمين الحسيني. ومع أن منظمة التحرير تألفت في الأردن، حيث يقيم أكبر عدد من الفلسطينيين في الضفتين الغربية والشرقية – إلا أن رئيس المنظمة السيد أحمد الشقيري جعل من القاهرة مركزاً رئيسياً له. ولم يلبث أن أخذ يطلب من الحكومة الأردنية أن توافق على إنشاء مؤسسات عسكرية ومدنية في البلاد تكون خاضعة لإدارته وإمرته. ولم تستجب الحكومة الأردنية لتلك المطالب على أساس أن سكان الضفتين مواطنون يحملون الجنسية الأردنية ويخضعون لأنظمتها بما عليهم من واجبات وبما لهم من حقوق. وبلغ الخلاف ذروته في عامي ١٩٦٦ و١٩٦٧م عندما اخذ الشقيري يطالب بإنشاء قوات حرس وطني في القرى المحاذية لخط وقف إطلاق النار وقوات عسكرية نظامية تكون خاضعة لإمرته.

ومن الجدير بالملاحظة هنا أن هذه المطالب اقتصرت على الأردن، ولم تشمل سوريا ولبنان ومصر التي كانت خطوط الهدنة تقوم بينها وبين إسرائيل، وحيث كانت وحدات جيش التحرير الفلسطيني في مصر وسوريا والعراق تخضع لقيادات الجيوش النظامية في تلك الدول. كان من الطبيعي أن تعارض الدولة الأردنية أية مطالب تتعارض مع سيادتها الكاملة على أرضها ومواطنيها، وتؤدي إلى تجزئة الولاءات والمسؤوليات. ونشب خلاف عميق بين الأردن ومنظمة التحرير التي أخذت تتبع سياسة مصر في السنوات التي سبقت نشوب الحرب.

أدَت حرب ١٩٦٧م إلى حدوث تبدُلات كثيرة في معظم الأقطار العربية، ومن جملة ذلك أن الشقيري خرج من رئاسة المنظمة في كانون الأول ١٩٦٧م وحل محله المحامي يحيى حمودة. ولكن حمودة لم يبق في ذلك المنصب إلا ثلاثة عشر شهراً. ذلك أن دور المنظمات الفدائية تعاظم في تلك الفترة، فلم يلبث المجلس الوطني الفلسطيني أن انتخب السيد ياسر عرفات – زعيم منظمة فتح – رئيساً لمنظمة التحرير، في شباط ١٩٦٩م. وكان ذلك يعني أن (فتح) أصبحت تسيطر على منظمة التحرير، لأنها تملك أكثرية الأصوات في المجلس الوطني الفلسطيني وفي اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير.

(٧)

الأردن وعمليات المقاومة

كان من جملة التبدلات التي خلقتها الحرب أن الأردن احتضن الفـدائيين مـن منطلق العقيدة القومية القائمة على وجوب مقاومة العدوالمحتل، وعلى أمل أن يكـون الفدائيون الرديف والظهير للقوات الأردنية العربية المسلحة، في التصدي للعـدووفي تعزيز القوة الذاتية للبلاد.

وأتاح الأردن لمنظمة (فتح) التي كانـت أول واكبـر المنظمـات، أن تحـشد عناصرها، وتنشئ قواعدها، وتعمل على تجنيد المتطوعين للعمل في صفوفها، وتقيم قواعد التدريب، وتتغلغل في أوساط أهل المدن والقرى ومخيمات اللاجئـين، وتقـوم بتسليح المنتسبين إليها. وأتاح الأردن بعد ذلك للفدائيين أن يعبروا خط وقف إطـلاق النار، لمقاومة العدوفي الأرض المحتلة، ونصب الكمائن لدورياته. وتعاطف الجـيش الأردني العربي مع هؤلاء الذين جاؤا يحملون سلاحهم وأرواحهم على أكفهم، ليجعلوا من أنفسهم فداء لوطنهم، وأخذ يقدم لهم المعونات المادية والتسهيلات ويساند عملياتهم عن طريق تغطية غاراتهم في أثناء الدخول غرباً والانسحاب شرقاً، ويتحمل نتيجة تلك المساندة ضربات العدوالجوية والمدفعية.

واتخذت منظمات الفدائيين من الجانب الشرقي لوادي الأردن – ابتداءً مـن جـسر المجامع والباقورة والمنشية شمالاً، وحتى طرف البحر الميت جنوباً – سـاحة لقواعـدها وتنظيماتها ومنطلقاً لعملياتها العسكرية ضد العدو. ولكن العدولم يقف مكتوف اليدين أمام عمليات الفدائيين وغاراتهم، فأخذ يرد على كل غارة أوعملية، مستخدماً جميع أسلحته من بنادق ورشاشات ومدافع وطائرات. وحرص العدوعلى مجابهة الغارات – التي كانت في معظمها تقوم على أيدي أفراد قلائل ذوي أسلحة خفيفة – بشدة وقوة وعلى نطاق أضـخم بكثير من حجم غارات الفدائيين. وكانت سياسة العدوأن تكون ردود فعله بحجـم يفـوق أضعافاً مضاعفة حجم الغارات الخفيفة التي يقوم بها الفدائيون. ولم يكن العدويدقق كثيراً في اختيار أهدافه، ولم يكن يبالي بضرب قواعد الجيش الأردني العربي وقرى المواطنين ومخيمات اللاجئين، لأنه كان يعتبرها كلها أهدافاً يحق له ضربها وتدميرها. وكانت وجهة نظرة أن الجنود الذين يسمحون للفدائيين بحرية العمل والقرويين الذين يرحبون بهم فـي منازلهم، جديرون بأن يتحملوا وطأة الضربات الانتقامية.

وأعلن الأردن بلسان الملك الحسين، أنه لا يستطيع أن يتكفل بأمن العدوفي المناطق التي تحتلها قواته العسكرية. ولكن العدولم يأخذ بوجهة النظر هذه، وظل يحمّل الأردن مسؤولية وجود الفدائيين على أراضيه ومسؤولية انطلاقهم منها.

ليس من شك في أن عمليات المقاومة التي أخذ الفدائيون الفلسطينيون يقومون بها ضد قوات الاحتلال كانت تمثل حرب استنزاف لطاقات العدو. صحيح أنها لم تكن من الضخامة التي أدارت بها مصر حرب الاستنزاف على جبهتها، ولكنها تبقى صفحة مجيدة في تاريخ شعب فرض الغزاة عليه أن يحمل سلاحه دفاعاً عن شرفه وشرف قومه العرب. ومثلما تحملت المدن والقرى المصرية القريبة من خط المجابهة، ردود فعل العدوهجماته المعاكسة، فقد ترتب على القرى والمدن الأردنية أن تتحمل مثل ذلك. وكان ذلك ضريبة قومية دفعها الناس في الأردن صابرين محتسبين.

تمثلت مشاركة الأردن في حرب الاستنزاف هذه، على الصعيد الرسمي والشعبي، في الوجوه والمجالات التالية:

١- وضع الأرض الأردنية تحت تصرّف العمل الفدائي، تمارس فيها المنظمات حرية الحركة والحشد والإعداد.

٢- تقديم الدعم العسكري من قبل القوات المسلحة الأردنية العربية، للفدائيين من خلال:
(أ) التمهيد لعمليات العبور عبر النهر وتقديم الإسناد ثم تغطية عمليات الانسحاب
و(ب) تقديم كميات من الأسلحة والذخائر ومواد التموين.

٣- منح العمل الفدائي الحرية في ممارسة نشاطاته التنظيمية والإدارية، وفي جمع التبرعات وإقامة القواعد وافتتاح المكاتب، وغضّ النظر عن دخول سيارات المنظمات ومحتوياتها وإقامتها وتحركها، دون مراقبة أوتفتيش.

٤- تسهيل حركة المنتسبين لمنظمات الفدائيين، في الدخول إلى البلاد والخروج منها، غض النظر عن الجنسية والتابعية، وعن إبراز الوثائق المتعارف عليها.

٥- أعفاء كل أردني ينتسب للمنظمات، من أداء الخدمة الوطنية الإلزامية[١].

---

[١] راجع كتاب (العمل الفدائي في الأردن) الصادر في تشرين الثاني ١٩٧٠م، (عمّان)، ١٤٧ صفحة من القطع الكبير، والذي يعتمد على معلومات ووثائق رسمية.

على هذه الأرضية الصلبة وفي ظل التسهيلات الرسمية وتعاطف المواطنين، بدأ الفدائيون عملياتهم ضد العدو.

إن البيانات التي أخذ الناطق العسكري الأردني يصدرها تباعاً عن اعتداءات العدو، تحمل الدليل على الشدة والعنف والقوة التي واجه بها العدوغارات الفدائيين. ونستدل من تلك البيانات التي صدر أولها في ١٥ تموز ١٩٦٧م على أن العدوقصد أن يؤكد عزل الضفة الغربية عن طريق وقوف جنوده على الجانب الغربي من نهر الأردن، وإطلاقهم النار بصورة متواصلة في اتجاه الجانب الشرقي. بل إن العدولم يلبث أن تجاوز قصف مواقع الجيش الأردني العربي العسكرية، إلى قصف القرى والمدنيين. وكانت أول عمليات القصف في ١٤تشرين الأول ضد قرية الشيخ محمد (منطقة جسر الشيخ حسين)، عندما أُصيب سبعة مواطنين بجراح مختلفة.[1]

وطوال حرب الاستنزاف هذه، ظلت إسرائيل توّجه الاتهامات للأردن بأنه يشجع عبور الفدائيين إلى الأراضي المحتلة، وظل الأردن ينفي ذلك، ويعلن أن المواطنين في الضفة الغربية هم الذين يعملون على مقاومة الاحتلال. ولم يقتنع العدوبهذه الأعذار فوجه في أوائل تشرين الثاني إنذاراً صريحاً بأنه سيشن هجوماً على الأراضي الأردنية إذا لم يوقف الأردن غارات الفدائيين. وفي الوقت نفسه قامت طائراته بقصف بلدة دير أبوسعيد وقرية الزمالية، مما أدى إلى تدمير أربعة منازل. ويبدوأن العدوعرف أن منظمة فتح اتخذت من قرية اللاجئين "الكرامة"، قاعدة لها، فعمدت مدفعيته إلى قصف القرية بصورة مركزة "٢٠ تشرين الثاني"، مما أدّى إلى استشهاد ١٤ شخصاً "بينهم شرطيان وطفلان وامرأة" وإصابة ٢٨ شخصاً بجراح. كما أدّى القصف إلى إلحاق أضرار بالغة بمخفر الشرطة والمدرسة والمسجد.

وتوالت الأيام والعدوماضٍ في قصف المواقع والقرى في الضفة الشرقية، بصورة تكاد تكون يومية، مستعملاً طائراته ومدفعيته. وفي الوقت نفسه كانت المدفعية الأردنية تردّ بقصف مماثل على مواقع العدوومستعمراته. وكانت المدفعية المضادة للطائرات تتصدى

---

[1] تجد بيانات الناطق العسكري، في "الوثائق الأردنية" دائرة المطبوعات والنشر، عمّان، ١٩٧٣م. كما تجد بيانات الناطق عن أعوام ١٩٦٨م، ١٩٦٩م، ١٩٧٠م، في المجلدات الثلاثة التالية التي أصدرتها دائرة المطبوعات لوثائق تلك الأعوام.

لغارات العدوالجوية "أُسقطت للعدوطائرة من طراز مستير في منطقة غور نمرين وقتـل طيارها في ٢١ تشرين الأول ١٩٦٧م".

وعاد العدولقصف قرية الكرامة يوم ٩ شباط ١٩٦٨م، مما أدّى إلى مقتل ٧مدنيون "بينهم امرأة وطفلان وجندي واحد"، وإصابة ٤١ شخصاً بجراح "بينهم ٦ عسكريين".

كان العدويتكتم على الخسائر التي تلحق به. ويتضح أن تلك الخسائر ر لـم تكـن قليلة. نستدل على ذلك من أ، ليفي أشكول رئيس وزراء إسرائيل، ادّعى يوم ١٢ شباط أن القوات الأردنية تطلق النار على المواقع الإسرائيلية "كلما حدثتها نفسها بذلك"، ثم وجّـه للأردن إنذاراً قال فيه" إن لصبر إسرائيل حداً، وإن دماء جنودها ومواطنيها لـن تـذهب هداراً".

كان ذلك التهديد مقدمة للعدوان الواسع النطاق الذي شنّته طائرات العدوومدفعيتـه البعيدة المدى يوم ١٥شباط على مواقع الجيش الأردني العربي والقرى الأردنية في وادي الأردن وفي منطقة إربد. فبعد ظهر ذلك اليوم فتح العدونيران مدفعيته ودباباتـه، علـى مناطق واسعة في الغور الشمالي، ثم استعمل سلاحه الجوي في شن الغارات على قـرى دير أبي سعيد وكفر أسد وأم قيس وصمّا ومخربا والزمالية والباقورة والشونة الـشمالية وصيدور والعدسية وفوعرة الكرامة وقميم والمشارع. وقد أدّى القصف الوحـشي إلـى سقوط ٥٦ قتيلاً "بينهم عشرة عسكريين منهم الرائد منصور كريشان قائد الكتيبة الثانية"، و٨٢ جريحاًوإلى تدمير منازل عديدة في تلك القرى. بل إن قرية المشارع دُمّرت بكاملها. وقامت المدفعية الأردنية بالرد على نار العدووقصفت مواقعه. وأعلن بيان رسـمي عـن تدمير ١٢ دبابة للعدووإسقاط ٦ طائرات بنيران المدافع المضادة.

لم يقتصر هجوم العدوعلى هدم المنازل وقتل الناس، بل كان من تأثيره أن الحكومة استجابت لصرخات اللاجئين والنازحين في مخيماتهم السبعة في وادي الأردن، فأخـذت تنقلهم من مواقعهم "حيث الدفء وسكون الريح" إلى المرتفعات الجبليـة "حيـث البـرد القارس"، من أجـل حمـايتهم مـن المخـاطر الناجمـة عـن إعتـداءات إسـرائيل. ولـم يكـن عـدد الـذين باشـرت الحكومـة بـنقلهم يقـل عـن ٦٥ ألـف إنـسان.

(٨)
معركة الكرامة

اقتصرت ردود فعل العدوطوال الأشهر التسعة التي أعقبت حرب حزيران، علـــى القصف المدفعي والغارات الجوية. وعندما أخفق الطيران والمدفعية فـــي إرغـــام الأردن على تقييد حركة الفدائيين، عمد العدوإلى القيام بعملية غزوواسعة النطاق لأراضي الضفة الشرقية، بهدف القضاء على قواعد الفدائيين ومراكز إقـــامتهم واحتـــشادهم. وبلـــغ مـــن غطرسة العدوأنه أعلن هدفه هذا على رؤوس الأشهاد، عسى أن تخلد القـــوات الأردنيـــة العربية إلى السكون، ولا تعترض طريق قواته. ولكن القوات الأردنية لـــم تقبـــل القيـــام بالدور الذي رسمه العدو، ولم ترض بالوقوف موقف المتفرج.

جاء الهجوم الواسع النطاق على أراضي الضفة الشرقية، يـــوم ٢١ آذار ١٩٦٨م، ذروة في عمليات التصعيد العسكري التي شنّتها إسرائيل بعد انتهاء الحرب، بحجة الـــرد على غارات الفدائيين وقصف المدفعية الأردنية. ووفقاً للصادر الإسرائيلية كان الدافع المباشر لذلك الهجوم، انفجار لغم إلى الجنوب من مدينة الخليل تحت حافلة ركاب يوم ١٨ آذار، أسفر عنه مصرع شخصين وإصابة آخرين بجراح. ولضخامة القوة التي قامت بـــالهجوم واتـــساع الجبهة، فقد بدا للوهلة الأولى أن الهجوم يستهدف غزوالضفة الشرقية كلها. يدل على هذا مـــا جاء في برقية وجهها الملك الحسين إلى رؤساء الدول العربية، بعد بدء الهجوم بأربع ساعات، إذ قال جلالته: " إننا لا نعرف حتى هذه اللحظة إلى أين ستنتهي معارك اليوم الدامية.. ولـــئن أخذتم تسمعون عنا وليس منا، بعد هذا اليوم، فلأننا والله قد طالت نداءاتنا وتوالت..".

في الواقع كانت قيادة الجيش الأردني العربي تعرف بأن العدويستعد لشن هجوم علـــى وادي الأردن. وفي اجتماعات كبار القادة العسكريين، والتي ترأس الملك الحـــسين بعـــضها، تقرر التصدي للهجوم المتوقع بكل ما يملك الأردن من أسلحة على اعتبار أن خط الدفاع فـــي الوادي والمرتفعات المطلة عليه، هوخط الدفاع الأول والأخير. ومن هنا صـــدرت الأوامـــر لقيادة الفرقة الأولى، ولقيادات ألوية المشاة والمدفعية والدبابات بإطلاق كل ما لدى الجيش من أسلحة نارية على العدوإذا قام بهجومه فعلاً.

ومن منطلق روح الأخوة، وأهمية التنسيق والتعـــاون، ذهـــب مـــدير الاســـتخبارات العسكرية يوم ١٩ آذار إلى بلدة الكرامة، يحمل رسالة من رئيس الأركان اللواء عامر خماش

إلى السيد ياسر عرفات ومن معه قادة الفدائيين، خلاصتها أن العدويعدّ العدة لشنّ هجوم واسع النطاق على القواعد الفدائية في وادي الأردن، وعلى "الكرامة" بالذات، وأنه ينصحهم بإخلاء البلدة، لأن أسلحة الفدائيين الخفيفة لا تستطيع مواجهة دبابات العدوومدافعة وطائراته. ولكن عرفات ورفاقه قرروا الصمود، كي يبرهنوا على استعدادهم للتضحية والفداء دفاعاً عن قواعدهم. وبناء على إلحاح المقاتلين من أفراد الفدائيين، عمد القادة أنفسهم إلى مغادرة "الكرامة" وتوزعوا على خاصرة التلال المشرفة عليها.[١]

لا شك في أن قرار قادة "فتح" بالتصدي لهجوم العدوكان قراراً شجاعاً، أعطى البرهان القاطع على قوة وإرادة تلك المجموعة الباسلة من المقاتلين الفلسطينيين، ومثالاً بارزاً على أنهم يمثلون شعباً حياً يضحي ويستهين بالموت، من أجل حياة وطنه وكرامة أبنائه.

بدأ هجوم العدوفي الساعة الخامسة والنصف صباحاً، على امتداد ٥٠ كيلومتراً، من ١- جسر دامية في الشمال حتى غور الصافي إلى الجنوب من البحر الميت. وقامت بالهجوم أربعة ألوية "إثنان مدرعان، ولواء مظليين ولواء مشاة". بالإضافة إلى أربعة أسراب من الطائرات المقاتلة وطائرات مروحية وخمس كتائب مدفعية ثقيلة. وكان الهجوم من أربع نقاط:

جسر دامية "الأمير محمد" باتجاه مثلث المصري وطريق السلط.

٢- جسر الملك حسين "اللنبي" باتجاه الشونة الجنوبية ووادي شعيب.

٣- جسر الأمير عبد الله " سويمة" باتجاه الرامة وطريق ناعور – عمّان.

٤- غور الصافي باتجاه طريق الكرك.

استخدم العدوفي نقاط العبور الربع مجموعات قتال من المشاة تنقلهم سيارات نصف مجنزرة ودبابات وأسلحة مساندة من رشاشات ومدافع هاون ومدافع مقاومة دبابات

– كل ذلك في ظل إسناد مدفعي كثيف وتحت غطاء جوي.

أما قوات الجيش الأردني العربي، التي تعين عليها مجابهة الهجوم، فكانت تتألف

---

(١) حديث مع الفريق عامر خماش. راجع أيضاً كتاب صلاح خلف " فلسطيني بلا هوية"، منشورات المكتب الفلسطيني للخدمات الصحفية، القدس "د.ت.": ١٠٣ - ١٠٧.

من: الفرقة الأولى بقيادة العميد مشهور حديثة الجازي، في القطاع الأوسط "السلط وعمّان". وكانت الفرقة تضم ثلاثة ألوية مشاة واللواء المدرع ٦٠، على النحو التالي:

- لواء القادسية على محور العارضة، بقيادة العقيد قاسم المعايطة.
- لواء عالية، على محور وادي شعيب، بقيادة العقيد كاسب صفوق الجازي.
- لواء حطين، على محور ناعور، بقيادة العقيد بهجت المحيسن.
- اللواء المدرع، بقيادة العقيد الشريف زيد بن شاكر.

أما مدفعية الفرقة فكانت بقيادة العقيد شفيق جميعان. وتتألف من ٤ كتائب مدفعية ميدان ومدافع عيار ١٠٥ ملم وكتيبة مقاومة طائرات وبطارية مدافع ثقيلة لونغ توم "Long Tom".

أعلن الإسرائيليين أن هدفهم من الهجوم هوالقضاء على قواعد الفدائيين في قرية الكرامة. ولكن الوثائق التي تركوها في أرض المعركة ووقعت في أيدي الجيش الأردني، تدل على أنهم خططوا لاحتلال مرتفعات البلقاء والوصول إلى مشارف عمّان، لكي يفرضوا على الأردن القبول بتسوية سياسية معهم. يؤيد ذلك أن الحاكم العسكري الإسرائيلي للضفة الغربية، دعا رؤساء البلديات في الضفة إلى قيادته وأبلغهم أنهم مدعوون لتناول طعام الغداء معه في عمّان.[١]

كانت قوات الجيش الأردني تقف على قدم الاستعداد للتصدي لقوات العدو. ومنذ الدقائق الأولى أخذت قوات الحجاب تطلق النار على وحدات العدوهي تحاول عبور نهر الأردن، وتوقع بها الخسائر. وكان لتلك القوات دور فعال في صد موجات الهجوم الأولى. يدل على ذلك أن عدداً من ضباط ملاحظة المدفعية استشهدوا وهم صامدون في مواقعهم الأمامية، عندما طلبوا رماية أهداف تخليص الأرواح.

استطاعت قوات الحجاب، المعززة بالدبابات ومدافع المقاومة، صد المحاولات الأولى

---

[١] حديث مع السيد نديم الزرو، رئيس بلدية رام الله آنذاك " ١٠ أيار ١٩٩٤م":
أنظر أيضاً:
Brig. Syed Ali El-Edroos: The Hashemite Arab Army 1908- 1979; The publishing committee, Amman;438.

للعدوعلى جسر دامية، كما أحبطت محاولة العدواجتياز جسر سـويمة، بعـد أن تلقـت تعزيزات من لواء حطين.

على أن العدولم يلبث أن اجتاز جسر دامية بكتيبة دبابات وكتيبة مشاة آلية. وتمكن من الوصول إلى غرب مثلث المصري. وهنا تمكنت وحدات لواء القادسية الأمامية مـن إيقاف تقدمه نحوالمرتفعات.

في قرية الكرامة نزلت قوات المظليين من أربع طائرات مروحية، على أطـراف التلال المشرفة على القرية من ناحية الشرق، بهدف قطع طريق الانـسحاب فـي وجـه الجنود والفدائيين الذين كانوا في القرية. وسرعان ما بدأ القتال بين المظليين مـن جهـة وبين القوات الأردنية وفصائل الفدائيين في داخل القرية. واستطاعت القـوة المدافعـة أن تصد العدومرتين.ولكن طائرات العدولم تلبث أن أخذت تقصف القريـة، بينمـا اقتربـت نحوها قوة دبابات قادمة من الغرب وبذلك تمكن العـدومن دخولهـا. ودار قتـال بـين الطرفين، لم يلبث أن أسفر عن سيطرة قوات العدو، التي أخذت تنسف المنازل بواسـطة المتفجرات. وشمل ذلك المدرسة والعيادة الصحية ومكتب البريد.

أما في محور جسر الملك حسين، فقد عمل العدوعلى دفع قوته الرئيـسية باتجـاه الشرق، تساندها مدفعية الميدان والمدفعية الثقيلة. وبعد التغلب على قوات الحجـاب أخـذ العدوبالتقدم، إلى أن وصل إلى غور نمرين، وهناك انقسم إلى ثلاثة أرتال: أحدها اتجـه إلى قرية الكرامة" حيث اتصل بقوة المظليين"، واتجه ثانيهما نحوسويمة بهـدف تطويـق القوات المدافعة عن جسر الأمير عبد الله" غير بعيد عن الطرف الشمالي للبحر الميـت". أما الرتل الثالث، فقد واصل التقدم شرقاً فسيطر على بلدة الشونة الجنوبية واشـتبك مـع القوة المتمركزة فيها وحواليها.

على أن رتل العدوالثاني الذي كان يتجه إلى طريق سويمه – ناعور، جوبه بمقاومة شديدة من قبل لواء حطين، فاضطر إلى التراجع. كما أن الرتل الثالث اصطدم بوحـدات لواء عالية وتكبدت قواته المدرعة خسائر فادحة.

كان الصدام شديداً واستطاعت قوات الجيش الأردني أن تلحق الهزيمة بقوات تفوقها في العدد والعدة، على الرغم من القصف المتواصل من طائرات العدو. ولأول مرة فـي تاريخ الحروب بين العرب وإسرائيل، وجد العدونفسه مضطراً إلى أن يطلب وقف إطلاق النار في الساعة ١١,٣٠ وبعد ذلك مرتين، عن طريق الجنـرال أود كبيـر المـراقبين

الدوليين. وذلك أن قادة القوات المهاجمة أرادوا الانسحاب بعد أن أنهوا أعمال النسف والتدمير في قرية الكرامة. ولكن القيادة الأردنية رفضت أن توقف إطلاق النار، مادام أن قوات العدولم تنسحب إلى ما وراء خط وقف إطلاق النار "نهر الأردن". وفي وجـه القـصف المـدفعي، اضطر العدوإلى أن يتراجع تاركاً آلياته ودباباته وقتلاه على أرض المعركة، مما لـم يحـدث مثله في أية معركة بين العرب وإسرائيل، من قبل ومن بعد.

وهكذا تراجع العدومع غروب شمس ذلك اليوم، تحت وابـل مـن قـصف المدفعيـة الأردنية، حتى عاد إلى القواعد التي انطلق منها في صباح ذلك اليوم.

أما إلى الجنوب من البحر الميت، فقد اجتازت قوات العدوفي صباح ذلك اليـوم، خـط وقف إطلاق النار في غور الصافي " إلى الغرب من الكرك"،بقوة من الدبابات والمشاة الـذين نقلتهم مجنزرات مدرعة. ولم تكن لدى الجيش الأردني في ذلك الموقع إلا وحدات صـغيرة، ومن هنا اندفع العدوللقيام بعمليات جانبية ضدّ مخافر الأمن على امتداد وادي عربـة، بينمـا أخذت طائراته تقصف كل شيء يتحرك، حتى جمال البدوورعاتها. وكان مخفر الضحل أول هدف لطائرات العدوإذ أخذت تقصفه وتقصف المنشآت المحيطة به بالقنابل. ثم تقـدمت قـوة آلية إلى مخفر الغمر، فتمكنت من تدميره بعد اشتباك مع القوة الصغيرة القريبة منـه. وفـي غور الصافي، قام العدوبإنزال قوة من جنوده حملتهم الطائرات المروحية إلى الـشرق مـن موقع القوة الأردنية.وفي الوقت نفسه عبرت خط وقف إطلاق النـار مجموعـة مـدرعات. ودارت معركة بين الطرفين، وبالنتيجة تمكن العدومن الاستيلاء على المواقع الأردنية، فـدّمر مركز الشرطة ومبنى المجلس القروي. كما قصف مخفر المريصد واشتبك مع القوة المدافعة عنه. وفي الساعة الخامسة مساء عمد العدوإلى الانسحاب.

لحقت بالعدوخسائر كبيرة نتيجة هذا الهجوم، وقدرت المصادر الأردنية تلك الخـسائر ب١٥٠ قتيلاًو٤٥٠ جريحاً. كما أ،ه ترك على أرض المعركة ١٩ دبابة وآليـة مختلفـة. أ/ا خسائر القوات الأردنية فقد بلغت ٦٦ شهيداً "بينهم ٦ضـباط" و١٠٨ جرحـى " بيـنهم ١٢ ضابطاً" بالإضافة إلى ١٣ دبابة و٣٩ آلية مختلفة. وبلغت خسائر الفدائيين ٦٠ شهيداً[١].

وفي غور الصافي استشهد ٧ مدنيين من جراء هجوم العدو، وخسرت القوات الأردنية معظم آلياتها. ولم يخرج العدومن غور الصافي دون خسائر، إذ قتل من جنوده ودمرت له عدة

---

[١] دراسة من مديرية التوجيه المعنوي، جريدة "الرأي" في ٢١ آذا ١٩٩٥م.

دبابات.

تجلت في هذه المعركة روح التعاون والتنسيق بين أسلحة الجيش، في أعلى المستويات. وفيما تصدت ألوية المشاة للعدوعلى أرض المواجهة، فإن المدرعات أظهرت فعالية عظيمة في مناجزة دبابات العدووأرتاله. أما سلاح المدفعية فقد واصل قصف مواقع تحشد العدوونقاط عبوره وخطوط حركتهن حتى في أثناء غارات طائراته المقاتلة، وكان له تأثير بالغ على العدوأثناء تقدمه وفي أثناء تراجعه.

وبعد يومين من تلك المعركة المجيدة، أخذت جماهير الشعب تتوافد على ساحة العبدلي في وسط عمّان، لتشاهد الآليات الإسرائيلية التي غنمها الجيش الأردني"من دبابات ومجنزرات وناقلات جنود ومدافع" مما لم تشهد مثله عاصمة عربية أخرى، ومما لم يحقق مثله جيش عربي آخر "بالنسبة لإسرائيل".

كانت معركة الكرامة نقطة تحول بالغة الأهمية، إذ وجد العدومقاومة من القوات الأردنية، لم يجابه مثلها في معظم الحروب التي خاضها ضد العرب. ولأول مرة يتراجع العدوعن ميدان القتال تراجعاً أشبه ما يكون الهزيمة. وقد أثارت نتائج المعركة موجة استياء في إسرائيل، وقامت مظاهرات صاخبة في تل أبيب والقدس احتجاجاً على فداحة الخسائر في الأرواح. واعترف رئيس الأركان الإسرائيلي "حاييم بارليف" بفداحة الخسائر المادية والمعنوية، إذ قال في تصريح له إن شعب إسرائيل اعتاد " على رؤية قواته العسكرية وهي تخرج منتصرة من كل معركة. أ/ا معركة الكرامة فقد كانت فريدة من نوعها بسبب كثرة عدد الإصابات بين قواتنا، والظواهر الأخرى التي أسفرت عنها المعركة، مثل أستيلاء القوات الأردنية على عدد من دباباتنا وألياتنا، وهذا هوالسبب في حالة الدهشة التي أصابت شعبنا إزاء عملية الكرامة"[١]. أما نقطة التحول الرئيسية فكانت في أن هذه المعركة أعادت الثقة للنفوس، فأيقن رجال الجيش العربي – بصورة خاصة – بعدها انهم

---

[١] العميد سيد علي العدروس: الجيش العربي الهاشمي، ترجمة العقيد عبد العزيز المعايطة، عمان ١٩٨٣م: ٢٧٨.
ونلاحظ أ، كتاب " معركة الكرامة" أ،رد صور ٧٩ شهيدا من جنود الجيش وضباطه، سقطوا في تلك المعركة.
وفيما يتعلق بطلب إيقاف النار، فإن الجنرال أود بول يقول إنه طلب من طرفي القتال أن يتوقفا عن إطلاق النار، إلا أن ذلك لم يتحقق إلا بعد ظهر يوم ٢١ آذار " كتاب نوافذ غربية:١٢٥".

قادرون على مجابهة العدومجابهة الأنداد، عندما تتوافر لهم عناصـــر التكـــافؤ فـــي القيـــادة والسلاح. ولم تعد الطائرات قادرة على إلحاق الهزيمة بالعرب، كما حدث في عـــام ١٩٦٧م. وفي الحقيقة فإن القوات الأردنية أبدت في معركة الكرامة كل صـــفات الـــشجاعة وصـــلابة الإرادة التي اشتهر بها العرب فيزمن الفتوحات الأولى. ومع التقدير لصمود الفدائيين، فـــإن المعركة على حقيقتها كانت معركة الجيش الأردني وأسلحته الثقيلة من مدافع ودبابات، مـــن البداية على النهاية[١].

ويجدر بالذكر أن طائرات العدوظلت طوال المعركـــة التـــي اســـتمرت ١٥ ســـاعة متواصلة،وهي تقصف المواقع العسكرية الأردنية على طول الجبهة، في مرتفعـــات الـــسلط وعمان، وخاصة مواقع المدفعية، وكانت تلقي القنابل الثقيلة الوزن لتدمير طرق المواصلات وفتح الحفر الكبيرة فيها.

على أن العدواعتبر بدوره أنه حقق هدفه من الغارة فأعلن أن قواته هاجمـــت قواعـــد الفدائيين في الكرامة وفي ثلاثة أماكن أخرى إلى الجنوب من البحر الميت، وأنها قامت بتدمير قرية الكرامة والمواقع الأخرى، وقتلت ١٥٠ فدائياً على الأقل ودمرت نحو ٣٠ دبابة أردنية. واعترف العدوبمقتل ٢٦عسكرياً وفقدان ثلاثة "اثنان منهم احترقا داخل دبابتهما" ، بالإضـــافة إلى ٩٠جريحاً، وأنه خسر طائرة واحدهٍ. وأعلن الإسرائيليون أنهم لم يكونوا يريدون الاشتباك مع القوات الأردنية وقـــصفها، لـــولا أنهـــا عمـــدت للتـــصدي لهـــم والاشـــتباك معهـــم. وادعوا أيضاً أنهم قاموا بحملتهم " التأديبيـــة" لأن الأردن لا يحـــافظ علـــى وقـــف إطـــلاق

---

(١) تصاعدت أصوات كثيرة محاولة أن تغمط الجيش الأردني حقه. ولكن يحيى حمودة الرئيس السابق لمنظمة التحرير، لم تجرفه الدعايات، بل أعلن بكل صراحة "لم تكن الكرامة معركة الفدائيين بل معركة الجيش. كانت معركة آليات ومدرعات. في الكرامة كان حوالي ٤٠٠ من عناصر فتح، بعضهم بقي وبعضهم اسنحب. الجيش الأردني اشترك مشاركة فعالة. كانت معركة آليات ودروع...".
حديث لأحمد رشيد "مدير فرع إسرائيل في المخابرات الردنية آنذاك" إن معظم الفدائيين كانوا قد انسحبوا من قاطع املفكرة قبل وقوعها، الوذين بقوا منهم في الكرامة، لجأ نحو ٩٠ عنصراً منهم إلى المسجد بعد هبوط قوة المظليين، فاستشهدوا فيه، ووقع آ×رون في كمين عند خاصرة التلال فاستشهدوا أيضاً. كل ذلك قبل السابعة صباحاً. وقوات الجيش هي التي قامت بمناجزة العدوطوال ذلك اليوم. " مقالة في جريدة الرأي بتاريخ ١٩٩٥/٥/٦م".

النار، وجود معسكرات الفدائيين، ولأن هجمات الفدائيين تلحق خسائر بهم.[1]

وتقدم الأردن بشكوى إلى مجلس الأمن الدولي، فأصدر هذا يوم ٢٤ آذار قرار أدان فيه العدوان. وعلى الرغم من ذلك القرار، فإن إشكول عاد لتهديد الأردن في اليوم التالي بقوله:" إذا استمرت الحكومة الأردنية في دعم الأعمال الحربية ضد إسرائيل، فإنها ستتحمل مسؤولية كبيرة". وجواباً على ذلك التهديد، صرّح ناطق أردني أن بلاده لا تعبتر نفسها مسؤولة عن أمن وسلامة القوات الإسرائيلية التي تحتل جزءاً من أراضيه. وكان الملك الحين أعلن في مؤتمر صحفي يوم ٢٣ آذار" من الصعب أن نميز بين الفدائي وغيره. وقد نصل إلى مرحلة نصبح فيها جميعاً من الفدائيين...".

وعمدت إسرائيل يوم ٢٩ آذار على تنفيذ تهديداتها، فشنّت هجوماً آخر واسع النطاق بواسطة المدفعية البعيدة المدى والطائرات المقاتلة. وانتشر القتال على مسافة ٦٠ ميلاً، من أم قيس شمالاً حتى البحر الميت جنوباً. وكان القصف يتركز على القرى الأردنية "التي أخذت إسرائيل تزعم أنها أصبحت قواعد للفدائيين" وعلى مواقع المدفعية الأردنية. وطوال الهجوم الذي استمر ٧ ساعات، وشمل العديد من قرى الأردن الشمالية، ظلت المدفعية الأردنية تقابل النار بالنار وتقصف مواقع العدو. وأن لن ناطق أردني إسقاط ٧ طائرات للعدو، ولكن هذا لم يعترف إلا بسقوط طائرة واحدة. وفي هذا الهجوم استعمل العدوهضبة الجولان قاعدة لقصف القرى الأردنية المقابلة. وأصدر مجلس الأمن يوم ٤ نيسان بياناً أعرب فيه عن القلق جراء الهجمات الإسرائيلية. ولكن إسرائيل – كعادتها – كانت تضرب عرض الحائط بالقرارات التي لا تلائمها. وقالت مصادر العدوإن خسائر كبيرة لحقت بالفدائيين داخل المناطق المحتلة، وأنه تم القضاء على عدد من مجموعاتهم التي دخلت وحاولت إنشاء قواعد لها في تلك المناطق.

وفي أيار كرّر الملك الحسين إيضاح موقف الأردن من مسألة وجود الفدائيين على أراضيه، إذ أعلن أنهم " يمارسون حقهم في مقاومة قوى الاحتلال. وإذا كان عمل الناس

---

[1] لا بد من التنويه هنا بكتاب "معركة الكرامة" الصادر عن قسم التاريخ العسكري في رئاسة الأركان الأردنية "د. ت"، مطبعة الجيش العربي، عمذان " ١٩٦٨/"، فهويتضمن وصفاً حياً ومؤثراً لسير المعركة، والبطولات الفردية التي أبداها ضباط وجنود القوات المسلحة في غمار المعركة. والكتاب من تأليف اللواء معن أبونوار مدير التوجية المعنوي آنذاك.

الذين يدافعون عن بيوتهم يُنعت بالعمل الفدائيٍ، فسيأتي اليوم الذي نصبح فيه جميعاً فدائيين". واضاف قوله "إنني لن أكون مسؤولاً عن سلامة قوات الاحتلال في الضفة الغربية".

وعلى أرض الواقع فإن إسرائيل حققت نجاحاً واضحاً ومهماً، ذلك أن معظم سكان وادي الأردن مواطنين أصليين ومن لاجئين ونازحين، اضطروا تحت وطأة القصف المدفعي والجوي الذي خرّب بيوتهم، للنزوح إلى المرتفعات الجبلية. وبذلك تساوى النازح الفلسطيني مع النازح الأردني. وأقفر الوادي بعد عمران، لأن العدوزرع أرجاءه بالموت والدمار. ودلّت الإحصاءات أن ٧٠ ألف مواطن نزحوا من منطقة الغور، وأخذت الحكومة تقدم لهم المعونات مثل غيرهم من النازحين.

ولم تلبث طائرات العدوأن عمدت إلى قصف مدينة إربد يوم ٤ حزيران، وامتد القصف ليشمل مواقع الجيش الأردني وعدداً من القرى الشمالية. وقد نتج عن القصف سقوط ٣٤ شهيداً و١٣٤ جريحاً "بينهم أطفال ونساء وشيوخ"، بالإضافة إلى استشهاد ثلاثة وإصابة عشرة من العسكريين. أما الأضرار المادية التي لحقت بالقرى، فحدّث ولا حرج. وقد ردّت المدفعية الأردنية على هذا العدوان، وأعلن ناطق أردني أنه أُسقطت للعدوأربع طائرات ودُمرت مواقع مدفعية له.

وبعد شهرين من هذا العدوان،قامت طائرات العدويوم ٤ آب، بقصف مواقع إلى الجنوب وإلى الغرب من مدينة السلط. واستمر القصف ثلاث ساعات متوالية. وقال العدوإن الفدائيين أنشأوا قواعد لهم في تلك المواقع، بعد خروجهم من الكرامة، وأن الغارات ضدهم كانت تنطلق من تلك القواعد. وأعلن الأردن عن استشهاد خمسة عسكريين٢٩ مدنياً، وإصابة ٨٢ شخصاً بجراح، نتيجة لتلك الغارات. وفي ١٦ آب، أصدر مجلس الأمن قراراً بإدانة الهجوم، ووصفه بأنه كان خطيراً وعلى نطاق واسع "massive" وكان ردّ مندوب إسرائيل، أن حكومته لجأت إلى الدفاع عن نفسها عندما قامت بضرب قاعدتين للفدائيين.

ومضت إسرائيل في شن هجماتها، وبصورة خاصة على قرى الشمال. وكان من أشد تلك الهجمات شراسة هجوم يوم ٢٥ آب "تدمير منازل ومدارس" وهجوم يوم ٣ كانون الأول على مدينة إربد وقريتي صما والطيبة. وامتدّ عدوان هذا اليوم إلى الجنوب، حيث قصفت طائرات العدورتلاً من السيارات على الطريق الصحراوي قرب الحسا. بل إن

الطائرات المروحية أنزلت جنوداً قاموا بنسف جسرين أحدهما على الطريق العام وآخر لسكة الحديد. وفي ذلك اليوم استشهد عسكريون ومدنيون. وبعمد خمسة أيام " ١٧ كانون الأول" وجه العدوقصفاً مدفعياً مركزاً على قرية كفر أسد وقرى أخرى، مما أدى إلى تدمير ٦٣ منزلاً في كفر أسد، بما في ذلك مدرسة البنين ومدرسة البنات، وسقوط ١٤ شهيداً و١٨ جريحاً. وقد استمر قصف العدومن المدفعية والطائرات حتى اليوم التالي ليشمل المواقع العسكرية، مما أدى إلى استشهاد ٦ عسكريين وإصابة ١٤ بجراح.

ولمواجهة غارات الفدائيين اتخذت إسرائيل احتياطات قوية وفعالة، فأقامت حاجزاً أمنياً على طول الواجهة الأردنية، مؤلفاً من الأسلاك الشائكة المعززة بأجهزة مراقبة الكترونية وحقول ألغام. كما قامت بإنشاء طرق طولية وعرضية على امتداد ذلك الحاجز لتسهيل حركة الدوريات المسلحة، وعززت الحاجز الأمني بنقاط رقابة تستطيع طلب تدخل سلاح الجوأوالقوات البرية كلما دعت الحاجة. وبالإضافة إلى كل ذلك أقامت قواعد ثابتة للقصف من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والمدفعية والدبابات.

وبالفعل أدت هذه الإجراءات إلى أن غارات الفدائيين أخذت تتناقص بالتدريج، فقد أصبح اختراق خطوط وقف إطلاق النار محفوفاً بالمخاطر الجسيمة وفي أقصى درجات الصعوبةِ. ولمواجهة هذه الأوضاع أخذت فصائل المقاومة تمارس أسلوباً جديداً، تمثل في نصب قذائف الكاتيوشا إلى الشرق من النهر، ثم إطلاقها إلى داخل المنطقة المحتلة، طبقاً لأجهزة توقيت تتيح للأفراد مجال الابتعاد عن مكان الانطلاق. وكان معظم صواريخ الكاتيوشا يقع في أراض خالية، ولكن عندما كان أحدها يسقط في منطقة مأهولة ويحدث بعض الخسائر، فإن سرح الجوالإسرائيلي والمدفعية كانا يبادران إلى قصف القرى والمدن الأردنية. وكان قصف العدويشمل مواقع المدفعية الأردنية والعراقية، لاعتقاد العدوأ،ها تغطي محاولات الفدائيين عبور النهر.[١]

وازدادت المصاعب في وجه فصائل المقاومة بسبب رحيل المواطنين واللاجئين عن مناطق الأغوار، وبسبب الغارات الشديدة الواسعة النطاق التي ما انفك الطيران الإسرائيلي ومدفعيته بوجهانها إلى المواقع الأردنية.

---

[١] العميد العدروس، مصدر سابق: ٢٧٢.

ومضى عام ١٩٦٩م والعدويواصل غاراته. ففي ٦ كانون الثاني ١٩٦٩م، هاجمت قواته قرية غور الصافي، مما أدى إلى مقتل ثلاثة مدنيين. وفي ٨ أيار أغارت طائرات العدوعلى منطقة المزار " قرب الكرك". وفي حزيران نسف الإسرائيلين سد تحويل المياه في قناة الغور، ونتج عن ذلك تعطيل نظام الري في وادي الأردن. وفي ٢٥ تشرين الأول شن العدوغارتين على منطقة الجبيهة في ضواحي عمان. وفي ١٧ تشرين الثاني أغارت طائرات العدوعلى قريتي عيرا ويرقا في منطقة السلك، وعلى المزار "الكرك" مما أدى إلى استشهاد عدد من العسكريين والمدنيين، وإلى هدم منزل للمواطنين. واستمرت الغارات حتى نهاية العام على مواقع مختلفة في منطقة إربد ومنطقة عجلون. وكان ينتج عن تلك الغارات قتل الناس وهدم بيوتهم.

وحاولت منظمات الفدائيين إنشاء قواعد وخلايا لها في داخل الأرض المحتلة، ولكن لم يلبث أ، ظهر اخفاقها في تحقيق ذلك الهدف. ومن المهم التأكيد أن ذلك الإخفاق لم يكن ناشئاً عن تراخي الفدائيين بل عن شدة إجراءات العدووعن طبيعة الأرض في فلسطين " حيث لا غايات كثيفة ولا مناطق شديدة الوعورة".

وعلى الرغم منكل ما قيل وما يمكن أن يقال، فإن عمليات المقاومة الفلسطينية كانت ذات دلالة عظيمة وتأثير واضح. وكان من جملة الدلالات التي حملتها أ،ها أعطت البرهان القاطع على أن شعب فلسطين العربي مستعد للبذل والتضحية في سبيل وطنه، وأنه شعب حي يطلب الموت من أجل أن تتحقق لبلاده الحياة. وكانت هناك دلالة أخرى ذات أهمية، وهي أن الوطن العربي كله رأى في عمليات المقاومة أملاً جديداً، فمنحها التأييد وقدم لها المعونات التي تمكنها من النمووالاستمرار، على أمل أن يقتنع العدوبأن الاحتلال باهظ الثمن، وأن، هذا الشعب المقهور يستطيع أن يرد على اللطمة بمثلها. وفي الوقت نفسه عرف العالم أن، هناك شعباً تعاونت قوى الغزووالعدوان على حرمانه من أرضه والتنكيل به، وأنه جدير بتعاطف ومؤازرة جميع الناس من ذوي الضمائر الحية.

كان تعاون الأردن – دولة وشعباً – مع فصائل المقاومة، وتقديم كل ما أمكن تقديمه، وبخاصة قيام القوات الأردنية المسلحة بتغطية غارات الفدائيين وعمليات الانسحاب – مساهمة أساسية في حرب الاستنزاف، بالتوازي مع مصر. وكان هناك أمل أن تؤدي تلك الحرب إلى الحرب إلى إلى إقناع الإسرائيلين بالكف عن مطامعهم التوسعية، وبأن التوصل إلى حل سلمي والانسحاب من الأراضي التي احتلوها – أفضل لهم من المضي في العدوان والاستمرار في

احتلال الأراضي العربية. ولكن الأحداث المتتالية برهنت أن إسرائيل مصممة على الاحتفاظ بالأراضي التي احتلتها وعلى فرض إراداتها بالقوة القاهرة.

(٩)
المساعي السلمية

تعلقت الآمال بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢، على أساس أنه أتخذ بعد موافقة الدول الكبرى على بنوده، موافقة الأطراف العربية وإسرائيل، وعلى أساس أنه يلبي مطالب جميع الفرقاء بصورة متوازنة. وبادر يوثانت، الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة إلى تعيين الدبلوماسي السويدي الدكتور غونار يارنغ، ممثلاُ خاصاً له في الشرق الأوسط، من أجل إجراء مباحثات مع الدول المعنية لوضع القرار موضع التنفيذ. وبدأ يارنغ مهمته في كانون الأول ١٩٦٧، وقام برحلات عديدة بين مصر والأردن وإسرائيل. هنا يجدر بي أن أذكر أن سوريا لم تعلن موافقتها على قرار ٢٤٢ عند صدوره، ولذلك رفضت الاعتراف بمهمة يارنغ ورفضت استقباله والتحدث إليه. وكان يارنغ يمتاز بأعظم صفات الدبلوماسيين المحترفين، ألا وهي الصبر الطويل وطول البال وسعة الصدر. وقد أجرى مباحثاته بصورة سرية. ولم تقتصر تلك المباحثات على عواصم الدول الثلاث "مصر والأردن وإسرائيل"، بل أجرى عددا منها في كثير من عواصم الدول الغربيةٍ، بحثاً عن السبل التي يمكن أن تؤدي إلى النجاح.

كان مطلب الأردن ومصر وسوريا واضحاً كل الوضوح، فالمطلب الأول لها هوأن تنسحب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في حرب ١٩٦٧م، وأن ذلك الانسحاب يجب أ، يكون البداية وليس النهاية. ولكن إسرائيل كان لها موقف آخر مختلف.ففي تشرين الثاني ١٩٦٧م أعلن وزير خارجيتها في المم المتحدة "أن خطوط وقف إطلاق النار بعد حرب حزيران لن تتغير إلا من أجل حدود آمنة ومعاهدات سلام تنهي حالة الحرب مع الدول العربية". وكان ذلك يعني أن الانسحاب – يجب أن يكون الخطوة الأخيرة وليس الأولى. وظلت إسرائيل ثابته على موقفها هذا، على الرغم من كل القرارات والمبادرات اللاحقةٍ.وبسبب موقف إسرائيل هذا فإن مهمة يارنغ كانت من المهام المستحيلة. ومن جملة الذرائع التي استنبطتها إسرائيل أن قرار ٢٤٢ لا يعدوأن يكون مجرد جدول أعمال، وأن الجدول يتضمن عدة نقاط، وأنه لا بد من إجراء مفاوضات مباشرة بشان كل نقطة، وفي طليعتها الاتفاق على الحدود ا لآمنة التي ستكون لها. وفي تلك المرحلة لم يكن العرب على استعداد

للتفاوض المباشر مع إسرائيل، قبل أن تنسحب من أراضـيهم التـي احتلتهـا. وزاد الوضع تعقيداً أن إسرائيل تتخذ إجراءات بعيدة كل البعد عن روح القرار ٢٤٢. ومن جملة ذلك القرار الذي اتخذه وزير داخليتها في آذار ١٩٦٨م باعتبار الضفة الغربية وقطاع غزة مناطق "غير تابعة للعدو"، وشمل القرار تغيير أسماء المناطق إلى أسماء يهودية، بحيث أصبحت منطقة القدس تسمى "يهدوا" ومنطقة نابلس تسمى "السامرة".

وفي تلك الأثناء اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية على الأردن "أوائل شـهر نيسان ١٩٦٨م" أن يبرم صلحاً منفرداً مع إسرائيل. ولكن الملـك الحـسين رفـض الاقتراح، وطالب أمريكا بالعمل على تنفيذ القرار رقم٢٤٢ برمته، بحيث يشمل جميع الأطراف.وفي تشرين الأول ١٩٦٨م عرضت إسرائيل على مصر عقد معاهدة سلام منفرد، ولكن مصر بدورها رفضت ذلك العرض.[١]

وأستمر يارنغ في اتصالاته ومباحثاته،متنقلاً من عاصمة إلى أخرى، وهويطرح البدائل التي يمكن أن يقبل بها هذا الطرف أوذاك. وأخيراً تمخـضت مـساعيه عـن رسالتين تلقاهما: الأولى بتاريخ ١٥ تشرين الأول ١٩٦٨م من وزير خارجية إسرائيل، والثانية من وزير خارجية مصر بتاريخ ١٩ تشرين الأول ١٩٦٨م. وقد أعرب أبـا إيبان وزير خارجية إسرائيل في رسالته عن رغبة بلاده في إحلال سلام نهائي مـع مصر، ولكنه قال إن السلام المنشود يجب أن ينطوي على تغيير جذري فـي جميـع العلاقات بين البلدين، وأن السلام يجب أن ينبغي أن يرتكز علـى اتفـاق الطـرفين بصورة تعاقدية في شكل معاهدة، وأن يتضمن الاتفاق وضع خريطة للحدود، ويعلـن انتهاء حالة الحرب بصورة نهائية. ثم قالت الرسالة إن الحدود الآمنة والمعترف بهـا ليست خطوط هدنة ١٩٤٩م، وأن قرار مجلس المن ليس إلا إطـاراً مـن المبـادئ الموصى بها من أجل التوصل إلى أتفاق. أما رسالة محمود رياض وزيـر خارجيـة مصر، فقد أكدت قبول مصر بقرار مجلس المن رقم ٢٤٢، وأن مصر ترى أن ذلـك القرار ينصّ على وجوب انسحاب إسرائيل من الأراضي التي اسـتولت عليهـا فـي الحرب، وبما أن إسرائيل ترفض إعطاء رأيها في موضوع الحدود ا لآمنة فمعنى ذلك أنها تطمع في ضم أراضٍ عربية جديدة إليها.

---

[١] مذكرات محمود رياض، جريدة "الرأي" عمّان، ١٩٦٨/٦/٢م.

ويتضح مما جاء في هاتين الرسالتين أن موقف مصر " وهذا يعني موقف الأردن وسوريا في تلك الفترة" كان بعيداً كل البعد عن موقف إسرائيل.

وكانت فرنسا بزعامة الرئيس شارل ديجول، أكثر دول أوروبا تعاطفاً مع العرب. وفي أواسط كانون الثاني ١٩٦٩م اقترحت فرنسا عقد اجتماع للدول الربع الكبرى، من أجل البحث عن حل لما أصبح يُعرف ب " أزمة الشرق الأوسط". وعقد ممثلو تلك الدول اجتماعاً لهم وأصدروا بياناً في ٣٠ آذار يقول إنهم يدركون خطورة الوضع ويؤيدون قرار ٢٤٢ وجهود الدكتور يارنغ. ولكن إسرائيل اعترضت على نشاط الدول الأربع، وأصدرت بياناً يقول أنها لا تقبل أية توصيات يمكن أن تتعارض مع مصالحها وأمنها" وأنها تريد إقامة سلام دائم يقوم على معاهدات سلام يتم التوصل إليها نتيجة مفاوضات مباشرة بينها وبين الدول العربية المجاورة،وأن تضمن المعاهدات بنوداً تقضي بالتعاون وتبادل المساعدات وحل جميع المشاكل بالطرق السلمية، والامتناع عن كل أنواع العدوان المباشر أوغير المباشر. أما إلى أن يتم التوصل إلى عقد المعاهدات، فإن إسرائيل سوف تستمر بالحافظة على الوضع القائم على حدود وقف إطلاق النار.

ومضى يارنغ في جولاته ومباحثاته، إلى أن قدم في أوائل آذار ١٩٦٩م، أسئلة خطية إلى حكومات الدول الأربع المعنية، طالباً الرد عليها خطياً."قدم يارنغ الأسئلة إلى الحكومة الأردنية في عمّان يوم ٨ىذار" ويمكن تلخيص أسئلة يارنغ الأربعة عشر، فيما يلي:

هل تقبلون بقرار مجلس المن رقم ٢٤٢ وتنفيذه لتحقيق تسوية سلمية لمشكلة الشرق الأوسط؟ وهل توافقون على إنهاء حالة الحرب في المنطقة؟ وهل تتعهدون بالاعتراف بسيادة كل دولة وحقها بالسيطرة على أراضيها؟ وهل ترضون بالتعايش السلمي ضمن حدود آمنة ومعترف بها؟ وما هو مفهوم الحدود الآمنة والمعترف بها؟ وهل توافق إسرائيل على سحب قواتها من المناطق التي احتلتها في حرب حزيران ١٩٦٧م؟ وهل توافق مصر على ضمان حرية الملاحة الإسرائيلية، وخاصة في قناة السويس ومضائق تيران؟ وهل توافقون على إيجاد مناطق منزوعة السلاح. وهل توافقون على التوقيع على اتفاق نهائي يتضمن كافة البنود المطروحة والشروط المتفق عليها من أجل تحقيق سلام عادل ودائم؟

وفي ١٤ آذار ١٩٦٩م، بعث السيد عبد المنعم الرفاعي، وزير الدولة للشؤون الخارجية في الأردن، رسالة إلى يارنغ تحمل الجواب على أسئلة. ويمكن تلخيص ذلك

الجواب فيما يلي:

يقبل الأردن بقرار ٢٤٢، وهو على استعداد لتنفيذه من أجل تحقيق تسوية سلمية ومقبولة. ويتعهد الأردن بإنهاء حالة الحرب بمجرد انسحاب قوات إسرائيل من المناطق العربية التي احتلتها. إن الاتفاق على التعهد باحترام السيادة، يتطلب أن تنتهي إسرائيل احتلالها. ويوافق الأردن على حق كل دولة في المنطقة للعيش بسلام، ضمن حدود آمنة ومعترف بها، شريطة أن تطبق إسرائيل قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢. والأردن لا يعارض إيجاد مناطق منزوعة السلاح، إذا كانت على جانبي الحدود، قالت الرسالة "إن الحادثة الوحيدة التي رُسمت فيها حدود لإسرائيل كانت عندما اتخذت هيئة الأمم قرارها رقم ١٨١ في ١٩٤٧/١١/٢٩م لتقسيم فلسطين".

وكان جواب حكومة مصر المؤرخ في ٢٧ آذار، متطابقاً مع جواب الأردن. أما جواب إسرائيل فيكمن تلخيصه فيما يلي:

تقبل إسرائيل قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ للوصول إلى اتفاق حول إيجاد سلام دائم وعادل، يتم الوصول إليه عن طريق التفاوض. أما تنفيذ الاتفاقات فيبدأ بعد أن يتم الاتفاق على كافة البنود. إن الدول العربية تتحمل مسؤولية الاعتداء، وعليها أن تنتهي حالة الحرب مع إسرائيل... إنها، حدوداً آمنة معترفاً بها لم توجد يوماً من الأيام بين إسرائيل والدول العربية، وعليه فإن من الضروري تحديدها الآن كجزء من عملية الوصول إلى السلام. ويجب استبدال وقف إطلاق النار بمعاهدات سلام تحدّد حدوداً آمنة ودائمة ومعترفاً بها، كما يتُفق عليه عن طريق التفاوض بين الحكومات المعنية.. السلام يجب أن يتجسد في اتفاقات سلام ثنائية بين إسرائيل وكل دولة عربية.

ونلاحظ من جواب إسرائيل الإصرار على التفاوض المباشر أولاً، من أجل التوصل إلى اتفاق، وجعل الاتفاق مرهوناً بتنفيذ مطامعها.ومن المهم أن نلاحظ – مثلاُ – أن إسرائيل لم تعلن رغبتها في التخلي عن الأراضي التي استولت عليها مقابل السلام. إنها تريد السلام الذي تفرض شروطه هي – شروط الغالب على المغلوب.

بعد هذا توقف يارنغ عن متابعة مهمته ، بعد أن اقتنع بعدم إمكان تجسير الفجوة في مواقف الجانبين. ولم يلبث يارنغ أن عاد في نيسان ١٩٦٩م إلى وظيفته الأصلية سفير لبلاده

في موسكو. وعلى الرغم من ذلك فقد كانت له محاولة أخيرة عندما بعث في ٨ شباط ١٩٧١م مذكرة إلى إسرائيل يطلب منها أن توافق من ناحية المبدأ على الانسحاب إلى حدود مصر الدولية. وفي التاريخ نفسه بعث مذكرة أخرى إلى مصر يطلب منها بالمقابل أن تتعهد بالدخول في اتفاق سلام مع إسرائيل. وردّت مصر في ١٥ شباط تعلن استعدادها للدخول في اتفاق سلام مع إسرائيل إذا ما وافقت إسرائيل على الانسحاب من سيناء وقطاع غزة. أما إسرائيل فقد أجابت في ٢٦ بأنة ينبغي على مصر أن تدخل في محادثات سلام دون شروط مسبقة.

أما موقف العرب فكان يستند على المبدأ الذي ورد في مقدمة قرار ٢٤٢ وهو أنه لا يجوز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة. ومن هنا إصرارهم على وجوب انسحاب إسرائيل. كما أنهم لم يوافقوا على إجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل قبل أن تلتزم مسبقاً بمبدأ الانسحاب، لأن عدم التزامها يعني أنها ستجد المبررات لمد أجل المفاوضات إلى ما لا نهاية.

ثم كيف يقدم العرب على إجراء مفاوضات بعد أن أعلنت إسرائيل أنها تشترط أن لا تتطرق المفاوضات للقدس العربية " التي أعلنت ضمها إليها" أولشرم الشيخ ومرتفعات الجولان؟

وناقشت الجمعية العامة للأمم المتحدة، قضية الشرق الأوسط في أواخر ١٩٧١م، واتخذت قراراً طلبت فيه من الأمين العام استئناف مهمة مبعوثه الخاص، وبذل الجهود للوصول إلى حل سلميز وبالفعل قام يارنغ في شباط ١٩٧٢م بإجراء مباحثات في القاهرة وعمّان والقدس. ولكن تمسك كل جانب بوجهة نظره، حال دون الوصول إلى نتيجة إيجابية.

(١٠)
نقاط الملك الحسين

من المهم أن نشير إلى أن التنسيق في المواقف السياسية بين مصر والأردن، كان على أفضل وجه، بعد حرب حزيران ١٩٦٧م. ومن هنا نستطيع القول إن الملك الحسين، في اتصالاته ومباحثاته، كالتعبير عن وجهة نظر الأردن ووجهة نظر مصر في آن واحد. وقد ظهر ذلك واضحاً في الخطاب الذي ألقاه أمام نادي الصحافة في واشنطن يوم ١٠ نيسان ١٩٦٩م، وأعلن فيه استعداد العرب للسلام.

كان الحسين صريحاً في خطابه، عندما أعلن انه يقدم عرضاً للسلام،

بالأصالة عن نفسه وبلاده، وبالنيابة عن الرئيس عبد الناصر وبلاده، وأن الرئيس عبد الناصر فوّضه على أساس أنه لا يريد الحرب لمجرد الحرب، وأن مصر والأردن يرغبان في استعادة حقوقهما بالوسائل السليمة، وأن النقاط التي يقدمها تنبثق عن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذي قبلته الدولتان. ثم عرض الملك نقاطه على النحو التالي:

١- إنهاء جميع حالات العداء.

٢- الاحترام والاعتراف بالسيادة، وبالسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لجميع الدول في المنطقة.

٣- الاعتراف بحق الجميع في العيش بسلام ضمن حدود آمنة معترف بها، ومتحررة من التهديد أو الأعمال الحربية.

٤- ضمان حرية الملاحة للجميع في خليج العقبة وقناة السويس.

٥- ضمان حرمة جميع الدول في المنطقة عن طريق إجراءات لازمة، بما في ذلك مناطق مجردة من السلاح.

٦- القبول بتسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

وقال الملك في خطابه أن العرب لا يطلبون مقابل هذا العرض، إلا أن تسحب إسرائيل قواتها المسلحة من جميع المناطق التي احتلتها في حزيران ١٩٦٧م، وأن تطبق النصوص الأخرى التي تضمنها قرار مجلس الأمن. أما بشأن طلب إسرائيل أن تكون هناك مفاوضات مباشرة بينها وبين العرب، فقد أعلن الملك أن هذا يأتي بعد أن تعلن إسرائيل قبولها بقرار مجلس الأمن، وليس قبل ذلك.

وفيما يتعلق بالفدائيين قال الملك في المؤتمر الصحفي:

عندما يسألونني "لماذا لا يتوقفون الفدائيون عن غاراتهم ضد إسرائيل"؟، أجيب قائلاً: "إنني لا أوقفهم لأن الأرض أرضهم، والإسرائيليون يحتلونها. وهم لا يرون طريقاً لهم سوى النضال من أجل حقوقهم. فإذا لم يستطيعوا استرداد أرضهم المحتلة، فهم يمارسون حقهم بالمقاومة لقوات الاحتلال... وأنا لا أريد أن أكون مسؤولاً عن أمن قوات الاحتلال".

وعلى الرغم مما تضمنته هذه النقاط من اتجاه عربيّ صريح لتحقيق السلام والأمن، فإن سياسة إسرائيل سارعوا في اليوم التالي لإعلان رفضهم لهذه المبادرة. وكانت الحجة التي

تذرعوا بها: أن البداية يجب أن تكون إجراء مباحثات مباشرة بين إسرائيل والدول العربية المعنية.

وقدم ورجرز، وزير خارجية أمريكا في أثناء خطاب له يوم ٩ كانون الأول ١٩٦٩م، مقترحات لحل النزاع العربي – الإسرائيلي، على أساس انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في حرب ١٩٧٦م مقابل التزام العرب بعقد سلام دائم تنظم بنوده اتفاقية ملزمة.

وجاء في الخطاب أن المقترحات قُدمت للاتحاد السوفيتي في ٢٨ تشرين الأول. ولم يلبث روجرز أن تقدم في ١٩ كانون الأول بمشروع تسوية للأردن "أي قبل اجتماع مؤتمر القمة في الرباط بيوم واحد". وتضمن المشروع أن يكون خط الهدنة الذي سبق حرب ١٩٦٧م هو الأساس في تحديد الخط النهائي للحدود مع إسرائيل، مع إجراء تعديلات يتفق عليها الطرفان لغايات إدارية واقتصادية.

ولكن الرئيس نكسون لم يلبث أن تراجع عن مبادرة حكومته أمام الضغط الصهيوني، وأعلن أن السلام لا يمكن أن يقوم إلا على أساس الاتفاق بين الأطراف المعنية من خلال مفاوضات تجري بينها.

(١١)
مؤتمر القمة الخامس

كان من نتيجة إصرار إسرائيل على عدم الانسحاب من الأراضي المحتلة، أن زعماء الدول العربية، رأوا أنه لا بدّ لهم من الاجتماع، كي يتدارسوا الوضع العربي بصورة عامة، ووضع دول المواجهة بصورة خاصة. وعقد وزراء الدفاع والخارجية العرب اجتماعات لهم في القاهرة" ٨ – ١٠ تشرين الثاني ١٩٦٩م" وقرروا التوصية لحكوماتهم بضرورة عقد مؤتمر قمة لبحث الوضع العربي سياسياً وعسكرياً، بإزاء تعنّت إسرائيل. وقد أسفرت الاتصالات التي جرت بعد ذلك عن الموافقة على عقد المؤتمر في الرباط عاصمة المغرب.

عقد المؤتمر خلال أيام ٢١ – ٢٣ كانون الأول ١٩٦٩م، وكانت جلساته سرية، لم ينشر شيء عما دار فيها. ولكن أصبح من المعروف أن مصر قدمت اقتراحاً بضرورة القيام بتعبئة شاملة لمواجهة التصلب الإسرائيلي. واتضح أن دول المواجهة "مصر وسوريا والأردن

كانت تطالب بزيادة المعونة المالية التي تتلقاها من الدول النفطية. وفي هذا الصدد قدم الفريق محمد فوزي القائد العام للجبهتين الشرقية والغربية، شرحاً بيّن فيه حاجة دول المواجهة لمزيد من الأسلحة كي تستطيع مجابهة التسلح الإسرائيلي، إلا أن بعض الدول لم تكن تؤيد منح المزيد من الدعم المالي والعسكري.

ونتيجة الاختلاف في وجهات النظر، فإن المؤتمر اختتم أعماله دون إصدار بيان.ولكن الوفدين العراقي والسوري أصدرا بيانيين أعربا فيهما عن خيبة الأمل لعدم تجاوب الدول التي تملك الطاقات الكبيرة. وبعد عودة الملك الحسين إلى عمّان، ألقى خطاباً أعرب فيه عن خيبة الأمل لأن البعض يشغل تفكيره فيما ينبغي أن يتم بعد التحرير، أكثر مما ينشغل بالعمل والإعداد للوصول إلى التحرير.

(١٢)

إجراءات إسرائيل

لم تمض إلا أيام قلائل بعد انتهاء الحرب،حتى عمدت إسرائيل إلى تأكيد عدوانيتها وتصميمها على التوسع، فاتخذت حكومتها قراراً بضم مدينة القدس إليها ومعها المنطقة المحيطة بها.وبإزاء هذا القرار الذي لا شرعية له، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارين، تبع أحدهما الآخر " في ٤ تموز و١٤ تموز ١٩٦٧م"، طلبت فيهما من إسرائيل أن تلغي قرارها، ولكن إسرائيل – كعادتها – لم تلق بالاً للقرارين ومضت في إجراءات الإلحاق والضم.

وبادر أهل الضفة الغربية إلى رفض إجراءات إسرائيل، وأصدروا بيانات تؤكد أنهم يعتبرون القدس جزءاً من الضفة الغربية، وأن الضفة الغربية جزء لا يتجزأ من الأردن، وأن أهل القدس " سبق لهم ومارسوا حق تقرير مصيرهم بحرية تامة مع باقي أهالي الضفة الغربية بالوحدة مع الضفة الشرقية، فكوّنوا بذلك المملكة الأردنية الهاشمية".

وفي هذا الصدد لا بدّ من القول إن أهالي الضفة الغربية استمروا في التمسك بوحدة الضفتين لاعتقادهم أنها السبيل الأمثل لتأمين انسحاب إسرائيل. ومن هنا أصدر ممثلو مدينة نابلس بتاريخ ١ كانون الثاني ١٩٦٩م، بياناً جددوا فيه التمسك بوحدة الضفتين. وأعلن البيان "إن الوحدة الوطنية سواء في الضفة الغربية أو الشرقية تعتبر من أهم الواجبات

الوطنية".[1]

واستمرت إسرائيل في محاولاتها لتهجير سكان قطـاع غـزة. ورداً علـى هـذه المحاولات قررت الحكومة الأردنية في تموز ١٩٦٨م، إيقـاف دخـول النـازحين مـن القطاع، ذلك أن الحكومة الأردنية كانت قد تحملت بالفعل أعباء العناية بنحـو ٣٥٠ ألـف نازح، وقامت بتأليف لجنة وزارية لإغاثتهم، وتأمين المأوى والمأكل والملبس لهم. وفـي المخيمات،عملت على إنشاء العيادات والمستشفيات الطبية ومراكز التغذية وفتحت مدارس لما يقارب ٢٦ ألف طالب وطالبة.

وبهذا الصدد يجدر بالذكر أن وزارة الإنشاء والتعمير، نشرت فـي ١٥ حزيـران ١٩٦٨م إحصاءً بعدد الفلسطينيين في الضفة الشرقية جاء فيه:

عدد اللاجئين المقيمين في الضفة الشرقية قبل ١٩٦٧/٦/٥م ٧٦٧، ٣٤١ شخصاً عدد النازحين الذين وفدوا من الضفة الغربية وقطاع غزة بعد حرب ١٩٦٧م ٢٤٨,٣٥٤شخصاً

٦٩٦,٠١٥المجموع

لم يقتصر الأمر على الإجراءات الرسمية التي قامت بها حكومة إسرائيل، بل تمخـضت أجواء التعصب والحقد والكراهية التي سادت في المجتمع الإسرائيلي، عن عمل إجرامي فظيع استهدف معلماً من أهم المعالم الإسلامية في العالم. ففي صباح يوم ٢١ آب ١٩٦٩م قام يهودي أسترالي بإشعال النار في المسجد الأقصى، أولى القبلتـين وثالـث الحـرمين الشريفين. وقد استمر اندلاع النار خمس ساعات، فأتت على الجناح الـشرقي للمـسجد، وانهار جزء من سطحه المزين بالزخارف الخشبية والنقوش التاريخية التي تعود إلى أكثر من ١٣٠٠سنة. كما التهمت النار القسم الجنوبي من السقف فتحطم المنبر التاريخي الذي يعود إلى عهد صلاح الدين الأيوبي، والذي يُعتبر تحفة من تحف الفن الفريدة في العالم.

---

[1] راجع بهذا الشأن نصوص المذكرات والعرائض المقدمة من زعماء الضفة الغربي، ومن الأطباء والمحامين والمهندسين والصيادلة وعلماء المسلمين ورجال القانون والنقابيين، ووجهاء الخليل وجنين وبيت لحم وطولكرم، والتجمع المهني في عمان. الوثائق الأردنية، ١٩٦٧م، وزارة الإعلام، ١٩٧٣م: ١٣٧ ــ ١٩٢.
أما بيان أهل نابلسي ففي الأوراق الخاصة بالدكتور وليد قمحاوي.

وبادر الملك الحسين إلى نقل نبأ هذه الجريمة إلى ملوك ورؤساء العرب والمسلمين، وأهاب بهم أن يهتموا بالدفاع عن المقدسات الإسلامية في فلسطين، ودعاهم إلى عقد اجتماع لدراسة ما يمكنهم القيام به من أجل التصدي للاحتفال الإسرائيلي.

ونتيجة لهذا النداء اجتمع وزراء خارجية الدول العربية في القاهرة يوم ٢٥ آب، واتخذوا قراراً بدعوة رؤساء الدول الإسلامية إلى عقد مؤتمر يبحثون فيه الوضع في فلسطين. وبالفعل تم عقد مؤتمر القمة الإسلامي في مدينة الرباط خلال أيام ٢٢ – ٢٥ أيلول، برئاسة الملك الحسن الثاني، حضره ممثلون عن "٢٥" دولة إسلامية "من مجموع ٣٦ دولة وُجهت إليها الدعوة". واشترك في هذا المؤتمر كل من الملك الحسين والملك فيصل بن عبد العزيز وشاه إيران وأمير الكويت والرئيس هواري بومدين والرئيس يحيي خان والسيد أنور السادات "نائباً عن الرئيس عبد الناصر".

اتخذ المؤتمر قراراً أعرب فيه عن تألم ٦٠٠ مليون مسلم لجريمة اتخذ المؤتمر قراراً أعرب فيه عن تألم ٦٠٠ مليون مسلم لجريمة إحراق المسجد الأقصى، وطالب بعودة القدس إلى أهلها العرب، وناشد دول العالم أن تضغط من أجل انسحاب إسرائيل.

وقد أولى الملك الحسين والحكومة الأردنية كل اهتمام لإعادة إعمار المسجد وإزالة آثار الحريق، وتم إنفاق مبالغ طائلة من المال في سبيل ذلك، ولصنع منبر مماثل لمنبر صلاح الدين.

(١٣)
العلاقات العربية والأجنبية

تميزت سياسة الأردن بالاعتدال والوسطية والبعد عن التطرف، والسعي المستمر لبناء علاقات التعاون والصفاء مع الدول العربية والأجنبية. وقد أكسبت هذه السياسة الأردن احترام وتقدير جميع دول العالم. وكان واضحاً – لدول الشرق والغرب – أن الأردن لم يكن المسبب لنشوب حرب حزيران ١٩٦٧م، ولم يدعُ أويسع إليها، وأن اشتراكه فيها كان ناشئاً عن ظروف ومؤثرات داخلية وخارجية، بحيث لم يبق هناك مجال أمام قيادته للوقوف جانباً، بينما تدق الأطراف المؤثرة طبول الحرب حاوليه.

من هنا كان الملك الحسين هوالزعيم المؤهل لإجراء الاتصالات مع دول العالم

وشعوبة، من أجل شرح وجهة النظر العربية، وطرح فكرة استعداد العرب للسلام، ولإعادة بناء الجسور بين العرب والعالم. وهكذا قام الحسن، بعد انتهاء الحرب، بجولات متعددة في العواصم الأوروبية بصورة خاصة ليجتمع بقادتها وصحفها وممثلي الرأي العام فيها، وكانت موسكو، عاصمة الاتحاد السوفياتي في طليعة العواصم التي زارها وأجرى محادثات مع قادتها. وكان الحسين يعلن أنه يتحدث باسم الرئيس عبد الناصر بالذات، وأنهما اتفقا على العمل من اجل الوصول إلى تسوية للنزاع مع إسرائيل.

وفي نطاق الدول العربية تميزت الفترة التي أعقبت الحرب بالترابط الوثيق بين الحسين والرئيس عبد الناصر، الذي كان تأثيره الشخصي ما يزال كبيراً في اعتبارات الرأي العام وفي اعتبار القيادات العربية. ولا ننسى ما قدمته السعودية من دعم ومؤازرة على صعيد المعونات المالية، مما أتاح للأردن مجال النهوض من كبوته. وكذلك الأمر النسبة للعراق الذي أبقى قطاعات مهمة من قواته المسلحة في الأراضي الأردنية، من أجل الاشتراك في الدفاع عنها، في وجه أية اعتداءات قد تقوم بها إسرائيل. ومع أن العلاقات مع حكام سوريا آنذاك "صلاح جديد ونور الدين الأتاسي ويوسف زعّين وإبراهيم ماخوس" لم تكن على ما يرام – إلا أن الأردن عمل على الارتفاع فوق الإساءات التي لحقت به، فاجتمع الملك الحسين بالرئيس الأتاسي في نيويورك، في محاولة لمواجهة المخاطر والأحداث المقبلة صفاً واحداً. وبالنتيجة تم الاتفاق في القاهرة على إنشاء قيادة عسكرية مشتركة لقوات الأردن وسوريا والعراق. وكان إنشاء قيادة "الجبهة الشرقية" في أوائل شهر آذار ١٩٦٩م.

أما علاقات الأردن مع دول الغرب والشرق، فقد كانت على العموم علاقات حسنة وكان هناك تعاطف مع الأردن والملك الحسين بالذات. وفي جولاته العديدة كان الحسين يجد من رؤساء الدول الذين يلتقي بهم كل تفهم وتقدير. ولكن الحسين لم يكن يطرح قضية الأردن وحده، بل كان يطرح القضايا العربية ويتكلم باسم العرب ويعرض قضية الصراع العربي مع إسرائيل. ومن هنا كان الوضع يصطدم بما ترسخ في أذهان شعوب الأمم الغربية من أن العرب هم الذين تسببوا في نشوب الحرب وهم الذين كانوا يهددون إسرائيل ويعلنون عزمهم على تدميرها. ولم يلبث أن اتضح أن هناك دولة واحدة في العالم، تملك قوة التأثير الحقيقي على إسرائيل، هي الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن تاريخ العلاقات بين العرب والولايات المتحدة، يدل بوضوح على انحياز تلك الدولة لإسرائيل، وبصورة خاصة منذ الحرب العالمية الثانية "١٩٣٩ – ١٩٤٥م"، عندما ظهرت بقوتها الاقتصادية المتفوقة. ففي

أواخر تلك الحرب، ضغط الرئيس ترومان على بريطانيا من أجل إدخال مائة ألف مهاجر يهودي إلى فلسطين. واضطرت بريطانيا للرضوخ أمام جبروت الولايات المتحدة ومديونيتها لها. وكان ذلك أول تراجع من بريطانيا عن سياسة الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩م. ومضت الولايات المتحدة تساند اليهود، ومارست ضغوطها من أجل الحصول على أصوات كافية في هيئة الأمم لتمرير قرار تقسيم فلسطين سنة ١٩٤٧م. واستمرت السياسة الأمريكية في الانحياز لإسرائيل والالتزام بتأييد وجهة نظرها. لم يكن هناك إلا استثناء واحد لهذه السياسة المنحازة، وهوما قام به الرئيس أيزنهاور في عام ١٩٥٧م عندما أرغم إسرائيل على الانسحاب من سيناء وقناة السويس، عن طريق إيقاف المعونات المالية عنها. ذلك أن أيزنهاور كان الرئيس الأمريكي الوحيد الذي يملك من الشهرة والمكانة وعلوالمقام، ما أتاح له مجال الاستغناء عن أصوات اليهود الأمريكيين في انتخابات الرئاسة.

في هذا الصدد يجب الإشارة إلى أن علاقة خاصة كانت تربط الأردن بالولايات المتحدة من عام١٩٥٧م. وقد بدأت هذه العلاقة بعد أن توقفت بريطانيا عن تقديم المعونات المالية للأردن "نتيجة إنهاء معاهدة الصداقة بينهما"، وبعد نكوص مصر وسوريا عن الوفاء بالتزامهما لتقديم معونة مالية للأردن تحل محل المعونة البريطانية. وكان بدء العلاقة الخاصة أن الولايات المتحدة قدمت في تلك الفترة معونة مالية غير مشروطة للأردن، على أساس أن الردن يسلك مسلك الاعتدال في سياساته ويعمل على مقاومة الشيوعية. وبطبيعة الحال كنت السياسة المريكية تتجه آنذاك نحودعم الدول العربية المعتدلة والمحافظة، بهدف تشجيعها على عدم الانضواء تحت راية الدول العربية التي تسير في تلك الاتحاد السوفياتي وتتلقى الأسلحة السوفياتية "وبخاصة مصر وسوريا".

واستمر الأردن منذ عام ١٩٥٧م في الحصول على السلاح من الدول الغربية "أمريكا وبريطانيا" وهوالسلاح الذي كانت قواته المسلحة تدربت عليه واعتادت التعامل معه منذ إنشاء الإمارة الأردنية في عام ١٩٢١م. ولكن أمريكا اعتبرت أن الأردن ارتكب خطأً جسيماً في حزيران ١٩٦٧م عندما انضم ضد ربيبتها إسرائيل وعلى أساس هذا الاعتبار عمدت أمريكا إلى معاقبة الأردن، بإيقاف المساعدات المالية عنه "٥٠ مليون دولار في السنة"، وبالامتناع عن تزويده بالسلاح الذي كانت قواته في أشد الحاجة إلية. وقد استمر هذا الموقف الأمريكي نحوسن ونيف، بينما بادر الاتحاد السوفياتي إلى إعادة تسليح القوات المصرية والسورية.

وكان الأردن بادر بعد انتهاء الحرب إلى الاتصال بالولايات المتحدة طالباً تزويده بالسلاح. وكان الرفض القاطع هوالجواب، تعبيراً عن السخط والغضب. وبعد مراجعات عديدة، وبعد أن هدأت النفوس قليلاً، وبعد أن هدد الأردن بالتحول إلى الاتحاد السوفياتي من أجل الحصول على ما يحتاج إليه من سلاح – اقتنعت الولايات المتحدة واقتنعت معها بريطانيا، بضرورة الاستجابة. وفي حزيران ١٩٦٨م وافقت حكومة الولايات المتحدة أن تبيع للأردن سلاحاً بقيمة ١٠٠ مليون دولار. وأخيراً وفي خريف ١٩٦٩م تسلم الأردن من الولايات المتحدة وبريطانيا ٣٠٠ دبابة و١٨ طائرة من طراز إف ١٠٤ "F 104" و٢٤ طائرة هوكر هنترز وكان الفضل في صفقة الشراء للمعونة العربية التي قررها مؤتمر الخرطوم، إذ تمكن بها الأردن من دفع ثمن تلك الأسلحة. وفي هذا الصدد يجدر بي أن أذكر أن الأردن قسم المعونة المالية التي أخذ يتلقاها من الدول العربية إلى قسمين "الأول" خصص لتثبيت الصمود في الضفة الغربية وقطاع غزة ولسد احتياجات النازحين ولدعم الاقتصاد، و"الثاني" لشراء السلاح والعتاد. وفي حزيران ١٩٧٠م قال الملك الحسين إن الأردن ينفق ثلاثة أرباع المعونة لصالح الميزانية العسكرية.



الفصل الثاني

السنوات العصيبة ١٩٦٨ - ١٩٧١م

ال



فصل الثاني
السنوات العصيبة ١٩٦٨ – ١٩٧١م
(١)
الحرب غير المعلنة

حمل الفلسطينيون السلاح في وجه الغسزوة الصهيونية – الإسرائيلية، التي استطاعت أن توطد جذورها في أرض في أرض فلسطين العربية تحت حماية الحكم البريطاني. كان ذلك حقاً مشروعاً لهم وواجباً عليهم. ولا شك في أنه كان بمقدور الفلسطينيين وإخوانهم العرب أن يحبطوا تلك الغزوة بمراحلها الأولى، ولكن بريطانيا سحقت ثوراتهم وانتفاضاتهم المتعاقبة بقوة الحديد والنار.[١] وأشترك الأردنيون في مقاومة الغزوة، وكان لهم شرف تقديم الشهداء والدماء على أرض فلسطين منذ بداية البداية "استشهد الشيخ كايد المفلح العبيدات ورفاقه في نيسان ١٩٢٠م". وبعد نكبة عام ١٩٤٨م وقيام دولة إسرائيل، غدت الضفة الغربية جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية، عندما اتحدت مع الضفة الشرقية، بإرادة أكثرية أبنائها، وتحمل الأردن أعباء مئات الآلاف من أبناء فلسطين الذين أخرجهم الإرهاب الإسرائيلي من ديارهم، ومنحهم حقوق المواطنة الكاملة، في ذلك الزمن العصيب، مما لم يفعل مثل أي قطر عربي آخر.

وجاءت حرب ١٩٦٧م على غير توقع أوانتظار، واضطر الأردن أن يخوض غمارها دون أن تكون له يد في التفاعلات التي أدت إليها. وكانت الهزيمة المرة. وكان احتلال العدوللضفة الغربية. وامتلأت النفوس بالغضب والقهر والمرارة لما حدث، كما أمتلأت بالتوق للمقاومة والانتقام. وأخذ الأردن يعيد بناء قواته المسلحة، ويحشدها على خط وقف إطلاق

---

(١) جاء في مذكرة قدمها الفريق كلوب إلى الحكومة البريطانية بتاريخ ١ تموز ١٩٥٢م، قولة:
"...من وعد بلفور حتى انسحاب بريطانيا في ١٥ أيار ١٩٤٨م، كانت جميع المصائب التي لحقت بالفلسطينيين ناشئة عن سياسة بريطانيا. ولولا الجيش البريطاني لكان في مقدور العرب أن يقضوا على الغزوة اليهودية في مراحلها الأولى".
وثائق وزارة الخارجية البريطانية، الملف Top secret, f.o.371/ 98861.

النار، ثم فتح ذراعيه لاستقبال الفدائيين، وتقديم العون لهم، من منطلق الرغبة في مقاومة العدوالمحتل، وفي تعضيد الجبهة بمجاهدين يكونون رديفاً وظهيراً لجنود الجيش، ومن منطلق الشعور بأن من حق الإنسان الذي أغتصبت أرضه، أن يرفع سلاحه في وجه الغاصب. كان هناك شعور قوي بوجوب إقلاق راحة العدووتكبيده الخسائر، وكبح جماح غطرسته. وفي كافة أرجاء الوطن العربي، تنامى شعور التعاطف مع الفدائيين، والأمل بأن يحقق هؤلاء ما أخفقت الجيوش النظامية المحترفة في تحقيقه. كان العرب بعد الهزيمة بحاجة إلى من يرد لهم الثقة بأنفسهم، وقدرتهم على مجابهة العدو، والرد على لطماته بلطمات مماثلة.وساد في الأذهان أن هؤلاء المجاهدين، خليقون أن يجابهوا جبروت قوات الاحتلال، مثلما فعل شعب فيتنام، ومثلما فعلت شعوب كثيرة برهن أبناؤها أنهم قادرون أن يواجهوا الموت من أجل أن تحصل أمتهم على الحياة.

وأخذ الفدائيون يقومون بعملياتهم في الأرض المحتلة، ينجحون أحياناً ويخفقون أحياناً أخرى. وأخذ جنود الجيش يقدمون لهم المساعدة، ويعملون على تغطية عملياتهم بنار المدفعية والرشاشات، ويتلقون بصدور رحبة غارات العدوالانتقامية. كان العدويتبع سياسته التقليدية، فيرد على العمليات الصغيرة بعمليات أكبر حجماً بعدة مرات. وتحمل الأردن، جيشاً وشعباً، الخسائر الباهظة التي أخذت طائرات العدوومدفعيته القريبة المدى والبعيدة المدى، تلحقها به. تحمل الأردن ذلك على أساس أنه الضريبة المقدسة التي يجب أن يدفعها من أجل زحزحة العدووإيذائه. وكان الأردن يعتقد – والعرب معه – أن عمليات المقاومة سوف تساعد على الوصول إلى الحل السلمي، كم حيث إقناع العدوأن الاحتلال باهظ الثمن، وأن من الأفضل القبول بالحلول التي يعرضها العرب عليه. وأخفق الفدائيون في إنشاء قواعد لهم في الأرض المحتلة. وظل الجانب الشرقي من خط وقف إطلاق النار يزداد اشتعالاً ثم أقدم العدوعلى دفع قواته الأرضية إلى اجتياز نهر الأردن في الشمال ووادي عربة في الجنوب، بقصد تدمير قواعد الفدائيين. وكانت معركة "الكرامة" التي برزت فيها الأخوة بين الجنود والفدائيين على أرفع مستوى. ولكن لم تلبث بعد ذلك أن أخذت بوادر الشرخ تظهر في تلك العلاقة الأخوية. ومع مضي الزمن وتراكم التفاعلات، أخذ الشرخ يزداد اتساعاً. وزاد الشرخ عمقاً أن الفدائيين لم يعودوا ينضوون تحت قيادة منظمة واحدة ذات عقيدة واحدة ورأي واحد، بل أصبحوا ينتمون إلى عدة منظمات، لكل منظمة منها قيادتها الخاصة، وعقيدتها الخاصة، وانتماءاتها الخاصة. وبالتدريج ظهرت على الساحة الأردنية

جميع تناقضات الوطن العربي.ورافقت عمل الجهاد الفدائي، عمليات إثبات وجود سياسية وعقائدية. واتخذ الأردن سياسة الصبر والنفس الطويل، توقعاً للوصول إلى حلّ ما يأتي به الزمن. وظل الأمل يداعب بالنفوس بأن ينسحب الإسرائيليون من الأراضي المحتلة، ويتم التوصل إلى حل سلمي، تنحل معه المشاكل الجانبية الأخرى. ولكن العدولم ينسحب، وازدادت المشاكل على الجبهة الأردنية، وأخفقت المحاولات العديدة التي بذلت للتوصل إلى صيغة تفاهم. وأخذ المواطن العادي يعاني من الفوضى ومن انعدام الأمن. وبلغت الأزمة المستحكمة ذروتها عندما أقدمت عناصر من المنظمات على اختطاف طائرات الركاب ونسفها على الأرض الأردنية، إذ أصبحت البلاد تواجه خطر التفتت الضياع.

ومضت إسرائيل قدماً في تطبيق سياستها التقليدية القائمة على الرد بعنف وقوة أضعافاً مضاعفة. وكان عدوان يوم ١٥ شباط ١٩٦٨م مثالاً على نهج إسرائيل الانتقامي، الذي استهدف مواقع الجيش وأهل القرى على حد سواء. وعلى أثر ذلك الاعتداء وجه الملك الحسين رسالة إلى أبناء الشعب قال فيها إنه لن يقبل "بأن يقدم أحد لأعداء بلدي وأمتي ذريعة يتذرعون بها.."، وأنه لا بد لكل من ينطلق من الأراضي الأردنية أن يفعل ذلك "من خلالنا نحن وفي إطار ما نرسم ونخطط ونعد".

كان ذلك إشارة واضحة إلى أن غارات الفدائيين تتم دون التنسيق مع الجيش الأردني، وأنه يجب أن يكون هناك تنسيق في المستقبل.

في اليوم التالي قام وزير الداخلية، بجولة تفقدية في قرى محافظة إربد والمخيمات، فأذهله ما شاهد من دمار وخراب وكثرة القتلى والجرحى، ومن سخط الأهلين وحنقهم البالغ على ما أصابهم. وفي ختام جولته ألقى الوزير خطاباً في مدينة إربد قال فيه إن الأردن دولة مثل غيره من دول المواجهة {مصر وسوريا ولبنان}، ولهذا يجب أن يكون العمل ضد العدوجزءاً من موقف عربي موحد، ولا يقتصر على الأردن وحده. ثم خلص إلى خلص إلى القول إن الحكومة الأردنية:

"لن تسمح لأية فئة كانت أن تنفرد بأي موقف ارتجالي على هذه الصورة، وهي مصممة على أن تحفظ سلامة الأردن، وتعمل على تثبيت حكم النظام والقانون.. وستضرب بيد من حديد على أيدي العابثين بالأمن، ولن تسمح لأحدٍ كائناً من كان، وتحت أي اسم،أن يلعب بقضية خطيرة كقضية المصير العربي الراهن، إلى أن تقول الأمة العربية كلمتها وتعمل على تحديد دور الأردن من الخطة العربية الشاملة في مواجهة العدو"

أثار هذا التصريح موجة احتجاج عارمة في أوساط المنظمـــات. ويبدوواضـــحاً أن الحكومة وجدت أن من الفضل عدم الوصول إلى موقف مجابهة مع المنظمـــات، فـــأعلن ورئيس الوزراء بعد يومين أن الحكومة غير ملزمة بتصريح وزير الداخلية. كـــان ذلـــك هوالتراجع الأول الذي قبلت به الحكومة الأردنية أمام ضغوط المنظمات، وكان التراجـــع نوعاً من إغماض العين على مشكلة عويصة تتزايد تعقيداتها يوماً بعد يوم.

لم يتلبث العدوطويلاً بعد ذلك، فقد قام بهجومه الواسع النطاق على أراضي الـــضفة الشرقية يوم ٢١ آذار ١٩٦٨م، مستهدفاً قواعد الفدائيين في أغوار الأردن وإلى الجنوب من البحر الميت. وكانت معركة الكرامة التي سبق الحديث عنها فـــي الفـــصل الأول، والتـــي أعقبها رحيل المواطنين واللاجئين عن تلك المناطق على المرتفعات الشرقية، كما اضـــطر أصحاب المزارع في وادي الأردن إلى هجرها. وزاد من حجـــم الخـــسارة أن الطـــائرات الإسرائيلية قصفت مواقع تحويل المياه من نهر اليرموك إلى قناة الغور، فأصبحت أشـــجار المزارع مهددة بالموت. وتبعاً لذلك كله، أخذت غارات الفدائيين ضد المنـــاطق المحتلـــة، تناقص بالتدريج.

إنه لمن المؤلم حقاً، أن حركة المقاومة للاحتلال الإسرائيلي، التي نشأت على أرض الأردن بموافقة من حكومته وبتشجيع منها ومن مواطنيها، والتي عقد العرب آمالهم علـــى أنها ستنشئ معاقل وقواعد وخلايا لها في داخل الأرض المحتلة، من أجل أن تزعج سلطات الاحتلال وتوقع الخسائر بقواتها – لم يلبث أن ظهر إخفاقها واضحاً في تحقيق ذلك الهدف. ومن المهم أن نؤكد هنا أن إخفاق الفدائيين هذا لم ينشأ عن تراخيهم بل عن شدة إجراءات العدووعن طبيعة الأرض في فلسطين "حيث لا غابات كثيفة ولا مناطق شديدة الوعورة".

ولكن كان هناك جانب آخر لمعركة الكرامة، فقد استطاعت منظمة "فـــتح" أن تقـــدم نفسها للرأي العام الرسمي والشعبي في الأردن وبقية البلاد العربية، على أنها هـــي التـــي وقفت في وجه الغزاة، وصمدت أمام هجومهم، وألحقت بهم الهزيمة وقدمت الـــشهداء فـــي معركة بطولية. وكان من أثر ذلك أنها حظيت بالعطف والتأييد والاعتبـــار، إضـــافة إلـــى المساعدات السخية من عدد من الدول العربية، وأقبل كثيرون على الانخراط في صفوفها.

كان الأمر المهم أن "فتح" حظيت بالتفاف النـــاس حولهـــا وتأييـــدهم لهـــا، ولـــم تلبث أن أعدت جيشاً مـــن المقـــاتلين المـــسلحين لا يقـــل عـــن عـــشرة آلاف رجـــل، وأنـــشأت القواعـــد والمراكـــز والمؤســـسات والمكاتـــب فـــي أرجـــاء الـــضفة الشرقية من أقصى الشمال إلـــى أقـــصى الجنـــوب، وعلـــى امتـــداد خـــط المواجهـــة مع العدو. وبتأثير هـــذا التوســـع وهـــذا الالتفـــاف والتأييـــد، ومـــا رافـــق ذلـــك مـــن

موارد مالية كبيرة – أخذت "فتح" تمارس العمل السياسي إلى جانب العمل الفدائي. وسرعان ما أصبحت "دولة ضمن دولة، لها جيشاها المدرب ومستشفياتها ومدارسها وجباتها وضمانها الاجتماعي"[1]، ثم جريدتها اليومية الناطقة باسمها "فتح".

وهكذا خرجت منظمة "فتح" في الأعوام ١٩٦٨ – ١٩٧١م عن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، بالنسبة للبلد المضيف – الأردن. وبطبيعة الحال كان حال المنظمات الفدائية الأخرى على مثل هذا المنوال، بعضها سبق وبعضها الآخر اقتدى.

ورويداً رويداً، لم تعد مهمة المنظمات تقتصر على مقاومة العدووتكريس نشاطها وجهودها في حرب الاستنزاف، بل أخذت تتسع لتشمل النشاطات الاجتماعية والسياسية. ومع مضي الزمن ظهرت في الأردن مؤسسات تنظيمية في موازاة المؤسسات التقليدية للحكومة والمجتمع. وأخيراً وصل الأمر إلى رفع شعار"كل السلطة للمقاومة". والعمل على تثبيت ذلك الشعار إلى درجة الممارسة العملية والواقع الملموس.

وزاد الأمر وبالا أن بعض المنظمات ظهرت في الساحة الأردنية وهي ترفع شعارات العقائد الاجتماعية. فمنظمتا " الجبهة الشعبية" و"الجبهة الديمقراطية" لم تخفيا قط هدفهما العقائدي في محاربة "الرجعية"، مثلا.وتحت ستار هذا الشعار أخذ المنتسبون لهاتين المنظمتين يعملون على التدخل في شؤون الأردن الداخلية،ويمارسون أعمال التحرش والاستفزاز والتحريض على الإضرابات، كما أخذوا يصدرون المنشورات والنشرات والبيانات الحافلة بالتهجم والاتهامات.

حملت التصريحات والبيانات التي ظهرت على إثر معركة الكرامة على لسان قادة العمل الفدائي، بداية الشرخ في العلاقة الحميمة التي نشأت وتنامت بين الجندي والفدائي، خلال الشهر السابقة. ذلك أن قيادات المنظمات أغفلت الدور الرئيسي والحاسم للقوات الأردنية، وأخذت تذيع في الأردن وخارج الأردن أن المعركة كانت معركة الفدائيين، وأن معركة الجيش الأردني من بدايتها وحتى نهايتها، فهوالذي رفض أن تكون غارة العدو نزهة رخيصة الثمن، وهوالذي قابل نار العدوبنار موازية لها، وهوالذي دمر دبابات العدو

---

[1] هشام شرابين الفدائيون الفلسطينيون: ٣٢.

وآلياته، وأسقط طائراته، وهوالذي اضطر العدوعلى ترك دباباته وآلياته المعطوبة على أرض المعركة، شاهداً على ما تكبد من خسائر. وقد حرص الجيش على عدم الدخول في جدلٍ دعائي حول حقيقة المعركة، حرصاً منه على قدسية العمل الفدائي وصورته وعلى كرامة الجهاد والمجاهدين.

على أن الدعاية النشيطة التي بثتها (فتح) في البلاد العربية، عن دورها في مقاومة العدوالإسرائيلي، أكسبتها شهرة عريضة وتعاطفاً واسع النطاق. ونجم عن ذلك تدفق التبرعات والمعونات المالية عليها، بحيث تمكنت من توسيع نشاطها واستقطاب الأنصار ودفع المرتبات والمكافآت.

إننا نستطيع أن نجمل أسباب الشرخ الذي أصاب علاقات الأردن الرسمي والشعبي، بالمنظمات الفدائية، فيما يلي:

(١)كثرة عدد المنظمات، وتباين توجهاتها السياسية والعقائدية.
(٢)استقلالية المنظمات وعدم وجود التنسيق بينها وبين الحكومة والجيش.
(٣)تحول المنظمات بالتدريج، وتحت ضغط العدو، من المناطق المحاذية لخط وقف إطلاق النار، إلى القرى والمدن الآهلة بالسكان، وتدخل أعضائها في الحياة العامة للمواطنين.
(٤)محاولة المنظمات التعويض عن عجزها في مناجزة العدووبصورة فعالة، بالتوجه إلى العمل التنظيمي وعرض العضلات في الداخل.
(٥)قيام المنظمات بنقل تناقضات الوطن العربي من سياسية وعقائدية على الساحة الأردنية.
(٦)عدم تقيد المنظمات بقوانين البلاد وأنظمتها.
(٧)اقتصار العمل الفدائي على الأردن، فبينما كانت سوريا ومصر، تحولان بين المنظمات وبين العمل من أراضيها،بدت الساحة الأردنية مفتوحة لنشاطات الفدائيين المشروعة وغير المشروعة، حتى أصبحت كل منظمة تتصرف وكأنها دولة ضمن الدولة. وهذا أخذ يفعل فعله في نفوس المواطنين المدنيين وفي نفوس منتسبي القوات المسلحة، على حد سواء.

غضت الحكومة النظر، في البداية، عن نشاطات المنظمات التي لا تتفق مع روح الانضباط، كان وراء ذلك الاعتقاد بأن إيجابيات وجود العمل الفدائي أعظم من سلبياته.

فوجود المنظمات الفدائية مطلب شعبي ورسمي في أقطار الوطن العربي كافة، وقبول الأردن الرسمي بهذا الوجود، يعني استمرار العلاقات الودية مع الأنظمة العربية الأخرى، التي كان الأردن بحاجة ماسة لتوثيق علاقاته معها.

وفي السنة الأولى بعد انتهاء حرب حزيران، كان الأردن في أشد الحاجة إلى معونات الدول العربية التي عملت على إقالته من عثرته وتعويض الخسائر الجسيمة التي تكبدها في الحرب. العربية التي عملت على أقالته من عثرته وتعويض الخسائر الجسيمة التي تكبدها في الحرب. ومن هذا المنطلق آثر أن يغض النظر عن تجاوزات الفدائيين، معتقداً أن تلك التجاوزات لن تبلغ حد الخطورة، وواثقاً من قدرته على معالجتها إذا زادت عن حدود المعقول.

على آن تراجع المنظمات على المدن والقرى، وعدم انصياع عناصرها لمقتضيات الأمن والنظام، أدى بالدولة إلى فقدان سيطرتها على الوضع في البلاد. كما أن خسائر القرويين البشرية والمادية، نتيجة غارات العدو، ألهبت في نفوسهم مشاعر السخط على الفدائيين الذين تسببوا فيها، وعلى الحكومة التي سمحت للأوضاع أن تتردى إلى هذا المدى.

على أن تراجع المنظمات إلى المدن والقرى، وعدم انصياع عناصرها لمقتضيات الأمن والنظام، أدى بالدولة إلى فقدان سيطرتها على الوضع في البلاد. كما أن خسائر القرويين البشرية والمادية، نتيجة غارات العدو، ألهبت في نفوسهم مشاعر السخط على الفدائيين الذين تسببوا فيها، وعلى الحكومة التي سمحت للأوضاع أن تتردى إلى هذا المدى.

وشهد تراجع المنظمات إلى المدن والقرى، تراجعاً في العمليات الحربية ضد العدو، وازدياداً في تدخل أفرادها في مجرى الحياة العادية للمواطنين. وقد أدى التعاطف في أوساط النقابيين إلى ظهور رأي عام قوي يساند الفدائيين. وفي الوقت نفسه نشطت النقابات وأخذت تتصرف كأنها هي الجهة التي تعبر عن الرأي العام الوطني والشعبي في البلاد. وكانت الأموال التي تدفقت على المنظمات (وعلى فتح بصورة خاصة) بعد معركة الكرامة، قد مكنتها من تعزيز انتشارها ونفوذها، فأخذت تبتاع الأسلحة والأعتده بكميات كبيرة، وأخذت تستأجر لها مكاتب في المدن والقرى (وفي عمان بصورة خاصة)، وتحول عمارات كاملة إلى قواعد مسلحة. ولم تلبث مخيمات اللاجئين في طول البلاد وعرضها، أن أصبحت تحت سيطرتها الكاملة.

وبالتدريج أخذت المنظمات تزيد من تدخلها، فبدأت بالتحريض على الإضطرابات، بحجة التعاطف مع الطبقة العاملة، بل مضت لقيادة الإضطرابات بالتظاهرات المسلحة في بعض الأحيان. وأعطى رجال المنظمات أنفسهم حرية التنقل من مكان إلى مكان وهم مدججون بالأسلحة. وزاد من سوء الوضع أن المنظمات أخذت تجند الشبان في مخيمات اللاجئين، وفي الحياء الشعبية، لكي تؤلف منهم "مليشيا" تكون ظهيراً لها وسنداً بين الأهلين. وعملت على تسليح هؤلاء ودفع المرتبات لهم. وحمل السلاح صبية في الثانية

عشرة والثالثة من العمر، وأخذوا يطلقون النار بسبب وبغير سبب. وبلغ الأمر أن المرء كان يرى سائقي سيارات الأجرة يقومون بإعمالهم وهم مسلحون بالمسدسات والقنابل اليدوية في وسط مدينة عمان. وأدى انتشار السلاح في الأيدي إلى وقوع حوادث كثيرة لا علاقة لها بالفداء، إذ كان هناك كثيرون ممن لا يتمتعون بروح المسؤولية تجاه المجتمع. وبلغ من تدخل المنظمات في الحياة العامة، أن أفرادها أخذوا يتدخلون في سير أعمال المحاكم وفي قضايا الزواج والسكن في المنازل، بل أنشأوا محاكم خاصة لهمز ونتج عن الحوادث غير المسؤولة أعمال تخريب وسرقة وقتل وهتك عرض واقتلاع أشجار وتدمير مؤسسات حكومية وأهلية. وقد استطاعت دوائر الأمن تسجيل بعض الحوادث التي اقترفها أشخاص يتسترون وراء اسم الفداء خلال سنوات ١٩٦٨ – ١٩٧٠م، على النحوالتالي:

	عدد الحوادث
إلقاء القبض على مواطنين وتعذيبهم	٧٣٦٧
قتل أشخاص	٨٤٩
جرح أشخاص	٥٧٨١
اقتحام منازل	٤٦٦٣
اختطاف	٢٠٨٢
اغتصاب	٤١١
سرقات	٦١٤٨
اعتداء على عسكريين ورجال أمن	٣٤٠٧
اعتداء على مدنيين	٦٢٥٢
دهس وصدم	٧٢٠
تهريب	١٨٧٥
اعتداء على أملاك الدولة	٥٢٨
تزوير وثائق رسمية	٣٣١٤
المجموع العام	٤٣,٣٩٧ حادثة

ولم تقتصر حوادث الاعتداء على رجال الجيش والأمن والأفراد العاديين،بل امتدت لتشمل منتسبي المنظمات أنفسهم، حينما كانت الخلافات السياسية والعقائدية تنشب بيـــنهم، فيعمدون إلى مهاجمة مراكز ومكاتب بعضهم بعضاً، ويطاردون الخارجين عن صـــفوفهم في الشوارع. وقد شهد أهل عمان نماذج من هذه الحملات عندما هاجمت عناصر الجبهة الشعبية، مراكز منظمتين أعلنتا تأييدهما للرئيس جمال عبد الناصر في قبولـــة لمـــشروع روجرز.

اما حالات جمع التبرعات تحت وطأة التهديد، فأكثر من أن تحصى. وكذلك حوادث التعرض للمواطنين ومضايقتهم. كما قامت عناصر بعض المنظمـــات باقتحـــام مراكـــز الشرطة وبلغ التمادي أن رجال شرطة المرور جردوا من مسدساتهم ووجهت الإهانـــات لهم، وأصبحت مخالفة أنظمة المرور من الأمور العادية. وبلغت الاستهانة بالأنظمـــة أن افراد المنظمات أخذا يقتحمون دور القضاء وهم يحملون الـــسلاح،وتعرضت إجـــراءات المحاكم للتعطيل، وبلغ الأمر حد إرغام القضاة على إخلاء سبيل الجنـــاة مـــن عناصـــر المنظمات. وشمل دخول أفراد المنظمات بأسلحتهم المستشفيات، بل بلغ الأمر حد اختطاف الأطباء والممرضين وتهديدهم وتعذيبهم. وكذلك بالنـــسبة لـــدور لاحكومـــة ودوائرهـــا والمؤسسات العامة والخاصة ودور السينما والمقاهي والفنادق.[١]

(٢)
المواجهات الرئيسية

بعد معركة الكرامة ازداد عدد المنتسبين إلى المنظمات الفدائية، وتنامت في نفوسهم مشاعر الاستقلالية والاستهانة بنظام الحكم في الأردن والمؤسسات الحكومية. وقد نـــتج عن ذلك الانفلات حوادث دامية ومخالفات خطيرة، يمكن إعطاء مجمل وقائعها فيما يلي:

حادثة ٢٨ أيار ١٩٦٨م:

قامت منظمة (الصاعقة) التابعة لسوريا، بأول اعتداء علني وكبير على أجهزة الحكومـــة الأردنية. (في وادي الأردن) بتطويق مبينى قيادة شرطة العاصمة. وكانت تلك المجموعة تمر

(١) العمل الفدائي في الأردن، مصدر سابق: ٣٤ – ٣٧.

بعمان في طريق انتقالها إلى موقع آخر.وفي أثناء وجودها في عمان، تغيب أحد أفرادها، وبلغ رفاقة خبر مختلق بأنه بقد الاعتقال في قيادة الشرطة. وعلى الأثر قام أفراد المجموعة بتطويق المبنى وأخذوا يطالبون بتسليم رفيقهم الغائب ثم حاولوا اقتحام المبنى بالقوة، وأخذوا يطلقون النار بصورة كثيفة من مدافعهم الرشاشة. ولم تلبث أن هرعت قوة من رجال الأمن على الموقع، فبادر المعتدون إلى الفرار، ولكن قوات المن ألقت القبض على بعضهم. وقد أسفر الهجوم عن إصابة أربعة من رجال الشرطة بجراح، ومقتل مواطن بريء وجرح مواطن آخر.

اختطاف حسن الأطرش:

كان الأمير حسن الأطرش، أحد زعماء سوريا البارزين يقيم في عمان لاجئاً سياسياً. وفي يوم ٢٦ تشرين الأول ١٩٦٨ عمدت مجموعة من المسلحين التابعين للأجهزة السورية إلى اختطافه من المنزل الذي يقيم فيه. واهتمت الحكومة لهذا الاعتداء، وبادرت أجهزة الأمن إلى اتخاذ عدد من التدابير، كان من جملتها إحكام الرقابة على الطرق. وأعلن قادة المنظمات معارضتهم للتدابير المتخذة، ثم لم يلبث أن تبين أن الخاطفين نقلوا الأطرش وسلموه للسلطات السورية في دمشق. وآثرت الحكومة السكوت. وكان السكوت إشارة استدلت المنظمات منها على ضعف الحكومة وعلى إنها لا تستطيع أن تفعل شيئاً.

فتنة طاهر ذبلان:

دعت الهيئات الوطنية إلى القيام بمسيرات شعبية صامتة في مدن المملكة، يوم ٢ تشرين الثاني ١٩٦٨م، للتعبير عن سخط الناس على وعد بلفور الذي كان صدر في مثل هذا اليوم. وبالفعل قامت مسيرات ضخمة في جميع المدن. ولكن منظمة (كتائب النصر) استغلت المناسبة، فرفعت اللافتات في عمان، وأخذ أفرادها يبثون النداءات المثيرة من مكبر للصوت استأجروه في اليوم السابق. وأخذ أفراد آخرون يطلقون العيارات النارية، وحرضوا الجماهير على مهاجمة مبنى السفارة الأمريكية، وتمكنوا من إنزال العلم الأمريكي وتمزيقه. وفعل أفراد آخرون منتسبي هذه المنظمة في الزرقاء مثلما فعلوا في عمان. وقد أدى الاضطراب الناشئ عن إطلاق النار، إلى أدى الاضطراب الناشئ عن إطلاق النار، إلى إلحاق أضرار بالمحلات التجارية والسيارات.

في اليوم التالي تمكنت سلطات الأمن من إلقاء القبض على طاهر ذبلان واثني عشر شخصاً من أعضاء منظمتة، بقصد التحقيق معهم. وعلى الأثر عمد أفراد آخرون من منتسبي

المنظمة إلى امتشاق أسلحتهم، وأخذوا يجوبون الشوارع المحيطة بمقر قيادتهم في جبل النظيف بعمان، بل اتخذوا مواقع لهم على سطوح المنازل، وألقوا القبض على بعض رجال الأمن في المنطقة وجردوهم من أسلحتهم، ثم أعادوا لهم. وفي يوم ٤ تشرين الثاني، أوقف أفراد المنظمة سيارة دورية عسكرية واعتدوا على الضابط الذي كان فيها وعلى السائق والجندي الأخر، ثم أطلقوا سبيلهم. وعلى الأثر قامت إحدى وحدات الأمن بتطويق مقر المنظمة، فما كان من عناصرها إلا أنهم بادروا بإطلاق النار مما أدى إلى مقتل أحد إفراد الشرطة.

في تلك الأثناء كان أفراد آخرون من منتسبي المنظمة قد عمدوا إلى استثارة الأهلين في الصباح الباكر، بواسطة مكبرات الصوت، إذ أخذوا يدعونهم إلى التظاهر زاعمين أن قوات الأمن تطارد الفدائيين وتريد القضاء عليهم. ولقيت النداءات تجاوباً سريعاً، فاحتشدت جماهير الناس في أحياء النظيف والمصدار، والوحدات، ثم انتقلت حمى التظاهر إلى جبل الحسين، وخرج الطلاب يقودهم الفدائيون بأسلحتهم، وسارت المظاهرات الصاخبة. وسرعان ما بدأت أعمال التخريب والحرق، وأطلقت النار بشكل غزير في جميع أنحاء المدينة. وقام المتظاهرون بإشعال النيران في شوارع الملك طلال والمحطة ووادي الحدادة. وحاول رجال الأمن تفريق المظاهرات، ولكن سرعان ما بدا واضحاً أن قوات الأمن لا تستطيع السيطرة على الوضع، فبادرت الحكومة إلى استدعاء قوات الجيش لإعادة النظام. وبالنتيجة وقعت اشتباكات أدت إلى وقوع ٢٦ قتيلا و١١٢ جريحاً. (بينهم ٥ من رجال الجيش والأمن و١١ جريحاً). ثم فرضت الحكومة منع التجول على عمان.

لم يقتصر قيام الشغب والمظاهرات على عمان، بل وصلت النداءات والإشاعات المثيرة إلى الزرقاء، فقامت فيها المظاهرات العارمة. وفرضت الحكومة منع التجول ولكن المتظاهرين تحدوا رجال الأمن، واتجهوا إلى قيادة الشرطة، وأطلقوا النار على الجنود الذين حاولوا إيقافهم، فقتل أحد الجنود. ثم اتجهت مجموعة من المتظاهرين إلى مخيم اللاجئين، فهاجمت مخفر الشرطة فيه وجردت إفراده من أسلحتهم ثم عمدت إلى إحراق المخفر وهدم جدرانه. وفي أثناء الفوضى والهياج، عمد البعض إلى احراق عدد من الممتلكات الخاصة، وقطع الأشجار على جوانب الشوارع في عمان والزرقاء.

كانت تلك الحوادث، والعنف الذي تميزت به، مفاجأة للحكومة وللمنظمات الأخرى. إلا أنها كانت تحمل الدليل على تحفز المشاعر واستعداد الجماهير لتصديق ما يلقى

في الأسماع من مبالغات مثيرة وإشاعات كاذبة. واعتزمت الحكومة أن تعالج الأمر بالحسنى، فأجرت اتصالات بالمنظمات الأخرى، وكانت النتيجة أن المنظمات نشرت في ذلك اليوم بالذات (٤تشرين الثاني) بيانا جاء فيه أنه جرت حوادث مفتعلة وأطلقت إشاعات خلاصتها أن هناك تعرضاً مسلحاً ضد الفدائيين، مما أثار عواطف الشعب. وجاء في البيان أن المنظمات لم تحتك برجال الأمن ولم تدع إلى تجمع أوتظاهر. وقد أدت الاتصالات الودية إلى عقد اجتماع يوم ٥ تشرين الثاني، بين المسؤولين في الحكومة وممثلي المنظمات، أسفر عن اتفاق على ضرورة تجنب الصدام بين أبناء الشعب الواحد. وعلى الأثر رفع نظام منع التجول في عمان والزرقاء.

وفي الوقت نفسه قام رجال الأمن بتعقب إفراد المنظمة الذين أشعلوا نار الفتنة وتمكنوا من اعتقالهم.

وفي يوم ٦ تشرين الثاني ترأس الملك الحسين اجتماعاً حضره عدد كبير من رجال الدولة واعيان البلاد، وألقى كلمة شرح فيها ما وقع نتيجة أعمال تلك الفئة التي تسترت وراء رداء الفدائيين لإثارة الفوضى والاضطراب وزعزعة الأمن. وتضمنت كلمة الملك قوله:

" لوأردنا تصفية العمل الفدائي لما سمحنا به منذ البداية... إنني لا يمكن أن أسمح بأن يطعن جيشنا من الخلف ويطعن صمودنا أيضا.. هنا دولة، هنا نظام، هنا قانون، من يخرج على القانون سيعاقب بكل شدة.. وإذا أجبرت أن أسحب جندياً واحداً من مواقعه التي يقف عليها في مواجهة العدو، فسوف اسحق نهائياً الوضع ومسببه بكل قوة...".

كان ذلك إنذاراً وتحذيراً بضرورة الالتزام بالنظام والقانون. ولكن الأحداث التي تعاقبت فيما بعد، دلت على أن كثيرين لم يكونوا مقتنعين بضرورة الالتزام بالنظام والقانون.

وعقد الملك الحسين في اليوم نفسه مؤتمراً صحفياً، شرح فيه ما وقع من أحداث، وأعلن "أننا غير مسؤولين عن حماية قوات الاحتلال"، وأن الأردن يكن كل الاحترام لأولئك الذين هم على استعداد لتقديم أرواحهم دفاعاً عن ديارهم ووطنهم وحقهم.

لم تلبث الحكومة أن ألفت محكمة عسكرية للنظر في هذه القضية، برئاسة اللواء رشيد عريقات. وبدأت المحكمة أولى جلساتها في ٢٣ نيسان ١٩٦٩م واستمعت إلى شهود الإثبات وشهود الدفاع. وقد مثل أمامها ٢٧ متهماً. ومما جاء في إفادة طاهر ذبلان أنه كان قد جاء إلى الأردن وبدأ العمل مع أفراد مجموعته، لأن الأردن فتح أبوابه أمام المقاومة

وأعطاها حرية العمل ضد العدو، بينما كانت الأقطار الأخرى تصر على أي تشكيل فدائي يعمل في أراضيها أن يدين لها بالتبعية والولاء. وتوصلت المحكمة في قرارها أن ذبلان وجماعته لم يقوموا بعمليات ضد العدو، وأن أعماله كانت تنصب على تصفية الخصوم وجمع التبرعات واستغلالها " لغايات أبعد ما تكون عن الفداء"، وعلى مجابهة السلطة وحجز الحريات ومداهمة الأحياء والبيوت، وعلى القيام بأعمال الخطف والقتل.

وبعد أشهر أصدرت المحكمة قرارها ويقضي بإعدام طاهر ذبلان واثنين من رفاقه. وجاء في حيثيات المحاكمة أن ذبلان أصدر أمراً باعتقال أحد أعضاء منظمته وبتعذيبه، مما أدى إلى وفاته. وبطلب من رئيس الوزراء، أعادت المحكمة النظر في الحكم، ثم أصدرت حكماً جديداً يقضي بالسجن لمدة ١٥ عاماً على طاهر ذبلان واثنين من رفاقة.[١]

ويمكن القول إن هذه الفتنة، التي لم يكن لها أي مبرر، جاءت وتفاعلت نتيجة للتعبئة النفسية التي قامت بها المنظمات ضد الدولة ومؤسساتها، وللدعايات الشريرة القائلة بأن الدولة لا تضمر خيراً لحركة المقاومة ولمنظمات الفدائين.

(٣)

الوضع في عام ١٩٦٩م

شهد عام ١٩٦٩م ازدياداً في تصلب المنظمات تجاه نظام الحكم والمؤسسات الحكومية في الأردن. كانت الحكومة تأمل أن يتحقق حل ما، كأن ينجح يارنغ في مهمته، وتوافق إسرائيل على الأنسحاب. وهكذا استمرت الحكومة في غض النظر عن التجاوزات، على أساس أن المنظمات – بالرغم عن تجاوزاتها – تشكل عنصراً مهماً في عملية الضغط على إسرائيل، إضافة إلى ان الرأي العام في الأردن والبلاد العربية كان ينظر بإعجاب كبير للمنظمات وحركة المقاومة التي تقودها ضد الاحتلال الإسرائيلي.

وبدا تباين المواقف واضحاً بعد أن أعلن الملك الحسين نقاطه الست أمام نادي الصحافة في واشنطن، وفي النقاط التي طرحها الملك لتكون أساساً لتحقيق السلام بين العرب وإسرائيل. ففي يوم ١٤ نيسان أصدرت منظمة التحرير الفلسطينية، ومعها خمس منظمات فدائية بياناً تضمن رفض الخطة السلمية التي تقدم بها الملك. وعلى الرغم من ذلك

[١] تجد الوثائق المتعلقة بهذه القضية، ومن جملتها قرار المحكمة العسكرية، في كتاب (الوثائق الأردنية لعام ١٩٦٨م، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، ١٩٧٣م ٣٥٢– ٤٠٤.

فإن الملك وصف السيد ياسر عرفات في مؤتمر صحفي في نيويورك يوم ١٨ نيسان، أنه "رجل وهب نفسه لخدمة بلده، وينتمي إلى مجموعة اختارت الموت لتكتب لها الحياة. أنه يمثل المقاومة، فالاحتلال يولد الضغط والضغط يولد المقاومة".

بهذا الموقف ظهرت المنظمات، إلى جانب منظمة التحرير، على أساس أنها تمثل طرفاً سياسياً على الأرض الأردنية، إلى جانب العمل الفدائي الذي نشأت أصلاً من أجله.

وفي تلك الأثناء توصلت المنظمات إلى تفاهم فيما بينها وألفت قيادة موحدة لها. وتفاءلت الحكومة الأردنية بذلك الاتفاق، أملاً منها في أن تتمكن القيادة الموحدة من كبح جماح الأفراد الذين يقومون بتجاوزات وتصرفات غير مسؤولة. وكان من أول أعمال القيادة الموحدة، أن، ممثلين لها عملوا مع ممثلي الحكومة على تطويق سوء التفاهم الذي نشأ يوم ٢ أيار ١٩٦٩م نتيجة سلسلة من حوادث إطلاق النار بين قوات الأمن والفدائيين.

ومضى الأردن في طريق دعم العمل الفدائي، على الرغم من استمرار غارات العدوالجوية وقصفه المدفعي، على القرى ومواقع الجيش، وعلى الرغم من الخسائر التي كانت تلحق بالمواطنين[1]. وفي ٢٧ تموز أعلن رئيس الوزراء السيد عبد المنعم الرفاعي، أن القوى الفدائية تقاتل قتالاً مشروعاً، وليس في تصور الأردن كشعب ودولة وسلطات، اتخاذ عمل يؤذي العمل الفدائي ويعترض طريقه.

ومع مضي الزمن وازدياد التجاوزات، أخذت الحكومة تدعوالمنظمات علانية إلى مزيد من التنسيق واحترام القانون، وفي ١٤ آب، أعلن الملك:

" أن كل ما نريد هوأن يكون النظام موضع احترام".

ولكن التنسيق واحترام القانون كانا أمرين بعيدي المنال، مع وجود منظمات ذات سياسات مختلفة وارتباطات متباعدة. وبالنسبة لبعض المنظمات، كانت دول الغرب هدفاً يجب توجيه الضربات إليه، مثل إسرائيل تماماً. ومن هنا كان إلقاء قنبلة على السفارة البريطانية في عمان يوم ٩ أيلول، مما أدى إلى إصابة ستة أشخاص بجراح، وإلقاء قنبلة أخرى يوم ١٤ أيلول على منزل مساعد الملحق العسكري الأمريكي. وكان إلقاء القنبلتين دليلاً على معارضة المنظمات لسياسة الأردن من جهة، وعلى انعدام الأمن من جهة ثانية.

---

[1] بشأن الاعتداءات الإسرائيلية، يمكن الرجوع إلى (الوثائق الأردنية) لأعوام ١٩٦٧ – ١٩٧٠م.

(٤)
أزمة شباط ١٩٧٠م

ليس من شك في أن سنة ١٩٧٠م كانت من أكثر السنوات شدة وخطورة في تاريخ الأردن الحديث. حقاً لقد مرت بالأردن أزمات عصيبة فـي تاريخـه الحافـل بـالمحن والشدائد، ولكن لم يحدث قط أن بلغ الخطر حداً أوصل البلاد إلى حافة الانهيـار، كمـا حدث في عام ١٩٧٠م. لم يكن مكمن الخطر جانبياً في أحد مناطق البلاد، كما وقع فـي أحداث سابقة، ولم يكن خارجياً كما وقع قبلاً مرات ومرات. ولكنه هذه السنة كان داخليـاً وخارجياً في آن واحد.

في اليوم الأول من ذلك العام، قامت قاذفات القنابل لدى العدوبثلاث هجمات علـى قناة الغور الشرقية، فدمرت أجزاء منها، مما أدى إلى توقف جريان الماء فيها، كما قامت بشن غارة على مواقع الجيش العراقي. وفي يوم ٢١ من الشهر نفسه، قامت قوة مدرعـة للعدوبعبور خط الهدنة إلى الجنوب من البحر الميت، وأمضت هناك ١٩ ساعة تبحث عن الفدائيين، دراً – كما زعموا – على غارات شنها الفدائيون على مستعمرة أسدوم.

كان عدوان العدوالمتكرر حرياً بإقناع الناس في الأردن بأن ينسوا خلا فـاتهم وأن يتكاتفوا لصده ودفعه. ولكنهم في واقع الأمر غضوا النظر عنه وبدا كأنهم يتجاهلونه.

كانت المشكلة أن المنظمات الفدائية مكنت لنفسها وعمقت وجودها فـي الأراضـي الأردنية، خلال عامي ١٩٦٨ و١٩٦٩م. بل إن المنظمات أخذت تتـدرج فـي التمكـين لنفسها، حتى صارت تتصرف وكأن الأرض أرضها والديار ديارها، وأن من حقهـا أن تتجاهل وجود الدولة وأنظمتها وقوانينها، وأن مقدورها أن تفعل ما تشاء. وزاد من حجم المشكلة أن المنظمات لم تكن تتبع قيادة واحدة، أوعقيدة فكرية واحدة، بل كانـت هنـاك عناصر لا فرق عندها إذا بقي الأردن أولم يبق، على أساس السفسطائية القائلة بأن توسع إسرائيل سوف يتعبها ويؤدي إلى انهيارها. وقد بلغ من سـطوة المنظمـات الفدائيـة أن المراقبين الأجانب أطلقوا على الأردن في عام ١٩٧٠م اسم "دولة الفدائيين"، وأطلقوا على عمان اسم " عاصمة الفدائيين"[١].

---

(١) Randa Nasri Mukhar: The Jordanian Internal War of 1968-1971, A study in political Violance, Thesis, A. U.B, 1978.

وتذرعت الحكومة الأردنية بالصبر وظلت تتمسك بحبال المطاولة والسكوت على مضض، وغضت النظر عن التجاوزات والانتهاكات. ومع مضي الزمن تصاعدت شقة التباين بين الموقفين، إلى أن بلغت المدى الذي لا مدى وراءه. وأصبح الخيار أمام الدولة واحداً من اثنين لا ثالث لهما: أن تكون أولا تكون.

وبدا أن الحكومة الأردنية شعرت أن زمام الأمور أخذ يفلت من بين أيديها بصورة يصعب السكوت عليها، فاتخذ مجلس الوزراء يوم ١٠ شباط قراراً يستهدف حفظ الأمن والنظام، وتنظيم سير الأمور في نطاق قوانين الدولة وأنظمتها المرعية.

تم التمهيد لبنود القرار بمقدمة أشارت إلى المرحلة الخطيرة التي تجتازها الأمة العربية في مواجهة العدوان الإسرائيلي، وإلى ضرورة توفير المناخ الملائم للقوات المسلحة، عن طريق التفاف سائر القوى من حولها، وضرورة أن يكون المجتمع موحداً منظماً يحكمه القانون، وأن كل ذلك حدا بمجلس الوزراء أن يصدر قراره ذاك طالباً إلى المواطنين وأجهزة الدولة إن يقوموا بتنفيذه. وفيما يلي خلاصة لبنود القرار:

- على كل طرف أن يقوم بدوره ضمن القانون وما ترسمه السلطات المختصة.
- يمنع التدخل في حرية المواطن، أوتقييدها، أوالاعتدال عليها.
- يمنع تعطيل رجال الأمن أوأي مسؤول من تنفيذ واجباته.
- يمنع إطلاق النار داخل حدود المدن والقرى.
- يمنع التجول بالسلاح داخل حدود العاصمة أوالأحتفاظ به داخل المركبات والحافلات والسيارات، أوداخل المساجد والمقاهي ودور السينما (يستثنى من ذلك تنظيمات المقاومة الشعبية).
- كل سيارة يجب أن تحمل الرقم الرسمي، وبعد أسبوعين تصادر كل واسطة نقل لا تحمل رقماً رسمياً مرخصاً.
- يمنع خزن المتفجرات داخل عمان.
- تمنع المظاهرات والتجمهيرات والاجتماعات والنداوات غير المشروعة. ولا يسمح بإقامة الندوات إلا بإذن مسبق من وزارة الداخلية.
- تمنع النشرات والصحف والمجلات التي تصدر دون ترخيص.

- النشاطات الحزبية ممنوعة.
- يمنع التلاعب بالأسعار.

يجدر بالملاحظة أن بنود القرار الاثني عشر، تفصح بجلاء عن التجاوزات والمخالفات التي كانت ترتكب باسم الفداء والمقاومة، كما أنها تصف الوضع المضطرب الذي كانت تعيشه البلاد. ولكن المنظمات لم تكن تعترف بوجهة النظر هذه. كانت قد وصلت إلى الاقتناع بأن وضعها في الأردن يرتكز على القواعد التالية:

- أنها رأس السهم في حركة المقاومة العربية والفلسطينية وعلى هذا الاساس يحق لها ما لا يحق لغيرها.
- أنها لا تمثل فقط روح المقاومة الصحيحة والمخلصة ضد إسرائيل (وكل الدول التي تساند إسرائيل) – بل تمثل روح التقدم والنضال الاجتماعي والارتقاء في الوطن العربي.
- أن وجودها على الأرض الأردنية ليس منة وتكرماً من الدول الأردنية، بل هوواقع محسوس وملموس أصبح حقاً شرعياً اكتسبته بالتضحيات التي قدمتها، وبالطموحات التي تراودها وتتطلع لتنفيذها.
- أن أكثرية الناس في الأردن تؤيدها وتساندها، وهذا يعطيها شرعية من واجبها أن تحافظ عليها وتدافع عنها.
- أن ميزان القوة يميل لصالحها، فلديها من الرجال والسلاح والمال ما يوازي أويفوق ما لدى الدولة الأردنية، ولديها فوق ذلك تأييد واسع بين الأهلين وحتى بين أفراد القوات المسلحة وقوات الأمن وموظفي الدولة.
- هناك فقط نفر محدود من أصحاب المصالح والمناصب يقفون موقف المعارضة من حركة المقاومة، وهؤلاء لا يملكون مساندة شعبية كافية تؤهلهم للوقوف موقف المعارضة من المقاومة.

من منطلق هذه الحسابات قابلت المنظمات بنود القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء بالشجب والاستنكار. وعلى الفور بادرت قياداتها إلى عقد اجتماع لها تحت شعار "حماية الثورة" وأصدرت بياناً مشتركاً قالت فيه إن القرار يستهدف القضاء على العمل الفدائي، وأعلنت أنها ستقاوم تنفيذه بقوة السلاح. وتركت المنظمات خلافاتها فيما بينها وقامت بتأليف قيادة موحدة لها. ولكي تبرهن المنظمات على جديتها فإنها أخرجت آلافاً من

أعضائها، بما في ذلك الفتيات، إلى الشوارع، وأظهر هؤلاء وقوفهم بكامل أسلحتهم على قدم الاستعداد في عمان ومدن المملكة الأخرى. ثم أخذت السيارات المسلحة تجوب شوارع عمان وعليها رجال المنظمات ومعهم المدافع الرشاشة بصورة لم يسبق لها مثيل. ولم تكتف المنظمات بذلك، بل قام أفراد منها لسد الطرق والشوارع في عمان والمدن الأخرى، وأقاموا الحواجز والمتاريس وحفروا الخنادق. وفي أثناء ذلك وقعت اعتداءات على رجال الجيش والأمن العام، وأطلقت النيران على مخافر الشرطة. وبصورة عامة سادت في البلاد حالة من التوتر والاستنفار لم يسبق لها مثيل.

وفي المقابل، أقامت قوات الجيش حواجز على الطرق الرئيسية الثلاث التي تدخل إلى عمان وتخرج منها.

وفي تلك الأثناء نشرت المنظمات بيانات حضت "على التصدي للمؤامرة والعناصر المخربة التي تنوي حرق البلد بنيران حرب أهلية". وتساءلت "إلى متى تظل البلد تعيش حياة القلق التي يصنعها بعض المغامرين من رجال السلطة والذين تميزت حياتهم بأسلوب التآمر"؟

تمثل هذه العبارات نموذجاً من أسلوب الأدبيات التي كانت تصوغ به المنظمات بياناتها ونشراتها وخطاباتها.

ولمواجهة هذا الوضع الطارئ، عقد الملك الحسين اجتماعاً مع هيئة مجلس الوزراء، حيث تم بحث التطورات الجديدة. وفي مساء يوم ١١ شباط عقد اجتماع حضره ممثلون عن القيادة الموحدة للمنظمات، وتحدث الملك مؤكداً أن قرار الحكومة لا يستهدف القضاء على العمل الفدائي. ثم أعلنت الحكومة أنها جمدت قرارها.

من الواضح أن الحكومة لم تكن تعتقد أن قرارها الذي اتخذته سوف يقابل بهذا الحجم من المعارضة والتحدي. ويبدوأنها لم تكن على استعداد للدخول في مجابهة مع المنظمات، فآثرت التراجع، مثلما تراجعت أكثر من مرة في السابق. عندئذ اتضح لكل ذي عينين، أن المنظمات نجحت كل النجاح في إقامة "السلطة الموازية" مقابل الدولة الأردنية.

لم يقف الأمر في الأيام الثلاثة التي أعقبت صدور القرار عند حد إظهار الاستعداد وعرض العضلات، بل تعدى ذلك إلى وقوع اشتباكات دامية وعلى نطاق واسع. وكانت الحصيلة المفجعة لتلك الاشتباكات كما يلي:

- استشهاد ٦ عسكريين ورجال أمن، وإصابة ١٠ منهم بجراح.

- اختطاف ١٠ سيارات للجيش والحكومة والأمن والدفاع المدني، وإلحاق أضرار بخمس سيارات عسكرية.
- أصابة عدد من المدنيين.
- محاصرة مركز قيادة البادية في عمان (قبالة مخيم الوحدات) ومهاجمته بالصواريخ والقنابل اليدوية، مما الحق به أضراراً بالغة وأدى إلى إصابة عدد من أفراده. وقد استمرت محاصرته ثماني ساعات.
- اقتحام مخفر الوحدات في عمان، ومخافر عديدة أخرى للأمن، وسلب مسدسات عناصر الخافر وما فيها من ذخيرة.

وقدرت بعض المصادر أن ما يقارب ٣٠ شخصاً قتلوا في تلك الحوادث.

وفي يوم ١٣ شباط أصدرت القيادة الموحدة للمنظمات بياناً أعلنت فيه أنها تعتبر:

(١) أن قرار مجلس الوزراء بات في حكم الملغى.
(٢) المطالبة بسحب الجيش من المدن وضواحيها ووقف أية عمليات مسلحة.
(٣) أن يواصل العمل الفدائي حريته الكاملة في التحرك، والتنقل، وأن تعود الأوضاع بين المنظمات الفدائية والسلطة إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار الوزاري
(٤) أن يواصل العمل الفدائي حريته الكاملة في تعزيز وتسليح الجماهير والتعبئة الوطنية والسياسية بكافة الأساليب.

وأعلن الملك الحسين أيضاً يوم ١٤ شباط أن الحكومة لم تكن تريد استفزاز الفدائيين أوالحد من حقهم في مقاومة الاحتلال، بل كانت تهدف إلى التذكير بقوانين البلاد وأنظمتها وأن المقاومة لم تكن مستهدفة "فهي منا ونحن منها، ولكن من حق قوات الجيش أن تنال الاحترام والتقدير والمحبة". وأضاف الملك يقول: "إننا نريد تنظيم صفوف الشعب، ونصر أن يكون هنا نظام وأن يسود القانون، وأن يستعمل السلاح حيث يجب أن يستعمل".

ويستطيع المرء أن يكتشف الفرق بين ما تريده المنظمات من "تعزيز وتسليح الجماهير والتعبئة الوطنية والسياسية"، وبين ما يريده الملك وحكومته من حيث احترام النظام والتقيد بالقانون واستعمال السلاح "حيث يجب أن يستعمل".

وعادت القيادة الموحدة للمنظمات العشر يوم ١٨شباط وأصدرت بياناً آخر، اعترفت

فيه بوجود عدم انضباط في صفوفها. ودعت جميع المنتسبين إليهـا، إلـى "تـصحيح الأخطاء التي تشخص علاقاتهم مع الجماهير، والكف عن أية مخالفات يمكن أن يرتكبها أعضاء المنظمات". ودعا البيان إلى "الانضباط الثوري"، وأعلن أن القيـادة الموحـدة سوف تبقى قائمة حسب رغبة الجماعات التي قامت بتأليفها.

ومن أجل معالجة الوضع المضطرب، عقد ممثلو الجـانبين اجتماعـات عديـدة، اشترك الملك الحسين وكذلك السيد ياسر عرفات في بعضها. وبالنتيجـة صـدر بيـان مشترك يوم ٢٢ شباط، جاء فيه أنه تم التوصل إلى اتفاق في وجهات النظر والتفـاهم على جميع المسائل التي طرحت على بساط البحث.

على أن مواقف المنظمات هذه لم تلبث أن أدت إلى ردود فعل قوية في أوسـاط المواطنين. كان هناك كثيرون أخذوا يرون أن من المهم بالنسبة لهم أن يشجبوا أعمـال الفوضى، ولكنهم في الوقت نفسه كانوا يخشون أن يتهموا بالعمل ضد النشاط الفـدائي. ومع مضي الزمن وتكرار الحوادث، لم يلبث أن ساد الاعتقاد في أوساط أبناء القـرى والقبائل، بضرورة التعبير عن رأيهم بصراحة. ومن هذا المنطلق، عقد في بلـدتي "أم رمانة" و"الموقر" إلى الجنوب من عمان، خلال شهر شباط ١٩٧٠م، مؤتمران، اشترك فيهما عدد كبير من ممثلي القبائل والعشائر البدوية والقروية، حيث أعربوا عن أهميـة الحفاظ على الأمن وعلى سيادة القانون والنظام، وأعلنـوا اسـتنكارهم لتـدخل أفـراد المنظمات في حياة الناس وتعرضهم لأفراد الجيش والأمن. وبعد أن أقسموا يمين الولاء للملك الحسين، طالبوا "أن يضرب بيد من حديد" على أيدي أولئـك الـذين لا يتقيـدون بالأنظمة المرعية، وناشدوه أن " يسحق جميع هؤلاء الذين يحاولون إقلاق البلاد". وقال أحد الشيوخ المرموقين" إننا نؤيد الفدائيين الذين يعبرون إلى الضفة الغربية ويقـاتلون هناك، ولكننا لا نؤيد الفدائيين الذين يخوضون المعارك في شوارع عمان[١].

وظهرت قوة المنظمات في المظاهرات الصاخبة التي نظمتها وحشدت أنصارها للقيـام

---

(١) نشرة رصد الأحداث العالمية Keesings مجلد سنة ١٩٧٠م (الأردن والمنظمات): ٢٣٨٩٦-٢٣٩١٦.
راجع أيضا: تاريخ الأردن في القرن العشرين، الجزء الثاني، مكتبة المحتسب، عمان، ١٩٩٦م: ٣٦٨-٣٦٩.

بها يوم ١٥ نيسان ١٩٧٠م، بقصد الاحتجاج على زيارة كان هناك ترتيب أن يقوم بها جوزيف سيسكو، مساعد وزير الخارجية الأمريكية. كانت المظاهرة إعلاناً عن السخط على سياسة أمريكا المنحازة لإسرائيل. ولكنها في الوقت نفسه كانت نوعا من إعطاء البرهان على قوة التأييد الجماهيري التي تحظى به المنظمات. فقد تم حـــشد نحوعشرة آلاف شخص، معظمهم من الطلاب ومنتسبي المنظمات. وسار هؤلاء في شوارع عمان وأشعلوا النار في مكتب المعلومات الأمريكي وأنزلوا العلم عن مبنى السفارة وأحرقوا السيارات في ساحتها. وعلى الأثر أعلنت المصادر الأمريكية عن إلغاء الزيارة. ولم يلبث أن تبين أن الإلغاء جاء بناء على نصيحة السفير "سايمس"، وغضب الملك وغضبت حكومته، إذ إعتبروا أن إلغاء الزيارة يعني عدم قدرة الأردن على حفظ النظام. وكانت النتيجة أن أمريكا سحبت السفير بناء على طلب الحكومة الأردنية.

وفي ذلك الوضع الحرج لم تقصر حكومة العراق في صب الزيت على النـــار المشتعلة. ففي ايار ١٩٧٠م جاء إلى عمان ثلاثة من أبرز رجال الحكم العراقـــي، بينهم وزير الداخلية صالح مهدي عماش، واجتمعوا برئيس منظمة (فتح) ومساعده، وقالوا لهما "نظموا محاولة انقلاب، فستدعمكم الوحدات العراقية المرابطة في الأردن لقلب نظام الحكم الملكي". وكان المخطط الذي عرضوه، أن تستولي القوات العراقية على إربد والزرقاء، وأن تستولي المنظمات على مدينة عمان[١].

(٥)

أزمة حزيران ١٩٧٠م

بدأت اشتباكات هذا الشهر الدامية يوم ٦ حزيران ١٩٧٠م. عندما لقـــي أحـــد الجنود مصرعه بعد ان رفض تسليم بندقيته لنفر من منتسبي المنظمات. ثم أقـــدمت عناصر من الجبهة الشعبية على اختطاف عدد من ضباط الجيش. وأعقب ذلك إطلاق النار على الملحق العسكري الأمريكي في منزله وقتله، وقيام عناصر من المنظمات بإطلاق النار على سيارة للشرطة العسكرية في عمان، مما أدى إلى مقتل ثلاثة جنود وإصابة اثنين بجراح.

ولم تلبث المنظمات أن استنفرت عناصرها، وأقامت نقاط تفتيش في عمان والمدن

---

[١] صلاح خلف، فلسطيني بلا هوية، مصدر سابق: ١٣٦.

الأخرى، وأخذت تجوب الشوارع بسياراتها المسلحة. ولتفادي نشوب معركة، إبتعد رجال الجيش عن المدن، وانزوى رجال الأمن في مخافرهم ومراكزهم، بل أخذ أفراد الجيش يرتدون الملابس المدنية عند حصولهم على إجازات، كيلا يتعرضوا للإعتداء[١].

وامتدت الاشتباكات إلى مخيم اللاجئين في الزرقاء، بينما قامت عناصر من الجبهة الشعبية بمهاجمة سجن في عمان يضم معتقلين من رفاقهم. ورد الجيش على ذلك بإطلاق النار على بعض مواقع الفدائيين في عمان، ودار قتال عنيف بين الطرفين، وتوقفت الحياة في المدينة وأغلقت المتاجر ومكاتب الأعمال.

وبلغت الحوادث ذروتها في الصباح الباكر من يوم ٩ حزيران، عندما نصب رجال المنظمات كمينا بالقرب من صويلح، وأطلقوا النار على موكب الملك الحسين بينما كان في الطريق من منزله في الحمر إلى عمان. وكان إطلاق النار الكثيف من مختلف أنواع الأسلحة على سيارات الموكب، مع إستخدام القنابل اليدوية. وقد استشهد من جراء ذلك أحد أفراد حرس جلالته وأصيب خمسة منهم بجراح. وجاء في بيان رسمي أن الملك نجا من الرصاص الذي أطلق على موكبه. أما بيانات المنظمات فقالت أنهم كانوا يحاولون قطع الطريق المؤدية إلى عمان، حتى لا تدخل التعزيزات الآلية من الجيش إليها!!

والحقيقة أن المنظمات في تلك الأيام السبعة، قامت بحملة عامة شاملة، أما لتحقيق سيطرتها على البلاد أولإقناع الدولة الأردنية بتفوق قوتها. فقد جرت محاولة للإعتداء على السفارة المصرية والإستيلاء على أجهزتها اللاسلكية. وتم الإستيلاء على أكبر فندقين في عمان (الأردن وفيلادلفيا)، وحجز نزلائهما من الأجانب. ورافق ذلك تهديد بنسف الفندقين على من فيهما إذا لم تنفذ مطالب المنظمات. وقامت المنظمات بمهاجمة بعض المنازل

---

[١] على الرغم من أن صلاح خلف جعل محور حديثه إلقاء الملامة على الدولة الأردنية، فإنه تجاوز ذلك أحيانا إلى إعطاء الصورة المقابلة، فتحدث عن الأخطاء والكبوات والإستفزازات التي بدرت من المنظمات، وكيف أنها كانت تنحومنحنى إهمال الأردنيين لصالح الفلسطينيين وكيف أن منتسبيها أخذوا يظهرون شعور التفوق والغطرسة، بل كيف أخذوا يعاملون الجيش الأردني كعدو، حتى أخذ أفراد هذا الجيش "يجدون أنفسهم مهانين مذلين... وأحياناً معتقلين". بالإضافة إلى توزيع صور لينين في الشوارع وحتى داخل المساجد، والدعوات إلى الثورة وإقامة نظام اشتراكي، ورفع شعار كل السلطة للمقاومة.
كتابه: فلسطيني بلا هوية، مصدر سابق: ١٢٧- ١٣١.

وأطلقت النار على من فيها، مما أدى إلى مقتل كثيرين (وكان منزل عائلة الشريف شاكر أحد المنازل التي هوجمت وقتلت فيه الشريفة موزة شقيقة الشريف زيد بن شاكر).

واحتل رجال المنظمات عددا من دور الحكومة في العاصمة ومن جملتها مبنى وزارة التربية والتعليم، وفتحوا مبنى وزارة الزراعة فتعرضت محتوياته للنهب، واستولوا على كثيرٍ من سيارات الحكومة والأهلين وأشعلوا النار في عدد منها. وكان التدمير يبدوأحياناً من أجل التدمير فقط، إذ تم تعطيل بعض سيارات أمانة العاصمة التي تنقل النفايات وتقوم بطحنها.

وفي تلك الأيام تعطلت الصحف عن الصدور، وقطعت أسلاك الهاتف والكهرباء، وانقطعت المياه عن عدد من الأحياء، ولزم الناس منازلهم لا يجرؤون على الخروجٍ منها خوفاً على حياتهم من الرصاص المتطاير هنا وهناك. وكان من يقتل يذهب دمه هدراً.

وفي الزرقاء أشعل الفدائيون النار في مركز الأمن العام، بعد أن نهب الناهبون محتوياته. وفعلوا الشيء ذاته في مبنى المحكمة وأحرقوا أوراق المحاكمات والدعاوى والأثاث، حتى لم يبق من المبنى إلا الجدران العارية، وأحرقت سيارات الإسعاف، ومعدات الدفاع المدني، ونهب نادي ضباط الجيش، وأعتقل عدد من الضباط بينهم ضابط باكستاني عضوفي البعثة العسكرية الباكستانية الزائرة. وطوال تلك الأيام كانت إذاعة (فتح) وإذاعة منظمة التحرير في القاهرة، تبثان البيانات التحريضية وتحثان الناس على الثورة، وترددان كلمتي "خيانة" و"عملاء"، مثلهما في ذلك مثل الإذاعة السورية التي وقفت من الأردن موقف العداء السافر. وظهر العداء للأردن في بيروت، فقامت مظاهرات صاخبة وهاجم المتظاهرون السفارة الأردنية وأشعلوا النار فيها. بل منع المتضاهرون رجال الاطفاء من إخماد الحريق الذي التهم نصف البناية .

وفي الوقت نفسه عمد منتسبوالمنظمات إلى إحتجاز وزير الداخلية السابق (حسن الكايد) ومساعد مدير دائرة المخابرات (العميد أحمد عبيدات)، ولم يتم إطلاق سراح الرجلين إلا بعد تدخلات قوية.

ونتيجة لتوسط رئيس الأركان العراقي، عقدت يوم ١٠ حزيران اتفاقية لإنهاء أعمال العنف، طبقاً للبنود التالية:

(١) احترام وقف إطلاق النار.

(٢) تعود الحياة إلى مجاريها العادية

(٣) عودة رجال الجيش والفدائيين إلى مراكزهم الأصلية.
(٤) قيام دوريات مشتركة لضمان وقف إطلاق النار والمحافظة على الأمن والنظام.
(٦) إطلاق سراح جميع الرهائن.
(٧) إنشاء لجنة مشتركة للبحث عن مسببي الأزمة الأخيرة. والأمر متروك للملك كي يقرر ويأمر بالعقاب.
(٨) العمل المشترك لتقوية الروابط الأخوية بين الفدائيين ورجال الجيش.
(٩) إنشاء لجنة مشتركة لمنع الخلافات في المستقبل.
(١٠) التعاون لكشف النقاب عن هوية جميع الذين يحاولون خلق الخلافات.

ولكن حدث في اليوم التالي أن المنظمات طالبت الملك أن يعفي اللواء الشريف ناصر ابن جميل (وهوخال الملك) قائد القوات المسلحة والعميد الشريف زيد بن شاكر قائد السلاح المدرع، من منصبيهما في الجيش.

ووجه الملك رسالة إلى القوات المسلحة قال فيها إنه لم يقبل بهذا الشرط القاسي إلا بعد أن التمس منه القائدان أن يفعل . ثم خلص إلى القول " إنها فرصة أخيرة لا فرصة بعدها.. إذ انفذ اتفاقنا مع القيادة الموحدة للكفاح المسلح وبوشر بوضع حد نهائي وقاطع لكل الفوضى والضياع... وأما إذا استمرت الحالة على ماهي عليه في عمان وسواها، فإنني أحملهم وحدهم نتائج ذلك أمام الله والناس والتاريخ، إذ سأجدني مضطراً لوضع الأمور في نصابها، وإنقاذ الناس مما هم فيه من بلاء...".

لقي قرار الملك بإعفاء اللواء الشريف ناصر بن جميل والعميد الشريف زيد بن شاكر، معارضة سافرة في أوساط القوات المسلحة، وساد الشعور بأن الجيش تعرض للإهانة. وتحرك اللواء المدرع من مواقعه باتجاه عمان، ولكن الملك مضى للقاء جنوده وأقنعهم بعد جهد جهيد بالعودة إلى مواقعهم.

في اليوم التالي (١٢ حزيران) حاول الفدائيون من منظمتي فتح والجبهة الديمقراطية الاستيلاء على دار الإذاعة، ولكنهم أخفقوا في محاولتهم.

ووصل الفريق صالح مهدي عماش، نائب رئيس جمهورية العراق، وعبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر، إلى عمان، في أوائل حزيران ١٩٧٠م، وعقدا مباحثات مع

الملك الحسين وقادة المنظمات، بهدف الوصول إلى تفاهم بين الجانبين. وفي يوم ١٣ حزيران، تقرر تأليف لجنة مشتركة تعمل على معالجة الوضع والسيطرة عليه.

وتوقفت الاشتباكات فعلاً يوم ١٤ حزيران.

وفي تلك الأثناء تم تعيين اللواء مشهور حديثة الجازي رئيساً للأركان. وعلى الأثر تم إطلاق سراح الرهائن المحتجزين في الفندقين، وسمح لهم بمغادرة البلاد.

كانت حصيلة ذلك الأسبوع الدامي (حسب معلومات سلطات الأمن)، كما يلي:

- وقوع ٤٥٧ حادثة نهب وسلب لمنازل أفراد القوات المسلحة.
- مقتل ٩٣ شخصاً من المدنيين.
- إصابة ٢٨٩ شخصاً من المدنيين بجراح.
- استشهاد ٢٢ من العسكريين وإصابة ٦٢ آخرين بجراح.
- استشهاد ٥ من رجال الأمن العام وإصابة ٢٥ غيرهم بجراح.
- سرقة واختطاف ٣٣٢ سيارة، معظمها لمؤسسات حكومية، والباقي من سيارات الأهلين والاجانب.
- إلحاق الأضرار بممتلكات ٢٦٧ مواطناً ونهب محتويات سيارات عديدة.
- ترحيل نحو ٥٠٠ أجنبي من عمان إلى بيروت يومي ١٢ و١٣ حزيران، بطائرات خاصة قامت لجنة من الصليب الأحمر بترتيب رحلاتها. وغادر عمان أجانب آخرون يوم ١٤ حزيران، ومن بينهم الرعايا الأمريكيون الذين أمرتهم حكومة بلادهم بمغادرة الأردن.

هذا بينما قالت مصادر الصليب الأحمر الأردني إن الحوادث تسببت في سقوط نحو ٨٨٠ شخصا بين قتيل وجريح (عدا الاصابات في أفراد الجيش)، وأن الخسائر المادية لا تقل عن خمسة ملايين دينار.

وعندما عادت الأحوال تدريجياً إلى طبيعتها، نقل المراسلون الصحفيون في تقاريرهم أن معظم أحياء العاصمة تقع تحت سيطرة الفدائيين، حتى إن مراسل جريدة الديلي تلغراف قال: في واقع الأمر توجد في الأردن أربع حكومات. ولم يبق من عمان خارج سيطرة الفدائيين إلا الأحياء الشمالية والمطار والقصور الملكية (نحو ٢٠ بالمائة من المدينة).

على أن المرارة كانت قد ترسخت في النفوس- نفوس الأفـراد أكثـر مـن نفـوس الزعماء- نتيجة الحوادث نتيجة الدعايات والتحريضات المستمرة. وبلغ الاستياء في نفـوس أفراد الجيش أن رجال بعض الوحدات أضربوا عن تناول الطعـام، تعبيـرا عـن الـسخط والغضب. كان هؤلاء يشعرون أن الإهانة لحقت بهم بعد أن وافقت الحكومة علـى شـروط المنظمات. والحقيقة أن البلاد أخذت تتعرض لأشد إحتمالات الخطر داخلياً وخارجياً.

وعقد الملك الحسين مؤتمراً صحفياً يوم ١٧ حزيران قال فيه أنه أصـدر أمـر بعـدم دخول الجيش إلى عمان، من أجل المحافظة على أرواح المواطنين والفدائيين، وقال أنـه تـم تطويق الأزمة نتيجة التعاون، وأن أصل المشكلة يكمن في أن جميع تناقضات العالم العربـي انتقلت إلى أرض الأردن.

وكانت المنظمات قد ألفت في أثناء الأزمة لجنة مركزية، فاسـتهلت اللجنـة أعمالهـا بإصدار بيان طويل وجهت فيه الإتهام بإثارة الحوادث الأخيرة، إلـى" العناصـر المتمـردة والمعادية للشعب التي تشغل مراكز حساسة وفعالة في مؤسسات الدولة الرئيسية". وجاء فـي البيان " أن العناصر المعادية والمتآمرة وضعت مخططها الرهيب وباشرت في تنفيذه بالتعاون مع العدوالإمبريالي ومع العدوالصهيوني لتصفية العمل الفدائي، كشرط لازم ومسبق لفـرض شروط الإستسلام الصهيوني على شعبنا وأمتنا العربية...".

ونشرت جريدتا(الدفاع) و(الدستور) هذا البيان يوم ١٣ حزيران. وبـسبب الأكاذيـب التي حفل بها، أصدرت الحكومة أمراً بإيقافهما عن الصدور. وكان الرد أن منظمـة (فـتح) بادرت إلى إصدار جريدة خاصة بها، دون ترخيص. وتضمن العدد الأول الذي صـدر فـي ١٥ حزيران مزاعم ما أنزل الله بها من سلطان. وبعد يومين نشرت الجريدة وقـائع مـؤتمر صحفي عقده نايف حواتمة تحت عنوان "المتآمرون يخططون لمجزرة جديدة". وبعد ذلك بيوم نشرت (فتح) تحت عنوان ضخم أنا اللجنة المركزية للمنظمات تطالب "بتطهير أجهزة الدولة ومحاكمة المسؤولين عن المؤامرة". وفي ٢٥ حزيران نشرت الجريدة افتتاحية عنوانها "عـن أي سيادة تتحدثون؟"، وجاء هذا نوعا من الرد على دعوة المسؤولين في الحكومـة، زعمـاء المنظمات بأن يحترموا سيادة الدولة.

وفي ٣٠ تموز نشرت الجريدة عنوانا كبيرا" العراق يضع قواته تحت إمـرة الثـورة". وفي ١ أيلول نشرت الجريدة مقالات في أقصى درجات الشدة، منها واحدة بعنوان " لن تسمح

الثورة باستمرار الأوضاع كما هي "، و" كل الأيدي على الزناد"[١].

ونشرت (الجبهة الشعبية) بياناً حفلت عناوينه الضخمة بكلمات " السلطة الرجعية" و" القوى العميلة"، و" الرجعية العملية".

وابتداءً من أوائل شهر حزيران، أخذت المنظمات تطلق على نفسها اسم "الثورة" بدل "المقاومة"، وأخذت تطلق على الحكومة الأردنية اسم "السلطة".

وفي تلك الأثناء استقالت وزارة السيد بهجت التلهوني (٢٧ حزيران) وتألفت وزارة جديدة برئاسة السيد عبد المنعم الرفاعي. وكان هناك أمل بأن تتمكن وزارة الرفاعي من التفاهم مع المنظمات، إذ كان تأليفها بموافقة المنظمات، ودخل في عضويتها عدد من المرتبطين بالمنظمات. وقد بلغ من سيطرة المنظمات على مسار الأمور في الأردن أن جلالة الملك كلف السيد عبد الوهاب المجالي تأليف الوزارة (قبل تكليفه للرفاعي) فتعذر عليه ذلك، لعدم رغبة المنظمات وأنصارها في التعاون معه. وكان من قوة ارتباط وزارة الرفاعي بالمنظمات، أن الملك أطلق عليها اسم "وزارة فدائيين".

وتباحث عدد من زعماء الدول العربية في العاصمة الليبية، في أواخر حزيران، مع الملك الحسين، في موضوع الخلافات بين المنظمات والحكومة الأردنية، وكانت خلاصة رأي الحسين: "أن الأردن يستطيع قبول وجود الفدائيين في المناطق المتاخمة لخطوط وقف إطلاق النار مع إسرائيل، ولكنه لا يستطيع قبول وجودهم في عمان والمدن الأخرى". وبالنتيجة تم الاتفاق على تأليف لجنة وساطة من ممثلي أربع دول هي الجزائر ومصر والسودان وليبيا.

وجاء أعضاء تلك اللجنة إلى عمان، وبعد جهود حثيثة استطاعت اللجنة أن تتوصل يوم ١٠ تموز إلى عقد اتفاقية شاملة تتألف من ١٦ بنداً، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تكون اللجنة المركزية هي المسيطرة والملتزمة والمسؤولة عن جميع التنظيمات الفدائية وأعمالها، ويجري اتصال الحكومة معها.
- ستضمن الحكومة حرية العمل الفدائي وحقه في التعبئة الشعبية والوطنية، بما لايمس سيادة الدولة.

---

[١] يمكن الرجوع إلى أعداد جريدة (فتح) في مكتبة الجامعة الأردنية، عمان.

- تلغي الحكومة جميع الإجراءات الاستثنائية، وتتعهد بعدم قيام أي عمل ضد مصلحة الثورة الفلسطينية.
- تقوم اللجنة المركزية بمنع التظاهرات العسكرية، ومنع وجود الفدائيين بسلاحهم في المقاهي والفنادق ودور السينما والمطاعم والمتنزهات والدوائر الحكومية ودور القضاء.
- يمنع إطلاق الرصاص وإجراء المناورات والتدريب بالذخيرة الحية داخل المدن والأماكن الآهلة بالسكان.
- لا يسمح بوجود قواعد عسكرية للمنظمات في المدن، ويمنع تخزين المتفجرات والذخائر والأسلحة الثقيلة في الأماكن المأهولة.
- يلتزم الفدائيون باحترام الأنظمة المرعية.

وقع هذه الاتفاقية السيد عبد المنعم الرفاعي رئيس الوزراء والسيد ياسر عرفات رئيس اللجنة المركزية، وكذلك أعضاء اللجنة الرباعية. كانت الاتفاقية بمثابة اعتراف رسمي من الحكومة الأردنية باللجنة المركزية وبالمنظمات العشر الممثلة فيها، بل أنها وضعت اللجنة المركزية في وضع مواز لوضع الحكومة. ولكنها في الوقت نفسه استجابت لطلبات الحكومة الأردنية القائمة على ضرورة عدم اتخاذ أي عمل "يمس سيادة الدولة" وبأن لا يحمل الفدائيون سلاحهم في الأماكن العامة ودوائر الحكومة، وبأن تنقل المنظمات قواعدها وأسلحتها من المدن، وأن يلتزم الفدائيون باحترام الأنظمة.

كانت الاتفاقية متوازنة إلى حد كبير. ولذلك ساد الاعتقاد بأن تنتهي الخلافات. ولكن في الحقيقة كان عنصر الثقة مفقوداً. وكان هناك تعارض أساسي في أهداف الطرفين الموجودين على أرض الضفة الشرقية، وهوتعارض كان يتمثل في وجود سلطتين في بلد واحد.

ولكن لم يكد يجف حبر تلك الاتفاقية المتوازنة، حتى برزت قضية أخرى، أدت إلى اشتعال النار الكامنة تحت الرماد.

فقد حدث أن وزير الخارجية الأمريكية وليم روجرز، تقدم في ١٩ حزيران ١٩٧٠م بمبادرة جديدة تهدف بالدرجة الأولى إلى إيقاف حرب الاستنزاف التي كانت تدور منذ عدة أشهر بين مصر واسرائيل. ففي ذلك اليوم بعث روجرز برسائل متماثلة إلى وزراء خارجية مصر والأردن واسرائيل، يقترح أن تجدد الدول الثلاث إعلان موافقتها على القرار

٢٤٢، وأن تعين ممثلين لها يشتركون في إجراء مباحثات تحت إشراف السفير يارنغ، بهدف الوصول إلى اتفاق على الخطوات التفصيلية اللازمة لتنفيذ القرار ٢٤٢. وكانت خلاصة اقتراحات روجرز كما يلي:

أ- قبول قرار ٢٤٢ وإبداء الرغبة في تنفيذه، وتعيين ممثلين يعملون بإشراف يارنغ، من أجل الاتفاق على إقامة سلام عادل ودائم بينها.

ب- الاعتراف المتبادل بالسيادة وسلامة الأراضي والاستقلال السياسي.

ج- انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في حرب ١٩٦٧م.

د- إيقاف إطلاق النار بصورة تامة لمدة ثلاثة أشهر.

كانت المفاجأة أن الرئيس عبد الناصر أعلن موافقته على هذه الاقتراحات، في الخطاب الذي ألقاه يوم ٢٣ تموز. وبعد ذلك بثلاثة أيام أبرق الملك الحسين إلى الرئيس عبد الناصر يبلغه أن الحكومة الأردنية قررت اتخاذ موقف ينسجم مع موقف مصر "السياسي الحكيم".

وجاء في رسالة الحسين قوله:

"أؤكد أننا معكم قلباً وقالباً، وأنتم الأخ الأكبر... نقبل ما تقبلونه ونرفض ما ترفضونه في معركة المصير الواحد".

وتضمنت المذكرة التي ردت بها الحكومة الأردنية على رسالة روجرز، القول إن الأردن يتمسك بالمبدأين التاليين:

(١) وجوب قبول إسرائيل بمبدأ الانسحاب من كافة الأراضي التي احتلتها دون أي استثناء.

(٢) الاعتراف للشعب الفلسطيني بكامل حقوقه المشروعة.

ثم أشارت المذكرة إلى أن التوتر السائد على الجبهة الأردنية- الإسرائيلية، تعود أسبابه إلى استمرار إسرائيل في احتلالها للمناطق العربية، وهذا الاحتلال هو الذي دفع المقاومة الفلسطينية للقيام بحقها المشروع في الدفاع عن النفس ومقاومة الاحتلال. ووصفت المذكرة ما أدى إليه استمرار إسرائيل في شن الاعتداءات وفي تغيير معالم بعض أجزاء المناطق العربية، "وإجراءاتها التعسفية ضد سكانها العرب واضطهادها لهم وتنكيلها بهم وطردهم من ديارهم. هذا فوق ما أنزلته غاراتها الجوية وقذائفها على الجانب الشرقي من نهر الأردن من

حرائق وتدمير للقرى والمدن والمزارع، وضرب لاقتصادنا وتقتيل للمواطنين المـدنيين والعسكريين على حد سواء.."

قوبلت موافقة مصر والأردن على المبادرة الأمريكية بمعارضة من سوريا والعراق والمنظمات الفلسطينية. وفي ٢٧ تموز والأيام التالية قامت المنظمات بتنظيم مظـاهرات في عمان تشجب وقف إطلاق النار ومقترحات روجرز. وأصدرت اللجنة المركزية، التي كانت تضم ممثلين عن عشر منظمات، قراراً يدين قبول اقتراحات روجرز. وتـضمنت بيانات جريدة (فتح) هجوماً صريحاً على مصر والرئيس عبد الناصر، ووصفت القبـول بالاقتراحات الأمريكية بأنه مؤامرة تدين الذين قبلوها "بالعمالة للإمبريالية والـصهيونية". وكان رد الحكومة المصرية، أنها أغلقت إذاعتي (صوت فلسطين) و(صوت العاصـفة)، يوم ٢٨ تموز. وأصرت اللجنة المركزية على أن يرفض الأردن المقترحات الأمريكيـة. وقال بيان اللجنة إن المقترحات لا تعدوأن تكون "مؤامرة خبيثة جداً"، وأن القبـول بهـا معناه الاشتراك في المؤامرة.

وفي ٢٩ تموز أعلنت إذاعة بغداد "أن جميع القوات العراقية المرابطة في الأردن، قد وضعت تحت تصرف حركة المقاومة الفلسطينية".

وكان موقف العراق هذا ينطوي على تشجيع للمنظمات الفدائية كي تمضي قدما في معارضة كل ما يصدر عن الأردن من قرارات.

كانت الغاية الأساسية من مبادرة روجرز، التوصل إلى وقف لإطلاق النـار علـى جبهة قناة السويس. وعندما وافقت إسرائيل على المبادرة يوم ٦ آب، توقف إطلاق النـار فعلاً في اليوم التالي. وبذلك انتهت حرب الاستنزاف بين مصر وإسرائيل.

ولكن المنظمات رفضت اتفاق وقف إطلاق النار، وأعلنت أنها ستزيد من نـضالها حتى تتحرر فلسطين من النهر إلى البحر ومن الناقورة إلى خليج العقبة.

وفي تلك الأثناء صدر أمر بإعادة اللواء الشريف زيد بـن شـاكر إلـى القـوات المسلحة، في منصب نائب رئيس الأركان.

وكانت منظمتا (فلسطين العربية) و(الهيئة العاملة لتحريـر فلـسطين) قـد أعلنتـا تأييدهما لقرار مصر بقبول المبادرة، فعمدت وحدات من المنظمات الأخرى إلى مهاجمة مراكز ومكاتب المنظمتين. وفي الاشتباكات سقط عدد من القتلى والجرحى مـن أفـراد الطرفين.

(٦)

على طريق الصدام

شنت المنظمات حملة شديدة، حافلة بالتهديد والاتهام، من أجل قسر الحكومة الأردنية على رفض المبادرة الأمريكية. ونشطت وسائل إعلام المنظمات في حمل راية التطرف من خلال المقالات الملتهبة. وبالإضافة إلى جريدة (فتح)، أصدرت الجبهة الديمقراطية جريدة (الشرارة) وأصدرت منظمة الأنصار جريدة (صوت الجماهير) ومنظمة الصاعقة جريدة (الطلائع).

ووقعت حوادث اعتداء على الأجهزة والمؤسسات الرسمية في تلك الأثناء. ففي ٢٦ آب هاجمت جماعة مسلحة سيارة للأمن العام في أحد شوارع عمان، وعندما وصلت إلى الموقع سيارة نجدة، قامت الجماعة المسلحة بمهاجمتها واستولت على سلاح أفرادها. وفي ساحة الجامع قتل أحد الجنود. وبعد يومين هاجمت عناصر من الجبهة الديمقراطية مبنى البريد الآلي في وسط عمان بنار الرشاشات والصواريخ. وفي ٣٠ آب وجهت قواعد الفدائيين نيران أسلحتها إلى مبنى قيادة الشرطة ومديرية الأمن العام والمخابرات، ثم اقتحم مسلحون مخفر حي المهاجرين واعتقلوا قائده.

وبلغ التصعيد ذروته مساء يوم ١ أيلول، عندما عمد مسلحون إلى إطلاق النار على موكب الملك الحسين، على طريق عين غزال قرب مقطع سكة الحديد، بينما كان جلالته في طريقه إلى المطار لاستقبال كريمته الأميرة عالية. ولم يصب الملك، ولكن الطائرة لم تهبط في المطار بل عادت إلى القاهرة. وكان ذلك حادث الاعتداء الثاني من نوعه خلال فترة ثلاثة أشهر. وانتشر إطلاق النار في عمان على الأثر، وأصيب كثيرون. وفي اليوم التالي لزم الناس منازلهم وتوقفت الحركة وسادت حالة من الذعر. وأخذ كثيرون يهجرون منازلهم ويرحلون إلى القرى البعيدة أوإلى الأقطار المجاورة.

في ذلك الوضع العصيب بعثت الحكومة العراقية مساء يوم ١ أيلول مذكرة إلى الحكومة الأردنية أشبه ما تكون بالإنذار:

"ترجوالحكومة العراقية أن تتوقف القوات الأردنية عن إطلاق النار على الفدائيين، وأنه في حالة عدم التوقف فلن يكون بوسع الحكومة العراقية منع أفراد من القوات العراقية من التدخل لمصلحة الفدائيين. وأن موقف الحكومة العراقية

والجيش العراقي في الجبهة الشرقية سيكون غير موقفه الحالي".

وأجابت الحكومة الأردنية في الليلة ذاتها على هذه المذكرة، فأبدت العتب على الحكومة العراقية "لأنها أخذت بالمزاعم القائلة بأن الجيش الأردني قام بضرب الفدائيين وأن السلطات الأردنية تعتزم تصفية العمل الفدائي". ومضت المذكرة إلى القول إنها تنفي ما أسند إليها، وأنها لاتقبل التحذير الذي وجهته حكومة العراق، وأن الجيش الأردني لم يبدأ بإطلاق النار، وإنما رد عليها بعد أن تعرض موكب جلالة الملك لإطلاق النار.

وفي غمرة الوضع المتردي وجه الملك رسالة إلى أبناء البلاد، قال فيها "إن المواطنين يعتريهم الفزع والقلق مما قد يحدث في أية لحظة من تجدد إطلاق النار وتعريض النفوس البريئة للخطر، والمنازل والحياة العامة للضرر، وذووالمصالح والأعمال والتجارات قد توقفت أعمالهم، وأصيب الجهد العام وموارد الدولة بالخسائر الكبيرة والدوائر الحكومية والمؤسسات والمدارس قد تعطل العمل فيها...". ثم أعلن أنه طلب من الحكومة أن تتحمل كامل مسؤولياتها وأن تعمل على تأمين النظام والأمن والاستقرار، بالتعاون مع اللجنة المركزية وقيادة المقاومة.

وبذلت الحكومة فعلاً جهوداً حثيثة مع اللجنة المركزية، فتم الاتفاق بينهما يوم ٥ أيلول على سحب القوات المسلحة من ضواحي عمان، في مقابل إخلاء شوارع المدينة ومداخلها من الفدائيين.

وعقد مجلس الجامعة العربية اجتماعاً في القاهرة يوم ٥ أيلول، قرر فيه إحياء مهمة لجنة التوفيق والوساطة. وبالنتيجة تألفت لجنة خماسية من ممثلين عن الجزائر وليبيا ومصر والسودان والجامعة العربية، ولم تلبث اللجنة أن وصلت إلى عمان برئاسة أمين طاهر شبلي ممثل السودان. وقد أسفرت مساعي اللجنة عن عقد اتفاق جديد يوم ٨ أيلول بين الحكومة الأردنية واللجنة المركزية، كالتالي:

(١) وقف إطلاق النار نهائياً وفوراً.

(٢) تنفيذ ما أعلنته السلطة بتصريحها يوم ١٩٧٠/٩/٥م في مقابل إخلاء شوارع عمان ومداخلها والطرق الرئيسية من المسلحين ومن كل أفراد المنظمات الفدائية فوراً.

(٣) منع جميع التظاهرات العسكرية في داخل المدينة من المسلحين كافة.

(٤) منع التعرض لأي فرد من أفراد القوات المسلحة الأردنية والمنظمات الفدائية من قبل

الأطراف الأخرى.

(٥) منع التعرض لأي مواطن وأمنه وممتلكاته وأمواله من أي طرف. وكل من يرتكب مخالفة يعتبر خارجاً على القانون والنظام ويوضع تحت طائلة العقاب بالتعاون بين الطرفين.

(٦) العمل على إيقاف جميع الحملات الإعلامية والتعبئة النفسية من جميع الجهات والتي تسيء إلى المصلحة الوطنية والقومية.

وعلق الناس الأمل على هذا الأتفاق مرة أخرى. ولكن لم تمر سوى بضع ساعات، حتى أعلنت اللجنة المركزية إلغاء الاتفاق مدعية أن "السلطة العميلة" لم تتقيد به.

نلاحظ مما تقدم أن اتفاق الطرفين على وقف إطلاق النار أعلن ثلاث مرات في خلال أيام ١-٨ أيلول، ولكن لم يتقيد أحد بذلك.

وهكذا بقيت أسباب التوتر تراوح مكانها، إذ إن المدن الرئيسية أصبحت في قبضة المنظمات، بينما كان رجال الأمن محصورين داخل مراكزهم ومخافرهم، وقوات الجيش لا تستطيع دخول المدن.

ويتضح مدى تدهور الأوضاع من خلال حديث صحفي أجراه مراسل جريدة (لوفيغارو) مع الملك الحسين يوم ١٤ أيلول. فقد أكد الملك أن هذه هي آخر فرصة للوصول إلى اتفاق ودي "لا يمكن أن يستمر الوضع على ما هوعليه الآن... على الفدائيين أن يحترموا الاتفاقات المعقودة مع الحكومة أويتحملوا النتائج". وعن الجيش قال الملك إنه "مضطرب جداً. لقد تحملوا الكفاية. لم يتعودوا أن يكونوا هكذا... مهانين ومستفزين..."، وقال الملك إن ضباطاً نزعوا شاراتهم العسكرية، وأنه أسرع لملاقاة بطارية مدفعية كانت تتجه إلى عمان، ولكن رجال البطارية لم يتوقفوا. وعندما حاول الوقوف في وجوههم "راحت الشاحنات تدفعني إلى حافة الطريق حتى كدت أقع في المنحدر." وبعد لأي تمكن من حملهم على التوقف[1].

ونتيجة جهود اللجنة الخماسية تم التوصل يوم ١٥ أيلول إلى اتفاق جديد بين الحكومة واللجنة المركزية. وكان الاتفاق من ١٣ بنداً، لا تختلف في مضمونها عن الاتفاقات السابقة.

---

[1] تجد نص حديث جلالته في الوثائق الأردنية لسنة ١٩٧٠م، دائرة المطبوعات، عمان: ١٧٠- ١٧٢.

والحقيقة أن تصاعد الأحداث بلغ ذروته يوم ١٤ أيلول، أي قبل عقد الاتفاق الأخير، عندما اتخذ (المجلس الأعلى للاتحادات) قراراً بإعلان إضـراب عـام وشـامل لجميـع الموظفين والمستخدمين والعمال في أجهزة الدولة والمؤسسات العامة والخاصة، ابتداء من صباح يوم السبت ١٩ أيلول. كان الإضراب سيأخذ شكل عصيان مدني، إذ ستتوقف معه كل حركة في البلاد، إلى أن تستجيب الحكومة لمطالب ذلك المجلس. وفي الوقت نفسه أعلن الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين في الأردن، قراراً ببدء إضراب لجميع أعـضاء الهيئات التدريسية. وفي محافظة إربد بدأ الإضراب العام فعلاً، ووقع البيان الداعي له أحد عشر اتحاداً ونقابة. وفي ١٦ أيلول نشرت جريدة (فتح) بياناً من الاتحادات والمنظمـات الشعبية يدعوإلى إعلان الإضراب العام إلى أن يتم تحقيق "السلطة الوطنية". وكـان مـن جملة الشروط التي طلبت المنظمات والاتحادات (المنبثقة عنها والمتعاونة معها)، أن تعلن الحكومة رفض الحل السلمي ومقترحات روجرز وقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.

كانت الدعوة للإضراب العام بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير.

كان من الطبيعي أن تؤدي الصدامات إلى اتساع الشرخ بين المنظمات والأكثريـة الساحقة من المواطنين. فرجال الجيش والأمن، اضطرتهم المضايقات عند حواجز الطرق إلى أن يرتدوا الملابس المدنية حينما يغادرون مراكزهم أومعسكراتهم في أثناء الإجازات.

والسخط الذي أخذ يعتمل في نفوسهم، انتقل إلى ذويهم من سكان القرى والباديـة. وتنادى عدد كبير من زعماء البلاد وقادة الرأي العام والشيوخ فـي حزيـران ١٩٧٠م، وذهبت وفودهم إلى الديوان الملكي، حيث قابلوا الملك الحسين، وشرحوا له ماأصـبحوا يعانون من تضييق وفوضى وبلبلة، وما يتعرض له أبناؤهم من منتسبي الجيش والأمـن، من مضايقات وإهانات. وألقى بعضهم خطابات تدور حول محور واحد وهوأن الـشعب ليس ضد العمل الفدائي الذي يتجه ضد العدو، ولكنه لا يقبل تدخل المنظمات في الحيـاة العامة ولايقبل تركيز عناصرها على الهيمنة على مجرى الحياة في البلاد.

أعقب هذا أن عدداً كبيراً من شيوخ ووجهاء منطقة السلط والبلقاء عقدوا مـؤتمراً لهم في بلدة صويلح يوم ١١ آب ١٩٧٠م، وأصدروا بياناً استنكروا فيه اضطراب حبـل الأمن وما تعاني منه البلاد من فوضى وضياع، ودعوا المنظمات إلى تكريس جهودهـا لمقاومة العدوالمحتل.

كما تم عقد مؤتمرات أخرى، كان أهمها مؤتمر (الحسينية) الذي التأم يوم ٤ أيلول

واشترك فيه عدد كبير من أبناء الجنوب وبخاصة عشائر الحويطات. وفي هذه المؤتمرات أعطى أهل البلاد إشارة واضحة إلى المنظمات، بضرورة ترك التدخل في الشؤون الداخلية والانصراف إلى مقاومة العدوالإسرائيلي. ولكن المنظمات لم تلق بالاً لتوجهات الرأي العام، ومضت في الطريق التي رسمتها وهي إرغام الدولة وأجهزتها على الخضوع لإرادتها واتجاهاتها.

وفي هذه الأثناء بدأت حوادث خطف الطائرات وإنزالها في الأراضي الأردنية واحتجاز ركابها ثم تفجيرها. وقد أعطت هذه الحوادث مؤشراً بالغ الخطورة على تردي الأوضاع إلى درجة لم يبق معها مجال لمزيد من المطاولة أوالتعلق بأهداب الأمل.

ففي يوم ٦ أيلول فوجئ العالم بعناصر من الجبهة الشعبية يقومون باختطاف ثلاث طائرات ركاب مدنية، اثنتان أمريكيتان والثالثة سويسرية. وقام الخاطفون بتحويل اثنتين من تلك الطائرات للهبوط في البادية الأردنية في موقع "قيعان خنه" إلى الشمال الشرقي من عمان، أما الثالثة، وهي أمريكية من طراز جمبو، فقد تم تحويلها إلى مطار القاهرة، إذ لم يكن بالإمكان هبوطها في الأرض الصحراوية– بالنظر لضخامتها. وهناك تم تفجيرها بعد إنزال الركاب منها. وفي اليوم ذاته أخفقت محاولة لخطف طائرة إسرائيلية في بريطانيا.

بعد ثلاثة أيام (٩ أيلول) نجح فدائيون من المنظمة ذاتها في اختطاف طائرة ركاب بريطانية، وهبطوا بها في المطار الصحراوي ذاته[١]. وسارع الفدائيون للإحاطة بالطائرات، ولم تلبث القوات المسلحة الأردنية أن قامت بتطويق الموقع، ولكن الجنود وسياراتهم ظلوا على مبعدة، بعد أن هدد الخاطفون بنسف الطائرات وفيها ركابها إذا اقترب الجنود منهم. وسمح الفدائيون للأطفال والنساء والشيوخ بالانتقال إلى فندق الأردن في عمان، وطالبوا بأن تطلق سويسرا سراح ثلاثة فدائيين في سجونها، وأن تطلق بريطانيا سراح ليلى خالد التي أخفقت ورفيقها في خطف الطائرة الإسرائيلية، وأن تطلق ألمانيا الغربية سراح ثلاثة فدائيين كانوا في سجونها. وكان مجموع ركاب الطائرات الثلاث ٣٩٣ راكباً و٣٢ ملاحاً.

أثار هذا العمل ضجة عالمية، وأخذت الدول تتساءل: هل فقدت الدولة الأردنية

---

[١] أطلق الأجانب على هذا الموقع اسم "مطار داوسن" نسبة لقائد سلاح الجوالبريطاني داوسن الذي كان استعمله في عام ١٩١٨م. أما الفدائيون فأطلقوا عليه اسم "مطار الثورة".

السيطرة على أراضيها؟ ثم وصلت بعثة من الصليب الأحمر الدولي إلى عمان، وأخذ رئيسها يقوم بدور الوسيط بين الجبهة الشعبية والدول الأوروبية الثلاث. وكان طلب الجبهة الشعبية أن يتم إطلاق سراح الفدائيين السبعة أوتقوم بنسف الطائرات، في حالة عدم تلبية طلبها. وكان رد الدول الغربية أنها ستطلق سراح الفدائيين السبعة إذا أطلق الفدائيون سراح جميع الرهائن ودون استثناء.

وازداد التوتر في الأردن، واشتدت حدة إطلاق النار في عمان والمدن الرئيسية. وانقطع الاتصال بين عمان والعالم، وتوقفت الرحلات الجوية منها وإليها.

وفي تلك الأثناء بعث مراسلوالصحف البريطانية رسالة مشتركة وصفوا عمان فيها بأنها "ساحة معركة تتوالى فيها انفجارات الصواريخ ودوي القنابل وأزيز طلقات الرشاشات. لم تبق هنا سلطة. ومن المستحيل على المرء أن يتحرك في الشوارع. وفي أكبر فنادق المدينة يتكدس أكثر من ٢٠٠ نزيل في ملاجئ الطابق الأرضي، بينما تهز الانفجارات بناء الفندق من أساساته، وتحفر طلقات الرشاشات ثقوباً في زجاج النوافذ".

واثار الوضع المتردي في الأردن اهتماماً وقلقاً في العالم، تمثل في أن مجلس الأمن الدولي اتخذ قراراً يطلب إلى جميع الجهات المعنية أن تعمل على إطلاق سراح جميع الركاب والملاحين المختطفين، فوراً ودون استثناء أحد. وأصدر الرئيس الأمريكي نكسون بياناً أعلن فيه أنه "يجب مواجهة خطر القرصنة الجوية في الحال وبصورة فعالة".

وعقدت اللجنة المركزية اجتماعاً تقرر نتيجة له إحضار الرهائن إلى عمان. وسرعان ما تم نقل قسم منهم إلى الفنادق وقسم آخر إلى أحياء سكنية في المناطق التي يسيطر عليها رجال المنظمات. وبعد ذلك عمدت الجبهة الشعبية إلى نسف الطائرات الثلاث، على أساس أنها لمست مماطلة من الدول الثلاث في إطلاق سراح الفدائيين السبعة.

وخلال أيام ١١- ١٣ أيلول تم ترحيل معظم ركاب الطائرات من عمان إلى قبرص، فلم يبق منهم إلا ٥٤ في أيدي الجبهة الشعبية. واتخذت اللجنة المركزية قراراً بتجميد عضوية الجبهة الشعبية فيها، وأصدرت بياناً جاء فيه أن خطف الطائرات يمكن أن يورط الثورة الفلسطينية مع "عملية إنزال إمبريالية".

(٧)
مجابهات أيلول ١٩٧٠م

في النصف الأول من شهر أيلول ١٩٧٠م، بدا واضحاً لكل ذي عينين، أن الوضع في الأردن بلغ حافة الانهيار، الحافة التي لا حافة بعدها. وقد تمثل الخطر الداخلي وخطر المضاعفات الخارجية في واقعتين:

الأولى: خطف الطائرات يوم ٦ أيلول واحتجاز ركابها وتفجيرها بعد ذلك بأربعة أيام.

الثانية: قرار العصيان المدني الذي أتخذه المجلس الأعلى للإتحادات يوم ١٤ أيلول، على أن يبدأ يوم ١٩ أيلول.

وعلى الرغم من المحاولات الحثيثة التي بذلتها وزارة السيد الرفاعي، بغية التوصل إلى صيغة تفاهم، فإن الوضع خرج عن دائرة التدبير، خاصة وأن عدداً من المنظمات أخذ يتبارى في التطرف وفي الإقدام على إجراءات منفصلة، خارج نطاق اللجنة المركزية.

وكان الملك الحسين قد عقد محادثات مع الرئيس جمال عبد الناصر خلال أيام ٢٠-٢٣ آب، حول المساعي السلمية ومعارضة المنظمات لأية تسوية سلمية.

ونتيجة لحوادث خطف الطائرات وتفجيرها واحتجاز ركابها في أحياء عمان الخارجة عن سلطة الحكومة، وبعد إعلان قرار العصيان، وجد رأس الدولة نفسه مضطراً إلى أخذ زمام الأمور بيديه، واتخاذ الإجراءات الضرورية لبسط سلطة القانون والشرعية والنظام في البلاد. ولم يكن في ذهن جلالته أمر الفوضى الداخلية فقط، بل كان يرى الأخطار المحدقة بالبلاد من الخارج، والتي قد يتمخض عنها عدوان خارجي أوانهيار تام لا يبقي ولا يذر.

وجد رأس الدولة أن أنصاف الحلول لا يمكن أن يكتب لها النجاح، وأنه لابد من وضع الأمور في نصابها الصحيح وإعادتها إلى مسارها الطبيعي. لقد مضت ثلاث سنوات والفوضى والتجاوزات الدامية تعصف بالبلاد، حتى وصل الأمر إلى حد أن يبقى الأردن أويزول. وكان واضحاً أن البداية الحافلة بالآمال، أصبحت الآن في خبر كان. فالبنادق التي عقد الأردن آماله عليها، انكفأت عن مناجزة العدوإلى مناجزة السلطة الشرعية وأجهزتها وقواتها المسلحة، ولم تعد كل تلك البنادق في أيدي رجال يعملون من أجل الفداء، بل أصبح الكثير منها في أيدي أشخاص لا يشعرون بمسؤولية بقاء الأردن في الجبهة الأمامية، مدافعاً عن بقية أقطار الوطن العربي.

كان لا بد من اقتلاع بذرة الخطر بالقوة، بعد أن أخفقت جميع المحاولات في تصويب مسارها بالحسنى وروح المسؤولية الوطنية.

وهكذا عهد الحسين إلى العميد محمد داؤد في مساء يوم ١٥ أيلول ١٩٧٠م، بتأليف وزارة عسكرية تقوم بوضع الأمور في نصابها.

إن كتاب التكليف الذي وجهه الملك الحسين للزعيم محمد داؤد، يتضمن بيان الأسباب التي أدت إلى تأليف الحكومة العسكرية. فقد أكد أن القوى المعادية، تهدف إلى "تدمير حيثيات الدولة ومقوماتها وتشويه صورتها وسمعتها عربياً ودولياً وإبطال فاعليتها وقدراتها وطاقاتها"، وكذلك تهدف إلى نسف الوحدة الوطنية وزعزعة القوات المسلحة. وجاء في الكتاب قول جلالته إنه دخل مع نفسه في بحث عميق طويل وساءلها "هل إن زوال هذا الكيان بأشخاصه وقادته وقواه وبسائر معطياته يخدم القضية المصيرية والوطنية أوالقومية، من قريب أوبعيد؟". ثم وصل إلى قناعة بأن نقيض هذا هوالصحيح، وأنه لا مجال إلا للصمود وإعادة الدولة إلى مكانها. واخيراً حدد كتاب التكليف مهمة الوزارة،بأنها "... إعادة الأمور إلى ما ينبغي أن تكون عليه، ووضعها في نصابها الصحيح، وحفظ الأمن، وإعادة النظام وفرض سلطة الدولة...".

وكانت تعليمات الحسين لأعضاء الوزارة تقضي بتنفيذ الاتفاقية التي عقدت يوم ١٠ تموز والتي تنص على أن يبتعد الفدائيون عن المدن الآهلة بالسكان وأن تكون إقامتهم "في الأماكن المواجهة لفلسطين"[١].

بادر رئيس الوزارء للإتصال باللجنة المركزية، يطلب عقد إجتماع معها من أجل إيجاد مخرج من المحنة. ولكنه أبلغ في اليوم التالي بأن زعماء المنظمات لا يوافقون على عقد الإجتماع المقترح.

كانت تلك هي المحاولة الأخيرة للتوصل إلى حل عن طريق التفاهم الودي.

أما اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير فقد عقدت في الوقت نفسه إجتماعاً، قررت فيه توحيد صفوف المنظمات، وإلغاء قرار تجميد عضوية الجبهة الشعبية. وفي الإجتماع تم إختيار السيد ياسر عرفات قائدا عاما لجميع قوات الفدائيين. ولم يلبث أن وجه بياناً من إذاعة

---

[١] صالح الشرع (عضوالوزارة العسكرية)، مذكرات جندي، مكتبة المحتسب، عمان، ١٩٨٥: ١٤٠- ١٤١.

(صوت العاصفة) المنبثقة عن المنظمات، دعا فيه إلى الإضراب العام "حتى يسقط الحكم العسكري الفاشي ويتحقق الحكم الوطني".

كان أول أمر أصدرته الحكومة يقضي بأن تقوم الميليشيات الشعبية بتسليم أسلحتها. ولكن المنظمات كانت عقدت عزمها على المقاومة، وعدم تمكين القوات المسلحة من السيطرة على المواقع والمدن والأحياء التي جعلت منها المنظمات قواعد لها. وأمضى رجال المنظمات ليلتهم في إقامة الحواجز والمتاريس في المداخل المؤدية إلى مدينة عمان.

وانقضى يوم ١٦ أيلول هادئا في الظاهر ولكنه الهدوء الذي يسبق العاصفة. إذ أخذ الطرفان يستعدان للمواجهة التي بدا أنه لا بد من وقوعها. واغتنم كثيرون الفرصة لمغادرة عمان بعيداً عن الخطر المنتظر.

وفي تلك الأثناء استقال الفريق مشهور حديثة الجازي رئيس الأركان، وصدر أمر بتعيين المشير حابس المجالي قائدا عاماً للقوات المسلحة، وحاكما عسكريا عاما.

كانت مهمة القوات المسلحة أن تبسط سيطرة الحكومة على البلاد، وأن تخمد أية مقاومة تواجهها في أثناء تنفيذ تلك المهمة. ويتضح أن المنظمات كانت منذ البداية عقدت العزم على التثبت والبقاء بقوة السلاح، ولذلك عملت على حشد قواتها العسكرية ووزعت السلاح على المنتسبين إليها من عناصر المقاومة الشعبية (الميلشيا)، وكدست كميات كبيرة من الذخائر في قواعد أنشأتها.

وكان واضحا أن تركيز المنظمات على المقاومة استهدف حشد معظم قواتها في مدينة عمان وبعدها في مدينة إربد. ووضعت التقديرات قوات المنظمات كما يلي:

٣٠ ألفاً من الجنود النظاميين (قوات جيش التحرير وغيرها).

٣٠ ألفاً من عناصر المقاومة الشعبية (الميليشيا).

وكان هؤلاء يعتمدون على وجودهم في داخل المدن ذات الأبنية المرتفعة، حيث يستطيعون القتال من شارع إلى شارع في حماية تلك الأبنية.

بالإضافة إلى ذلك كانت المنظمات تعتمد على وجود القوات العراقية (نحو ٢٠ ألف جندي وضابط)، والتي كانت تنتشر من الزرقاء إلى المفرق ثم إلى الرمثا في الشمال. وكان هناك احتمال قوي بأن تتدخل تلك القوات إلى جانب المنظمات. كما أن المنظمات كانت تعتمد على سوريا في تأمين مواصلاتها وتقديم الدعم لها. وفوق ذلك كله كانت المنظمات

تأمل أن تنحاز إلى جانبها وحدات مهمة من قوات الجيش الأردني.

أما القيادة الأردنية فقد عمدت إلى توزيع وحدات الجيش في جهات متعددة، على النحو التالي:

- فرقة المشاة الأولى، في منطقة الكرك والسلط.
- فرقة المشاة الثانية، في منطقة إربد وجرش وعجلون (يساندها اللواء المدرع ٤٠ و٥ كتائب مدفعية).
- الفرقة الرابعة، في منطقة عمان (يساندها اللواء المدرع ٦٠ ولواء الأمن).
- الفرقة الثالثة، (تحت التأسيس) في مواقع قريبة من مواقع القوات العراقية.

بدأت القوات النظامية حملتها في صباح يوم ١٧ أيلول. وخلال بضعة أيام تمكنت من بسط سيطرتها على المناطق الجنوبية (الكرك ومعان والطفيلة والشوبك).

ولم تجر اشتباكات في مدينة السلط ومحيطها، لأن قوات الطرفين كانت متوازية. وكان واضحاً أن المنظمات تركز على إمكانات المقاومة والصمود في مدن عمان والزرقاء وإربد، وعلى المناطق الشمالية، وبخاصة في جبال عجلون وجرش.

كان الوضع في عمان وإربد والزرقاء بالغ الخطورة، إذ كانت عناصر المنظمات قد تمكنت من التغلغل في الأحياء الآهلة بالسكان وإنشاء القواعد فيها وشحنها بالسلاح والمقاتلين. ويعود سبب ذلك إلى وجود نسبة كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين في هذه المدن الثلاث، الذين كانت نسبة كبيرة منهم تتعاطف مع المنظمات وتعمل في صفوفها وتتلقى المرتبات منها. وكان الوضع في عمان أشد خطورة من سواها. ففي هذه المدينة التي كان عدد سكانها يقارب ٧٠٠ ألف نسمة، وتترامى أحياؤها على عدة جبال وأودية، حشدت المنظمات آلاف المسلحين، وكدست كميات وافرة من الأسلحة والمعدات والذخائر. وهكذا تعين على جنود الجيش أن يخوضوا حرب الشوارع، وأن يستعملوا أسلحتهم الخفيفة والمتوسطة، كي يشقوا طريقاً لهم بين المنازل ذات الجدران المتينة.

واجهت قوات الجيش مقاومة بالسلاح في أحياء عمان الخارجية. وكان التقدم بطيئاً لأن الجنود كانت لديهم تعليمات مشددة بأن لا يطلقوا النار إلا على المواقع التي تنطلق منها النار عليهم. ذلك لأن منازل المدينة كانت تضم ساكنيها الذين أختبأوا فيها، بينما توقف ضخ الماء وانقطعت الكهرباء، وتعين على كل عائلة أن تعتمد على ما لديها من ماء ومواد غذائية.

وحاول عدد من الزعماء العرب أن يحولوا دون المجابهة الحاسمة. وكانت وجهة نظر الأردن في تلك الفترة: إن القوات المسلحة تمارس حقها الطبيعي والدستوري في الدخول إلى المدن، وهي لن تطلق النار إلا على أولئك الذين يطلقون عليها النار.

كانت مدينة إربد قد أصبحت منذ يوم ١٦ أيلول تحت سيطرة المنظمات، بل إن قيادة المنظمات أصدرت بيانات تقول إن إربد والمنطقة الشمالية "تعتبر مناطق محررة خاضعة لسيطرة الثوار". وتم تعيين حكام إداريين وعسكريين تابعين للمنظمات في محافظة إربد وفي جرش وعجلون. كما يمكن القول إن مدينة الزرقاء أصبحت تحت سيطرة المنظمات بصورة تكاد تكون تامة.

على أن الوضع شهد تطوراً خطيراً في الشمال عندما قامت قوات جيش التحرير الفلسطيني المرابط في سوريا، بعبور الحدود ليلة ١٨ أيلول واستولت على قريتي الطرة والشجرة، في ضواحي إربد. ثم لم تلبث أن دخلت الحدود بعد ذلك قوات سورية نظامية. ورافق دخول القوات السورية أن القوات العراقية أخذت تنسحب من مواقعها القريبة من إربد والرمثا، باتجاه المفرق. وهكذا تمكنت قوات المنظمات وقوات جيش التحرير من الإمساك بزمام الموقف في منطقة إربد يوم ١٩ أيلول. ولتوكيد ذلك أذاعت قيادة المنظمات البيان التالي:

"تنفيذاً لأوامر اللجنة المركزية لحركة المقاومة الفلسطينية، حقق جيش التحرير الفلسطيني وقوات المقاومة الفلسطينية، السيطرة الكاملة على المناطق الشمالية المحررة وعلى جميع المحاور والطرق المؤدية إليها".

إن صيغة هذا البيان تعطي الدلالة الواضحة على طبيعة الوضع بين فريقي الصراع. هنا يجدر القول إن دخول قوات عسكرية سورية مثل ذروة الخطر على الأردن في تلك المجابهة. فلم يعد الهجوم على كيان الأردن مقتصراً على حركة المقاومة الفلسطينية وجيش التحرير الفلسطيني (انظر نص البيان أعلاه)، بل أصبح غزواً مباشراً من قبل دولة عضو في هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لأراضي دولة أخرى عضو في هيئة الأمم المتحدة وفي الجامعة العربية. وفي صباح يوم ٢٠ أيلول كانت دبابات اللواء السوري المدرع الذي عبر الحدود في أثناء الليل، تنتشر إلى الشرق من بلدة الرمثا في المرابض التي أخلاها الجيش العراقي.

ولم تلبث أن لحقت بها ثلاث كتائب من جيش التحرير الفلسطيني أمر الرئيس عبد الناصر بنقلها بالطائرات من مصر إلى سوريا. وسرعان ماانضمت الكتائب الثلاث إلى

كتيبتي جيش التحرير اللتين عبرتا الحدود قبل يومين.

في وجه هذا الخطر الداهم، اضطر قائد الفرقة الثانية إلى سحب جزء من قواته من مواقعها الثابتة على خط وقف إطلاق النار من أجل أن تستدير باتجاه الشرق. ولكن ترتب على كتائب المدفعية واللواء المدرع، أن تتحمل العبء الأكبر في مجابهة القوات السورية وقوات جيش التحرير الفلسطيني.

وعندما اتضح دخول القوات السورية للعيان، اتخذ مجلس الوزراء قراراً فوض فيه الملك الحسين "اتخاذ كافة الإجراءات التي يراها ضرورية لحماية المملكة وصون سيادتها واستقلالها في وجه كل ما يعترض الوجود الوطني والمصلحة القومية والقضية المصيرية للانتكاسات والأخطار".

وبادر الحسين فأبرق إلى ملوك العرب ورؤسائهم ليبلغهم نبأ دخول القوات السورية "بوحدات مدرعة كبيرة وكثيفة وعلى طول القطاع الشمالي"، وحذرهم بأن هذا الغزوالسافر يستهدف خلق فرصة أمام اجتياح إسرائيلي للأراضي الأردنية، وناشدهم التدخل لإرغام السوريين على الانسحاب. ثم استدعى سفراء الدول الأربع الكبرى وأبلغهم أن بلاده تتعرض لخطر الغزو، وطلب من دولهم أن تعمل بجميع الوسائل السياسية للمحافظة على سلامة المملكة واستقلالها.

والواقع أن دخول القوات السورية أحدث ردود فعل دولية قوية. فقد بادرت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا للاتصال بالاتحاد السوفيتي، وطلبتا من حكومته أن تضغط على حليفتها سوريا من أجل سحب قواتها. وفي الوقت نفسه وضعت أمريكا لواءً من قواتها في ألمانيا (تحمله الطائرات) في حالة تأهب، وعززت أسطولها في البحر الأبيض المتوسط. كما اتصل وزير الخارجية الأمريكية بالحكومة السورية طالباً أن تبادر إلى سحب قواتها ومحذراً من أن تدخلها في الأردن يحمل في طياته خطر اتساع الحرب. وكان رد فعل الاتحاد السوفيتي المبادرة إلى تعزيز أسطوله في البحر الأبيض المتوسط، ومطالبة أمريكا أن تضغط على حليفتها إسرائيل "حتى لا تحاول استغلال الأحداث في الأردن لمقاصدها العدوانية".

وفيما بعد تبين أن إسرائيل حشدت وحدات من جيشها في منطقة بيسان، وترامى إلى الأسماع أنها تنوي غزومنطقة إربد، بحجة أن وجود السوريين فيها يهدد مستعمراتها في المنطقة المقابلة.

كان يوم ٢٠ أيلول ١٩٧٠م من أشد الأيام خطورة بالنسبة لبقاء الأردن دولة مستقلة ذات كيان. ذلك أن قوات المشاة من الفرقة الثانية اضطرت للتراجع، فتقدمت القوات السورية عصر ذلك اليوم فسيطرت على تقاطع الطريق الحيوي بين إربد والمفرق، وتوغلت غرباً بمسافة ١٥ كيلومتراً إلى أن وصلت إلى مدينة إربد ذاتها، واتصلت بقوات جيش التحرير الفلسطيني. وهكذا أصبح السهل الواسع بين إربد والرمثا والنعيمة، تحت سيطرة القوات السورية والفلسطينية. وجاء في برقية للملك الحسين أن القوات السورية الغازية تتألف من لوائين مدرعين ولواء آلي، وأن أكثر من ٢٠٠ دبابة عبرت الحدود إلى الأراضي الأردنية.

في تلك الأثناء استطاعت وحدات الفرقة الثانية أن تتحشد في مواجهة القوات السورية، وكذلك الأمر بالنسبة لدبابات اللواء المدرع، بينما كانت المدفعية طوال الوقت تطلق النار على القوات الغازية. وفي يوم ٢١ أيلول قامت الطائرات الأردنية بعدد من الغارات لقصف الدبابات السورية. وكان للقصف تأثير فعال، لأن السوريين لم يزجوا بسلاحهم الجوي في المعركة.

على أن السوريين لم يلبثوا أن أدركوا مغبة الأخطار التي ستترتب على دخول قواتهم أراضي دولة أخرى، فعمدوا إلى الانسحاب يوم ٢٣ أيلول. وكانت القوات الأردنية قد قامت في الوقت نفسه بعمليات هجومية اشتركت فيها الدروع والمدفعية والطائرات. وكان تقدير المصادر أن الأردن خسر عشر دبابات في القتال، بينما تراوحت خسائر السوريين من ٣٠ إلى ٤٠ دبابة.

وتؤكد المصادر الأجنبية أن الانسحاب السوري جاء نتيجة ضغط سوفياتي قوي، وبعد أن تلقى حكام سوريا إنذاراً من الولايات المتحدة الأمريكية، وشاهدوا تحشد قوات إسرائيلية في هضبة الجولان[١].

وأعطى انسحاب القوات السورية إشارة بارزة على ارتفاع يد الدولة الأردنية في نضالها للحفاظ على كيانها وأرضها وأبناء شعبها.

في تلك الأثناء كانت قوات الجيش قد بسطت سيطرتها على المناطق الجنوبية، كما أن وحدات صغيرة استطاعت أن تسيطر على أجزاء من مدينة الزرقاء. أما في عمان فإن

---

(١) S.N. Fisher & W. Ochsenwald: The Midle East, Fourth Edition, McGraw- Hill, N.Y., U.S.A., 1990 P.682.

مهمة الجيش كانت في غاية الصعوبة. وفي الوقت نفسه أخذت مصادر المنظمات ترسل برقيات عن وقوع مجازر ومذابح، فأبرق الرئيس عبد الناصر إلى الملك الحسين يناشده أن يعمل على إيقاف إطلاق النار. وعلى الرغم من خطورة الوضع، أصدر الحاكم العسكري العام أمراً مساء يوم ١٩ أيلول بالتوقف عن إطلاق النار. وفي اليوم التالي بعث الرئيس عبد الناصر برقية أخرى، فأجاب الملك أنه سيأمر بإيقاف إطلاق النار استجابة لطلب سيادته، على الرغم من أن شعب الأردن تعرض "لعملية تفسيخ آثمة...تعرض أمنه للضياع وأصبح الجيش يتلقى الطعنات من الخلف، فنسفت منازل ضباطه واعتدي على عائلات قادته وجنوده". وعلى الرغم من كل ذلك فإن إطلاق النار لم يتوقف تماما، وكان كل طرف يلقي اللوم على الطرف الآخر.

واستمر الرئيس عبد الناصر في الإلحاح، فأصدر الملك يوم ٢١ أيلول أمراً بوقف إطلاق النار على الفور والتقيد المطلق به.

ولم يلبث الرئيس عبد الناصر أن دعا رؤساء الدول العربية إلى عقد اجتماع لهم في القاهرة، لبحث السبل التي تؤدي إلى إيقاف القتال وإحلال التفاهم. وعقد مؤتمر القمة ذاك يوم ٢٢ أيلول بحضور ملوك ورؤساء وممثلي تسع دول عربية (مصر والسعودية والكويت وليبيا والسودان وتونس ولبنان والأردن واليمن). وأناب الملك الحسين عنه وفداً برئاسة الزعيم محمد داؤد رئيس الوزراء. واتخذ المؤتمر قراراً بإيفاد لجنة إلى عمان تعمل على تثبيت وقف إطلاق النار. وتألفت اللجنة برئاسة اللواء جعفر النميري رئيس جمهورية السودان، وعضوية الباهي الأدهم رئيس وزراء تونس، ووزير دفاع الكويت الشيخ سعد العبدالله الصباح.

وحدث يوم ٢٠ أيلول أن أربعة من قادة المنظمات وقعوا في أيدي جنود الجيش. ولم يلبث أن بعث اثنان منهم (صلاح خلف وفاروق القدومي) برسالة إلى الملك الحسين اقترحا فيها تسوية النزاع بحسب النقاط التالية:

- ينسحب الجيش من العاصمة إلى أماكن حولها،
- بعد ذلك ينسحب الفدائيون من عمان، وتلغى كافة القواعد في المدينة،
- تتعامل الحكومة مع منظمة التحرير، باعتبارها ممثلة للشعب الفلسطيني،
- يقيم الفدائيون على حدود الوطن المحتل،
- يتقيد الفدائيون بأنظمة البلاد وقوانينها.

واستجاب الملك لاقتراح الزعيمين الفلسطينيين. وفي صباح يوم ٢٣ أيلول، أعلن موافقته على مبادئ ترسي أسس العلاقات بين الطرفين، وهي مبادئ تتفق مع الاقتراح.

ولم يلبث النميري وزملاؤه ان وصلوا في ذلك اليوم إلى عمان، فاجتمع الملك بهم، كما اجتمعوا بالزعماء الفلسطينيين الأربعة، واطلعوا على شروط الاتفاق المقترح ووافقوا عليها. وبعد ظهر ذلك اليوم أذاع النميري خطابا بارك فيه المبادئ التي تم الاتفاق عليها. ثم ألقى الملك خطابا قال فيه إنه تم التوصل إلى اقرار الاتفاقية في اجتماع حضره الرئيس النميري واعضاء الوفد الممثل للقادة العرب. وفي مساء اليوم نفسه (٢٣ أيلول) عاد النميري وزملاؤه إلى القاهرة مصطحبين معهم الزعماء الفلسطينيين الأربعة.

ولكن السيد ياسر عرفات لم يلبث أن أعلن من مكان إقامته في عمان أنه لا يوافق على الاتفاق الذي تم التوصل إليه. كما أن الرئيس السوري أذاع بيانا من دمشق شجب فيه مؤتمر القاهرة وحرض على الاستمرار في القتال.

وكانت القوات الأردنية قد أظهرت سيطرتها في ذلك اليوم (٢٣ أيلول)، وأذاع المشير حابس المجالي بيانا أعلن فيه أنه تم دحر القوات السورية، وانها تراجعت من الأراضي الأردنية بصورة انهزام غير منتظم. وفي اليوم نفسه تمت سيطرة القوات النظامية على مدينة الزرقاء (عدا بضعة جيوب) وعلى عدة أحياء من مدينة عمان.

وتوقف القتال فعلا في عمان يوم ٢٤ أيلول، وسمح الحاكم العسكري لسكان عدد من أحيائها بحرية التجول بضع ساعات. وبعث الملك برقية إلى الزعماء العرب في القاهرة، لفت نظرهم فيها إلى المبالغات والتهويلات التي تصدر عن إذاعة دمشق، وإلى تحريضها المستمر على المضي في الاقتتال.

وعاد الرئيس النميري إلى عمان يوم ٢٤ أيلول على رأس وفد من ستة أعضاء. وبادر الوفد للاجتماع بالملك الحسين ثم بالسيد ياسر عرفات (في مخبأه السري). وقد تمكن النميري من إقناع عرفات بالموافقة على إيقاف القتال، فلم تلبث الإذاعة الأردنية أن بثت ثلاثة بيانات:

الأول: رسالة من عرفات (قرأها النميري بصوته) وفيها الأمر لجميع قوات المنظمات بايقاف إطلاق النار.

الثاني: أمر قاطع من الملك الحسين إلى القوات النظامية، بالتوقف حالا عن إطلاق النار.

الثالث: بيان من النميري بأن التوقف عن إطلاق النار هوخطوة أولية لتنفيذ اتفاق ٢٣ أيلول.

وهكذا توقف القتال بين الجيش الأردني وقوات المنظمات بعد أن استمر ثمانية أيام. ولكن يوم ٢٤ أيلول حمل معه مفاجأة غير متوقعة. ذلك أن الزعيم محمد داؤد، رئيس الوزراة العسكرية، قدم استقالته في القاهرة، على أساس أنه يريد إفساح المجال لتأليف وزراة مدنية[1]. وعلى الأثر تألفت وزارة مدنية يوم ٢٦ أيلول برئاسة السيد أحمد طوقان.

وعاد النميري واعضاء وفده إلى القاهرة مساء يوم ٢٥ أيلول، وبصورة سرية اصطحبوا معهم السيد ياسر عرفات. ولم يلبث النميري أن عقد مؤتمراً صحفياً ضمنه الكثير من المبالغات والتهويلات. وكان من جملة مزاعمه أن الجيش الأردني خسر خمسة آلاف رجل و٩٣ دبابة، وأن السكان الأردنيين جرى ترحيلهم عن عمان ولم يبق فيها إلا الفلسطينيين بقصد أن يتم القضاء عليهم.

ولمواجهة الضغوط السياسية ذهب الملك الحسين إلى القاهرة في صباح يوم ٢٧ أيلول، من أجل أن يعرض قضية بلاده على الزعماء العرب. وفي القاهرة عقد الحسين اجتماعين مع الملوك والرؤساء الذين كانوا ما يزالون فيها. وتمخض الاجتماع الثاني عن عقد (اتفاقية القاهرة) التي وقعها الملك والسيد ياسر عرفات، وشهد عليها الملوك والرؤساء.

تألفت الاتفاقية الجديدة من ١٤ بنداً نصت على إنهاء العمليات العسكرية، وإيقاف الحملات الإعلامية، وإعادة القوات النظامية إلى قواعدها، وسحب القوات الفدائية من عمان إلى أماكن تلائم العمل الفدائي، وأن تعود الأوضاع في إربد إلى ما كانت عليه سابقاً، وتكوين لجنة متابعة تشرف على تطبيق بنود الاتفاقية. وتألفت اللجنة فعلاً برئاسة الباهي الأدهم مع عضوأردني وعضويمثل المنظمات. كما تالفت لجنة عسكرية لمراقبة وقف إطلاق النار، برئاسة العميد أحمد عبد الحميد حلمي ومعه ١٠٠ ضابط من مصر والسودان والكويت وتونس والسعودية.

وبدا أن مفاجآت تلك الأيام العصيبة لا نهاية لها. ذلك أن الرئيس جمال عبد الناصر قضى نحبه بصورة فجائية يوم ٢٨ أيلول. وكان لنبأ وفاة ذلك الزعيم الكبير وقع

---

[1] استقال محمد داؤد بسبب الضغط النفسي الذي تعرض له في القاهرة. والواقع أنه كان يعاني من المرض، ولم يلبث أن توفي في أوائل سنة ١٩٧٢م.

أليم ودوي عظيم في جميع أنحاء الوطن العربي، إذ تكونت له خلال ثماني عشرة سنة شهرة واسعة وزعامة شعبية كبيرة، وأصبح أكبر الزعماء العرب وأعظمهم نفوذاً وأعلاهم شأناً في تلك السنوات.

وكان الباهي الأدهم قد وصل إلى عمان يوم ٢٨ أيلول. وفور وصوله بادر للعمل على وضع اتفاقية القاهرة موضع التنفيذ. وبالفعل أخذت الأوضاع في الأردن تعود تدريجياً إلى حالتها الطبيعية. ولم تلبث قوات الجيش أن أطلقت سراح الرهائن الأجانب الذين كانت المنظمات تحتفظ بهم في بعض أحياء عمان. ثم تم ترحيل هؤلاء إلى بلادهم.

وفي تلك الأثناء تألفت وزارة جديدة برئاسة السيد وصفي التل (٢٨ تشرين الأول ١٩٧٠م). وعلى الرغم من وقوع حوادث هنا وهناك، فإن قوات الجيش استمرت في بسط سيطرتها بالتدريج على المواقع التي كانت قوات المنظمات قد استولت عليها. وازداد الوضع استقراراً بعد أن حدثت "حركة التصحيح" في سوريا يوم ١٣ تشرين الثاني١٩٧٠م، حيث تولى الفريق حافظ الأسد زمام الحكم، وتم اعتقال أركان النظام المتطرف (صلاح جديد ونور الدين الأتاسي ويوسف زعين وإبراهيم ماخوس). وتزامن ذلك مع عودة القوات العراقية إلى بلادها.

وبعد عدة محاولات، تمكنت قوات الجيش من فتح الطريق الرئيسي بين عمان وإربد في منطقة جرش. ولكن لم تتم السيطرة على مدينة إربد إلا في أواخر آذار ١٩٧١م. وفي أوائل شهر نيسان انسحبت بقايا قوات المنظمات من أحياء عمان، بعد أن تم الاتفاق على أن تتخذ تلك القوات مواقع مؤقتة لها في مثلث الغابات بين جرش وعجلون وإربد.

وجاء في مؤتمر صحفي عقده صلاح خلف (الرجل الثاني في منظمة فتح) يوم ١٦ نيسان، قوله: إن الأغوار هي المكان الطبيعي للفدائيين، وإن إخلاء عمان كان ضرورة حتمية.

ثم مضى إلى القول:

> "إن الثورة الفلسطينية ارتكبت خطأ أساسياً عندما سمحت بقيام منظمات عديدة للعمل الفدائي، حتى وصل الأمر إلى قيام ١٢ منظمة، لها ١٢ قائداً، بـ ١٢ عقلية ومفهوم مختلف".

ثم حدثت احتكاكات بين الفدائيين والقرويين في المثلث الحرجي، ونتج عن ذلك

اشتباكات. وعرضت الحكومة على الفدائيين، وعددهم نحو ٢٥٠٠ شخص، أن ينتقلوا إلى مواقع قريبة من خط وقف إطلاق النار وبعيدة عن المدن والقرى، ولكن قادتهم رفضوا، فعمد الجيش إلى إخراجهم بالقوة. وقد تم ذلك بعد سلسلة من الصدامات خلال أيام ١٣- ١٧ تموز ١٩٧١م.

وفيما بعد وصف الملك الحسين الوضع الذي عاشه الأردن في عام ١٩٧٠م، بقوله:

" كانت أسباب الصدام متوفرة. أنا فقدت السيطرة على عمان، ولم تكن لي سلطة في الحكم. كان هناك حوالي ٦٠ ألفاً من أعضاء المنظمات يحملون السلاح والذخائر والعقائد السياسية المختلفة، ولا تحكمهم قاعدة معينة. منزلي كان محاطاً بقواعد الفدائيين والبنادق موجهة لي. المواطن الأردني وصل حد التذمر عنده درجة لم يعد بالإمكان الصبر عليها. حاولنا كثيراً... لقد تحول العمل الفدائي إلى عمل حزبي... في البداية كنا مع العمل الفدائي المرتكز على العمل داخل الارض المحتلة. أما أن ينشغل العمل الفدائي ببعضه البعض في عمان، ونحن الضحية، وإسرائيل تتفرج، فإنه يصعب علينا الصبر.."[١].

وفي هذا الصدد لا بد من القول إن ماحدث في الأردن لم يكن حرباً أهلية، كما وصفها بعض الكتاب. فالمنظمات التي أثارت الفوضى ورفعت السلاح في المدن- لم تكن منظمات أردنية، ولم تنطلق في نشاطاتها من منطلقات أردنية. والجيش الأردني الذي أعاد الوضع في البلاد إلى طبيعته، كان مزيجاً من الأردنيين القدامى والأردنيين من أصل فلسطيني. وعندما وقعت الصدامات الأخيرة، لم يلتحق بالمنظمات من أفراد الجيش (الذي كان عدد أفراده آنذاك ٥٥ ألفاً)- إلا بضع مئات. وكان من الطبيعي أن يلتحق كثيرون من أبناء اللاجئين بالمقاومة الشعبية التي قدمت لهم السلاح والمرتبات وقدمت لهم فوق ذلك فرصة الخروج من واقعهم الصعب. وبالمقابل التحق بالمنظمات عدد من الضباط الأردنيين المتقاعدين وانحاز إليها بعض الزعماء وعدد من الباحثين عن الفرص. المهم أنها لم تكن حرباً أهلية. وذات يوم أعلن الملك الحسين ذلك بقوله: "لم تكن حرباً أهلية بين الشعبين الأردني والفلسطيني، بل قامت للقضاء على الفوضى التي كانت تهدد الأمن ونظام الحكم"[٢] وفي

---

(١) حديث الملك الحسين للصحافي أحمد الجارالله، جريدة (السياسة) الكويتية، ٥ شباط ١٩٧٢م.

(٢) تصريح للملك الحسين نشرته جريدة لوموند الفرنسية. "عن جريدة (الرأي) الأردنية، عمان، في ١١ كانون الأول ١٩٧٣م"

عام ١٩٨٢م كرر الملك هذا القول "لم تكن تلك الأحداث بين أردني وفلسطيني، بل كانت قضية نظام وقانون".

(٨)

ردود الفعل واغتيال وصفي التل

كان من جملة نتائج حرب حزيران ١٩٦٧م، أن ألقيت على عاتق الأردن مسؤوليات جسيمة لم تكن له طاقة على القيام بها. ومع أن أعباء النضال ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي، كانت مسؤولية قومية شاملة (كما أكد ذلك مؤتمر الخرطوم)، ومع أن احتلال إسرائيل لم يقتصر على الضفة الغربية، بل شمل قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء ومجرى قناة السويس من الشمال إلى الجنوب، وكذلك منطقة الجولان- إلا أن نشاطات العمل الفدائي تركزت كلها في الضفة الشرقية من الأردن. وعلى الرغم من كل شيء، فتح الأردن صدره للمنظمات الفدائية، وأتاح لها مجال العمل وإقامة القواعد وتكديس السلاح وإعداد المقاتلين، وتحمل في سبيل ذلك ضربات العدوالشديدة والمتوالية. وكان من المؤسف أن العمل الفدائي لم يستطع أن ينشيء قواعد له في الأرض المحتلة، ولم يستطع أن يوجه للعدوضربات مؤثرة. ثم لم تلبث التنظيرات العقائدية أن حولت مسار العمل الفدائي من مقاومة قوات الاحتلال إلى بسط السيطرة على مدن الأردن وقراه، وإلى محاولة أخذ زمام الحكم من أيدي الدولة الأردنية. وتحملت الدولة وتحمل الشعب، ثلاث سنوات من الفوضى والضياع والتفتت، حتى وصلت الأوضاع إلى حافة الانهيار، وحتى أصبح الخيار: أن يكون الأردن أولا يكون.

وبعد أن بلغ السيل الزبى، تجاوب رأس الدولة مع صرخات المواطنين وسخطهم على ما آل إليه حالهم. وتكبد الأردن تضحيات جسيمة حتى أعاد البلاد إلى وضعها الطبيعي. فالفدائيون ظهروا أصلاً لكي يقاتلوا العدوالذي يحتل الأرض، وليس أبناء الأردن إخوانهم في المصاب وفي القومية. وكان المتوقع أن تتحمل الدول العربية الأخرى مسؤوليات تجاه الاردن، الا ان عدداً منها اختار ان يزيد انار اشتعالا، وأن يحمل الاردن مسؤوليات لا طاقة له بها. وعندما وقعت الواقعة، واضطر الأردن أن يدافع عن كيانه ووجوده، اختارت دول عربية عديدة أن توجه نقمتها إليه دون وجه حق.

وهكذا قامت حكومتا العراق وسوريا بإغلاق حـدودهما مـع الأردن فـي تمـوز ١٩٧١م. وعمدت الجزائر إلى تجميد علاقاتها الدبلوماسية. وقررت ليبيا والكويت قطـع المعونة التي قررها مؤتمر الخرطوم. وفي شهر آب قطعت سوريا علاقاتها مـع الأردن ومنعت مرور الطائرات الأردنية في أجوائها، وبذلك اصبح الأردن تحت حصار خـانق، لأن سوريا تشكل المنفذ الرئيسي له مع الخارج. وكان من حسن الحظ أن الوضع شـهد بعض التحسن عندما أعاد العراق فتح حدوده في شهر تشرين الأول.

وعز على المنظمات أن تفقد "الكيان" الذي انشأته لنفسها في أرض الأردن، فقررت أن تنتقم. ويحدثنا صلاح خلف عن هذا الموضوع فيقول إن قيادة منظمة (فـتح) قـررت "إنشاء جهاز سري يتولى الإعداد لإسقاط النظام الأردني، وجرى تعييني مسؤولا عن هذا الجهاز".ويقول أيضاً أن قيادة (فتح) قررت "بأن تزيل الملك الحـسين ونظامـه". وهـذا الجهاز الذي تحدث عنه صلاح خلف، لم يكن في الواقع إلا ذلك التنظيم الإرهابي الـذي أطلق عليه اسم (ايلول الأسود)، والذي انتهج خطة الضرب والاغتيال في خارج الأردن، بعد أن أخفق في قلب النظام من الداخل[1].

كان هذا هوالأصل في سلسلة أعمال الانتقام التي أخذت منظمة (فتح) على عاتقهـا القيام بها. وكانت بداية تلك الأعمال ثلاث محاولات لاختطاف طائرات أردنية، بالإضافة إلى محاولتين في عام ١٩٧١م، للاعتداء على حياة الأمير الحسن فـي إحـدى زياراتـه لباكستان.

ثم كانت هناك محاولة أخرى، أسفرت عن اغتيال وصفي التل، رئيس وزراء الأردن. لم يكن وصفي التل خصماً لفلسطين أوللفلسطينيين. وفي واقع الأمر بلغ من قلق وصفي التـل على فلسطين وانشغال فكرة بضرورة دفع الغزوة الصهيونية، أنه حمل السلاح على أرضها، وقاتل في صفوف المجاهدين الذين قاتلوا من أجل عروبتها، ضابطاً في جيش الإنقـاذ عـام ١٩٤٨م. وقد أصيب بجرح في أثنـاء المعـارك التـي خاضـها ذلـك الجـيش. ولكـن

---

[1] صلاح خلف: فلسطيني بلا هوية، مصدر سابق، صفحة ١٥٥ وصفحة ٢٣٢.
وكان صلاح خلف أعلن في كتابه هذا (صفحة ١٣٢) أن المنظمات نجحت في إقامة "السلطة الموازية" في الأردن.

المنظمات التي برزت على أرض الأردن خلال أعوام ١٩٦٧- ١٩٧١م، عز عليها ان ترحل، بعد أن اصبحت تتمتع بالصولة والسلطان، وبعد ان تمت لها السيطرة على المدن الرئيسية، وبعد أن قضت- أوكادت – على سيادة الدولة، واصبحت تؤلف مجموعة دول تنفرد كل منها بدستور خاص بها وعقيدة خاصة بها ومطامح خاصة بها.

كان وصفي- في نظر قادة المنظمات – هدفاً مهماً، على اعتبار انه كان رئيس الوزراء الذي تم في عهده إخراج الفدائيين نهائياً من الأردن.

وفي الواقع كان وصفي سياسياً من طراز خاص. كان بكل قلبه وجوارحه مع بلده الأردن ومع أبناء بلدة الأردنيين. لم يكن رجل مواربة وميوعة وأنصاف حلول، بل كان صريحاً واضحاً ذا وجه واحد ولون واحد وكلمة واحدة. لم يكن يريد إنهاء المقاومة الفلسطينية، ولكنه كان يريد أن تنضبط المقاومة وأن تتعاون وتنسق مع الحكومة.

لاحت الفرصة للمتآمرين عندما أعلن في عمان أن وصفي، رئيس الوزراء، وزير الدفاع، سوف يشترك شخصيا في اجتماعات مجلس الدفاع العربي التي تقرر أن تعقد في القاهرة، في أواخر شهر تشرين الثاني ١٩٧١م.

كان معروفاً أن القاهرة لا ترحب بزيارة وصفي في تلك الفترة، ولكنه- على الرغم من ذلك- اعتزم أن يحضر الاجتماعات، قياماً بمسؤوليته وواجبه كوزير للدفاع، ومن منطلق رغبته في إعادة مد الجسور بين الأردن والدول العربية.

غادر وصفي عمان يوم ٢٦ تشرين الثاني، وكان الحسين في وداعه، إذ كان يعرف أن رئيس وزرائه يعرض نفسه لمجازفة كبيرة. وفي القاهرة، حل الوفد الأردني في فندق شيراتون، ومنذ الساعة الأولى بدأ وصفي اتصالاته، فقام اولاً بزيارة الشيخ سعد الصباح (وزير الدفاع الكويتي) ثم زار الأمير سلطان بن عبد العزيز (وزير الدفاع السعودي). وفي اليوم التالي اشترك في الجلسة الأولى لمجلس الدفاع. أما بعد الظهر فقام بزيارة الوفدين العراقي واللبناني. وفي المساء عقد اجتماعاً مطولاً مع عبد الحليم خدام وزير خارجية سوريا. وفي صباح يوم الأحد ٢٨ تشرين الثاني اشترك وصفي واعضاء الوفد الأردني في الجلسة الثانية لمجلس الدفاع، وقال في مداخلة له إن هناك جبهة المقاومة الفلسطينية التي يجب الاهتمام بتعزيزها من أجل القيام بعمليات في الأرض المحتلة. وبعد انتهاء الجلسة في مبنى الجامعة العربية عاد وصفي إلى الفندق، يرافقه عبدالله صلاح وزير الخارجية والفريق علي

الحياري سفير الأردن في مصر.

في الساعة الثالثة والنصف توقفت السيارة أمام مدخل شيراتون. ونـزل وصـفي وسار باتجاه المدخل. ولكن قبل أن يصل تعثر وكبا. كان هناك صوت عميق. وتـساقط زجاج المدخل الرئيسي مع ارتفاع أصوات طلقات الرصاص. وشوهد ثلاثـة أشـخاص يطلقون النار.

سقط وصفي على الأرض وركع الفريق الحياري إلى جانبه، ولكن الإصابة كانـت بالغة، وتوفي وصفي على الفور. اشترك اربعة اشخاص في إطلاق النار، وبينما كـانوا يحاولون الفرار، استطاع رجال الأمن أن يتعقبوهم ويلقوا القبض عليهم.

في عمان كان هناك وجوم وذهول. وعمت البلاد موجة من الحزن والغضب. كان هناك شعور عام بأن وصفي قتل في سبيل الأردن. وفي مساء ذلك اليوم الحزين، رثـاه الحسين بقوله:

"عاش وصفي جندياً منذوراً لخدمة بلده وأمته، يكـافح برجولـة وشـرف مـن أجلهما... قضى كجندي باسل فيما هوماض بالكفاح في سبيلهما......".

وعاد وصفي إلى عمان جثة هامدة في أثناء تلك الليلة. وفي اليوم التالي تم تشييعه في مسيرة قل أن شهد الأردن مثيلاً لها.

لم يلبث أن تبين أن القتلة الأربعة جاءوا من بيروت إلى القاهرة بأسـماء مـزورة وبجوازات سفر سورية ومع كل واحد منهم مسدس وذخيرة. وأقام القتلة أسبوعاً قبل يوم الجريمة وكانوا يترددون على فندق شيراتون ويخططون للجريمة. وبعد القـبض علـيهم أدلوا باعترافات كاملة. وأعلنوا أنهم ينتمون إلى منظمـة (أيلـول الأسـود). وتبـين أن أسماءهم الحقيقية هي: محمد نبيل سلامة، وجواد أحمد أبوعزيزة، وخيري سليم خـشان، وزياد محمود الحلو.

في شباط ١٩٧٢م، مثل المتهمون أمام محكمة أمن الدولة العليا في القاهرة وأسندت إليهم تهمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد. واعترف القتلـة بجـريمتهم. ولكـن المحكمة أفسحت المجال لعدد من المحامين، للخروج بالقضية عـن نطاقهـا الطبيعـي، والدخول في مجالات الطعن والتجريح والاتهام والاختلاق. وبالنتيجة أصدرت المحكمـة

قرارها ويقضي بإخلاء سبيل المجرمين بالكفالة. وظهر واضحاً أن المحكمة كانت صورية لتغطية الموقف السياسي الذي قررت الحكومة المصرية أن تتخذه، لحسابات سياسية دارت في ذهن الرئيس أنور السادات، واستجابة لضغوط مارستها ليبيا (الرئيس العقيد معمر القذافي) والجزائر (الرئيس هواري بومدين).

إن الذين أقدموا على إغتيال وصفي لم يكونوا يعرفونه على حقيقته. لقد خدعتهم الدعايات والاجتهادات الباطلة. وذهب وصفي مثلما ذهب زعماء كثيرون قبله، ضحية سوء الفهم. ولكنه ترك وراءه تاريخاً لا يمحى وذكرى لا تموت.[١]



[١] لمزيد من التفاصيل عن اغتيال وصفي وسيرة حياته، يمكن الرجوع إلى كتاب المؤلف (أعلام من الأردن)، عمان، ١٩٨٦م. وكذلك إلى كتاب (وصفي التل: فكره ومواقفه)، وقائع الندوة التي نظمها المركز الأردني والإسلامي للدراسات والمعلومات، بالتعاون مع وزارة الثقافة، عمان ١٩٩٦م.


الذخيرة العربية

الفصل الثالث

خيارات الحرب والسلام

١٩٧٢- ١٩٧٤م

الفصل الثالث
خيارات الحرب والسلام ١٩٧٢ - ١٩٧٤ م

مشروع المملكة المتحدة


الذخيرة العربية

كان عقد الوحدة بين الضفتين الشرقية والغربية، نتيجة من نتائج حرب ١٩٤٨م بين العرب واسرائيل. ففي تلك الحرب استطاعت إسرائيل أن تستولي على معظم أراضي فلسطين، بحيث لم يبق في أيدي العرب إلا المنطقة التي أصبحت تعرف فيما بعد باسم (الضفة الغربية) وقطاع غزة الصغير. ونتيجة لتفوق قوة اسرائيل العسكرية، اضطرت مصر أولا وبعدها الأردن ولبنان وسوريا، إلى عقد اتفاقيات هدنة دائمة مع اسرائيل. وبصورة عامة، أقرت اتفاقيات الهدنة استيلاء اسرائيل على مساحات واسعة من الأرض خارج حدود قرار التقسيم الذي أصدرته هيئة الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧م. وقد اعتبرت إسرائيل أن تلك المساحات أصبحت حقا مشروعا لها، وجزءا منها. ونتيجة مرور السنين الطوال، أصبحت خطوط الهدنة – في نظر اسرائيل – حدودا لها.

وعندما انجلى غبار الحرب، وجد الفلسطينيون أنفسهم وقد تقطعت بهم السبل. فأعداد كبيرة منهم أصبحوا لاجئين في الأردن (الضفة الشرقية) وفي لبنان وسوريا ومصر، ومجموعات كبيرة أخرى بقيت في مخيمات في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي غمرة ذلك الوضع الحافل بالمخاوف والأخطار، تبين لأهل الضفة الغربية أن الأردن هوالمنفذ الوحيد لهم الى العالم الخارجي وتبين لأهل الضفة الشرقية أن قدرهم أن يكونوا في خط الدفاع الأول عن فلسطين. ثم جاء استيلاء الإسرائيليين على بئر السبع والنقب وانسحاب القوات العراقية من منطقة نابلس، دافعا مهما للرضوخ للأمر الواقع، والطلب إلى الملك عبد الله والحكومة الأردنية أن يوافقا على الوحدة. وقد تبلورت تلك المطالبة في عدة مؤتمرات، كان اهمها مؤتمر أريحا ومؤتمر نابلس، في أواخر عام ١٩٤٨م.ولكن نتيجة لمعارضة الدول العربية الأخرى، فإن عقد الوحدة دستوريا وشرعيا، تأخر حتى نيسان ١٩٥٠م. وفي خلال هذه الفترة ظهر واضحا أن معارضة الدول العربية كانت

بعيدة عن النظرة الواقعية، ولم تقدم أي حل معقول آخر. وهكذا نضجت فكرة الوحدة في ظل الظروف القاهرة، ووافق ممثلوالضفتين بالاجماع (من اعيان ونواب) على عقد تلك الوحدة.

أما قطاع غزة فقد بقي خاضعا للإدارة المصرية.

ومع مضي السنوات أخذت جذور الوحدة تترسخ وتتعمق. ولكن الفلسطينيين لم يلبثوا ان تبينوا مدى ما يلحقهم من عنت نتيجة تفرق جهدهم وتشتته، وظهرت الدعوة لتوحيد جهودهم. ونتيجة لذلك تم تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٦٤م. ولكن سرعان ما نشب الخلاف بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير، لأن المنظمة (التي كان معظم المسؤولين فيها من خارج ضفتي الأردن) أرادت إنشاء مؤسسات ذات طابع عسكري وتنظيمي، في داخل الأردن، ولا تنسجم مع مقتضيات وحدة العمل ووحدة القرار في الدولة. وعارضت الحكومة الأردنية مشاريع تقوم على الإزدواجية وتحمل في طياتها الأخطار الداخلية والخارجية.

وجاءت النكبة الثانية في حرب ١٩٦٧م، التي أسفرت عن وقوع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي. وفي أعقاب تلك الحرب ظهرت المنظمات الفلسطينية وغير الفلسطينية على أراضي الضفة الشرقية. وكان قيام المنظمات في الأصل بهدف مقاومة الاحتلال الاسرائيلي، ولكن نتيجة لإخفاق المنظمات في إنشاء قواعد لها في أراضي الضفة الغربية، ونتيجة لإجراءات العدوالانتقامية الشديدة، تحولت المنظمات إلى تحقيق هدف آخر هوإزاحة الحكومة الأردنية والاستيلاء على دفة الحكم بدلا منها، بدعوى أن ذلك سيؤدي إلى تحرير فلسطين كخطوة لاحقة. وهكذا شهد الأردن اشتباكات واسعة النطاق خلال الأعوام ١٩٦٩ – ١٩٧١م. وفي النهاية، استطاعت الحكومة الأردنية أن تفرض الأمن والنظام، وتستعيد السيطرة على البلاد، وتقتل فكرة الوطن البديل.

واتضحت في تلك الأثناء الحاجة إلى وضع ترتيب جديد لتنظيم البيت الأردني داخليا، ووضع الأسس المستقبلية للحفاظ على العالقة المتميزة بين الشعبين الأردني والفلسطيني من خلال مشروع يحافظ على إطار «الوحدة» التي قامت بينهما، ويلبي طموحات سكان الضفة الغربية في تصريف شؤونهم بأنفسهم، في معزل عن «الهيمنة» التي كانت تعزى لسكان الضفة الشرقية. ومن هذا المنطلق كان المشروع الذي طرحه الملك الحسين يوم ١٥ آذار ١٩٧٢م.

طرح الملك الحسين مشروع (المملكة العربية المتحدة) في اجتماع كبير عقد في

الديوان الملكي، بهدف «إعادة تنظيم البيت الأردني – الفلسطيني». وتضمن المشروع البنود الإثني عشر التالية:

١- تصبح المملكة الأردنية الهاشمية «مملكة عربية متحدة» وتسمى بهذا الإسم.

٢- تتكون المملكة العربية المتحدة من قطرين:

أ- قطر فلسطين، ويتكون من الضفة الغربية وأية أراض فلسطينية أخرى يتم تحريرها، ويرغب أهلها في الانضمام إلى المملكة العربية المتحدة.

ب-قطر الأردن، ويتكون من الضفة الشرقية.

٣- تكون عمان العاصمة المركزية للمملكة. وفي الوقت نفسه تكون عاصمة لقطر الأردن.

٤- تكون القدس عاصمة لقطر فلسطين.

٥- رئيس الدولة هو الملك. ويتولى السلطة التنفيذية المركزية ومعه مجلس وزراء مركزي. أما السلطة التشريعية المركزية فتناط بالملك وبمجلس يعرف باسم «مجلس الأمة». ويجري انتخاب أعضاء هذا المجلس بطريق الاقتراع السري المباشر وبعدد متساو من الأعضاء لكل من القطرين.

٦- تكون السلطة القضائية المركزية منوطة بمحكمة عليا مركزية.

٧- للمملكة «قوات مسلحة» واحدة قائدها الاعلى الملك.

٨- تنحصر مسؤوليات السلطة التنفيذية المركزية في الشؤون ذات العلاقة بالمملكة كشخصية دولية واحدة، وبما يكفل سلامة المملكة واستقرارها وازدهارها.

٩- يتولى السلطة التنفيذية في كل قطر، حاكم عام من أبنائه، ومجلس وزراء قطري من أبنائه أيضا.

١٠- يتولى السلطة التشريعية في كل قطر مجلس يعرف باسم «مجلس الشعب» يتم انتخابه بطريق الاقتراع السري المباشر. وهذا المجلس هو الذي ينتخب الحاكم العام للقطر.

١١- السلطة القضائية في القطر لمحاكم القطر، ولا سلطان لأحد عليها.

١٢- تتولى السلطة التنفيذية في كل قطر، جميع شؤون القطر، باستثناء ما يحدده الدستور للسلطة التنفيذية المركزية.

وقد ألحقت بالمشروع إيضاحات ذات دلالة، منها أن العلاقة بين الضفتين سوف تقوم على أساس «الاتحاد» بدلا من «الوحدة». ومنها ان المشروع لا يمس أي حق اكتسبه أي مواطن من أصل فلسطيني في القطر الأردني، أومن أصل أردني في القطر الفلسطيني. ومن جملة الايضاحات المهمة أن المشروع وضع لتنظيم العلاقة بين الضفتين في المستقبل، وبعد تحرير الضفة الغربية من الاحتلال الاسرائيلي، وأن طرحه يهدف إلى إزالة الشكوك وبناء العلاقات النفسية على أسس أكثر ثباتا، وأنه وضع ليقتل فكرة إقامة الوطن البديل للفلسطينيين في شرقي الأردن، وليحفظ الشخصية الفلسطينية.

ولكن هذا المشروع قوبل بمعارضة قوية من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك من قبل عدد من الدول العربية. والدول التي عارضت المشروع هي: مصر وسوريا وليبيا والعراق والجزائر والكويت وتونس واليمن الجنوبي. وفي الوقت نفسه أعلنت اسرائيل معارضتها للمشروع، بحجة انه يتعارض ومصالح السلام في المنطقة. ثم عقد المجلس الوطني الفلسطيني اجتماعا في القاهرة (٦-١٠ نيسان ١٩٧٢م)، وصدر عنه بيان يطلب من الدول العربية أن تقطع علاقاتها مع الأردن، وان تغلق طرق مواصلاتها واجوائها في وجه وسائل الانتقال والنقل من الأردن وإليه.

وكان الرئيس أنور السادات قد ألقى في افتتاح المجلس خطابا، أعلن فيه ان مصر قررت قطع علاقاتها مع الأردن.

وفي وجه هذه المعارضة، وجد الأردن نفسه مضطرا إلى طي المشروع، وانتظار التطورات التي ستأتي بها الأيام المقبلة.

(٢)
الأردن تحت الحصار

ترتب على الأردن أن يعاني من ردود الفعل العربية التي اعقبت استعادته السيطرة على أرضه وشعبه. فبالاضافة إلى أن ليبيا والكويت قطعتا عنه المعونة التي التزمتا بها، فإن سوريا عمدت إلى إغلاق حدودها في وجهه، ومنعت السيارات والقطارات والطائرات من المرور في أراضيها وعبور اجوائها. وقد وضعت هذه الاجراءات، الأردن في شبه عزلة عن العالم العربي والخارجي، فلم يعد بإمكان المواطنين الأردنيين والسوريين أن ينتقلوا بين البلدين إلا بترخيص سابق، وخضعت السيارات الخاصة أيضا لطلب الترخيص، وقطع طريق

الترانزيت مع الأردن، مما أدى إلى منع سيارات الشحن اللبنانية والسورية من نقل البضائع من الأردن وإليه.

اما طائرات شركة الطيران الأردنية (عاليه) فقد أخذت تحلق فوق الأراضي السعودية والمصرية، حتى تصل من عمان إلى بيروت من ناحية الغرب، في رحلة تستغرق أربع ساعات بدلا من ٤٠ دقيقة في السابق. وكان يرافق ذلك حملة تفتيش اضطرارية وطويلة تشمل الركاب والأمتعة. وبالنتيجة اضطرت الشركة إلى التوقف عن الطيران إلى بيروت. وحاولت شركة طيران الشرق الأوسط اللبنانية إبقاء الاتصال الجوي بين لبنان والاردن عن طريق رحلات طائراتها إلا انها لم تلبث أن توقفت بدورها نتيجة المضايقات السورية والتهديدات من قبل المنظمات الفدائية. ولم تستأنف رحلاتها بين بيروت وعمان إلا في آب ١٩٧٣م، بعد توقف استمر عامين متصلين. وهكذا اقتصرت عمليات النقل الجوي بين بيروت وعمان مدة سنة تقريبا على طائرات شركة إيروفلوت السوفياتية، التي كانت تقوم برحلتين في الأسبوع بين عمان وبيروت.

ومن جراء هذا الحصار لحقت بالاقتصاد الأردني عموما خسائر جسيمة، كما تعرض المواطنون إلى موجة غلاء فاحشة، وارتفعت أسعار جميع السلع المستوردة، بل إن بعضها فقد من الأسواق، لان الأردن يستورد معظم حاجياته من الخارج. ومما زاد من وطأة الحصار أن قناة السويس كانت مغلقة في تلك الأثناء، مما أثر على حجم تدفق البضائع المستوردة، ذلك ان حجم الاستيراد الأردني في ذلك الوقت كان صغيرا لا يشجع خطوط الملاحة البحرية على المرور بميناء العقبة بصورة منتظمة. كما كان لا بد للبضائع المستوردة من أوروبا وامريكا أن تأتي في سفن تدور حول القارة الإفريقية كي تصل إلى ميناء العقبة. ومن أبرز الأمثلة على ما لحق بالأردن من خسارة توقف تصدير الفوسفات إلى لبنان وتركيا ويوغوسلافيا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا. ونتج عن توقف التصدير أن منجم الرصيفة توقف عن الانتاج. ولولا مساعدة الحكومة ماليا لانهارت الشركة كليا. وقد لحق مثل هذا الضرر بجميع القطاعات الاقتصادية والزراعية. وهناك مثال آخر على المصاعب التي ترتب على الأردن أن يواجهها، وهوأن محمود رياض الامين العام للجامعة العربية، قام في شهر آب بجولة في عدد من الأقطار العربية، فزار بيروت ودمشق وبغداد والكويت، ثم أقطار الخليج العربي الاخرى. ولم يستطع الوصول إلى عمان، من بيروت أودمشق أوبغداد، فجاء إليها قادما من أبوظبي.

وللتاريخ نقول إن إغلاق سوريا حدودها مع الأردن استمر أكثر من ستة عشر شهراً

متوالية من ٢٥(تموز ١٩٧١م إلى ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧٢م).

لم يقف الأمر عند ذلك الحد، إذ جرت عدة محاولات إرهابية ضد الشخصيات والمؤسسات الأردنية. ففي ١٥ كانون الأول ١٩٧١م أطلقت النار على السيد زيد الرفاعي سفير الأردن في بريطانيا. ثم انفجر طرد خارج مقر البعثة الأردنية في جنيف. وفي شباط ١٩٧٢م جرت محاولة لخطف طائرة أردنية.

ولكن على الرغم من الحصار وعمليات الارهاب، استطاع الأردن أن يعيد ترتيب أوضاعه، ويستانف مسيرة البناء في اجواء الامن والاستقرار. وبلغ من ثقة الأردن بسلامة أوضاعه أن الحاكم العسكري العام أصدر في ١٠ أيار ١٩٧٢م أمرا بمنع ملاحقة المواطنين، سواء كانوا من المدنيين أو العسكريين الذين غادروا المملكة لأسباب تتعلق بأمن الوطن وسلامته. واعطى البيان مدة شهرين يستطيع أي مواطن يشمله ذلك الامر أن يعود إلى البلاد في أثنائها. وبالفعل اغتنم كثيرون من المعنيين تلك الفرصة وبادروا للعودة.

وفي شباط ١٩٧٣م ألقي القبض في عمان على مجموعة من منتسبي المنظمات بقيادة المدعو(أبوداؤد)، بينما كانوا يعدون الخطط لمهاجمة مبنى رئاسة الوزراء، واعتقال الوزراء والاحتفاظ بهم كرهائن إلى أن تستجيب الحكومة لمطالبهم. وقد حوكم هؤلاء وقضت المحكمة عليهم بالاعدام. ولكن نتيجة لتوسط عدد من الزعماء العرب تم تخفيض الحكم، ثم لم يلبث أن شملهم العفوالذي صدر بتاريخ ١٨ أيلول ١٩٧٣م فتم إطلاق سراحهم وغادروا الأردن إلى سوريا.

(٣)
حرب تشرين الاول ١٩٧٣م

جاء نشوب هذه الحرب نتيجة لسياسة إسرائيل العدوانية، ورفضها الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها في حرب ١٩٦٧م، وعدم انصياعها لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢. لقد عرض العرب على اسرائيل مبدأ «الأرض مقابل السلام»، أي أن تنسحب من الأراضي المحتلة مقابل اعتراف العرب بوجودها. ولكن إسرائيل ظلت تصر على فرض شروطها، وعلى أن يستسلم العرب لها استسلام المغلوب للغالب. ثم خاض العرب معارك الاستنزاف، وبعد ذلك قبلت دولتان هما (مصر والأردن) بمبادرة روجرز. ولكن ذلك لم يؤد إلى نتيجة ملموسة، وبقيت الأرض تحت ربقة الاحتلال.

ولمواجهة هذا الجمود السياسي والعسكري، توصل الرئيسان أنور السادات وحافظ الأسد، إلى أنه لا بد من خوض حرب اخرى مع اسرائيل، لكسر الجمود وتحريك المياه الراكدة. واعدت مصر وسوريا العدة اللازمة لخوض الحرب. وكان جيشا البلدين قد اعيد تنظيمهما خلال السنوات التي اعقبت حرب ١٩٦٧م، واستعاضا بأسلحة جديدة عن الأسلحة التي فقدت، وتم وضع خطط عسكرية محكمة. وكان اهم سلاح توصلا إليه هو ان يأخذ المبادرة ويقررا ساعة الحرب ويباغتا العدومن حيث لا يتوقع.

كانت تلك هي المرة الأولى في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، التي يقوم فيها العرب بمبادرة عسكرية على هذا المستوى الكبير، بينما كانت الحروب السابقة ردود فعل من جانب العرب على مبادرات اسرائيل ومباغتاتها. وكان موقف اسرائيل يتلخص فيما جاء في تصريح لوزير خارجيتها أبا إيبان يوم ٤ حزيران ١٩٧٢م، من قوله «على العرب ان يختاروا واحدا من سبيلين: إما الاستمرار حالة اللاحرب واللاسلم، مع بقاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية، أوالتفاوض على تسوية مع اسرائيل».

بدأت الاتصالات بين الرئيسين السادات والأسد في اواخر عام ١٩٧٢م، إذ ظهرت بوادر استعدادات تمهيدية لذلك الحدث الكبير المقبل، ومن جملة ذلك أن سوريا أعادت فتح حدودها مع الأردن ابتداء من يوم ١ كانون الأول ١٩٧٢م. وقد تضمن تصريح الناطق السوري أسباب ذلك القرار على النحوالتالي:

«رغبة من الجمهورية العربية السورية في تخفيف الأعباء والمصاعب التي يعاني منها الشعب العربي في الأردن الشقيق نتيجة إغلاق الحدود، وحرصا على خلق المناخ الملائم ليأخذ الجيش العربي الأردني الشقيق مكانه في مواجهة العدو، تقرر أن يبادر القطر العربي السوري إلى فتح الحدود مع الأردن اعتبارا من صباح الجمعة ١٩٧٢/١٢/١م، آملين أن تساهم مبادرتنا هذه في ايجاد مناخ أفضل بالنسبة إلى جميع القوى التي يمكن أن يكون لها دور في معركة المصير».

وفي نيسان ١٩٧٣م تم الاتفاق بين الرئيسين على خطة الهجوم المشترك عبر قناة السويس، وخط وقف اطلاق النار في الجولان، في آن واحد.

ومضت مصر وسوريا قدما في الاعداد للمعركة المقبلة. واتفق الرئيسان السادات والأسد على أن يبدأ الهجوم يوم ٦ تشرين الأول ١٩٧٣م، الذي يصادف يوم الغفران عند اليهود. وكان ذلك الشهر شهر رمضان الكريم أيضا. ومن هنا أطلقت على تلك الحرب عدة

أسماء: حرب رمضان، وحرب تشرين، وحرب يوم الغفران. ولم يقتصر الإعداد على الجهد العسكري، بل بذل الرئيسان جهدا سياسيا لتحسين العلاقات مع الدول العربية، ومن جملتها الأردن. وكانت اول مبادرة لإعادة المياه إلى مجاريها، زيارة قام بها وزير دفاع سوريا اللواء مصطفى طلاس للعاصمة الأردنية يوم ٢٩ آب ١٩٧٣م، حيث سلم للملك الحسين رسالة مشتركة من الرئيسين الأسد والسادات تؤكد إعادة العلاقات بين دولتيهما والأردن إلى طبيعتها.

ولم يلبث الرئيسان السادات والأسد أن وجها دعوة للملك الحسين للإجتماع بهما في القاهرة. وبالفعل عقد الزعماء الثلاثة عدة اجتماعات في العاصمة المصرية خلال الأيام ١٠-١٢ أيلول، دار البحث في أثنائها على ضرورة التنسيق والتعاون بين دول المواجهة الثلاث. ولكن لم تجر إحاطة الملك الحسين علما بان الحرب وشيكة الوقوع.

وفي يوم اختتام الاجتماعات صدر في عواصم الدول الثلاث بيان مشترك جاء فيه أنه تم "بحث جميع القضايا المعلقة بين البلدان الثلاثة وجميع القضايا والتقديرات المتعلقة بمعركة المصير". وفي اليوم التالي لعودة الملك أعلنت الحكومة المصرية (١٣ أيلول) أنها قررت إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الأردن، بعد انقطاع دام ١٧ شهرا (أي منذ نيسان ١٩٧٢م). وأعقب ذلك أن سوريا أغلقت (بتاريخ ١٤ أيلول) إذاعة (صوت الثورة الفلسطينية) التي كانت منظمة (فتح) أنشأتها في درعا في تشرين الأول ١٩٧٠م. أما استئناف العلاقات الدبولماسية مع الأردن، فإن سوريا لم تعلن قرارها بشأنه إلا في يوم ٤ تشرين الأول (أي قبل بدء الحرب بيومين اثنين).

بدا الهجوم في الساعة الواحدة بعد ظهر يوم ٦ تشرين الأول ١٩٧٣م (١٠ رمضان ١٣٩٣هـ) في وقت كان الاسرائيليون يحتفلون فيه بعيد الغفران، ولم يكن في خطوطهم وتحصيناتهم الأمامية إلا الحد الأدنى من القوات العسكرية. وقد حقق الاستعداد المحكم وعنصر المباغته نتائج مهمة إذ استطاع الجنود المصريون أن يعبروا قناة السويس وان يستولوا على تحصينات العدوالمنيعة، والتي كانت تعرف باسم (خط بارليف)، وعلى الجانب الشرقي للقناة بأكمله، في خلال يومين اثنين. لقد قاتل الجنود المصريون بشجاعة وكبدوا العدوخسائر فادحة في المعدات، وكان ذلك يعود الى التخطيط الدقيق وإلى الأسلحة الحديثة التي زود السوفيات مصر بها. وفي الوقت نفسه شن السوريون هجومهم على خطوط العدوفي الجولان ومرتفعات جبل الشيخ، واشتبكوا مع العدوفي معركة عنيفة بالدبابات، وتمكنوا من

الاستيلاء على الموقع الذي كانت قوة العدوتتمركز فيه في سفح جبل الشيخ، وعلى مساحة من الأرض المحتلة تقوم فيها إحدى المستعمرات.

كان الطرفان يملكان قوات عسكرية هائلة. فقوات مصر و سوريا تألفت من ٣٨٠ ألف رجل و ٣٦٠٠ دبابة و ٩٠٠ طائرة، وقوات اسرائيل (بعد التعبئة) تألفت من ٢٧٠ ألف رجل و ١٧٠٠ دبابة و ٤٠٠ طائرة[١].

أحرزت القوات المصرية والسورية انتصارات باهرة في الأيام الاولى، وتقدم المصريون مسافة إلى الشرق من قناة السويس. لكن الاسرائيليين لم يلبثوا أن تغلبوا على عنصر المفاجاة، وأسرعوا إلى تعبئة قواتهم وحشدها. واعتمادا منهم على شبكة المواصلات المتقاربة فقد عمدوا إلى مهاجمة السوريين اولا يوم ١١ تشرين الاول. وبعد معركة عنيفة بالدبابات تكبد الطرفان فيها خسائر فادحة، أرغم السوريون في اليوم التالي الى التراجع إلى خطوطهم الدفاعية السابقة. وتحول الاسرائيليون بعد ذلك للقيام بهجوم معاكس على الجبهة المصرية. وفي يوم ١٤ تشرين الاول اشتبك الطرفان في معركة قيل إنها اكبر معركة للدبابات في تاريخ الحروب، إذ اشتركت فيها ألفا دبابة من الجانبين، كانت تلك المعركة نقطة تحول في تلك الحرب. ومن الواضح ان الغلبة كانت فيها للعدو، الذي تمكن في اليوم التالي من اختراق الجبهة المصرية بين الجيشين الثاني والثالث، ونجحت قواته في إقامة رأس جسر في الضفة الغربية من القناة.

أثارت الحرب وضخامة معاركها اهتماما عالميا. واخذ السوفيات يعملون على تزويد حليفتهم مصر وسوريا بالعتاد والسلاح، بينما بادرت أمريكا إلى إقامة جسر جوي مع اسرائيل فأخذت الأسلحة تتدفق عليها.

وفي غمرة الحرب وقف العرب جميعا إلى جانب مصر وسوريا. وقدمت الدول العشر المنتجة للنفط مساهمة مؤثرة، إذ قررت يوم ١٧ تشرين الاول، تخفيض إنتاجها بمعدل ٥٪ وكان لهذا القرار تأثير كبير في دول أوروبا الصناعية.

وشهدت الحرب تطورات دراماتيكية. ففي يوم ١٥ تشرين الاول استطاعت القوات الاسرائيلية أن تخترق الخطوط المصرية في الجانب الشرقي من قناة السويس، وان تنشئ رأس

---

(١) Peter Mansfield: The Arabs; Allen Lane, London, 1976, P:358.

جسر لها عبر قناة السويس (الدفرسوار). وسرعان ما أخذت تتدفق إلى الغرب من القناة وتتوغل في الأراضي المصرية، بحيث أصبحت قوات مصر شرقي القناة في وضع خطر.

رافق تلك التطورات نشاط سياسي مكثف. ففي ٢١ تشرين الأول اتفقت الدولتان الكبريان على وضع قرار يدعوإلى وقف اطلاق النار خلال اثنتي عشر ساعة، وتنفيذ قرار ٢٤٢، وبدء المفاوضات لتحقيق تسوية سلمية بين الطرفين. وهكذا أصدر مجلس الأمن الدولي قراره الشهير الآخر رقم ٣٣٨، والذي جاء بالنص التالي:

إن مجلس الأمن:

أولا: يطالب مجلس الامن كل الأطراف في المعارك الحالية، بوقف إطلاق النار ووضع حد عاجل للنشاط العسكري في ظرف اثنتي عشر ساعة على الاكثر بعد إصدار هذا القرار وعند المواقع التي تحتلها حاليا.

ثانيا: يطالب الأطراف المعنية بالبدء فورا بعد وقف إطلاق النار تطبيق القرار رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧م بكل بنوده.

ثالثا: يقرر ان يجري على الفور وفي الوقت نفسه وقف إطلاق النار ومفاوضات بين الاطراف المعنية وتحت الإشراف المناسب من أجل إقرار سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

وافقت اسرائيل على هذا القرار لكنها لم تتقيد به، إذ تذرعت ببعض الحجج المبتدعة وعمدت إلى شن هجمات واسعة النطاق واستولت على مزيد من الأرض، حتى تمكنت قواتها من قطع طريق المواصلات الرئيسي بين القاهرة والسويس، وبلغت أطراف مدينة السويس وضواحي مدينة الاسماعيلية ودخلت ميناء الادبية، وبذلك تم لها عزل نحو ٢٠ ألف رجل من الجيش المصري، كانوا ما يزالون إلى الشرق من قناة السويس.

في ذلك الوضع الخطير ناشد الرئيس السادات الدولتين العظميين أن تفرضا وقف إطلاق النار. وهدد الرئيس السوفياتي بريجينيف بانه سيتدخل من طرف واحد لنجدة مصر، وبعث رسالة إلى الرئيس الامريكي نيكسون قال فيها " أود أن أقول بصراحة أنه إذا امتنعتم عن القيام معنا بإجراءات مشتركة، فسوف نقوم بالخطوات المناسبة من جانبنا". كان ذلك يوم ٢٤ تشرين الأول. وكان جواب الامريكيين أنهم وضعوا قواتهم على اهبة الاستعداد، إذ اعتبروا أن الاتحاد السوفياتي يهددهم بطريقة غير مقبولة.

وبينما وقف العالم باسره واجفا خشية اندلاع حرب عالمية مدمرة، أصدر مجلس الامـن يوم ٢٥ تشرين الأول قرارا ثالثا يؤكد فيه وجوب التقيد بوقف إطلاق النـار، وبتـاليف قـوة طوارئ دولية بين مصر وسوريا من جهة واسرائيل من جهة أخرى (وهذا هوالقرار ٣٤٠).

وهكذا توقف إطلاق النار بالفعل يوم ٢٥ تشرين الاول ١٩٧٣م.

وكانت خلاصة الخلاصة أن اسرائيل رفضت الانصياع لقرارات مجلس الامـن، التـي دعتها إلى ارجاع قواتها إلى النقاط التي انطلقت منها أصلا، فبقيت في المواقـع التـي كانـت وصلت إليها.

أما في الجبهة السورية، فإن القتال لم يكن أقل ضراوة منه على الجبهة المـصرية. وقـد عمل طيران العدوعلى ضرب اهداف حيوية من بينها مـستودعات الـنفط ومحطـات توليـد الكهرباء والمطارات. وعندما رجحت كفة القوات الاسرائيلية وبدا انها تنوي استغلال تفوقها إلى أقصى حد، بادر السوفيات إلى وضع قوات محمولة جوا على اهبة الاستعداد، وتحركت سـفنهم باتجاه ميناء اللاذقية. وكان رد أمريكا أنها عززت أسطولها الـسادس فـي البحـر الأبـيض المتوسط.

فإذا ما التفتنا إلى دور الأردن في تلك الحرب، تبين أن نشوب الحرب يـوم ٦ تـشرين الاول كان مفاجأة تامة. وقد ادرك الملك الحسين واركان الحكومة، خطورة الحدث وما يمكن أن يتبع نشوب الحرب من تطورات فتم على الفور وضع القوات المـسلحة فـي حالـة اسـتنفار وحشدها ونشرها في مواجهة الجبهة الاسرائيلية. وكان التقدير الاولي أن مصر وسـوريا لـم تطلعا الأردن على خططهما، وان ذلك يعني أنهما لا تريدان منه الاشتراك معهما في خـوض الحرب. والواقع ان الأردن وجد نفسه في وضع بالغ الصعوبة، فهولا يستطيع الاشـتراك فـي الحرب دون سلاح جوي، لكونه لا يملك شبكة صواريخ للدفاع ضد الطائرات المعادية. أضـف إلى ما تقدم أن الأردن وبمجرد نشوب الحرب وقيامه بنشر قواته علـى طـول الجبهـة، فقـد العنصر الأهم الذي اعتمدت عليه مصر وسوريا في شن الحرب، ألا وهوعنصر المفاجاة. ذلك ان اسرائيل بادرت إلى حشد قواتها في مواجهة الجبهة الأردنية واستعدت لمجابهة أية حركة في الجانب المقابل.

في اليوم الثالث على بدء الحرب، طلب الرئيس السادات من الملـك الحـسين أن يبـادر الأردن للإشتراك في الحرب. وبعد دراسة الوضع، كان الجواب ان الأردن فقد عنصر المفاجأة

التي اعتمدت عليها مصر وسوريا، وانه لا يملك طائرات تحمي اجــواءه، ودخــول الأردن سيعرض الضفة الشرقية للخطر. واقتنع الرئيسان السادات والأسد بوجهة نظر الأردن. وفيما بعد قال الملك الحسين إن الأردن اتفق مع مصر وسوريا ان تدخل قواته في الحرب "حينمــا يحرر السوريون كل الجولان ويصل المصريون إلى الممرات في وسط سيناء"[1].

على أن حشد القوات الأردنية ونشرها في مواجهة الجبهة الإسرائيلية المقابلــة، حقــق هدفين عسكريين مهمين:

- تأمين حماية ميسرة الجبهة السورية.
- تثبيت قوات إسرائيلية غير قليلة في مواجهتها.

وفي ١٠ تشرين الأول زاد الأردن من درجة استعداده، فدعي أفراد القوات الاحتياطية للالتحاق بالقوات المسلحة.

ولم يلبث الأردن أن أقدم على اتخاذ خطوة فعلية نحوالاشتراك في الحــرب، بعــد أن تطور الهجوم الإسرائيلي المعاكس على الجبهة السورية، ففي ليلــة ١٣/١٢ تــشرين الأول تقدمت قوة أدرنية مدرعة ودخلت الأراضي السورية في منطقة الجولان. وقال بيان رســمي "إنه نتيجة لمجريات وتطورات الموقف في الجبهة السورية، فقد قام الأردن بتحريك مجموعة من الجيش إلى الأرض السورية، لأداء واجبها العسكري في المعركة القائمة دفاعاً عن تلــك الأرض.."

وكان العراق في الوقت نفسه قد أرسل فرقة من جيشه وثلاثة أسراب من طائراته إلــى الجبهة السورية. واشتركت في القتال أيضاً قوة مغربية تضم ١٨٠٠ ضابط وجنــدي. كمــا سارعت السعودية والكويت وتونس والجزائر، إلى إرسال وحدات من قواتها إلى ميدان القتال في سوريا أوفي مصر، بينما بادر اليمن الجنوبي إلى إغلاق مضيق باب المنــدب لمــساعدة الأسطول المصري.

وبينما كان اللواء المدرع ٤٠ من القوات الأردنية المسلحة يأخذ مواقعه في منطقة قرية (نوى)، كان العدوقد تمكن من اختراق الجبهة السورية بعرض ٢٢ كيلومتراً، واجتــاز خــط وقف إطلاق النار لعام ١٩٦٧م بعمق ١٦ كيلومتراً، حتى مشارف قرية (سعسع). وكانت

[1] حديث الملك الحسين، مجلة (الحوادث)، بيروت ٤ كانون الثاني ١٩٧٤م.

الفرقة المدرعة السورية تشتبك مع قوات العدووتعمل على إيقاف تقـدمها، يـساندها لـواءان عراقيان.

أصبح اللواء الأردني خاضعاً للقيادة السورية، فصدر له الأمر قبيـل ظهـر يـوم ١٤ تشرين الأول بمجابهة جناح العدوالأيمن. وأخذ اللواء يتقدم نحوخط نوى– الـشيخ مـسكين، فتعرض لغارات الطيران الإسرائيلي ولقصف من مدفعية العدوالثقيلة. وفي صباح يـوم ١٦ تشرين الأول تقدم اللواء إلى الأمام، ونشب القتال بـالقرب مـن قريـة (مـسحرة) ومنـي العدو"بخسائر فادحة" في الاشتباك. ولكن العدولم يلبث أن دفع بقوات متفوقة بقـصد تطويـق اللواء ٤٠ فاضطر للتراجع إلى الخط الذي بدأ منه هجومه في الصباح. وفي ذلك اليوم لحقت باللواء خسائر في الأرواح والآليات.

وفي يوم ١٨ تشرين الأول خاض اللواء ٤٠ معركة أخرى (وكان قد تم ربطه بفرقـة مشاة سورية)، إذ قام الهجوم على العدوفي منطقة (أم باطنة)، وخاض معركة ضارية تقدم في اثنائها مسافة ١٢ كيلومتراً داخل مواقع العدو، دون أن تتوافر له التغطية من يساره أويمينـه. وفي المساء وبعد معركة استمر في خوضها ما يقارب ١٢ ساعة، ظهر لقائده أن العـدويعمل على تطويق وحداته، فعمد إلى التراجع إلى المواقع التي انطلق منها في الصباح.

كانت خسائر اللواء ٤٠ في المعركتين ٢٤ شهيداً و٥٠ جريحاً بالإضافة إلى تدمير ١٠ دبابات و٤ ناقلات تدميراً كاملاً. وقد تمكن اللواء من سحب الدبابات والآليات التي لحقت بها إصابات وعمل على إصلاحها فيما بعد. أما خسائر العدوفي المعركتين (حسب تقـدير قائـد اللواء) فكانت ٧٥ قتيلاً، مع تدمير ٣٠ دبابة وعدد من قاذفات الصواريخ(١).

ويقول حاييم هيرتزوغ إن الجيش السوري استطاع – بدعم مـن فـرقتين مـدرعتين للعراق ولواء مدرع أردني – أن يوقف تقدم الجيش الإسرائيلي نحودمشق.

ومع تطور الحرب، دفع الأردن باللواء المدرع ٩٩ إلى الأراضي السورية، فبلغ منطقة

---

(١) عن تقرير كتبه اللواء خالد هجهوج، قائد اللواء ٤٠ وزودني بنسخة منه. وعن مقالة له نشرتها (المجلة العسكرية) في تشرين الأول ١٩٧٦م. وقد أكد لي اللواء هجهوج صحة أرقام الخسائر التي ذكر أنها لحقت بلوائه، وكذب بصورة قاطعة ما أورده حاييم هيرتوزوغ في كتابه (الحروب العربية – الإسرائيلية) والذي زعم فيه أن اللواء ٤٠ خسر ٥٠ دبابة في الجولان. وكنت ناقشت كتاب هيرتزوغ في مقالة لي نشرتها جريدة (صوت الشعب) عمان، بتاريخ ١٦ كانون الثاني ١٩٨٤م.

الشيخ مسكين – نوى في ٢٢ تشرين الأول. ثم تكاملت الفرقة المدرعة الثالثة من القوات الأردنية المسلحة في الأراضي السورية. وأخذت تستعد للقيام يوم ٢٣ تشرين الأول بهجوم معاكس، بالاشتراك مع القوات السورية والعراقية. ولكن لم تلبث قيادة الجبهة أن تلقت الأمر بالتوقف عن القتال، طبقاً لقرار مجلس الأمن ٣٣٨.

أسفرت حرب ١٩٧٣م عن نتائج مهمة بالنسبة للعرب عموماً، وللأردن بصورة خاصة.

فبالنسبة للأردن، كانت المشاركة العسكرية، واصطباغ أرض الجولان بدماء رجال الجيش الأردني، موضع تقدير معظم الدول العربية. ففي ١٧ تشرين الأول اتخذت حكومة الكويت قراراً باستئناف دفع المعونة التي كان مؤتمر الخرطوم خصصها للأردن، اعتبارا من ١ نيسان ١٩٧٣م (أما ليبيا فلم تتحرك). كما أن الجزائر أعادت علاقاتها الدبلوماسية مع الأردن. وقدرت القيادة السورية موقف الأردن القومي، فساد الصفاء علاقات الدولتين إلى أن بلغ درجة التنسيق والتكامل في العامين التاليين. وقد بقيت الفرقة الأردنية الثالثة في أراضي سوريا، ولم يتم سحبها إلا في أواخر شهر كانون الأول ١٩٧٣م، لانتفاء الحاجة إلى بقائها هناك.

ويجدر بالذكر أن الأردن قبل بقرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ في يوم صدوره، مثلما قبلته مصر وسوريا. وقد رحب العرب بذلك القرار لأنه أكد على وجوب تنفيذ قرار ٢٤٢ الذي فسروه على أنه يعني انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها في عام ١٩٦٧م(١).

كان من أهم نتائج الحرب، انها فتحت الباب نحوالتسوية السلمية بين العرب وإسرائيل. ومع أن التحرك نحوالتسوية سار ببطء شديد، ومع أنه أصيب بالجمود أكثر من مرة، إلا أنه في نهاية المطاف، أدى إلى توقيع اتفاقيات كامب ديفيد في ١٩٧٨/٩/١٧م، ثم وبعد عشرين سنة من حرب رمضان، أوصل الطرفين إلى تنازلات متبادلة، كان ذروتها اتفاق (أوسلو) بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، في عام ١٩٩٣م.

---

(1) Chaim Herzog: The Arab – Israeli Wars Book Club Associates, The Pitman Press, Bath, Great Britain, 1982, pp. 302- 304

إن الحروب تؤدي دائماً إلى التغيير. وبالفعل نتج عن الحرب ١٩٧٣م تغيير كبير، أكبر بكثير مما أدت إليه الحروب السابقة بين العرب وإسرائيل.

(٤)
مؤتمر القمة في الجزائر

بعد أن انتهت الحرب، أخذت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، تعدان العدة لعقد مؤتمر سلام بين دول المواجهة من الدول العربية وإسرائيل. ورافق ذلك مطالبة منظمة التحرير الفلسطينية بأن يكون لها الحق في تمثيل الشعب الفلسطيني في مؤتمر السلام.

ولم يلبث الرئيسان السادات والأسد أن وجها الدعوة لعقد مؤتمر قمة يبحث الأوضاع التي نجمت عن الحرب. وبالفعل تم عقد هذا المؤتمر في مدينة الجزائر خلال الأيام ٢٦- ٢٨ تشرين الثاني ١٩٧٣م، واشتركت فيه جميع الدول العربية باستثناء العراق وليبيا.

استجاب المؤتمر للمطلب الرئيسي الذي كان الرئيس السادات يريد الوصول إليه، وهواتخاذ موقف عربي موحد بشأن الدعوة لعقد مؤتمر السلام. وبالفعل أعطى المؤتمر الضوء الأخضر للمضي في مباحثات السلام ضمن مبادئ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.

لم يشترك الملك الحسين بشخصه في المؤتمر، لأن الأردن كان يرى أن مصر ومعها بعض الدول العربية، تريد أن تفرض منظمة التحرير ممثلاً شرعياً للفلسطينيين، ولم يكن الملك الحسين مقتنعاً بأن أكثرية الفلسطينيين توافق على هذا، وبخاصة أبناء الضفة الغربية والمقيمين منهم في الضفة الشرقية.

وكان الملك الحسين أوفد قبيل انعقاد المؤتمر، ممثلين عنه إلى عدد من العواصم العربية من أجل شرح وجهة نظره، ووجهة نظر حكومته، القائلة بأنه لا يجوز منح المنظمات حق تمثيل الفلسطينيين، وأن هذا الأمر يجب إرجاؤه إلى ما بعد تحرير الأراضي المحتلة، كي تتاح للفلسطينيين في الضفة وفي قطاع غزة، فرصة اختيار ممثليهم وتقرير أمر مستقبلهم بحرية.

وقد أوضح الملك الحسين وجهة نظر الأردن في خطاب له يوم ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٣م، فقال إن الأردن يصر على حق الشعب الفلسطيني في أن يقرر مصيره بنفسه وأن يختار طريقه، وأن الأردن لا يدعي بأنه يمثل كافة أبناء فلسطين، ولكنه يرفض أن يكون طرفاً في أية عملية تستهدف فرض أي وضع معين على أبناء فلسطين، قبل التحرير. والمعنى الكامن

في هذا القول هوأن محاولة مصر (ومن معها من الدول) أن تفرض منظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للفلسطينيين، غير مقبولة، لأن الأردن غير واثق من أبناء الضفة الغربية يريدون ذلك فعلاً ويوافقون عليه.

وطرح على بساط البحث في اجتماعات وزراء الخارجية موضوع اتخاذ قرار بأن تكون منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، وبأن يكون لها الحق تمثيل الفلسطينيين جميعاً في مؤتمر السلام المقبل في جنيف. ولكن ممثل الأردن طالب بإرجاء البحث في هذا الموضوع، إلى ما بعد تحرير الأراضي المحتلة.

كان من رأي الحكومة الأردنية أن الاعتراف بمنظمة التحرير، ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، يشكل تجاوزاً على مسؤوليات الدولة الأردنية نحوشعبها في الضفتين، وإنكاراً لدور الأردن في الدفاع عن حق هذا الشعب، وأنه لا يجوز من الناحية القانونية أن تنزع من الأردن صفة تمثيل مواطنيه الأردنيين.

وبعد اختتام المؤتمر، أكد الملك وجهة نظر الأردن، في خطاب العرش يوم ١ كانون الأول، بقوله:

"نحن نتمسك بضرورة تأمين الحقوق المشروعة للفلسطينيين، لأن أكثريتهم الساحقة تتواجد في الأردن شرقيه وغربيه. وبعد التحرير يعطى لهم الخيار إما أن يبقوا معنا أوأن يتحدوا وإيانا، أوينفصلوا عنا باستفتاء عام يجري تحت إشراف دولي محايد... إننا لا نأخذهم بالإكراه، ولا نتخلى عنهم بالتفريط، وإنما نترك لهم أنفسهم اختيار نظام الحكم الذي يرغبون والمستقبل الذي يرتضون".

وقد بقي هذا الموضوع معلقاً إلى أن تم البت فيه في العام التالي، في مؤتمر قمة الرباط.

(٥)
مؤتمر السلام في جنيف

وجهت الدولتان العظميان، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، يوم ٢٧ تشرين الثاني ١٩٧٣م، دعوة إلى حكومات مصر وسوريا والأردن وإسرائيل، للاشتراك في مؤتمر السلام. وكانت الدعوة تستند إلى قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨، وقد تضمنت القول إن المؤتمر سيعقد في جنيف (سويسرا) تحت إشراف الدولتين.

وفي وجه مطالبة منظمة التحرير الفلسطينية، بأن تقوم بتمثيل الفلسطينيين في المؤتمر، عمل الأردن على تحديد مسؤولياته في موازاة مسؤولية المنظمة. ذلك أن الأردن كان يعتبر الضفة الغربية جزءاً شرعياً ودستورياً منه، ويعتبر سكان الضفة الغربية والفلسطينيين المقيمين في الضفة الشرقية، مواطنين أردنيين تتحمل الدولة مسؤوليتهم. وهذا هوسبب معارضته للاعتراف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني بأجمعه. وكان تقدير الأردن أن موقف المنظمة يكمل موقفه، على أساس أن المنظمة صاحبة الحق في المطالبة بحقوق الشعب الفلسطيني المسلوبة قبل الحرب عام ١٩٦٧م.

وكان من رأي الملك الحسين وحكومته أن حل الإشكال يمكن أن يتحقق إذا ما وافق العرب على منح الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره، وذلك بإجراء استفتاء حر محايد للفلسطينيين، تحت إشراف دولي، بعد انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، "لأننا لن نكون طرفاً في فرض أية جهة معينة على الشعب الفلسطيني ضد رغبته.. فإما أن يكون الأردن هوالدولة المعنية بتأمين انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية بمشاركة مصر وسورية في تحمل كل المسؤوليات، ودعم الدول العربية الشقيقة، ويتبع ذلك استفتاء تحت إشراف دولي للشعب الفلسطيني- أوأن يتقرر تحميل هذه المسؤولية لمنظمة التحرير الفلسطينية أولحكومة فلسطينية في المنفى. وعندها نصبح نحن في الأردن في حل من كل التزام ومسؤولية، ويقتصر دورنا عندئذ على تقديم الدعم والمساندة للدول المعنية مباشرة، مع معارضة فرض أي وضع على أبناء فلسطين لا يأتي نتيجة ممارستهم الحرة لحق تقرير المصير".

وبصورة عامة كانت السياسة الأردنية في تلك الفترة بالذات تقول: بما أنه لا يوجد على المسرح بديل عربي يتوافر له ما يتوافر للأردن من عوامل شرعية، والتأييد الدولي، فإن من الخطأ الشديد تعطيل هذه الميزة الكبيرة انتظاراً لبدائل لم تبرز بعد على الساحة الدولية، وأنه يمكن تحميل منظمة التحرير الفلسطينية مسؤولية الفلسطينيين المقيمين خارج الأردن، إلى أن يتم التحرير، وعندئذ يتاح للفلسطينيين جميعاً المجال لتقرير مصيرهم.

عقد المؤتمر يوم ٢١ كانون الأول، بمشاركة وزراء خارجية مصر والأردن وإسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وكان ممثل الأردن هوالسيد زيد الرفاعي، رئيس الوزراء وزير الخارجية. أما سوريا فرفضت الاشتراك. وفي أثناء انعقاد المؤتمر، قدم الرفاعي النقاط التالية على أساس أنها تؤلف مبادىء أساسية في بناء السلام:

١- انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها منذ ٥ حزيران ١٩٦٧م. ويجب وضع برنامج تنفيذي وجدول زمني لهذا الانسحاب.

٢- يجب الاعتراف بالحدود الدولية لدول المنطقة واحترامها والاعتراف بوحدة أراضي هذه الدول وسيادتها واستقلالها.

٣- وحيث لاتوجد حدود دولية بين أية دولة عربية وإسرائيل، فإن هذه الحدود ينبغي الاتفاق عليها استناداً إلى مبدأ رفض الاستيلاء على الأراضي بالقوة.

٤- يجب تعهد وضمان حق كل دولة في المنطقة في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها في مأمن من التهديد والعدوان.

٥- يجب تحقيق الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني وفقاً لقرارات الأمم المتحدة كما يجب أن يمارس اللاجئون الفلسطينيون حقهم في العودة إلى ديارهم، أوالتعويض عليهم طبقاً لأحكام القانون ومبادىء العدالة.

٦- القدس العربية جزء لا يتجزأ من الأراضي العربية المحتلة. وعلى إسرائيل أن تتخلى عن سيطرتها عليها. كما يجب عودة السيادة العربية إليها. وكذلك يجب الحفاظ على الأماكن المقدسة التابعة للأديان السماوية الثلاثة وحمايتها واحترامها وتأمين حرية الوصول إليها لأتباع هذه الأديان الثلاثة.

وأنهى السيد الرفاعي خطابه بالقول إن الأردن ليس مستعداً للتوصل إلى أية تسوية جزئية.

وتضمن خطاب وزير خارجية إسرائيل القول إن حكومته على استعداد لقبول "حل وسط" بالنسبة للأراضي. ثم رد على لاءات الخرطوم بلاءات ثلاث مقابلة: لا للانسحاب بالكامل، لا لدولة فلسطينية، لا للانسحاب من القدس. وكان ذلك تكراراً لمواقف إسرائيل المتشددة.

استمر المؤتمر يومين، واختتم بالاتفاق على تأليف لجنة عسكرية للبحث في فك ارتباط القوات على جبهة قناة السويس. وفي الجلسة الختامية طالب السيد الرفاعي أن تكون هناك ترتيبات لفصل القوات على الجبهة الأردنية- الإسرائيلية، وأن تنسحب قوات إسرائيل إلى الوراء مسافة عشرة كيلومترات، على طول الجبهة بينها وبين الأردن، كبداية للانسحاب الكامل. واستند الرفاعي في طلبه هذا إلى أن الأردن دخل في ثلاثة حروب مع إسرائيل.

ولكن إسرائيل لم تبد أية استجابة لهذا الطلب.

أعقب هذا أن الدكتور هنري كيسنجر، وزير خارجية أمريكا، قام بجهـــود حثيثـــة لتحقيق فصل القوات على الجبهة المصرية وبعدها على الجبهة السورية. وخلال عـــامين جاء كيسنجر إحدى عشرة مرة إلى الشرق الأوسط، وقام برحلات مكوكية عديـــدة بـــين مصر وسوريا وإسرائيل، على وجه الخصوص. وقال كيسنجر في مذكراته (أيـــام فـــي البيت الأبيض) إن إسرائيل لم تكن ترغب في القيام بأية انسحابات دون أن تحصل علـــى تنازلات مقابلة، وإن أمريكا لم تكن ترغب في الضغط على إسرائيل من أجل الانسحاب، دون الحصول على إعتراف طوعي بها من قبل الدول العربية المجـــاورة لهـــا. وكانـــت لأمريكا غاية بعيدة المدى من كل ذلك، وهي إقناع جميـــع الأطـــراف بـــأن الـــضغوط السوفياتية لا يمكن أن تؤدي إلى حل للخلافات بين العرب وإسرائيل. ووصف كيـــسنجر أساليب التفاوض الإسرائيلية بأنها تنطوي على الصلف والتكتيكـــات الملتويـــة. ونتيجـــة لجهوده الحثيثة تم التوقيع على اتفاقية فصل القـــوات بـــين مـــصر وإســـرائيل بتـــاريخ ١٨/١/١٩٧٤م واستمرت هذه الجهود الحثيثة بحيث تم التوصل يـــوم ٣١ أيـــار ١٩٧٤م للتوقيع على اتفاقية فصل القوات بين سوريا وإسرائيل أيضاً.

وسعى الأردن من أجل تأمين انسحاب إسرائيل من جزء من الأراضـــي المحتلـــة. ولكن مساعيه لم تؤد إلى نتيجة إيجابية. كان اهتمام الولايات المتحدة ينـــصب بالدرجـــة الأولى على معالجة الأوضاع على الجبهتين المصرية والسورية، بقصد زحزحة النفـــوذ السوفياتي فيهما.

وفي تلك الأثناء قدمت إسرائيل اقتراحاً بأن يتولى الأردن الإشراف المـــدني علـــى عدد من مدن الضفة الغربية، بينما تبقى القوات الإسرائيلية في المنطقـــة. ولكـــن الأردن رفض الاقتراح رفضاً قاطعاً.

أما بالنسبة لمنظمة التحرير فلم توجه إليها الدعوة لحضور مؤتمر جنيف، ولـــذلك وقفت موقف المعارضة من اتفاقيتي فصل القوات. على أن جهود المنظمة فـــي تعزيـــز الاعتراف الدولي بها لم تلبث أن أثمرت عندما قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة فـــي ١٤ تشرين الأول ١٩٧٤م أن تدعوها للاشتراك في مناقشاتها. وكان ذلك بدايـــةً طيبـــة لظهور منظمة التحرير على المسرح الدولي، على أساس أنها تحمل قضية شعب اقتلع من أرضه، واضطر أبناؤه إلى الهجرة والشتات، وإلى أن يصبحوا لاجئين في أقطار عديـــدة من العالم.

(٦)
قمة الرباط ١٩٧٤م

عقد هذا المؤتمر في مدينة الرباط عاصمة المملكة المغربية، فيما بين ٢٦ و٢٩ تشرين الأول ١٩٧٤م. وهويمثل نقطة تحول مهمة في تاريخ الأردن الحديث، إذ وجد الأردن نفسه في أثنائها مضطراً للقبول بفصم عرى الوحدة بين الضفتين، وبعد مرور ربع قرن على قيامها. وجاء القرار بفصم الوحدة، ليس بفعل سكان ضفتي الأردن، بل بفعل منظمة التحرير الفلسطينية ومن خلال اعتراف الدول العربية بها ممثلا شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني وموافقة الأردن على ذلك.

والواقع أن الفترة التي انقضت بين قمة الجزائر في عام ١٩٧٣م، وقمة الرباط هذه- أتاحت المجال لبلورة المواقف، والنظر فيها بروية وإمعان. وعندما تبين للأردن أن معظم الدول العربية ثابتة في تأييدها لمنظمة التحرير ولإلقاء أعباء القضية الفلسطينية على عاتقها- وجد الأردن نفسه يتجه للسير مع الإجماع العربي، على الرغم من عدم اقتناع قيادته بصواب ذلك الإجماع وحكمته.

كان الموضوع الحساس بالنسبة للأردن هوموضوع فصم الوحدة بين الضفتين، بين الأردنيين والفلسطينيين. وعلى الرغم من معرفة القيادة الأردنية بأن معظم الدول العربية تصر على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً لجميع الفلسطينيين، إلا أن الملك الحسين بذل كل جهد ممكن لإيضاح وجهة نظره ووجهة نظر حكومته في خطاب مطول ألقاه في اليوم الثاني (٢٧ تشرين الأول) في جلسة مغلقة عقدها الملوك والرؤساء. وفي البداية استعرض الملك المراحل التاريخية، وبين كيف أن جيش الأردن أنقذ الضفة الغربية والقدس العربية سنة ١٩٤٨م وكيف تمت الوحدة بطلب من الفلسطينيين وكيف فتح الأردن ذراعيه لأبناء فلسطين منذ ذلك الحين، حتى أصبحوا يتمتعون بكامل حقوق المواطنين الأردنيين ويتحملون مسؤوليات تلك المواطنة. وفي عام ١٩٦٧م دخل الأردن الحرب من أجل فلسطين (هنا استشهد الملك بما ورد في خطاب عبد الناصر من إشادة بأداء الجيش الأردني)، وقال إن الأردن التزم بعد حرب ١٩٦٧م بمبدأين أساسيين هما:

١- عدم التفريط بالأرض والحق.
٢- حق الشعب الفلسطيني بالدفاع عن قضيته وحقه.

وعرض الملك لدور الأردن في حرب ١٩٧٣م، ومؤتمر جنيف، وقال إن الإدارة الأردنية ظلت قائمةً عملياً في الضفة الغربية، تقوم بالخدمات المدنية من موظفين وبلديات وجوازات سفر وتعليم وتدفع الرواتب والنفقات والقروض من موازنتها، بحيث لم يكن "يفصل الضفة الغربية إلا الاحتلال العسكري للعدو".

وفيما يتعلق بتمثيل الشعب الفلسطيني، قال الملك: إن الأردن لم يكن يوماً ما ضد بناء الشخصية الفلسطينية، ولكن الأردن لا يستطيع أن يسلم "بأن منظمة التحرير الفلسطينية تمثل جموع الفلسطينيين الذين تواجدوا في المملكة الأردنية وأصبحوا من مواطني الدولة وجزءاً كبيراً من شعبها في الضفتين وحملوا جنسيتها، واندمجوا اندماجاً عضوياً في كل مناحي الحياة ودوائرها وميادينها ومؤسساتها. لا نستطيع ان نقبل أن حكومة هؤلاء المواطنين لا تمثلهم ولا تنطق باسمهم ولا تتولى قضيتهم ولا تتبنى آمالهم وأمانيهم، وإنما تقوم بكل ذلك ومن فوق سلطة الدولة وحقها، منظمة التحرير الفلسطينية".

ثم مضى الملك الحسين يقول في خطابه:

"إن الأردن يعترف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني، ولكنه لا يستطيع الاعتراف بأنها الممثل الشرعي الوحيد. ولكن إذا أصر المؤتمرون على أن المملكة الأردنية ليست لها صفة شرعية في التكلم باسم الفلسطينيين الذين يعيشون في كنفها ويحملون جنسيتها، والذين أصبحوا جزءاً من مؤسساتها، ولا الدفاع عن حق هذا الشعب ولا مسؤولية العمل لاستعادة أرضه المغتصبة ورفع الاحتلال عنه وإزالة العدوان، وإذا كانوا يرون أن هذه الصفة الشرعية منحصرة في منظمة التحرير الفلسطينية وحدها، فإنني باسم المملكة الأردنية الهاشمية، أحملهم وحدهم مسؤولية رأيهم وقرارهم وكل النتائج المترتبة عليه، وإعتبره إعفاءً لنا من مسؤولياتنا السياسية الأساسية الراهنة، ونترك الحكم على هذا القرار – إن صدر – للتاريخ...".

(٧)
الحياة النيابية

أصيبت الحياة النيابية في الأردن بنكستين اضطراريتين: أولاً لسبب خارج عن الإرادة، وهواحتلال إسرائيل للضفة الغربية (سنة ١٩٦٧م)، وثانياً، لسبب قاهر وهواعتراف الأردن بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للفلسطينيين (سنة ١٩٧٤م). وقد كان من

نتائج الاحتلال، وتعذر إجراء انتخابات نيابية في الضفة الغربية، في ظله، أن تم التمديد لمجلس النواب التاسع مدة ثلاث سنوات، إبتداء من ٣ آذار ١٩٧١م، بع أن انتهت مدته الدستورية. أما تعبئة الشواغر الطارئة في عضوية المجلس فقد تم معالجة أمرها في ٤ نيسان ١٩٧٣م عن طريق تعديل قانون الانتخابات تعديلاً خول مجلس النواب حق انتخاب أعضاء جدد لملء المقاعد النيابية التي تشغر في الضفة الغربية.

ومن المهم أن نسجل هنا أن تعديل ٤ نيسان ١٩٧٣م شمل ناحية من نواحي التطور الاجتماعي، وهي إعطاء المرأة حق الاشتراك في الانتخابات، والإدلاء بصوتها إلى جانب الرجل. وهذا كان لأول مرة في تاريخ الأردن.

أما السبب القاهر الثاني فقد نشأ عن قرار مؤتمر القمة في الرباط (٢٨ تشرين الأول ١٩٧٤م)، وهوالقرار الذي اعترف الأردن بموجبه بمنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني. ومن منطلق حرص الأردن على منح قرار الرباط مضمونة الإيجابي، ولترجمة ذلك إلى خطوات عملية وفورية، تقدمت الحكومة بمشروع تعديل للمادتين ٣٤و٧٣ من الدستور يعطي للملك:

١- الحق في أن يحل مجلس الأعيان أويعفى أحد أعضائه من العضوية.
٢- الحق في تأجيل إجراء الانتخابات العامة لمدة لا تزيد على سنة. "إذا كانت هناك ظروف قاهرة يرى معها مجلس الوزراء أن إجراء الانتخابات أمر متعذر".

أقر مجلسا النواب والأعيان هذا التعديل. وبذلك أصبحت الهيئة التنفيذية (مجلس الوزراء) تتمتع بصلاحية اتخاذ الإجراءات التي ترتأيها، دون رقابة من السلطة التشريعية.

ولكن الدولة التي أخذت على نفسها هذا الالتزام، استجابةً لمطالب منظمة التحرير الفلسطينية، قررت أن لا تتخلى عن أهل الضفة الغربية وأن تستمر في تحمل التزاماتها السابقة نحوهم، من النواحي المالية، والقروض للبلديات وجوازات السفر، وإبقاء الجسور مفتوحة، والسماح للمواطنين بالتنقل. هذا على الرغم من أن ممثلي الضفة الغربية لم يتعرضوا على قرار مؤتمر الرباط، ووافق نوابهم وأعيانهم عليه بالإجماع (باستثناء عضو واحد في مجلس الأعيان).

وبعد أسبوعين فقط من موافقة النواب والأعيان على تعديل الدستور، صدرت إرادة ملكية يوم ٢٣ تشرين الثاني بحل مجلس النواب. أما مجلس الأعيان فقد بقي قائماً، ولكن

دون أن يتجاوز الدور الذي رسمه له الدستور. ولذلك لم يكن له نشاط في مجال التشريع.

وعندما حان الموعد الدستوري لإجراء الانتخابات النيابية، بدت الحاجة إلى إجراء تعديل آخر في الدستور. وعلى هذا دعي أعضاء مجاس النواب (الذي كان صدر الأمر بحله) إلى الإجتماع. وفي يوم ٥ شباط ١٩٧٦م أقر مجلسا الأعيان والنواب تعديلاً يعطي الملك الحق في تأجيل الانتخابات، إذا كانت هناك ظروف قاهرة لا تسمح بإجرائها. وفي اليوم التالي صدرت إرادة ملكية بحل مجلس النواب للمرة الثانية.

أما الأسباب الموجبة لذلك التعديل فقد أوضحها قرار مجلس الوزراء، كما يلي:

"لما كانت ظروف الاحتلال ما تزال قائمة، وحرصاً على تجنب أية خطوة تطلق يد سلطات الاحتلال في التصرف بشؤون الضفة الغربية، ذلك لأنه لا يمكن إجراء الانتخابات في الضفة الغربية، بينما هي تحت الاحتلال".

وكانت خلاصة رأي الحكومة أنه لا يجوز إجراء انتخابات في الضفة الشرقية وحدها، بينما ترزح الضفة الغربية تحت الإحتلال.

وهكذا تم تعطيل الحياة النيابية في الأردن مراعاة لحساسيات منظمة التحرير، وتفادياً لإتهاماتها.

ولكن لم تلبث أن خرجت في عام ١٩٧٨م فكرة تأليف (المجلس الوطني الإستشاري) لكي يحل – ولوبصورة مؤقتة ورمزية– محل مجلس النواب. وقد حددت رسالة وجهها الملك إلى رئيس الوزراء، في ٣ نيسان ١٩٧٨م، مهمة المجلس بأنها إسداء الرأي والمشورة للسلطة التنفيذية، ومناقشة السياسة العامة للدولة، والنظر في جميع التشريعات والقوانين التي تسنها الحكومة، في إطار من التعاون مع الحكومة وبروح المصلحة العامة. وطلبت الرسالة من رئيس الوزراء أن يضم المجلس الإستشاري أشخاصاً ذوي كفاءة وتمثيل شعبي صحيح وولاء للوطن والأمة.

وبادرت الحكومة إلى العمل فصدر يوم ١٥ نيسان ١٩٧٨م قانون (المجلس الوطني الاستشاري)، بوصفه قانوناً مؤقتاً استلزمته الظروف السياسية الراهنة.

وفي ٢٠ نيسان ١٩٧٨م صدرت إرادة ملكية– بناء على تنسيب رئيس الوزراء– بتأليف المجلس من شخصيات، لكل منها مكانتها في المجتمع، إعتباراً من ذلك اليوم ولمدة سنتين.

استمرت هذه التجربة مدة ست سنوات (١٩٧٨- ١٩٨٤م) في ثلاث دورات، مدة كل دورة منها سنتان. وبينما تألف المجلس الأول والمجلس الثاني، من ٦٠ عضواً لكل منهما، فإن المجلس الثالث تألف من ٧٥ عضواً.

والحقيقة أن المجلس في دوراته الثلاث، كان إلى حد بعيد، ممثلاً لكافة الاتجاهات الفكرية والسياسية والاجتماعية والعقائدية في البلاد. وقد ضم أشخاصاً سبق لكثيرين منهم أن لعبوا أدواراً في خدمة المجتمع، فبعضهم أشغل مناصب وزارية في السابق، وبعضهم كانوا أعضاء في مجلس الأعيان أومجلس النواب. وكان من بينهم محامون وأطباء ونقابيون وكتاب وصحفيون. وضم المجلس ممثلين عن غرف الصناعة والتجارة ونقابة العمال. ولأول مرة في تاريخ الحياة التمثيلية النيابية ضم المجلس سيدات ناشطات في حياة المجتمع، فكان بذلك خطوة تقدمية بارزة. أضف إلى ماتقدم أن المجلس ضم عددا من منتسبي الأحزاب (الممنوعة رسمياً)، حتى الشيوعيين من بينهم. لهذه الأسباب قوبل وجوده بالإرتياح. وبالفعل أثبت المجلس في دوراته الثلاث أنه سد - إلى حد كبير- الفراغ الذي أحدثه غياب مجلس النواب.

على أن إستمرار الإحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية- على الرغم من جميع الجهود الدولية، وعلى الرغم من قبول العرب لقرارات الأمم المتحدة ولمبدأ " الأرض مقابل السلام"- دفع القيادة الأردنية إلى العودة لممارسة الحياة النيابية، على نحوما. ومن هنا صدرت إرادة ملكية بدعوة مجلس الأمة التاسع إلى عقد دورة استثنائية إعتباراً من يوم ٩ كانون الثاني ١٩٨٤م، من أجل النظر في تعديل المادة ٧٣ من الدستور.

واجتمع الأعيان والنواب في اليوم المعين، وأقروا التعديلات التي اقترحتها الحكومة على الدستور، وخلاصتها ما يلي:

١- يحق للملك بناءً على قرار مجلس الوزراء، أن يعيد المجلس المنحل ويدعوه للإنعقاد، بحيث يعتبر قائماً من جميع الوجوه ويمارس كامل صلاحياته الدستورية.
٢- يحق للملك بناءً على قرار مجلس الوزراء أن يأمر بإجراء الانتخاب العام في نصف عدد الدوائر الإنتخابية بالرغم من استمرارالظروف القاهرة في النصف الآخر.
٣- يتولى أعضاء مجلس النواب انتخاب نواب لملء المقاعد الشاغرة في الدوائر التي تعذر إجراء الانتخابات فيها.

وهكذا استأنف الأردن مسيرة الحياة النيابية بعد انقطاع استمر عشر سنوات. وكانت البداية دعوة مجلس النواب إلى عقد دورة عادية إبتداء من ١٦ كانون الثاني ١٩٨٤م. ولم تلبث أن جرت في الضفة الشرقية انتخابات فرعية لملء ثمانية مقاعد كانت شغرت في أثناء تجميد المجلس النيابي. وفي الوقت نفسه قام مجلس النواب بانتخاب ثمانية نواب جدد لملء ثمانية مقاعد شاغرة في بعض الدوائر بالضفة الغربية.

استمر هذا المجلس في ممارسة نشاطه حتى يوم ٣٠ تموز ١٩٨٨م، عندما صدرت إرادة ملكية بحله. وكان ذلك نتيجة اتخاذ القرار بفك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية.

وفي هذا الصدد تجدر الملاحظة أن معظم أعضاء هذا المجلس، الذي انتخب أصلاً في نيسان ١٩٦٧م، ظلوا يشغلون مقاعد النيابة ما يزيد على واحد وعشرين عاماً، الأمر الذي أفقد الصفة التمثيلية لهم، الكثير من ميزاتها خلال تلك السنوات الطوال.


الذخيرة العربية

الفصل الرابع

الأردن والمسارات العربية


الذخيرة العربية

الفصل الرابع
الأردن والمسارات العربية

(١)
التنسيق مع سوريا

يفرض موقع الأردن الجغرافي عليه مواقف والتزامات متعددة. فالأردن الذي تحيط به أربع دول أقوى منه (العراق والسعودية وسوريا وإسرائيل)، كثيراً ما وجد نفسه يواجه ضغوطاً تمارسها هذه الدول عليه. وقد عـانى الأردن الكثيـر مـن تحالفـات جيرانـه وخصوماتهم، وكان عليه دائماً أن يتحمل الضغوط من جهة، وأن يعمـل علـى إيجـاد المخارج التي تحفظ له كيانه وسلامته، من جهة أخرى.

ومن بين الدول العربية المجاورة، تقف سوريا في المقدمـة مـن حيـث التـأثير الجغرافي. ذلك أن مواصلات الأردن البرية والجوية مع ساحل البحر الأبيض المتوسـط وأقطار العالم الغربي- تمر كلها من سوريا. وقد مر بنا كيف وقع الأردن تحت الحصار الخانق عندما أغلقت سوريا حدودها البرية وأجواءها أمامه، في الفترة التي امتـدت مـن تموز ١٩٧١م إلى تشرين الثاني ١٩٧٣م. وكان فتح الحدود السورية ناشئاً عن مقتضيات المصلحة السورية لتحسين العلاقات مع الأردن، بعد أن اتخذت هي ومصر قراراً بالدخول في حرب مع إسرائيل.

وفي مواجهة الخطوة الـسورية، بـادر الأردن إلـى إصـدار قـانون عفوعـام في ١٨ أيلول ١٩٧٣م، ليـشمل جميـع المحكـومين والمعتقلـين والمطلـوبين داخـل المملكة وخارجها، ممن ارتكبوا جرائم سياسية ضـد أمـن الولـة. كـان ذلـك العفـو خطوة نحوإعادة الأمور إلى مجاريها بعـد أحـداث ١٩٧٠- ١٩٧١م، وفـتح صـفحة من صفحات التسامح وتجاوز الإساءات. كما تم الإفراج عـن المعتقلـين والموقـوفين من أبناء الأقطار العربية، وسمح لهم بالعودة إلى بلـدانهم. ولـم يقـف الأمـر عنـد ذلك الحد، إذ صـدر فـي ٣٠ تـشرين الأول ١٩٧٣م، قـانون عفـو آخـر، شـمل جميع الجرائم التي ارتكبت في الأردن قبل ذلك اليوم "باستثناء جرائم التجـسس والقتـل

العمد والاتجار بالمخدرات".

وبعد حرب ١٩٧٣م، أخذت علاقات الأردن وسوريا تتسم بالمودة والصفاء وتعود إلى الوضع الطبيعي. ذلك أن سوريا قدرت وقوف الأردن إلى جانبها في تلك الحرب. وكان لموافقة الأردن على قرار مؤتمر قمة الرباط بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني- تأثير بالغ على تحسين العلاقات ليس مع سوريا فحسب بل مع جميع الأقطار العربية.

ولكن تطورات أخرى لم تلبث أن فعلت فعلها في مواقف الدول العربية، ومن أهمها نشوب الحرب الأهلية في لبنان (١٩٧٥- ١٩٧٦م). وبناء على طلب الحكومة اللبنانية، دخلت قوات من الجيش السوري إلى لبنان للمساعدة على استعادة النظام.

وكان من جملة التطورات المهمة الأخرى أن المملكة العربية السعودية عملت على عقد اجتماع في الرياض يوم ١٨ تشرين الأول ١٩٧٦م، بين الرئيسين الأسد والسادات. وقد تمخض ذلك الاجتماع عن اتفاق على إيقاف إطلاق النار في لبنان، وإحلال الوئام بين سوريا ومصر محل الخصام. وبموجب ذلك الاتفاق، وافقت مصر (ضمناً) على بقاء القوات السورية في لبنان، ووافقت سوريا (ضمناً) على اتفاقية فصل القوات الثانية بين مصر وإسرائيل. وبدا أن الحاجة تدعوإلى أن توافق الأطراف العربية الأخرى على هذه التسوية، فتم ترتيب ذلك من خلال مؤتمر قمة، لم يلبث أن عقد بعد مؤتمر الرياض بأسبوع واحد.

كان ذلك هومؤتمر القمة الثامن الذي عقد في القاهرة خلال يومي ٢٥- ٢٦ تشرين الأول ١٩٧٦م. وقد وافق المؤتمر على أن قوات سوريا ولبنان سوف تصبح "قوة ردع وحفظ سلام"، تحت إمرة رئيس جمهورية لبنان. وكان المؤتمر انتصاراً واضحاً للسادات وسياسته، إذ أن معارضي اتفاقيات سيناء وأبرزهم سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية وجدوا أنفسهم معه وإلى جانبه.

وعاد الرئيس السادات- رئيس مصر- يحتل مكاناً بارزاً بين الزعماء العرب، بل يحتل موقع الصدارة بينهم، بحيث أصبحت خطواته المنفردة على طريق التسوية مع إسرائيل، مقبولة ومعترفاً بها.

ولم يلبث الرئيس الأسد أن قام بزيارة للسادات، اتفق معه في أثنائها على إنشاء قيادة سياسية موحدة بين مصر وسوريا (كانون الأول ١٩٧٦م).

ولكن العلاقات بين سوريا والأردن أخذت في تلك الأثناء تشهد نوعا من الفتور، ولم يلبث الفتور أن تحول إلى خصومة ونفور وعداء في عام ١٩٧٩م. ذلك ان سوريا أخذت توجه الاتهامات للأردن بأنه يشجع جماعة الأخوان المسلمين على مقاومة نظـام حكـم الرئيس الأسد.

ونفى الأردن أن تكون له أية علاقة بما نشب في سوريا مـن اضـطرابات، إلا أن سوريا أصرت على موقفها. وفي ٨ أيار ١٩٨٠م التقى الملك الحسين بالرئيس الأسد في بلغراد، وكان هناك عتاب. وكرر الملك القول ان اتهام الأردن "لا أساس له من الـصحة" ولكن الرئيس السوري لم يقتنع. وازدادت العلاقات ترديا. ثم جاء اندلاع الحـرب بـين العراق وإيران في أيلول ١٩٨٠م ليوسع من شقة الخلاف بين البلـدين، ذلـك أن الأردن أعلن منذ البداية مساندته للعراق في الحرب التي اضطره عدوان إيران إلى خوضها. أما سوريا فقد وقفت موقف التأييد لإيران، وكان السبب الكامن وراء ذلك، العداء المـستحكم بين حزب البعث الحاكم في العراق وحزب البعث الحاكم في سوريا. وعلى أثـر انعقـاد مؤتمر القمة في عمان، والذي امتنعت سوريا عن حضوره، عمد السوريون إلـى حـشد قواتهم على طول الحدود مع الأردن، اعتبارا من ٢٠ تشرين الثاني ١٩٨٠م. ووضـعت التقديرات ضخامة الحشد السوري بثلاث فرق من الجيش و١١٠٠ دبابة. ثـم صـدرت تهديدات علنية من سوريا ضد الأردن، وشنت أجهزة الإعـلام حملـة دعائيـة حافلـة بالاتهامات. ولمواجهة الحشد السوري قام الأردن بحشد عسكري مقابل، بل عمـد إلـى استدعاء قوات الاحتياط.

(٢)
الصلح بين مصر واسرائيل

من الواضح أن اقتناعا ساد في نفس الرئيس أنور السادات، بعد أن انتهت حـرب ١٩٧٣م – إلى ما انتهت إليه – بأن العرب لا يستطيعون التغلب على اسرائيل، ما دامت تحظى بدعم امريكا والتزامها بها. وعلى أساس ذلك الاقتناع، قرر أن أمريكا هي الدولـة الوحيدة التي تستطيع أن تتوسط في عقد الصلح بين مصر وإسرائيل، وأنه لا بد له من أن يضع يده بيدها وينحاز إليها. ونتيجة للوساطة الأمريكية، انسحب إسرائيل إلى الشرق من قناة السويس. وبإزاء الجمود الذي تبع ذلك، قرر الرئيس السادات أن يذهب بنفـسه إلـى إسرائيل، ويعرض السلام على شعبها، ظنا منه أن ذلك سيؤدي إلى إزاحة الحاجز النفسي،

وأن إسرائيل ستقابل خطوته الودية بخطوة مثلها، وأن النتيجة ستكون إحلال السلام، ليس بين اسرائيل ومصر فحسب، بل بينها وبين الدول العربية الأخرى المجاورة لها.

كان وصول الرئيس السادات إلى مطار اللد يوم ٢٠ تشرين الثاني ١٩٧٧م، مفاجأة مذهلة لم يكن أحد يتوقعها. وأخذ الناس في بلاد العرب يتابعون الزيارة من الإذاعة وعلى شاشات التفزيون. وفور وصوله بادر الرئيس السادات إلى العمل، فعقد خلال اليومين اللذين أمضاهما هناك عدة اجتماعات مع قادة إسرائيل. وكرر عدة مرات القول بان مصر ومعها العرب يرغبون في السلام، وأن إسرائيل مدعوة للتجاوب مع هذه الرغبة.

قوبلت خطوة الرئيس السادات بالاستنكار مع معظم الدول العربية، وأصدرت الحكومة الأردنية بيانا شجبت فيه القيام بخطوة منفردة على هذا المستوى من الخطورة. وبعد عودة الرئيس السادات من رحلته إلى اسرائيل، وجه الدعوة لأطراف مؤتمر جنيف (سوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل)، لعقد إجتماع لها في القاهرة، ولكن احدا من الأطراف العربية لم يستجب للدعوة، فعقد الاجتماع بين وفدين مصري وإسرائيلي، وبحضور وفد أمريكي.

وعلى الأثر قررت خمس دول عربية تجميد علاقاتها مع مصر، هي ليبيا والجزائر والعراق وسوريا واليمن الجنوبي، بالإضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية.

ومضى الرئيس السادات قدما في الطريق التي بدأها. ثم لبى دعوة الرئيس الأمريكي كارتر لإجراء مباحثات مباشرة مع رئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن في منتجع (كامب ديفيد). وكانت نتيجة المباحثات التوقيع ليوم ١٨ أيلول ١٩٧٨م على وثيقة بعنوان (إطار السلام في الشرق الأوسط)، وتقول الوثيقة إن السلام عقد بين مصر وإسرائيل، وإن الدول العربية الأخرى مدعوة للإنضمام إليه. وفي الوقت نفسه تم التوقيع على وثيقة ثانية تضمنت النقاط الرئيسية التي ستتضمنها معاهدة السلام المقبلة بين مصر وإسرائيل.

أعلنت الحكومة الأردنية في اليوم التالي، أن الأردن يؤمن بالحل الشامل ويعتبر انفصال مصر عن مسؤولية العمل الجماعي، إضعافا للموقف العربي. واعلن البيان الأردني ان التسوية يجب أن تتضمن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

ولم يلبث الرئيس كارتر أن أوفد وزير خارجيته سايروس فانس للاجتماع مع رؤساء دول الأردن وسوريا والسعودية، وشرح مزايا الاتفاقيتين. وعند وصول فانس إلى عمان،

أوضح الملك الحسين له موقف الأردن طبقا لبيان حكومته.

وحدث في أعقاب ذلك أن جاء العقيد معمر القذافي إلى الأردن، يرافقه السيد ياسر عرفات، وعقدا اجتماعا مع الملك الحسين. ثم جاء الرئيس حافظ الأسد إلى عمان واجرى مباحثات مع الحسين بشأن خطوة مصر المنفردة وضرورة التصدي لها.

ولكن مصر مضت في طريقها غير آبهه باعتراضات المعترضين. وبذل الرئيس كارتر جهودا حثيثة إلى ان تم يوم ٢٦ آذار ١٩٧٩م، التوقيع في واشنطن على معاهدة صلح بين مصر واسرائيل. وقد تضمنت تلك المعاهدة إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية بين البلدين، وان تنسحب قوات اسرائيل من سيناء خلال ثلاث سنوات، وأن تمارس مصر سيادتها حتى الحدود الدولية مع فلسطين، وأن تباح حرية المرور لسفن اسرائيل في خليج السويس وقناة السويس، وأن تعتبر مضائق تيران وخليج العقبة ممرات مائية ودولية. أما مستوطنات إسرائيل في سيناء فقد تمت إزالتها فيما بعد، بعد جهد جهيد. وفي ٢٦ كانون الثاني ١٩٨٠م تم فتح الحدود بين مصر وإسرائيل.

(٣)

ردود الفعل العربية

كان من نتائج توقيع مصر وإسرائيل على اتفاقيتي كامب ديفيد، أن حكومة العراق وجهت دعوة لعقد مؤتمر قمة عربي في بغداد، من أجل بحث ذلك الحدث الخطير. ووافقت جميع الدول العربية (باستثناء مصر) على حضور المؤتمر. وقد أدى سخط العراق وسوريا على خطوة مصر، إلى التقريب والمصالحة بينهما، وإلى توقيع حكومتيهما على ميثاق عمل قومي مشترك.

عقد المؤتمر خلال ايام ٢-٥ تشرين الثاني ١٩٧٨م، وتجلت فيه وحدة العرب، بين معتدلين ومتشددين على حد سواء. وخرج المؤتمر بقرارات ترفض اتفاقيتي كامب ديفيد، وتدعومصر إلى العودة عنهما وإلى أن لا توقع صلحاً منفرداً مع إسرائيل. وكان من جملة القرارات القول إن الأمة العربية تلتزم بالسلام العادل الذي يقوم على انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧م.

وكان من أهم قرارات المؤتمر قرار بإنشاء صندوق دعم عربي لدول المواجهة بمبلغ

٣٥٠٠ مليون دولار في السنة، ولمدة عشر سنوات، بحيث تكون حصة سوريا ١٨٠٠ مليون، وحصة الأردن ١٢٥٠ مليون وحصة منظمة التحرير ١٥٠ مليون، وتخصيص ١٥٠ مليون لدعم صمود الأرض المحتلة و١٠٠ مليون لإعادة إعمار لبنان. والدول التي تعهدت بدفع هذه المعونات هي: السعودية والعراق والكويت وليبيا والجزائر والإمارات العربية المتحدة وقطر.

وبإزاء رفض الرئيس السادات التراجع عن خطته، اتخذ المؤتمر القرارات التالية:

- قطع العلاقات السياسية مع مصر
- تجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية.
- نقل مقر الجامعة إلى تونس.
- فرض مقاطعة اقتصادية على مصر، تشمل النفط وسحب الأرصدة ووقف المبادلات التجارية.

ولم يلبث مقر الجامعة أن نقل إلى تونس في نيسان ١٩٧٩م. وفي حزيران انتخب السيد الشاذلي القليبي أميناً عاماً للجامعة العربية (وهوتونسي). وكانت تلك أول مرة ينتخب فيها شخص غير مصري لذلك المنصب. كما أن الدول العربية بادرت إلى قطع علاقاتها مع مصر وسحبت سفراءها، باستثناء ثلاث منها هي: السودان وسلطنة عمان والصومال.

أما بالنسبة للأردن فقد باشر بشراء الأسلحة والمعدات العسكرية لتحسين وضعه الدفاعي، إنطلاقا من اعتماده على الدعم المادي الذي قرره مؤتمر القمة. ولكن تبين بعد مدة أن بعض الدول لم تف بالتزاماتها (ليبيا والجزائر). كما أن دولاً أخرى عمدت، فيما بعد، إلى تخفيض مساعداتها نتيجة ظروف خاصة. فقد توقف العراق عن تقديم المعونة التي التزم بها، بعد مضي السنة الأولى على نشوب الحرب بينه وبين إيران.

وفي السنة التالية عقد مؤتمر القمة العاشر في مدينة تونس (٢٠-٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٩م)، واتخذ قرارين رئيسيين: (١) تثبيت قرارات مؤتمر قمة بغداد (٢) التحرك على الصعيد الدولي. وجدد المؤتمر في بيانه الختامي إدانة اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة الصلح بين مصر وإسرائيل، كما أدان السياسية الأمريكية لدورها في ذلك. وأكد المؤتمر ضرورة بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل التراب اللبناني. وتوصل إلى وضع تسوية بين لبنان ومنظمة

التحرير الفلسطينية، ولكن تلك التسوية لم ترض اياً منهما، فبقيت المشكلة تراوح مكانها.

واستمرارا لتأكيد الموقف العربي الرافض للصلح بين مصر وإسرائيل، تم عقد مؤتمر القمة الحادي عشر في عمان، خلال ايام ٢٥- ٢٧ تشرين الثاني ١٩٨٠م. ولكن الاجماع فيه كان أقل مما كان عليه في المؤتمرين اللذين سبقاه، فقد تغيبت عنه سوريا ولبنان وليبيا والجزائر واليمن الجنوبي ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ويعطينا البيان الختامي للمؤتمر والقرارات التي اتخذها، فكرة عما تم التوصل إليه. فقد أكد المؤتمر على رفض اتفاقيتي كامب ديفيد، وأيد حقوق العراق في أرضه ومياهه (ومعنى هذا إدانة عدوان إيران على أراضي العراق ومياهه)، وإدانة سياسة أمريكا في دعمها لإسرائيل، وأبدى القلق "من استمرار الخلاف والانقسام في الصف العربي".

(٤)

العلاقات الأردنية العربية

مرت علاقات الأردن بفترات مد وجزر مع الدول العربية، القريبة منها والبعيدة. وكانت لتوجهات كل دولة وحساباتها أثر كبير في ذلك. لنذكر جيداً أن الروح الإقليمية في الأقطار العربية أخذت تزداد رسوخاً مع مضي الزمن، وتبعاً لذلك أخذت المصلحة الإقليمية تطغى على المصالح القومية. وقد تعين على السياسة الأردنية أن تعمل جاهدةً لمواجهة التحديات والأخطار، وأن تلجأ إلى المرونة في تنظيم علاقاتها مع هذه الدولة أوتلك، طبقاً للظروف والإمكانات المتاحة.. إننا نستطيع أن نلاحظ مسار السياسة الأردنية، على النطاق العربي، من خلال الصفحات التالية:

مع منظمة التحرير الفلسطينية: كانت علاقات الاردن مع منظمة التحرير الفلسطينية ذات تأثيرات وحساسيات خاصة. ويعود ذلك إلى أن الفلسطينيين في الأردن (بين سكان الضفة الغربية، واللاجئين والنازحين إلى الضفة الشرقية)، يشكلون أكبر تجمع فلسطيني، من جهة، ويؤلفون نسبة كبيرة من سكان المملكة الأردنية، من جهة أخرى.

لقد مر بنا كيف أن منظمة التحرير الفلسطينية التي تألفت في الأردن في عام ١٩٦٤م، لم تلبث أن اتخذت خطاً مناهضاً، عندما أخذت تطالب بإنشاء مؤسسات وتشكيلات مدنية وعسكرية تابعة لها، على الأرض الأردنية، كان ذلك في نظر الحكومة

الأردنية، مدخلا حافلا بالأخطار، لأنه لا يمكن السماح بقيام سلطتين في بلد واحد، ولأن السماح بذلك سيؤدي – عاجلا أم آجلا – إلى الخراب والانهيـار. ثـم جـاءت حـرب ١٩٦٧م، وجاءت فترة ظهور المنظمات الفدائية خلال سنوات ١٩٦٧ – ١٩٧١م، حينما أدى تعدد السلطات في البلد الواحد إلى فوضى عارمة وإلى بلوغ حافة الانهيـار التـام. وكان من حسن الحظ أن المؤسسة العسكرية احتفظت بوحدتها وتماسـكها خـلال تلـك السنوات العصيبة، فاستطاعت أن تنقذ البلاد من الأخطار المحدقة، بين داخلية وخارجية، وان تفرض النظام وتستعيد سلطة القانون.

كان من أثر تلك الأحداث أن مرت فترة تباعد في المواقف استمرت ست سـنوات (١٩٧١ – ١٩٧٦). ولكن موافقة الأردن في عام ١٩٧٤م، علـى الاعتـراف بمنظمـة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني، وإخفاق مؤتمر جنيف – أديـا إلى تقريب المواقف. وهكذا جاء إلى عمان، في شباط ١٩٧٧م، وفد برئاسة خالد الفاهوم، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، وأجرى مباحثات مع رئيس الوزراء الأردني. وكانت النتيجة أن أعلن الأردن تأييده للمنظمة لحضور الدورة الثانية من مؤتمر جنيـف، علـى اعتبار أنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

ثم حدث لقاء بين الملك الحسين والسيد ياسر عرفات في القاهرة، في آذار ١٩٧٧م، عندما كانت مصر تستعد لمؤتمر السلام المقبل في جنيف. وكان البحث آنذاك يدور حول إمكانات إشتراك المنظمة في المؤتمر، وهل سيمثلها وفد مستقل أم أن ذلك سـيكون مـن خلال دخول ممثلين عنها كأعضاء في الوفد الأردني.

وجاءت الخطوة التالية بعد توقيع مصر على اتفاقيتي كامب ديفد. ففي أثناء إنعقـاد مؤتمر دمشق للدول المعارضة للإتفاقيتين، جاء السيد عرفات مع العقيـد القـذافي إلـى الأردن، كبادرة للمصالحة وطي صفحة الماضي. وكان اجتماع القادة الثلاثة في مطـار المفرق يوم ٢٢ أيلول ١٩٧٨م.

وفي مؤتمر بغداد (١٩٧٨م) إزداد التقارب بين وجهتي النظر الأردنية والفلسطينية بإزاء اتفاقيتي كامب ديفيد، فلم يلبث أن جاء إلى عمـان وفـد مـن منظمـة التحريـر الفلسطينية واجرى محادثات مع وفد أردني. وبعد المحادثات صدر بيـان يؤكـد علـى ضرورة الاحترام الكامل لمبـدأ سـيادة الدولـة الأردنيـة علـى أراضـيها وشـعبها. ومبـدأ اسـتقلالية العمـل الفلـسطيني فـي إطـار منظمـة التحريـر الفلـسطينية

وبينما كان الرئيس السادات يقترب من التوقيع على معاهدة الصلح مع اسرائيل، جاء السيد ياسر عرفات يوم ١٧ آذار ١٩٧٩م، إلى الأردن زائرا، بضع ساعات. وقد استقبل وأعضاء وفده استقبالا رسميا في نقطة حدود الرمثا، ثم مضى إلى القاعدة الجوية في المفرق حيث كان الملك الحسين في استقباله. وعقد الجانبان[١] اجتماعا، دار البحث فيه حول معاهدة الصلح القادمة بين مصر واسرائيل وما يجب اتخاذه من خطوات. وجاء في البيان الذي صدر بعد الاجتماع أنه لا بد من تطوير العلاقات بينهما والالتزام بقرارات قمة بغداد. وقال السيد عرفات "لقد وجدنا الحسين كما نتعشم وكما نتصوره دائما". وعلى أثر هذه الزيارة تم فتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في عمان أسندت رئاسته للعميد عبد الرزاق اليحيي. وقد أصبح هذا المكتب بمثابة بعثة دبلوماسية للمنظمة في العاصمة الأردنية. ولكي يبرهن الأردن على حسن نيته، عمد إلى إطلاق سراح عدد من المعتقلين من منتسبي التنظيمات الفدائية.

وقام الرئيس عرفات بزيارة اخرى للأردن يوم ٢١ آب ١٩٧٩م، حيث التقى بالملك الحسين في المفرق. وقال السيد عرفات بعد الزيارة التي استغرقت بضع ساعات "إن العلاقات بين الأردن ومنظمة التحرير تتسم بطبيعة خاصة مميزة، لأنها تتصل برابطة القربى والاخاء".

أما زيارة السيد عرفات الرابعة فقد وصل فيها إلى عمان واستمرت يومين (٥-٦ كانون الأول ١٩٧٩م). وفي أثناء الزيارة تم بحث العلاقات ونشاطات اللجنة الأردنية الفلسطينية العليا.

ثم جاءت سلسلة الاعتداءات الاسرائيلية الواسعة النطاق على القوات الفلسطينية في لبنان، والتي أسفرت عن خروج قيادة المنظمة وقواتها العسكرية من بيروت في آب ١٩٨٢م. وانتقلت قيادة المنظمة إلى تونس وفق شروط واضحة ومحددة بحيث لا يمس وجودها، وضع الدولة التونسية بأية صورة من الصور.

في تلك الفترة الحرجة، أبدى الأردن تعاطفه مع المنظمة، فأوفد الملك الحسين رئيس ديوانه بهجت التلهوني ووزير خارجيته مروان القاسم، للإجتماع بالسيد عرفات في

---

[١] كان الوفد الأردني يضم السادة مضر بدارن وعبد الحميد شرف وعبد السلام المجالي وعدنان أبوعودة وسليمان عرار وحسن ابراهيم. وأما الوفد الفلسطيني فكان يضم السادة فاروق القدومي وزهير محسن وعبد المحسن أبوميزر وحامد أبوستة وياسر عبد ربه وعبد الرزاق اليحيى.

أثينا، بعد خروجه من بيروت (٣ أيلول ١٩٨٢م). وقد أكد السيدان التلهوني والقاسم للسيد ياسر عرفات دعم الأردن للمنظمة وحرصه على سلامة بنيتها. وفي الشهر التالي دارت محادثات مستفيضة بين الحكومة الأردنية وقيادة المنظمة، من أجل التوصل إلى معادلة أردنية – فلسطينية، تحكم علاقة الشعبين مستقبلا.

وازدادت المصاعب في وجه المنظمة في عام ١٩٨٣م، إذ نشبت خلافات حادة بينها وبين سوريا، ووقعت انشقاقات في صفوفها، واستولت القوات السورية على المعسكرات والمنشآت الفلسطينية في البقاع وطرابلس.

من الواضح أن المصاعب التي واجهتها المنظمة هي التي دفعت قيادتها أن تطلب من الملك الحسين عقد دورة المجلس الوطني في عمان. ذلك أن المنظمة كانت تسعى لتوكيد شرعيتها بعد الانشقاق الخطير في صفوفها، وبعد اعتذار الجزائر واليمن الجنوبي عن عقد الدورة في أراضيهما. وافق الأردن على عقد الدورة في عاصمته، وقرر فوق ذلك أن يستضيفها ويتحمل أعباء نفقاتها، وعلى أن يتحمل نتائج سخط سوريا على ذلك.

وافتتح الملك الحسين الدورة (٢٢ تشرين الثاني ١٩٨٤م) بخطاب اقترح فيه أن يقوم الأردن والمنظمة بتحرك مشترك للخروج من حالة اللاحرب واللاسلم. ويجدر بالذكر أن الدورة انتخبت الشيخ عبد الحميد السائح رئيسا للمجلس الوطني الفلسطيني (بدلا من خالد الفاهوم الذي انضم للمنشقين).

تدارست منظمة التحرير الفلسطينية اقتراح الملك، وفي المباحثات التي أعقبت ذلك في عمان، تم التوقيع يوم ١١ شباط ١٩٨٥م على اتفاق للتحرك المشترك. وكان ذلك الاتفاق يتضمن الأسس والمبادئ التالية:

(١) الأرض مقابل السلام، كما ورد في قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة.

(٢) حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني "يمارس الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير المصير، عندما يتمكن الأردنيون والفلسطينيون من تحقيق ذلك، ضمن إطار الاتحاد الكونفدرالي العربي المنوي إنشاؤه بين دولتي الأردن وفلسطين.".

(٣) حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة.

(٤) حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها.

(٥) تجري مفاوضات السلام على هذا الأساس، في نطاق مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس الكبرى وسائر أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، ضمن وفد أردني- فلسطيني مشترك.(١)

ثم تبين بعد ذلك أن الولايات المتحدة اشترطت على المنظمة أن تعترف بقبول قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، من أجل أن توافق على دعوتها للاشتراك في المؤتمر الدولي الذي سيعالج قضية احتلال إسرائيل للأراضي العربية. وفي ذلك الوقت لم توافق المنظمة على قبول الاقتراح الأمريكي، مما أدى إلى توقف الاتصالات بين الجانبين الأردني والفلسطيني. بل تجاوز الأمر ذلك، إلى أن المجلس الثوري لحركة (فتح) أصدر في حزيران ١٩٨٦م بياناً، اتهم فيه الأردن بالتواطؤ مع الولايات المتحدة. وكرد فعل، قامت الحكومة الأردنية بإغلاق ٢٥ مكتباً من مجموع ٣٧ مكتباً تابعة للمنظمة وحركة (فتح). وبلغ التردي في العلاقات ذروته عندما قررت المنظمة في نيسان ١٩٨٧م إلغاء اتفاق ١١ شباط ١٩٨٥م.

مع سوريا: بعد فترة التنسيق والتكامل بين الأردن وسوريا خلال سنوات ١٩٧٤- ١٩٧٦م، عادت العلاقات إلى التردي، عندما أخذت سوريا تتهم الأردن بتشجيع جماعة الإخوان المسلمين على مقاومة نظام حكم الرئيس الاسد.

وزاد من حدة التوتر أن أحد موظفي السفارة السورية في عمان قاد عملية اغتيال اللاجىء السياسي السيد عبد الوهاب البكري في أواسط عام ١٩٨٠م. ثم بلغ التصعيد ذروته في مؤامرة استهدفت حياة رئيس الوزراء السيد مضر بدران، وهي مؤامرة تمكنت أجهزة الأمن الأردنية من إحباطها يوم ١ شباط ١٩٨١م. وقد تبين من إفادات المتآمرين الذين تم القبض عليهم في عمان، أن قائد العملية عدنان كامل بركات، يحمل رتبة عقيد في (سرايا الدفاع)، وأن الخطة كانت تقضي بإطلاق النار من الرشاشات وبالقنابل اليدوية على السيارة التي يستقلها رئيس الوزراء، وذلك عند ملتقى الطرق القريب من دار رئاسة الوزراء (الدوار الثالث- جبل عمان).

وبعد أسبوع قامت عناصر من المخابرات السورية بمهاجمة السفارة الأردنية في

---

(١) أذيع نص الاتفاق في ٢٣ شباط ١٩٨٥م، ونشرته الصحف الأردنية في اليوم التالي.

بيروت، فقتل جندي أردني ورجل أمن لبناني، كانا يقومان بمهمة الحراسة، وتمكن المهاجمون من اختطاف القائم بالأعمال، السيد هشام المحيسن. وبعد مساع حثيثة اشتركت فيها جهات دولية، تم الإفراج عن القائم بالأعمال في بلدة شتورة بلبنان.

على أن العام التالي-١٩٨٢م- شهد تراخياً في التوتر. وفي نهاية العام أنهت سوريا سحب قواتها العسكرية من حدودها مع الأردن.

وبقي الوضع بين البلدين على غير ما يرام، حتى آب ١٩٨٥م، عندما قرر مؤتمر القمة الاستثنائي في المغرب، تأليف لجنة مصالحة من السعودية وتونس، للعمل على تنقية الأجواء العربية. ولم تلبث اللجنة أن قامت بزيارة لعمان. وأعقب ذلك اجتماع في مدينة جدة خلال يومي ١٦- ١٧ أيلول، حضره رئيسا وزارتي الأردن وسوريا. ثم عملت لجنة المصالحة على عقد اجتماع ثان في جدة بين رئيسي الوزارتين (٢٠- ٢١ تشرين الأول)، تمخض عن الاتفاق على مايلي:

(١) تأكيد الالتزام بقرارات مؤتمرات القمة، وبالوفاق العربي.
(٢) التمسك بمشروع السلام الصادر عن قمة فاس (١٩٨٢م) لتحقيق السلام العادل والشامل في إطار مؤتمر دولي.
(٣) رفض التسويات الجزئية والمنفردة مع إسرائيل.
(٤) استئناف اللقاءات والحوار في دمشق وعمان.

بعد هذا تبادل رئيسا الوزارتين الزيارات في دمشق وعمان. ولم يلبث الملك الحسين أن لبى دعوة الرئيس السوري لزيارة دمشق (٣٠- ٣١ كانون الأول ١٩٨٥م). وقد أجرى الزعيمان محادثات مطولة اتفقا فيها على ضرورة التعاون بين بلديهما. وبهذه الزياة انتهت قطيعة استمرت سبع سنوات. وفي أوائل أيار ١٩٨٦م قام الرئيس الأسد بزيارة عمان.

وفي تلك الفترة استطاع الأردن أن يحقق أمراً لم يكن قريب المنال في فترات عديدة سابقاً ولاحقاً، ألا وهوالوصول إلى علاقات طبيعية وصافية مع الدول الأربع الأكثر تأثيراً بالنسبة له وهي: سوريا والعراق والسعودية ومصر.

واستغل الملك الحسين العلاقات الطيبة التي سادت بينه وبين الرئيسين الأسد وصدام حسين، واستطاع بعد جهود حثيثة أن يقنعهما بعقد لقاء بينهما، في محاولة منه لرأب الصدع وتحقيق التفاهم. وقد التقى الزعيمان فعلاً في قاعدة (الرويشد) الجوية. ومع أن ذلك

اللقاء استمر يومي ٢٦- ٢٧ نيسان ١٩٨٧م، إلا أن الرئيسين الأسد وصدام لم يتوصلا إلى التفاهم المنشود. ثم عمل الحسين على جمع الزعيمين وتحقيق المصالحة بينهما في مؤتمر قمة عمان في تشرين الثاني ١٩٨٧م. ولكن لم يمض وقت طويل بعد ذلك حتى ظهر أن تلك المصالحة ام تكن نابعة من القلب، وأن الخلافات كانت أعمق مما كان يبدوعلى السطح.

مع مصر: على الرغم من أن مصر ليست من الدول المجاورة للأردن، إلا أن تأثيرها الأدبي والمعنوي، كان قوياً على الدوام، وخصوصاً في عهد الرئيس عبد الناصر. كانت مصر قد أعادت علاقاتها الدبلوماسية مع الأردن في أيلول ١٩٧٣م (بعد انقطاعها ١٧ شهراً). وفي الحرب التي نشبت في الشهر التالي، وقف الأردن إلى جانب مصر وسوريا، وخاضت قواته المسلحة معارك الحرب في جبهة الجولان. ونتيجة لذلك سادت علاقات الوئام بين البلدين، وقام الملك الحسين في عام ١٩٧٤م بزيارتين للرئيس السادات. وفي أيار١٩٧٥م قام الرئيس السادات بزيارة الأردن.

كانت لتلك الزيلدة معنى خاص،إذ كانت أول زيادة يقوم بها رئيس دولة مصري للأردن، ولأنها جاءت في نطاق سياسة الوفاق التي سادت بين الدول العربية بعد حرب تشرين١٩٧٣م. وقد قوبل الرئيس السادات بترحيب بالغ على المستويين الرسمي والشعبي، وأطلق علية لقب "بطل العبور"، إذ كان ما يزال حياً في الأذهان دوره الكبير في تلك الحرب التي ردت على للعرب اعتبارهم في نظر أنفسهم وفي أنظار العالم. وفي أثناء الزيارة ألقى الرئيس السادات خطاباً نوه فيه بموقف الملك الحسين وموقف القوات المسلحة الأردنية وموقف الشعب في حرب ١٩٦٧م، ووصفه بأنه كان "موقفاً خالداً فيه الوفاء وفيه الصدق وفيه روعة الأداء".

أعقب ذلك أن مصر اتخذت لنفسها خطاً منفصلاً وعقدت صلحاً مع إسرائيل. وقد أثارت تلك الخطوة سخط العرب، فعمدت معظم دولهم-ومن جملتها الأردن- إلى قطع علاقتها مع مصر (آذار ١٩٧٩م).

ولكن عزلة مصر لم تدم طويلاً. ففي السنة التالية (١٩٨٠م) نشبت الحرب بين العراق وإيران، وكان من جملة تفاعلات تلك الحرب أنها فتحت المجال أمام مصر للعودة إلى الصف العربي. ذلك أن مصر وقفت ضد السياسة الإيرانية في التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، وأخذت تمد العراق بقطع الغيار والعتاد، الذي أصبح في حاجة ماسة إليها.

ولما كان الأردن قد وقف مع العراق في حربه مع إيران، بكل ما يملك من إمكانات، فإن تفاهم العراق ومصر ترك أثراً إيجابياً بالنسبة له، وبينما كانت الأوضاع في البلاد العربية تتجه نحوتحقيق مزيد من التعاون، فوجىء العالم باغتيال الرئيس أنور السادات يوم ٦ تشرين الثاني ١٩٨١م. عندما كان يستعرض قوات الجيش المصري في الاحتفال بذكرى حرب ١٩٧٣م. وقام بتنفيذ عملية الاغتيال عدد من الجنود الذين تبين فيما بعد أنهم ينتمون إلى مجموعة إسلامية متطرفة؛ إذ أطلقوا عليه النار في ساحة العرض، فسقط قتيلاً. كان اغتيال الرئيس السادات حلقة في سلسلة الاغتيالات الدامية التي شهدها الوطن العربي، على خلفية الاجتهادات في معالجة الصراع العربي- الإسرائيلي. ولا شك في أن التاريخ سيحفظ للرئيس السادات عزيمته وجرأته، عندما أقدم على اتخاذ الخطوة الأولى على طريق التحول نحوعقد السلام مع إسرائيل. ومما يجب ملاحظته في هذا الصدد، أن مصر استمرت- بعد اغتيال الرئيس السادات- في السير على طريق السلام التي اختطها. وأنها فتحت الباب بذلك أمام منظمة التحرير الفلسطينية، وبعدها الأردن، للسير على ذلك الطريق.

تولى الرئيس حسني مبارك رئاسة مصر بعد اغتيال الرئيس السادات. وأدى استمرار الحرب بين العراق وإيران إلى مزيد من التقارب بين مصر والدول العربية الأخرى. لقد نتج عن الضغوط الشديدة التي أخذ العراق يواجهها مع استمرار الحرب، أن التقارب ازداد بينه وبين مصر. وفي تلك الأثناء اتجه الأردن، من منطلق نهجه السياسي الواقعي والمعتدل، نحوالتقارب مع مصر، ونحوإعادة علاقاته الطبيعية بينه وبينها.

وكان لقاء الملك الحسين مع الرئيس حسني مبارك في عاصمة الهند (نيسان ١٩٨٤م)، بداية لفتح صفحة جديدة في سجل العلاقات بين البلدين. ولم تلبث الحكومة الأردنية أن اتخذت في ٢٥ أيلول ١٩٨٤م، قراراً بإعادة علاقاتها مع مصر "تقديراً منها لتمسك مصر وتلاحمها مع نضال الشعب العربي في فلسطين والعراق ولبنان". وعلى الأثر استأنفت سفارة الأردن في القاهرة وسفارة مصر في عمان، أعمالهما المعتادة. وأعلن الرئيس مبارك تقديره لخطوة الأردن، وأوفد مدير مكتبه أسامة الباز إلى عمان لينقل رسالة شكر وتقدير "للخطوة الشجاعة" التي اتخذها الأردن. وقال الباز: "نحن مدينون للملك الحسين وللشعب الأردني باتخاذ هذه الخطوة التاريخية الكبيرة". ثم جاء الرئيس مبارك إلى الأردن في زيارة رسمية (٩- ١١ تشرين الأول ١٩٨٤م). وفي المباحثات التي دارت بين الرئيس مبارك والملك الحسين، تم الاتفاق على تأليف لجنة عليا من البلدين يرأسها رئيس الوزراء في

كل منهما، من أجل إقرار برامج التعاون بينهما في مختلف المجالات. وبعد هذه الزيـــارة بأيام قام الأمير الحسن ولي العهد بزيارة رسمية لمصر استمرت أربعة أيـــام. وفـــي أول كانون الأول قام الملك الحسين، يرافقه رئيس الوزراء السيد أحمد عبيدات، بزيارة رسمية لمصر. وقد استقبل الملك استقبالاً رسمياً وشعبياً وبترحيب واسع. وجـــاء فـــي خطـــاب الرئيس مبارك، عند استقباله للحسين، قوله:

"... وشعب مصر أظهر تقديره العارم لما تتحلى به من صـــفات ســـامية ومزايا حميدة في روابطك السياسية والاجتماعية، ومن أبرزها عفة اللسان واحترامك للرأي الآخر مهما اتسعت رقعة الخلاف... إن مصر لا تتـــسى لك ولأسرتك العربية الأصيلة تاريخاً ناصعاً معاصراً، هوالترجمة الصادقة لنضال مستمر من أجل رفعة الإنسان العربي...".

وكان تقدير الرئيس مبارك ناشئاً عن أن الأردن كان أول دولة عربية تعـــود عـــن مقاطعة مصر. ثم عاد الرئيس مبارك ليزور الأردن في ١٨ آذار ١٩٨٥م. وبعـــد أن التقـــى الملك الحسين، غادر وإياه عمان إلى بغداد، حيث اجتمعا بـــالرئيس صـــدام حـــسين، إظهـــاراً لتأييدهما للعراق في حربه ضد إيران.

وبقيت العلاقات طبيعيـــة بـــين الأردن ومـــصر حتـــى آب ١٩٩٠م. عنـــدما تباينـــت مواقفهماتجاه الأسلوب الأمثل لمعالجة غزوالعراق للكويت. وكان بعد ذلك ما كان.

مع العراق وليبيا: تميزت العلاقات الأردنية – العراقية بالصفاء وروح التفاهم ابتداء مـــن عام ١٩٧٣م. وازدادت تلك العلاقات متانة في الحرب التي نشبت بين العراق وإيران في عـــام ١٩٨٠م. وبقي الوضع كذلك إلى عام ١٩٩٠م. عندما أقدم العراق على احتلال الكويت. وفـــي المأزق الذي وجد العرب أنفسهم فيه، على حين غرة، حاول الملك الحسين التوصل إلـــى حـــل عربي، يقطع الطريق على تدخل الدول الأجنبية. وحيث أن الأردن لـــم يعمـــد إلـــى شـــجب الغزوالعراقي فوراً، فقد اعتبرته بعض الدول العربية وغير العربية متعاطفاً مع العراق، وعاقبته على ذلك دون وجه حق (سوف يتم تفصيل ذلك في الصفحات اللاحقة).

أما العلاقات مع ليبيا فقد تأرجحت مراراً وتكراراً منذ أن تولى العقيد معمر القذافي حكـــم تلك البلاد في أيلول ١٩٦٩م. ففي ايلول ١٩٧٠م، عمدت ليبيا إلى قطع العلاقات السياسية مـــع الأردن وإلى قطع المعونة المالية التـــي قررهـــا مـــؤتمر الخرطـــوم. واســـتمرت القطيعـــة

ست سنوات إلى أن أعيدت العلاقات في نيسان ١٩٧٦م.

بعد ذلك سادت العلاقات الطبيعية بين البلدين. وفي أيلـول ١٩٧٨م جـاء العقيـد القذافي إلى الأردن، يرافقه السيد ياسر عرفات، حيث عقدا اجتماعاً مع الملـك الحـسين. وفي السنة التالية جاء العقيد القذافي ليزور الأردن (حزيران. ١٩٧٩م)، وكانه من تـأثره بما شاهد وعرف في تلك الزيارة، أنه أعلن في مؤتمر صحفي عقده بعد ذلك:

"أن الأردن يشكل واجهة أمامية متقدمة لأمتة العربية، وبوابة أمام العـدو، علـى العرب الوقوف أمامها. إن أي ضرر يصيب الأردن يصيب المنطقة ويفتح المجال أمـام العدوعلى مصراعيه، إذ لا شيء يمكن أن يوقفه بعد ذلك.[١]"

ثم دعا إلى مساندة الأردن وتقديم العون الكامل له.

وكرر القذافي مثل هذا القول في دمشق "١٢ تموز"، إذ دعا الـدول العربيـة إلـى الوقوف مع الأردن ودعمه بكل الوسائل "لأنه يعتبر بوابة إذا اجتازها العدوفإنه سـيجتاز ويهدد دول الخليج والعراق".

ثم وجه الرئيس القذافي دعوة للملك الحسين، فلبى الحسين الدعوة، حيث قـدم لـه القذافي وسام(الفاتح الأعظم) قائلاً إن الأردن "على الرغم من فقره، يقـف ومـا يـزال، بعزيمة وكبرياء الأمة العربية التي يمثلها الملك الحسين".

ولكن الرئيس القذافي لم يلبث أن قطع العلاقـات مـع الأردن لمـدة تزيـد علـى سنة(١٩٨٠-١٩٨١م)، لأن الأردن ابتاع من أمريكا عددا من طائرات الاستكشاف.

ثم جاء الرئيس القذافي ليزور الأردن بصورة مفاجئة في حزيران ١٩٨٣م، بهدف البحث في تحقيق مصالحة سورية- عراقية- أردنية. ولكن الأردن لم يلبث أن فوجىء في شباط ١٩٨٤م، بجماعة من الناس يقتحمون مبنى السفارة الأردنية في طرابلس، ويشعلون النار فيه حتى أتى الحريق عليه وعلى موجوداته. وتبين للحكومة الأردنية أن الذين قاموا بإحراق مبنى السفارة هم من أفراد الشرطة والمخابرات، فعمدت إلى قطع علاقاتها مـع ليبيا.

وبقيت العلاقات مقطوعة إلى أن تقرر عقد مؤتمر قمة طارىء في عمان، فبادرت

---

[١] جريدة (الرأي) بتاريخ ٢ تموز ١٩٧٩م.

الحكومة الأردنية إلى اتخاذ قرار بإعادتها (أيلول ١٩٧٨م). ثم وجه الملك الحسين دعـوة للرئيس القذافي لحضور المؤتمر، إلا أنه لم يحضر ولم يرسل وفداً يمثل بلاده.

وهكذا استمرت القطيعة بين البلدين حتى أوائل عام ١٩٨٩م، عندما أعلن الحـسين تأييده للجماهيرية الليبية في مواجهة تهديدات الولايات المتحدة. وعلى الأثر بعث القـذافي في ١٩ كانون الثاني برقية إلى الملك جاء فيها قوله:

> لقد سطرتم سطراً خالداً ومشرفاً يسجل تاريخ أمتنا العربية المعاصر، ما كان ليدٍ واحدة أن تسجله، وكان متوقعاً على أيديكم جميعاً،لأنه شرف لكم جميعاً. لقد أعدتم للأمة العربية اعتبارها وسؤددها أمام العالم بهذا الموقف الواحد الذي لا ينسى.

وفي عام ١٩٩٠م تبادل الأردن وليبيا السفراء. ومنذ ذلك الحين سـادت العلاقـات الطبيعية بين البلدين.

(٥)
الحرب العراقية-الإيرانية

نشبت هذه الحرب على خلفية نزاعات قديمة عميقة الجذور. ففي الحرب العالميـة الأولى اعتدت إيران على أراضٍ عربية صرفة وضمتها إلى أراضيها، ومن جملة ذلـك إمارة عربستان وعاصمتها المحمرة، والتي كانت موطن قبائل عربية عريقة منذ أيام الفتح (أطلقت عليها إيران إسم خوزستان). ولم تكتف إيران بذلك بل زحفت على أراض أخرى في المنطقة الساحلية، وزاحمت العراق على ممر شط العرب. كما أن إيران عمدت إلـى تشجيع الثورات الكردية المتتالية، بقصد أن يرضخ العراق لمطالبها. بل أن الشاه لم يراع مشاعر بل العرب والمسلمين، فأخذ يزود إسرائيل بالنفط. وفي عـام ١٩٧١م اسـتولت إيران على ثلاث جزر عربية في الخليج. وأخيراً وجد العراق نفسه مضطراً لعقد إتفـاق مع إيران في الجزائر "وقعه الشاه والسيد صدام حسين نائب رئيس الجمهورية العراقيـة آنذاك" بتاريخ ٦ آذار ١٩٧٥م.

وبموجب الإتفاق حصلت إيران على جزء من شط العرب كانت تطالب به، مقابـل إيقاف دعمها للأكراد الثائرين.

وقامت الثورة الإسلامية ضد الشاه في عام ١٩٧٨م، واضطر الشاه أن يغادر إيران.وعلى الأثر دبت الفوضى في البلاد في أثناء الانتقال من النظام القديم إلى النظام الجديد كما أن إيران أخذت تعمل على نشر ثورتها "الشيعية" في العراق، حيث يؤلف الشيعة نصف عدد السكان تقريباً. وكانت النتيجة أن العراق عمد إلى مهاجمة إيران بجيوشه يوم ٢٢ أيلول ١٩٨٠م.

في بادىء الأمر أحرزت القوات العراقية انتصارات مهمة واستولت على مناطق واسعة من جملتها مدينة المحمرة، إلا أنها اضطرت إلى إيقاف تقدم قواتها في نيسان ١٩٨١م. وتطور القتال إلى حرب شاملة، فعمدت إيران إلى إيقاف مرور السفن التي تحمل نفط العراق في مياه الخليج، وأغلق ميناء البصرة. وفي عام ١٩٨٢م، أوقفت سوريا تدفق النفط في الانبوب الذي يمر في أراضيها. وطالت الحرب، وأخذت إيران تقوم بهجمات معاكسة، فتراجع العراقيون. وصورت إيران الحرب على أنها جهاد ديني. ولجأ ملالي إيران إلى سوق الألاف من الشبان- بل الأطفال- إلى الهجوم في موجات بشرية كثيفة ولكن العراقيين قاتلوا ببسالة- لا فرق بين سنة وشيعة- دفاعاً عن وطنهم.

واستعمل الطرفان الأسلحة الكيماوية، ولكن الدعاية العالمية ركزت حملتها في ذلك على العراق. وتقدمت قوات إيران باتجاه البصرة واستولت على شبه جزيرة الفاو.

وأصدر مجلس الأمن الدولي في ٢٠ تموز ١٩٨٧م القرار ٥٩٨، الذي يدعوالطرفين إلى وقف إطلاق النار وإنسحاب قواتهما إلى الحدود الدولية. وقبل العراق القرار، ولكن إيران تلكأت، لا تقبل ولا ترفض. وخاض العراق خمس معارك رئيسية بين شهري نيسان وآب ١٩٨٨م، فتمكن من استرداد جميع الأراضي التي كانت إيران استولت عليها. بل توغلت جيوشه ٦٠ كيلومتراً داخل أراضي إيران. وزاد من سوء وضع إيران أن البحرية الأمريكية قامت في نيسان ١٩٨٨م بإغراق نصف الأسطول الإيراني في ظرف ست ساعات. ونتيجة للانتصارات العراقية، أعلن آية الله الخميني في ١٨ تموز ١٩٨٨م أمره للقوات الإيرانية بوقف إطلاق النار قائلاً أنه يفعل ذلك وكأنه يتجرع كأساً من السم. وبالفعل توقف القتال بعد يومين.

ألحقت هذه الحرب التي استمرت ثماني سنوات خسائر فادحة بإيران والعراق. ودفع المدنيون ثمناً باهظاً نتيجة الغارات الجوية على المدن. وأصيب العراق بضائقة اقتصادية فاضطر إلى اقتراض مبالغ كبيرة من فرنسا ومن دول الخليج.

ووقفت الدول العربية في الحرب إلى جانب العراق، باستثناء ليبيا وسوريا. ومع أن ليبيا تحولت في السنة الأخيرة من الحرب إلى تأييد العراق، عندما رفضت إيران قبول القرار ٥٩٨، إلا أن سوريا استمرت في تأييد إيران وظل أنبوب النفط العراقي الذي يمر في أراضيها مغلقا.

أما الأردن فقد وقفت منذ البداية إلى جانب العراق، انطلاقا من مبدأ الدفاع العربي المشترك، ومن الواجب القومي، ومن الإيمان بأن الأرض العربية وحدة واحدة لا يمكن قبول الاعتداء عليها. ثم أن الأردن لم ينس دور العراقيين وتضحياتهم في حرب ١٩٦٧م.

فبعد يومين من نشوب الحرب العراقية- الإيرانية ذهب الملك الحسين ورئيس الوزراء السيد مضر بدران إلى بغداد، وعرض الملك على الرئيس صدام حسين استعداد الأردن لدعم العراق عسكرياً، فكان الجواب أن العراق يملك القوة العسكرية الكافية لخوض الحرب وحده. ووضع الأردن مطاراته في خدمة الطيران العراقي. وفي هيئة الأمم المتحدة وجه رئيس وزراء إيران (تشرين الأول ١٩٨٠م) اتهاماً للأردن ومصر والمغرب، بأنها تزود العراق بالسلاح والذخائر وقطع الغيار.

وقامت في البلاد حملة تبرعات لتمويل قوات المتطوعين، واشترك في التبرع آلاف المواطنين، كما اشتركت في ذلك مؤسسات البلاد الاقتصادية والتجارية.

كان تأييد الأردن للعراق في تلك الحرب قائماً على الصعيدين الرسمي والشعبي. ومنذ البداية أصبح الأردن نافذة مهمة للعراق على العالم، وأصبح ميناء العقبة منفذاً رئيسياً له على البحار العالمية. وقد تمثل العون في أن الأردن ساعد العراق في ابتياع الأسلحة من الصين واسبانيا ومن دول أوروبية أخرى، وتم ابتياع مقادير كبيرة من الدبابات والذخائر وقطع الغيار كان العراق في أمس الحاجة إليها (بعد أن أعلن الاتحاد السوفياتي حياده في الحرب). ولم يقتصر دور الأردن على ذلك، إذ أن الملك الحسين عمل جاهداً على شرح وجهة نظر العراق في أثناء لقاءاته العديدة مع زعماء العالم الغربي. بل إن الملك بذل جهوداً حثيثة من أجل حشد التأييد في بلاد العرب للعراق. وخاصة مع سوريا وليبيا.

وأثمر تأييد الأردن للعراق في تعيين نقاط الحدود الدولية بين البلدين وتثبيتها على الأرض. وكان العراقيون في عهد عبد الكريم قاسم تقدموا مسافة تقارب ١٢ كيلومتراً، على امتداد الحدود داخل الأراضي الأردنية وأنشأوا مخافر فيها، ونقطة حدود (طريبيل)، كما أنشأوا مطار (النظايم) غير بعيد عن الحدود السعودية. وبمبادرة من الرئيس صدام حسين،

تألف وفدان أردني وعراقي لترسيم الحدود (طبقا لمذكرتين كانت الحكومتان تبادلتهما في عام ١٩٣٢م). وهكذا عاد العراقيون الى الحدود الدولية، باستثناء تعديل محدود تــضمن إدخال منطقة المطار في الحدود العراقية، وتعويض الأردن بمساحة مماثلة من الأراضي المجاورة لأرض المطار. وبعد أن تمت جميع الإجراءات، تم توقيع معاهدة الحدود بـــين البلدين والتصديق عليها في ١٣ أيار ١٩٨٤م[١].

وبعد أن توقفت الحرب، ذهب الملك الحسين للتهنئة بالانتصارات التـــي أحرزهـــا العراق (يومي ١٥-١٦ آب ١٩٨٨م). وخلال تلك الزيارة تم التوقيع على محضر تعاون مشترك قدم العراق بموجبه أسلحة ومعدات مما اغتنمه من إيران، هدية لـــلأردن. وقـــد تضمن ذلك:

٩٠ دبابة من نوع تشيفتين.

٦٠ دبابة من نوع م/٤٧.

١٩ دبابة من نوع سكوربيون.

٣٥ ناقلة أشخاص.

ويجدر بالذكر أن الأردن أفاد بصورة غير مباشرة من الحرب، إذ أخـــذ العـــراق يستورد الكثير مما يحتاج إليه عن طريق ميناء العقبة، مما دفع الأردن إلى توسيع الميناء، حيث أخذت السفن تنتظر دورها لتفريغ حمولاتها، وتم توسيع الطريق المؤدية إلى حدود العراق، فأخذت أساطيل الشاحنات الضخمة تسير عليها في أرتال متتابعة وهي موســـوقة بمختلف أنواع البضائع. وعمل الأردن على تزويد العراق بمنتوجاته الصناعية، مما أدى إلى ارتفاع حجم التبادل التجاري، ومال الميزان لصالح الأردن، فاخذ العراق يمده بالنفط تسديدا للفرق بالحساب.

(٦)
فك الارتباط بين الضفتين

كان للزمن وتعاقب الأحداث، دور كبير في تطورات مراحل القضية الفلسطينية –

---

[١] بدري الملقي: الأرض وملكيتها في الأردن، لجنة تاريخ الأردن، عمان ١٩٩٤م: ١٥-١٦ و٦٤-٦٥. و نشرت معاهدة الحدود في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢ حزيران ١٩٨٤م.

قضية جميع العرب، وبخاصة في الأقطار المجاورة لإسرائيل. لقد نشبت حروب ١٩٤٨م و١٩٥٦م و١٩٦٧م و١٩٧٣م من أجل فلسطين، أوبالأحرى، كردود فعل من العرب لدفع الغزوة الصهيونية، ولإيقاف اسرائيل عند حدها، وجاءت وحدة الضفتين نتيجة من جملة نتائج حرب ١٩٤٨م. ومع مضي الزمن تنامى شعور الفلسطينيين بهويتهم الإقليمية، انسياقا مع تنامي الشعور بالإقليمية في أقطار العرب الأخرى. وفي عام ١٩٧٤م أجمعت الدول العربية – ومن جملتها الأردن – على الاعتراف بمنظمة التحرير ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني. وفي الوقت نفسه أخذ العالم يلمس نضال الفلسطينيين العادل ويتجاوب معه، واخذت منظمة التحرير الفلسطينية توطد لنفسها مكانة راسخة، باعتبار أنها تمثل شعبا عقد العزم على مواصلة النضال حتى يحصل على حقوقه المشروعة.

اما الأردن فلم يكن في وضع يحسد عليه. فالوحدة بين الضفتين والتي عقدت بروح قومية مثالية، وبطلب ملح من قبل أبناء الضفة الغربية انفسهم – صورتها دعايات الأطراف الأخرى على أنها عملية ضم وهيمنة من قبل الضفة الشرقية. وفي الأعوام ١٩٦٨ – ١٩٧٠م، كادت المنظمات – تحت شعار العمل من أجل فلسطين – أن تطيح بكيانه وتقضي على وجوده كدولة مستقلة. وبعد قرار عام ١٩٧٤م ظهرت الإزدواجية سيفا مصلتا في وجه الأردن حتى ان حرمان شعبه من ممارسة الديمقراطية والحياة النيابية لم يكن كافيا لتجنيبه الاتهامات والريب والشكوك. وبذل الأردن كل ما كان في الوسع لاتخاذ الإجراءات التي تحفظ له كيانه من جهة، وتنظم علاقته بمنظمة التحرير الفلسطينية وسكان الضفة الغربية الخاضعة لاحتلال اسرائيل، ولكسب ثقة المواطنين المقيمين في الضفة الشرقية، من جهة أخرى. ولكن كل ذلك لم يؤد إلى خلق الثقة المتبادلة أو إزالة الريب والشكوك.

هذه هي الخلفية الكامنة وراء القرار بفك العلاقة القانونية والإدارية مع الضفة الغربية، والذي تم اتخاذه يوم ٣١تموز ١٩٨٨م.

سبقت إعلان القرار سلسلة من الإجراءات. ففي يوم ٢٨ تموز قررت الحكومة إلغاء خطة التنمية في الضفة الغربية وحل سائر لجان التنمية والعطاءات والمشتريات العاملة في إطار تلك الخطة. وجاء في بيان مجلس الوزراء أن القرار اتخذ في نطاق العمل على ابراز الهوية الفلسطينية ولتمكين منظمة التحرير الفلسطينية من القيام بمسؤولياتها، ولإزالة الشكوك حول موقف الأردن «ووضع حد لإساءة تفسير كل جهد يقوم به لدعم صمود الشعب العربي الفلسطيني تحت الاحتلال ووصفه بأنه تصرف مشبوه ... وبانه يتعارض مع تطلعات الشعب

الفلسطيني للاستقلال على أرض وطنه...»

وبعد يومين جاءت الخطوة التالية، ففي ٣٠ تموز صدرت إرادة ملكية بحل مجلس النواب، بقصد إضفاء الشرعية الدستورية على قرار فك الارتباط مع الضفة الغربية.

وفي مساء يوم ٣١ تموز أعلن الملك الحسين في خطاب له، قرار الأردن بفك الارتباط، بعد ٣٨ عاماً من الوحدة بين الضفتين. وجاء في الخطاب أن القصد هو دعم التوجه الوطني الفلسطيني وإبراز الهوية الفلسطينية.

وقال الملك إنه مثلما كان عقد الوحدة عام ١٩٥٠م ناتجاً عن رغبة ممثلي الشعب الفلسطيني، فإن القرار بفك الارتباط يأتي استجابة لرغبة المنظمة التي تمثل الشعب الفلسطيني. وقال الملك أيضاً إن الأردن ظل يعتقد أن الارتباط مع الضفة الغربية لا يشكل عقبة في وجه تحرير الأرض الفلسطينية المحتلة، ولكن تبين في الفترة الأخيرة ان هناك توجها فلسطينيا وعربيا عاما يؤمن بضرورة إبراز الهوية الفلسطينية بشكل كامل. وهكذا أصبح من واجب الأردن أن يتجاوب مع هذا التوجه.

بعد هذا أشار الخطاب إلى ما كان يسود العلاقات من مخاوف وشكوك، وأن المقصود من فك الارتباط هوالوصول إلى جوالصفاء والوضوح. ثم أكد أن الإجراءات تتصل فقط بالأرض المحتلة وأهلها، وليس بالمواطنين الأردنيين في المملكة، والذين هم من أصل فلسطيني «فلهؤلاء جميعا كامل حقوق المواطنة وعليهم كامل التزاماتها». واخيرا قال الملك إن هذه الإجراءات لا تعني تخلي الأردن عن واجبه القومي تجاه القضية الفلسطينية، وأن الأردن لن يتخلى عن التزامه بالمشاركة في عملية السلام.

على اننا نجد مزيدا من الايضاحات للأسباب الكامنة وراء اتخاذ قرار فك الارتباط.

لقد جاء ذلك في تصريح لوزير الإعلام الدكتور هاني الخصاونة، إذ أعلن بصراحة أن هدف القرار هو«إنهاء الحساسية بين الأردن والمنظمة فيما يتعلق في مستقبل الأرض المحتلة». وإن «تردد الأردن السابق في اتخاذ هذا القرار كان ناشئا عن رغبته في تحرير الأرض أولا وبعدها يكون الحديث عن شكل العلاقة ... الأردن اتخذ قراره بالم كبير». وكان من صراحة الوزير قوله: إن الأردن بقراره هذا يتجنب «الوضع غير الصحي الذي كان قائما طيلة السنوات الماضية، بحيث يفسر كل دعم أومساعدة من جانب الأردن بخلاف الهدف المتوخى منه. الأردن سيتخلى عن كل العلاقات التي كانت تثير حساسيات المنظمة، وتدفعها

للظن بان استمرار وجودها يعني أن الأردن ينافس المنظمة في تمثيل الفلسطينيين... هدف الإجراءات ... إنهاء أجواء التشكيك بنوايا الأردن، هذه الأجواء التي تحمل منهـا الأردن الكثير الكثير حتى وجد نفسه في أي خطوة يقوم بها تجاه المناطق يتعرض للاتهامات ... وصل الأمر إلى حد أن تقديم المساعدات لأسر شهداء الانتفاضة أوالمعتقلين لا يقبل، ... الأردن قدم دعما للبلديات باعتبارها جزءا من أراض أردنية محتلة، وفسرت هذه العلاقة على أنها محاولة لخلق قيادة بديلة للمنظمة.. الجسور فتحت لمصلحة أهل الضفة والقطاع وبناء على طلبهم...».[1]

ومن أجل الاستمرار في العناية بالأماكن المقدسة والأوقاف الاسلامية، فإن القـرار استثنى موظفي دائرة الأوقاف ودائرة قاضي القضاة. (بقي هذا الترتيـب حتـى أيلـول ١٩٩٤م).

وسرعان ما اتضح للعيان أن الأردن أحسن صنعا فـي اتخـاذ قـراره فالمنظمـة وأنصارها ومؤيدوها يريدون ذلك. والحقيقة أن شعور الفلسطينيين بضرورة بروز هويتهم الوطنية إلى جانب الهويات الأردنية والسورية والعراقية .. إلخ – شعور طبيعي ومفهوم ومشروع. وقد اتضح الشعور أكثر وأكثر مع مرور الزمن ومع تعاقب الأحداث.

ولم يلبث ان جاء إلى عمان وفد من منظمة التحرير الفلسطينية في ١١ آب برئاسة السيد محمود عباس، حيث عقد اجتماعات مع وفد أردني. وبعد ثلاثة أيام أصدر كل مـن الجانبين بيانا عن النتائج التي تم التوصل إليها. وقد تضمن البيان الفلسطيني إيـضاحات الأردن للجانب الفلسطيني بأن الهدف من فك الارتباط هو:

«خدمة القضية الفلسطينية، وابراز الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني، وتأكيـد دور منظمة التحرير ومسؤوليتها الكاملة عن القضية الفلسطينية والأراضي الفلسطينية المحتلة، باعتبار المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وقد تـم الاتفـاق بـين الجانبين على استمرار الأردن في تقديم التسهيلات والاجراءات التي تخدم مصالح وحياة ابناء شعبنا في الأرض المحتلة. كما أكد الجانب الأردني استمرار الأردن والتزامه بـدعم نضال الشعب الفلسطيني المشروع لبلوغ غاياته الوطنية ...»

---

[1] جريدة القبس، الكويت، ٢ آب ١٩٨٨م.

ثم أصدر رئيس الوزراء يوم ٢٠ آب ١٩٨٨م تعليمات تنظيم قضايا جوازات السفر، أكد فيها على اعتبار كل مقيم في الضفة الغربية قبل ٣١ تموز فلسطينيا وليس أردنيا. وقد تضمنت تلك التعليمات ما يلي:

- منح جوازات سفر مؤقتة لمواطني الضفة صالحة لمدة سنتين بحيث لا تعطي حاملها الجنسية ولا تلقي عليه حقوق المواطنة وواجباتها.
- يستمر استيراد المنتوجات الصناعية والزراعية حسب الحاجة.

وعلى الأثر اتخذت منظمة التحرير عدة قرارات مهمة، كان في طليعتها إعلان الدولة الفلسطينية (١٥ تشرين الثاني ١٩٨٨م). وأعقب ذلك الاعتراف بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ (١٣ كانون الأول ١٩٨٨م).

وتجاوب الأردن مع إعلان قيام الدولة الفلسطينية. ففي ٧ كانون الثاني ١٩٨٩م قررت الحكومة الأردنية اعتبار مكتب المنظمة في عمان سفارة لدولة فلسطين واحتفل في اليوم نفسه برفع العلم الفلسطيني والعلم الأردني على مبنى السفارة.

وفي ٢ نيسان ١٩٨٩م انتخب المجلس المركزي الفلسطيني في تونس، السيد ياسر عرفات رئيسا لدولة فلسطين.

(٧)
الديمقراطية والأحزاب

عرف الأردن النشاط الحزبي منذ بداية البداية، فقد انتقل مركز حزب الاستقلال في عام ١٩٢١م من دمشق إلى عمان، وتولى أعضاؤه مناصب مهمة في الحكومة. وعرف الأردن النشاط الحزبي بعد الاستقلال في عام ١٩٤٦م، وهونشاط استمر حتى عام ١٩٥٧م عندما ظهر تدخل ضباط الجيش في السياسة نتيجة انتماءاتهم الحزبية، فصدر قرار بحل الأحزاب وعدم السماح بقيام نشاطات حزبية.

كان من الطبيعي ان يقوم مجلسا الأعيان والنواب بمهمة تمثيل الرأي العام في البلاد، فيسدا بذلك الفراغ الناشئ عن منع النشاط الحزبي – إلا ان وقوع الضفة الغربية تحت الاحتلال،أدى إلى توقف الانتخابات وإلى إصابة الحياة النيابية بالركود، وكانت النتيجة هيمنة السلطة التنفيذية على تسيير شؤون الحكم.

وابتداء من عام ١٩٦٨م، أخذت مجالس النقابات المهنية تحاول ملء الفراغ الناشىء عن توقف النشاط الحزبي. ولكن النقابات انحازت في معظم توجهاتها إلى المنظمات وعقائديات الأحزاب الممنوعة، واتخذت مواقف معارضة لاتجاهات الحكومة الأردنية.

ثم جاء هبوط قيمة الدينار الأردني في تشرين الأول ١٩٨٨م، والكشف عن المديونية (حوالي ستة مليارات دولار)- صدمة مذهلة لم يكن أحد يتوقعها. وقد تأثر بذلك أبناء الطبقة الفقيرة من ذوي المداخيل المحدودة. ورافق ذلك ارتفاع حاد في الأسعار وازدياد في نسبة البطالة. فلم يلبث السخط الكامن في النفوس أن تمخض عن أحداث عنف واضطرابات في مدن الجنوب (معان والكرك والطفيلة)، وفي عدد من القرى، وعلى الطريق العام بين معان والعقبة.

بدأت الأحداث بمظاهرة في معان يوم ١٨ نيسان ١٩٨٩م، للاحتجاج على رفع أسعار المحروقات. ولم تلبث المظاهرة أن تحولت إلى هياج عارم وأعمال عنف وتخريب. ثم بدأ إشعال النار في المؤسسات حكومية من عيادات ومدارس ومكاتب بريد، وامتد التدمير إلى الممتلكات الخاصة من متاجر وبنوك وسيارات. وخلال ثلاثة أيام قتل عشرة أشخاص وأصيب نحوخمسين بجراح، وكان بين هؤلاء وهؤلاء عدد من رجال الأمن.

لم تلبث قوات الأمن أن تمكنت من السيطرة على الوضع، والحيلولة دون امتداد الاضطراب إلى المدن الأخرى. وأعقب ذلك أن الحكومة أصدرت بياناً جاء فيه أن سائقي السيارات في معان حرضوا طلبة المدارس والأهلين على التظاهر، وتطور الأمر إلى عملية تخريب متعمدة وعشوائية للمرافق العامة بين رسمية وأهلية، واستهدفت أعمال العنف مراكز الشرطة والسيارات الحكومية. وتطور الأمر إلى استخدام الأسلحة النارية، مما أدى إلى تدمير شبكة المواصلات وتعطيل الكهرباء وإلحاق الأضرار بالممتلكات العامة والخاصة، ومن بينها مستشفيات ومدارس وبنوك ومحاكم ومراكز بريد ومحطات مياه ومتاجر.

كان الملك الحسين عند وقوع الاضطرابات يقوم بمباحثات رسمية في واشنطن، فلم يلبث أن عاد إلى البلاد، وكان لعودته أثر كبير في عودة الهدوء. وبعيد وصوله ألقى خطاباً قال فيه إن إنشاء البنية التحتية وبناء القوات المسلحة هما اللذان أوجبا الأردن الاقتراض، وأن تعهد بعض الدول العربية بتقديم معونات مالية هوالذي شجع على الاقتراض، ثم كان عدم الوفاء هوالسبب في المديونية. ثم خلص الملك إلى القول إن الأحداث توجب مراجعة أسباب ما حدث واستخلاص النتائج والعبر، وإن الأردن سوف يتجه بسرعة نحو إجراء

انتخابات نيابية، بقصد توطيد قواعد ومؤسسات المشاركة.

من الواضح أن الملك أمعن النظر في أسباب الأحداث، واستقرت في ذهنه صورة الأضرار النفسية والمعنوية التي يؤدي إليها استبعاد الشعب عن عملية صنع القرار، وضرورة البدء بالتحول إلى الديمقراطية.

ولم تلبث أن تبلورت عملية التحول إلى الديمقراطية في ثلاثة مسارات مهمة:

- إجراء انتخابات نيابية حرة ونزيهة شهد بنزاهتها المراقبون في داخل البلاد وخارجها، وشهدت البلاد نتيجة لها مجلساً نيابياً يمثل الرأي العام في البلاد أصدق تمثيل (تشرين الثاني ١٩٨٩م).
- وضع ميثاق وطني التقى عليه الشعب بسائر فئاته (كانون الأول ١٩٩٠م).
- صدور قانون الأحزاب (آب ١٩٩٢م).

تولت إجراء الانتخابات النيابية وزارة الشريف زيد بن شاكر، التي حرصت على توفير الحريات العامة، وأتاحت المجال لذوي الاتجاهات الحزبية من المرشحين – من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار- كي يرفعوا شعاراتهم ويعرضوا برامجهم، دون رقابة أومعارضة. وقد دل على ثقة الناس بنزاهة الحكومة، أن ٦٤٧ شخصاً رشحوا أنفسهم وتنافسوا على ٨٠ مقعداً. وعند إعلان النتائج يوم ١٠ تشرين الثاني ١٩٨٩م، تبين فوز نواب من مختلف المنابت والأصول والتوجهات والعقائد السياسية، بين مستقلين وأخوان مسلمين ومنتسبي منظمات فلسطينية متطرفة وشيوعيين، وأردنيين من أصل فلسطيني.

إن أجواء الحرية التي أتيحت للمواطنين – بين مرشحين وناخبين- في أثناء فترة الدعاية الانتخابية، أشعرت الناس بالممارسة الديمقراطية الحقة. وجاء فوز من فاز من النواب، يحمل الدليل الواضح على أن المجلس الجديد يمثل شرائح المجتمع ومذاهبه الفكرية إلى حد كبير، وعلى أن مسيرة الديمقراطية أصبحت حقيقة واقعة وملموسة.

ثم جاءت وزارة السيد مضر بدران لكي تعمل على «تعميق الديمقراطية والحرية المسؤولة في إطار سيادة القانون». وتعهدت هذه الوزارة بإعادة النظرفي كافة القوانين الاستثنائية والقوانين التي تمس الحريات العامة، والعمل على إلغائها أوتعديلها بصورة تتناسب مع النهج الديمقراطي.

توالت على الأثر إجراءات الحكومة التي تؤذن بأن عهداً جديداً قد بدأ. فقد استهلت

الوزارة إجراءاتها بالإفراج عن جميع المعتقلين لأسباب سياسية. وفي كانون الثاني ١٩٩٠م أصدرت تعليمات بتسليم جوازات السفر المحجوزة لأسباب سياسية لأصحابها، وإيقاف الاستئناس برأي دائرة المخابرات العامة عند التعيين في أجهزة الحكومة الرسمية، وإعادة استخدام الموظفين المعزولين لأسباب سياسية، بحيث يعود كل واحد منهم إلى مزاولة عمله في الموقع الذي كان يشغله قبل فصله. وألغت الحكومة القرارات الإدارية بمنع سفر أي مواطن، أومنع إصدار أوتجديد جواز سفره. وألغت قانون مقاومة الشيوعية.

واستجابة لرغبة نواب الحركة الإسلامية (الذين كانوا يشكلون أكبر الكتل في المجلس)، طلب رئيس الوزراء من ديوان التشريع أن يعمل على التوفيق بين القوانين وأحكام الشريعة الإسلامية، كما منعت الحكومة تقديم المشروبات الروحية في طائرات شركة «الملكية الأردنية) على الخطوط العربية والإسلامية

ولم لبث منتسبوالأحزاب أن أخذوا يعلنون انتماءاتهم ضمن تكتلات، بعد أن أمضوا سنوات وهم يعملون في الخفاء. وبعد ظهور نتائج الانتخابات، عمد عدد من الناشطين في مجالات السياسة، ومن بينهم رؤساء النقابات المهنية، إلى تأليف تكتل أطلقوا عليه اسم (التجمع القومي العربي الديمقراطي الأردني).

ثم تتابعت إجراءات الحكومة لإزالة كل ما يعترض طريق ممارسة الديمقراطية، فاتخذت وزارة السيد طاهرالمصري في ٥ تموز ١٩٩١م قراراً بإلغاء تعليمات الإدارة العرفية. ومن أجل تمامية الانفتاح الديمقراطي، صدر في ١٥ تشرين الثاني ١٩٩٢م قانون العفوالعام، ويسري مفعوله على جميع الجرائم التي ارتكبت قبل ذلك (باستثناء جرائم التجسس وبيع العقارات للعدووالقتل العمد والقتل القصد وجرائم الاغتصاب والاتجار بالمخدرات والسرقة والاختلاس والقضايا الجمركية).

أما الخطوة الثانية على طريق الديمقراطية، فقد بدأت في نيسان ١٩٩٠م، بصدور إرادة ملكية تتضمن تأليف اللجنة الملكية لصياغة الميثاق الوطني من ٦٠ شخصاً من شخصيات البلاد ذوي الخبرة وممثلي الاتجاهات الحزبية والعناصر السكانية في البلاد، كان من بنهم أربع سيدات. وقد أسندت رئاسة اللجنة لرئيس الوزراء السابق الحقوقي العين السيد أحمد عبيدات.

عقدت اللجنة اجتماعات عديدة لصياغة مشروع الميثاق، وأمضت ثمانية أشهر في عمل دؤوب، إلى أن تم الاتفاق، بإجماع الأصوات، على جميع بنوده، وعندئذ قدمته اللجنة

للملك الحسين. وقد ركز الملك في كلمة له بتلك المناسبة، على أن الديمقراطية لا تكتمل بغير التعددية، وأن التعددية هي إطار التنافس بين القوى الفكرية والسياسية على خدمة الوطن. وبعد أن أقرت اللجنة نص الميثاق، تم نشره رسمياً يوم ١٩٩٠/١٢/٣١م.

وضع الميثاق قواعد الحياة المجتمعية في البلاد، وقرر ترسيخ دعائم القانون وسيادته، وتعميق النهج الديمقراطي القائم على التعددية السياسية. وقرر أن العروبة هوية الأردن القومية مثلما أن الإسلام عقيدة الأمة العربية. وأن الحضارة الإسلامية هي قوام هوية الشعب الأردني الوطنية والقومية.

وضمن الميثاق حريات المواطن الأساسية، وأكد على ضرورة احترام معتقدات الغير. ونص على تحقيق المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص بين المواطنين، رجالاً ونساء. وجعل رابطة المواطنة الأساس الذي تقوم علية الصلة بين جميع الأردنيين. وأقر الميثاق أن التعددية السياسية والحزبية والفكرية هي السبيل لتأهيل الديمقراطية، وتحقيق مشاركة الشعب في إدارة شؤون الدولة.

اعقب هذا أن مجلس الأمة (الأعيان والنواب)، أقر في ٢٠ آب ١٩٩٢م، قانوناً جديداً للأحزاب السياسية، ومن أهم بنوده أن لا يكون المنتسب للحزب عضواً في أي تنظيم سياسي غير أردني، وأنه لا يجوز استخدام مؤسسات الدولة والمؤسسات العامة وجميع مؤسسات التعليم لغايات التنظيم الحزبي. وكان القصد من هذا الشرط هوالمحافظة على حياد هذه المؤسسات. وفي ٣٠ آب، أصبح القانون نافذ المفعول، بعد نشره في الجريدة الرسمية.

أتاح صدور هذا القانون أمام المواطنين الأردنيين مجال العودة لممارسة النشاط الحزبي علانية وبصورة مشروعة، بعد غياب الاحزاب السياسية العلنية طوال ٣٥ عاماً (أي منذ سنة ١٩٥٧م). وبصدوره حقق الاردن إنجازاً مهماً على طريق بناء الديمقراطية وعلى أثر صدور القانون، أخذت الجماعات الطامحة لممارسة العمل الحزبي السياسي، تتقدم ببرامجها إلى وزارة الداخلية، للحصول على الترخيص المطلوب، بناء على برامجها. وفي كانون الأول ١٩٩٢م، وافقت وزارة الداخلية على الترخيص لعدد من الأحزاب بممارسة نشاطاتها. وتتابع بعد ذلك تقديم الطلبات، وتتابع إصدار التراخيص. وفيما يلي قائمة بأسماء الأحزاب التي تم الترخيص رسمياً لها، حتى نهاية عام ١٩٩٦

حزب العهد

حزب جبهة العمل الإسلامي

حزب التجمع الوطني الأردني

حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد)

حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني

الحزب الشيوعي الأردني

حزب الجماهير العربي الأردني

حزب الوطن

حزب اليقظة

حزب الحرية

حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني (وحدة)

حزب التقدم والعدالة

حزب الحركة العربية الإسلامية الديمقراطية (دعاء)

حزب البعث العربي التقدمي

حزب المستقبل

حزب الجبهة الأردنية العربية الدستورية

الحزب الوحدوي العربي الديمقراطي (وعد)

الحزب الديمقراطي الوحدوي الأردني

حزب الوحدة الشعبية (الوحدويون)

حزب جبهة العمل القومي

حزب الأحرار

حزب الأنصار العربي

حزب الحركة الشعبية الأردنية

حزب العمل القومي (حق)

حزب الأرض العربية

وجاء في دراسة أعدتها وزارة الداخلية في شباط ١٩٩٥م. أن مجموع عدد الأردنيين المنتسبين للأحزاب المرخصة هو ١٣,٨٢٠ شخصاً.

(٨)
مؤتمرات القمة

سبق الحديث في صفحات سابقة عن مؤتمرات القمة التي عقدت بعد حرب ١٩٦٧م، وفيما يلي تعريف موجز بالمؤتمرات التي لم يستدع السياق الإشارة إليها، سابقاً:

المؤتمر الرابع عشر: هوقمة الوفاق والاتفاق التي عقدت في عمان خلال أيام ٨-١١ تشرين الثاني ١٩٨٧م، واشتركت فيه جميع الدول العربية (باستثناء مصر).

ومن أهم ما تمخض عنه هذا المؤتمر، أنه نجح في إقناع معظم الدول العربية بضرورة دعم العراق في وجه العدوان الإيراني، وفي عودة مصر إلى الصف العربي. ولم تلبث الدول العربية أن أخذت تعيد علاقاتها مع مصر، واحدة بعد أخرى، حتى لم يبق مصراً على مقاطعتها في نهاية عام ١٩٨٨م إلا سوريا وليبيا.

وفي أثناء هذا المؤتمر نجح الملك الحسين في تحقيق المصالحة بين الرئيسين حافظ الأسد وصدام حسين، بعد قطيعة استمرت سبع سنوات. كما اتفقت الحكومة الأردنية مع منظمة التحرير الفلسطينية على استئناف الحوار بينهما. واتفق الملوك والرؤساء العرب على التنديد الجماعي بإيران لإصرارها على الاستمرار في الحرب، ولاحتلالها أرضاً عراقية، ولاعتداءاتها على دولة الإمارات العربية المتحدة.

ترأس الملك الحسين هذا المؤتمر، وقد أشاد رؤساء الوفود بمساعيه الحميدة وحنكته وطول باله وحسن وزنه للأمور، وهي الصفات التي ساعدته على إقناع جميع الدول بالاشتراك في المؤتمر والخروج بنتائج طيبة بعد قطيعة استمرت سنوات.

المؤتمر الخامس عشر: عقد هذا المؤتمر الطارىء فيمدينة الجزائر خلال أيام ٧-٩

حزيران ١٩٨٨م. وكانت دولة الجزائر التي دعت إليه من أجل بحث سبل دعم الأنتفاضة الفلسطينية، وإيجاد الوسائل الكفلية بدعم الدول العربية لها. وبالفعل قرر المؤتمر ما يلي:

(١) الالتزام بتقديم كافة المساعدات لضمان استمرار الانتفاضة.

(٢) إدانة السياسة الأمريكية المنحازة لإسرائيل.

(٣) التضامن مع العراق في حربه مع إيران.

وقد ألقى الملك الحسين خطاباً مطولاً في المؤتمر، شرح فيه مسيرة العلاقات الأردنية الفلسطينية، على سبيل إيضاح موقف الأردن بإزاء الاتهامات التي ألقيت في أسماع قادة الدول المشتركة في المؤتمر.

المؤتمر السادس عشر: عقد هذا المؤتمر الطارىء في مدينة الدار البيضاء (المغرب) خلال أيام ٢٣-٢٦ أيار ١٩٨٩م. وقد تميز باشتراك مصر فيه بعد قطيعة استمرت منذ عام ١٩٧٨م.

ناقش المؤتمر ثلاثة موضوعات رئيسية هي: (١) القضية الفلسطينية (٢) المشكلة اللبنانية (٣) الحرب العراقية- الإيرانية. وفي أثناء انعقاده جرت لقاءات مصالحة بين عدد من الرؤساء: (١) بين الرئيسين القذافي وحافظ الأسد من جهة والرئيس حسني مبارك من جهة ثانية (٢) بين الملك الحسين والرئيس القذافي (٣) بين الرئيس الأسد والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات.

وكان من جملة قرارات المؤتمر تأليف لجنة برئاسة الملك الحسن الثاني، لإجراء اتصالات دولية، تهدف إلى تنشيط عملية السلام والاعداد لمؤتمر يتولى حل مشكلة فلسطين.

المؤتمر السابع عشر: عقد هذا المؤتمر الاستثنائي في بغداد خلال أيام ٢٨- ٣٠ أيار ١٩٩٠م. وقد تضمن جدول أعماله البنود التالية:

- التهديدات التي يتعرض لها العراق من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل،
- القيود التي يفرضها الغرب على تصدير التكنولوجيا المتطورة،
- القرارات الاقتصادية لمؤتمر قمة عمان سنة ١٩٨٠م.

ترأس الرئيس صدام حسين جلسات المؤتمر، وألقى خطاباً هاجم فيه سياسة الولايات المتحدة، وقال إنها تتحمل مسؤولية رئيسية في السياسة العدوانية التي يمارسها الكيان الصهيوني. وأعلن أن إسرائيل إذا ماعتدت وضربت، فإن العراق سيرد عليها بقوة، وأنه لا تنازل عن تحرير فلسطين.

والقى الملك الحسين خطاباً شرح فيه معاناة الأردن من أعباء المديونية، قائلاً:

« وصلنا إلى نقطة لا نقوى معها على مواصلة حمل الأمانة، ما لم تمكنونا، الآن لا غداً، من تثبيت وضعنا ». ثم طلب من رؤساء الدول أن يوفروا للأردن «أسباب قوته كي يرسخ قواعد أمنه الاقتصادي والعسكري».

يجدر بالإشارة هنا، أن مناشدة الملك للدول العربية جاءت بعد ظهور مديونيته الطائلة، وبعد سقوط الدينار الأردني، وفي مواجهة تصميم الدول العربية التي كانت تقدم له الدعم، بالتوقف عن ذلك، بعد انتهاء العشر سنوات التي كانت تقررت أصلاً. ولكن المؤتمر اكتفى بتقديم مبلغ ٦٠٠ مليون دولار. وفي نهاية المطاف لم يحصل الأردن من هذا المبلغ إلا على نصفه.

الفصل الخامس

من حرب الخليج إلى معاهدة السلام

١٩٩٠ – ١٩٩٥م


الذخيرة العربية

الفصل الخامس
من حرب الخليج إلى معاهدة السلام
١٩٩٠-١٩٩٥م

(١)
الأردن وحرب الخليج

بدأت حرب الخليج بعد سنتين فقط من انتهاء الحرب بين العراق وإيران، وهي أشبه ما تكون بحرب ١٩٦٧م من ناحيتين: (١) الدخول فيها جرى دون حساب للعواقب (٢) الخسائر الفادحة التي ألحقتها بالعرب. ومع أن الأردن لم تكن له يد في إثارة أي من الحربين، إلا أن تأثيرها عليه كان شديداً وقاسياً.

كان العراق تقدم بعدة مطالب من الكويت. ولكن دولة الكويت لم تعترف بصحة تلك المطالب، وفي أثناء تصاعد الأزمة، قام الملك الحسين والملك فهد بن عبد العزيز والرئيس حسني مبارك، بجهود حثيثة لاحتواء النزاع، وإقناع الطرفين بالتفاهم. وقبل الغزوالعراقي بثلاثة أيام ذهب الملك الحسين إلى بغداد والكويت، وناشد الرئيس صدام حسين والأمير جابر الأحمد الصباح، أن يسويا الخلاف ودياً، إلا أنه أخفق في إقناعهما بذلك.

وقرر العراق أن يلجأ للقوة، فباغتت قواته المسلحة الكويت بهجوم شامل في صباح يوم ٢ آب ١٩٩٠م، ولم تلبث أن أحكمت سيطرتها على أراضي تلك الدولة. أما أمير الكويت وأركان دولته فقد تمكنوا من اللجوء إلى أراضي المملكة العربية السعودية.

وعندما بلغت أسماع الملك الحسين أنباء ما وقع، بادر في ذلك الصباح إلى الاتصال بالرئيس حسني مبارك سعياً للوصول إلى حل عربي. وقد كانت لأنباء الغزو، أصداء عنيفة في جميع أرجاء العالم الغربي. وبادر الرئيس الأمريكي جورج بوش في ذلك الصباح إلى إصدار بيان أدان فيه العراق وطالبه بالانسحاب فوراً، كما أصدر الأوامر بتحريك السفن الحربية وحاملات الطائرات نحوالخليج العربي، وبتجميد أرصدة العراق والكويت. وعندما

وصل الملك الحسين إلى الإسكندرية، أجرى اتصالاً هاتفياً بالرئيس بوش في محاولة لتهدئته وإقناعه بإعطاء فرصة لحل الأزمة بطريقة سلمية . ولكن الرئيس بوش أصر على مجابهة الغزوالعراقي بالحزم والشدة. وفي اليوم نفسه اجتمع مجلس الأمن واتخذ بالإجماع قراراً مؤداه أن غزوالعراق للكويت يمثل تهديداً للامن والسلام، وأنه يجب على العراق أن ينسحب فوراً من الكويت ودون أية شروط.

في اليوم التالي (٣ آب) غادر الملك الحسين إلى بغداد حيث ناشد الرئيس العراقي أن يأمر بإنسحاب قواته، كي يتفادى تدخل الدول الغربية، عسكرياً. وكان جواب الرئيس العراقي أنه مستعد للانسحاب شريطة أن لا تتخذ الدول العربية قراراً بإدانة حكومته.

ولكن حدث في ذلك اليوم أن مصر أصدرت بياناً بإدانة العراق، كما اتخذ مجلس الجامعة العربية قراراً بالإدانة، بأغلبية أربعة عشر صوتاً، بينما تحفظت خمس دول أوامتنعت عن التصويت وهي الأردن والسودان واليمن وموريتانيا وفلسطين.

وفي ذلك اليوم بالذات، أعلن الرئيس بوش أنه سيرسل قوات أمريكية إلى منطقة الخليج.

واستمر الملك الحسين في بذل مساعيه للتوصل إلى حل عربي، ولكن تلكؤ العراق في الانسحاب، وخشية من المملكة العربية السعودية أن تتقدم القوات العراقية إلى أراضيها، حملها على إعطاء الموافقة على نزول قوات أمريكية في أراضيها.

وبدا الخطر واضحاً عندما اتخذت القوات الأمريكية وقوات دول أوروبية أخرى في النزول في الأراضي السعودية القريبة من حدود الكويت. وازداد ظهور الخطر عندما أيد الاتحاد السوفياتي إجراءات أمريكا وحلفائها. ولم تلبث قوات دول عربية أخرى أن أخذت تنضم إلى قوات دول التحالف (مصر والمغرب وبعدهما سوريا).

وكان رد العراق على ذلك، أنه أعلن يوم ٧ آب ضم الكويت إلى العراق واعتبارها ولاية عراقية.

في اليوم التالي (٨ آب) دعا الرئيس مبارك إلى مؤتمر قمة عربية. واستجاب ملوك ورؤساء الدول العربية للدعوة. وفي مساء يوم ١٠ آب عقد اجتماع القمة، وتم توزيع مشروع قرار يدين احتلال العراق للكويت ويطلب منه سحب قواته فوراً، ويؤيد إجراءات السعودية. وفي خلال دقائق من بدء الاجتماع، طلب الرئيس مبارك التصويت على مشروع القرار،

فارتفعت إحدى عشرة يداً بالموافقة. واعتبر الرئيس مبارك أن المؤتمر وافق على القرار بالأغلبية، فرفع الجلسة، واعتبر أن المؤتمر أدى الغاية المنشودة.

تبين أن الدول التي لم توافق على القرار هي: الأردن والجزائر واليمن الشمالي (امتناع عن التصويت)، والسودان وفلسطين وموريتانيا (تحفظ)، وليبيا والعراق (معارضة). أما تونس فلم تشترك في المؤتمر.

واعتبرت مصر والسعودية أن الدول التي لم تؤيد القرار بالإدانة، تقف ضدها. ولم تلبث أمريكا وحلفاؤها أن اتخذت موقف الخصومة والعداء من الدول التي تؤيد قرار الإدانة.

لم يبادر العراق إلى الانسحاب. وأخذت أمريكا وحلفاؤها بحشد قوات عسكرية كبيرة في الخليج، بينما أخذت قرارات مجلس الأمن تتوالى وتعمل على تضييق الخناق على العراق.

واستمر الملك الحسين في مساعيه، فمن جهة استمر يحث الرئيس العراقي على سحب قواته، ومن جهة أخرى سافر إلى أمريكا وبريطانيا يناشد قادتها تجنب اللجوء إلى القوة. وخلال ثلاثة أشهر قطع في أسفاره آلاف الكيلومترات، والتقى خمسة عشر زعيماً ورئيس دولة، ولكن مساعيه لم تسفر عن نتائج إيجابية.

واغتنمت مصر الفرصة فدعت الدول العربية المؤيدة لها إلى عقد اجتماع في القاهرة. وفي ذلك الاجتماع اتخذت اثنتا عشرة دولة قراراً بنقل مقر الجامعة من تونس إلى القاهرة. ولم يلبث أن تم انتخاب الدكتور عصمت عبد المجيد أميناً عاماً للجامعة العربية بدلاً من الشاذلي القليبي.

في الوقت نفسه مضت الولايات المتحدة وحلفاؤها في تطويق العراق وحصره. ومن جملة ذلك قرار مجلس الأمن في ٢٥ أيلول بفرض حظر جوي على العراق. وكان معنى ذلك عدم السماح للطائرات الذاهبة إلى العراق والكويت، والقادمة منهما، بالتحليق فوق أجواء الدول الأخرى.

وبذل ثلاثة من القادة العرب محاولة أخيرة لتنبيه الرئيس العراقي إلى الخطر المحدق ببلاده، ففي يوم ١٩ أيلول ١٩٩٠م اجتمع في الرباط كل من الملك الحسن والشاذلي بن جديد والملك الحسين، وقرروا أن يقوم الملك الحسين بتوجيه رسالة إلى الرئيس صدام تحمل

الآراء التي توصلوا إليها، وتناشده باسم ثلاثتهم أن يتجاوب معهم بصورة تتيح لهم مجال التوسط بين أطراف النزاع. وكان سبب تكليف الملك الحسين بهذه المهمة، انه أكثرهم معرفة بالرئيس العراقي وأقربهم إليه، فضلاً عن رابطة الجوار.

أعربت الرسالة أولاً عن قلق العرب جميعاً لمسلسل الانزلاق نحوالمظلم المجهول منذ احتلال القوات العراقية للكويت، ثم بينت أهمية المنطقة لدول العالم بسبب مخزونها النفطي، وحاجة الشعوب إلى تأمين تدفقه. وأشارت إلى أن الدول الكبرى ترى في نشوب الأزمة فرصة سانحة لإعادة تنظيم المنطقة بالصورة التي تلائمها. ثم تطرقت إلى ضرورة تفويت الفرصة على الدول الطامعة « كيلا تقع الكارثة....». ثم مضت إلى القول إن القادة الثلاثة يرجون منه أن يجيب على سؤال « ماهي طلبات العراق المحددة والمعقولة والمقبولة من دولة الكويت.. ما هي الطلبات العراقية بحدودها النهائية المعقولة والواقعية، التي يمكن أن تلقى قبولاً لدى القادة العرب»؟ وكانت الغاية أن ينطلق القادة الثلاثة من جواب العراق للقيام بتحرك يستهدف إقناع الطرف الآخر به. وقد أكدت الرسالة أن الدول الثلاث تلتزم بمبدأ «عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة...»، وأوضحت أنهم يخشون على العراق «بأن شركاً قد نصب له ووقع فيه»، وأنه إذا نشبت الحرب فسيكون العرب هم الخاسرون. وأخيراً ناشد الملك الرئيس «أبا عدي» بعبارات مؤثرة أن يسمع هذا النداء «قبل فوات الأوان»، وأن يعطى الفرصة لإخوانه القادة «لنتحرك نحوتصويب الأمور».

ولكن رد الرئيس العراقي جاء مخيباً للآمال. فبعد سبعة أيام وصل طارق عزيز إلى عمان حاملاً الجواب، وفيه أن الأسئلة الموجهة له- إلى الرئيس صدام- كان يجب توجيهها للطرف الآخر، وإذا كانت الحرب هي البديل لعدم الإجابة على الأسئلة «فإن العراق يقبل التحدي، ولكن النتيجة لن تكون الكارثة للعراق... بل إن الكارثة ستحل بالولايات المتحدة وحلفائها».[1] وهكذا أخفقت تلك المحاولة المخلصة، التي كان يحتمل أن تؤدي إلى تجنب العراق ما لحق به من دمار.

ثم جاء عرض آخر تقدم به الرئيس الأمريكي، ففي ١ تشرين الأول تعهد الرئيس

---

[1] تجد نص رسالة الملك الحسين المؤرخة في ٢٢ أيلول ١٩٩٠م، في الكتاب الأبيض: الأردن وأزمة الخليج، الوثيقة رقم ٧. أما جواب الرئيس العراقي فقد اقتصر الكتاب الأبيض على نشر مقتطفات منه، في الصفحات ١٥- ١٧.

جورج بوش بأن تسعى بلاده إلى تسوية شاملة في الشرق الأوسط، إذا انسحب العــراق من الكويت دون شروط. وبعد ثلاثة أيام أعلنت بريطانيا وفرنسا تأييدهما للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في التعهد بأن انسحاب العراق سوف تعقبه محاولة منسقة لحل المشكلة الفلسطينية. وكانت تلك فرصة أمام العراق لسحب قواته والخروج من وضعه المحفــوف بالخطر.

وتعرض الأردن للضغوط والاتهامات، فوجد الملك الحسين نفسه مضطرا لإيضاح موقف بلاده. وجاء ذلك في رسالة وجهها في أواخر أيلول إلى الشعب الأمريكي، معلنا أن الأردن يعتنق مبدأ عدم جواز احتلال الأرض بالحرب، وانه ما يــزال يعتــرف بدولـــة الكويت، وبحق السعودية في أن تطلب العون من الدول الصديقة، وبحق الإدارة الأمريكية في الاستجابة لذلك الطلب.[١]

ومع ازدياد الحشود العسكرية في الخليج، وافق مجلس الأمن في ٢٩ تشرين الثاني، على قرار يجيز استخدام القوة ضد العراق. وأعطى القرار للعراق مهلة للانسحاب طوعا حتى ١٥ كانون الثاني ١٩٩١م. وفي اليوم التالي اقترح الرئيس بوش إجــراء محادثـــات ثنائية بين أمريكا والعراق من أجل حل الأزمة سلميا. ولكن العراق ربط انــسحابه مـــن الكويت بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة. ورد بوش: إن على العراق أن ينسحب فورا ودون شروط، وإلا واجه العواقب الوخيمة.

واقترب الموعد الذي حدده مجلس الأمن. وظل الأمل يداعب النفوس بأن العــراق سينسحب في اللحظة الأخيرة. ولكن الوقت المحدد انتهى. وأمسك الناس في بلاد العــرب أنفاسهم ترقبا لما سيحدث. لقد احتشدت في أراضي السعودية والخليج قوات عسكرية هائلـــة شملت أكثر من ٧٥٠ ألف جندي من ٢٨ دولة متحالفة. ولكن القوة الحقيقية لم تكن في كثـــرة عدد الجنود، بل في أسلحة التدمير المتطورة التي كانت السفن والطائرات الحربيـــة تـــستطيع ضرب الأهداف بها.

وانقضى يوم واحد بعد انتهاء الموعد، ثم بدأ الهجوم فجــر يــوم ١٧ كـــانون الثـــاني ١٩٩١م. وتركز الهجوم بقصف من الطائرات والسفن الحربية على المواقع المهمة والحيوية

[١] رسالة الملك الحسين إلى الشعب الأمريكي، في المصدر السابق، الصفحات ١٧-١٨: الوثيقة رقم ٨.

في العراق ومدنه الكبرى. فأخذت الغارات تنطلق من قواعد في السعودية وأقطار الخليج ومن تركيا. واستمر القصف الجوي بالقنابل والصواريخ ليلا نهارا، ويوما بعد يوم. وسيطرت طائرات التحالف على أجواء العراق، وعمد العراق لمقاومة الهجوم بواسطة المدافع المضادة، واستطاع أن يسقط عددا من الطائرات المغيرة. كما أن العراق أطلق عددا من الصواريخ على الرياض والظهران والبحرين واسرائيل.

استمر القصف الجوي بالقنابل والصواريخ طوال ٣٨ يوما، فأصيب العراق بدمار كبير في منشآته العسكرية والمدنية والاقتصادية. وفي اليوم الثالث لبدء الهجوم قيل ان المتفجرات التي ألقيت على العراق والكويت تزيد على قوة قنبلة هيروشيما.

وتصاعدت صيحات الغضب والاستنكار في جميع انحاء العالم، لفظاعة الهجوم وما أحدث من قتل ودمار. وبعد اثني عشر يوما من القصف، صدر بيان أمريكي سوفياتي مشترك (٢٩ كانون الثاني) يعلن أن القصف سيتوقف إذا تعهد العراق بانسحاب غير مشروط. ولكن الرئيس العراقي اختار الصمت.

كان العرض الأمريكي الأخير محاولة لتحقيق الانسحاب العراقي دون القيام بهجوم بري. وبإزاء صمت العراق، بدأت القوات البرية المتحالفة بالهجوم فجر يوم ٢٤ شباط. وكان الهجوم تحت حماية الطائرات وصواريخ السفن الحربية. وفي غضون أربعة أيام تمكنت قوات التحالف من اجتياح أراضي الكويت وجنوبي العراق. إلى أن وصلت إلى الناصرية، وبذلك قطعت خط الرجعة على الجيش العراقي في الجنوب. وعندئذ أعلن مندوب العراق في هيئة الأمم يوم ٢٧ شباط ان حكومة بلاده توافق على قرارات مجلس الأمن الاثني عشر التي صدرت بحقه. وفي اليوم التالي توقفت قوات التحالف عن إطلاق النار.

أصيب العراق بخسائر جسيمة، وقدرت خسائر جيشه ب ٦٠ ألف بين قتيل وجريح. وأعلنت قوات التحالف أن ٦٣ ألف أسير عراقي وقعوا في أيديها مقابل ٤٥ أسيرا غربيا بيد العراق. أما الدمار الذي لحق بمنشآت العراق فقد كان مريعا، شمل المرافق المدنية والبنية التحتية، بما في ذلك محطات توليد الكهرباء والمصانع والمستشفيات والجسور ومحطات تنقية الماء. وقيل إن ما لحق بالعراق من دمار، لم يلحق مثله بقطر آخر في التاريخ.

لم تكتف أمريكا وحلفاؤها بما تحقق لها ولهم، بل عملت على استصدار قرارات اخرى من مجلس الأمن ترمي إلى السيطرة على العراق والتحكم بمقدراته لسنوات طويلة قادمة. فكان هناك قرار بان يتحمل العراق تكاليف الحرب وقرار آخر بتجريد العراق من

أسلحة الدمار الشامل (٣ نيسان).

وأعلن العراق موافقته على هذه القرارات، فبدأت قوات التحالف انسحابها من أراضيه إلى أن أتمت ذلك في ٧ أيار ١٩٩١م. وعلى الأثر بدأت عمليات التفتيش عن الأسلحة الكيماوية، وعن خطط العراق لبناء قوة نووية. ثم اتخذ مجلس الأمن قراراً (١٨ حزيران) بأن يتحمل العراق تكاليف تدمير أسلحته وفرض حظر على بيع الأسلحة إليه.

ألحقت حرب الخليج هذه خسائر كبيرة بالمنطقة العربية في آسيا. فقد أظهرت أرقام صندوق النقد العربي أن خسارة العرب بلغت ٦٧٦ مليار دولار خلال عامي ١٩٩٠-١٩٩١م، وكان أكبر الخاسرين العراق والكويت. ودلت الإحصاءات على أن الحرب أدت إلى تشريد ما بين أربعة ملايين إلى خمسة ملايين شخص. وقدرت تكاليف الحرب فيما بين ٧٠-٨٠ مليار دولار، فرض على العرب أنفسهم أن يتحملوا ما بين ٥٤و٦٠ مليار منها.

وهناك دول لم تنضم إلى التحالف إلا بعد أن حصلت على مكاسب مجزية. فقد حصلت مصر وسوريا وتركيا على عدة مليارات من السعودية والكويت، وحصل الاتحاد السوفياتي على ٧ مليارات دولار. وأسقطت الكويت ديونها على مصر وسوريا وتبلغ ٢,٩ مليار دولار.

أما الانقسامات بين العرب نتيجة غزوالعراق للكويت، فقد كانت كارثة قومية لم يقع مثلها فيما بينهم في التاريخ الحديث.

وكان من حقد الدول الغربية، أنها فرضت على العراق حصاراً خانقاً من البر والبحر والجو، ومنعته من تصدير نفطه، ومنعت وصول البضائع إليه. وعانى أهل العراق من وطأة الحصار، فأصبح عامتهم في ضيق عظيم. وبعد صبر طويل اضطرت حكومة العراق إلى الاعتراف رسمياً يوم ١٠ تشرين الثاني ١٩٩٤م بسيادة دولة الكويت ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي، وبالحدود الدولية بين العراق والكويت كما رسمتها لجنة الأمم المتحدة التي تألفت بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٨٣٣. ومن المعلوم أن الحدود الجديدة أعطت الكويت مساحة من الأرض كانت في السابق ضمن حدود العراق.

أما بالنسبة للأردن، فقد كان هناك تعاطف رسمي وشعبي مع العراق. وعندما وقع الغزو، سعى الأردن من أجل التوصل إلى حل وفاقي ينبع من داخل العرب أنفسهم. ولكن السخط العالمي وتصلب القيادة العراقية، والخشية من أن يعمد العراق إلى مهاجمة دول

الخليج العربية – أدى إلى اقتناع دول التحالف وعدد من الدول العربية، بأنه لا بد من استخدام القوة ضد الدولة الغازية. وفي تلك الأثناء امتنع الأردن عن إدانة العراق، لأن الإدانة كانت تنطوي على دعوة قوات التحالف الأجنبية إلى تحطيم العراق. ومما أثار السخط في الأردن وفلسطين، تلك الحماسة الفائقة التي أبدتها أمريكا وبريطانيا من أجل تنفيذ قرارات مجلس الأمن ضد العراق، بينما كانت قرارات مجلس الأمن ضد إسرائيل تنام في الأدراج منذ سنين وسنين.

وظهر السخط الشعبي في الأردن واضحاً ضد نزول القوات الأجنبية في أراضي الخليج. وقد تبلور ذلك السخط في عقد مؤتمر شعبي عربي في عمان تحت عنوان (مؤتمر القوى الشعبية العربية) خلال أيام ١٤-١٦ أيلول ١٩٩٠م، وهومؤتمر اشتركت فيه شخصيات سياسية وقادة أحزاب وتنظيمات من الأردن والعراق وفلسطين ولبنان والجزائر والسودان (منعت مصر مواطنيها من الاشتراك فيه). وكان التأييد للعراق نابعا من السخط على الدول الاستعمارية من جهة، ولكون الرئيس العراقي أخذ يربط بين قضية فلسطين واحتلاله الكويت.

أثار هذا الموقف الأردني على الصعيدين الرسمي والشعبي، سخط السعودية ودول الخليج الأخرى والولايات المتحدة. كانت وجهة النظر السعودية تقوم على أنها دعت القوات الأمريكية والمحالفة لها انطلاقا من مبدأ الدفاع عن النفس (وهوإجراء يماثل إجراء الأردن سنة ١٩٥٨م). ولم يلبث غضب السعودية أن تبلور ضد الأردنيين والفلسطينيين واليمنيين الذين يعملون في أراضيها (كان هناك نحو٣٠٠ ألف يحملون الجنسية الأردنية) إذ بدات المضايقات والإهانات تنهال عليهم. وتمثل الغضب في معاملة سائقي نحوألف شاحنة تنقل الخضار والفواكه إلى السعودية ودول الخليج. ثم عمدت السعودية إلى إغلاق مكتب الملحق العسكري الأردني في الرياض، وأخرجت معه عددا من الدبلوماسيين. وفي ١ تشرين الأول أغلقت حدودها امام الصادرات والواردات الأردنية، ومنعت الشاحنات من الدخول أوالعبور إلى أقطار الخليج الأخرى. وكانت شركة التابلاين أوقفت في ١٩ أيلول ضخ النفط السعودي إلى الأردن. وبادر الأردن إلى استدعاء سفيره احتجاجاً على كل هذا التضييق، فاستدعت السعودية سفيرها. وقرر الأردن منع الشاحنات غير الأردنية (تركية وسورية) المتجهة إلى السعودية من المرور في أراضيه، فتدخلت سوريا قائلة إن هذا القرار ينتهك «حرية الترانزيت»، فاضطر الأردن للرضوخ، علما بان سوريا طالما أغلقت حدودها في وجه

السيارات الأردنية، دون أن تتذكر «حرية الترانزيت». ولم تلبث السعودية بعد ذلك أن فرضت حظرا اقتصاديا على الأردن، حتى أنها منعت تحميل البضائع الأردنية التي ألقت بها البواخر الأجنبية في ميناء جدة.

وأدى السخط العربي إلى إصابة أسطول الشاحنات والبرادات الذي يملكه أردنيون (١٢ ألف سيارة) بالشلل. وقد اغلقت السعودية مجالها الجوي في وجه الطائرات الأردنية. وفي الوقت نفسه أخذت السفن الأمريكية والبريطانية تقوم بتفتيش السفن المحملة بالبضائع وهي في طريقها إلى ميناء العقبة وتعمل على تأخيرها، وترغمها أحيانا على تفريغ البضائع الأردنية في بور سعيد أوجدة. وزاد السخط الأمريكي لأن الحكومة الأردنية سمحت بعقد المؤتمر الشعبي. واحتج الأردن بأن المؤتمر عقد في ظل الديمقراطية، ولكن ذلك المبرر لم يقنع الأمريكيين وحلفائهم.

وحمل الملك الحسين في خطاب افتتاح مجلس النواب بتاريخ ١٧ تشرين الثاني ١٩٩١م على الإزدواجية التي تمارسها أمريكا في تعاملها مع أزمة الخليج وقضية فلسطين. فكان من نتائج السخط الأمريكي أن الرئيس بوش ألغى إجتماعا له مع الملك كان تقرر عقده قبل ذلك.

كان الأردن الدولة الوحيدة في المنطقة – بعد العراق – التي فرضت الدول المتحالفة عليه طوق الحصار. فمنذ أوائل آب ١٩٩٠م، أخذت سفن دول التحالف تراقب ميناء العقبة، وتعترض السفن المتجة إليه. وفي خلال عام واحد، تم إيقاف ٤٠١ سفينة، وإعاقتها أوإعادتها أوتحويل اتجاهها إلى موانيء أخرى. وازداد الحصار شدة عندما أوقفت شركات الطيران العالمية رحلاتها إلى الأردن، ورفعت شركات التأمين رسومها أضعافا مضاعفة.

وبلغ سخط الأردنيين أشده عندما أخذت أطنان القنابل المدمرة تنصب على مدن العراق ومنشآته وجسوره. وعبر الملك الحسين عن ذلك السخط في خطاب له يوم ٦ شباط ١٩٩١م، إذ شجب عمليات دول التحالف، وقال إن العراق يدافع عن راية العروبة والإسلام، وإن هذه الحرب توجه إلى العرب والمسلمين وليس للعراق وحده. وإن المال العربي وضع في خدمة العدوان بسخاء لم يعرفه العرب من قبل.

أثار هذا الخطاب غضب الرئيس بوش، فأعلن انه يرفض قول الملك إن بلاده تشن حربا ظالمة على العراق، وانها تهدف إلى تدمير اقتصاده وبنيته الأساسية. ثم صدر في واشنطن بيان بأن الحكومة الأمريكية ستعيد النظر في قيمة معونتها الاقتصادية. ولم يلبث

مجلس الشيوخ الامريكي ان قرر يوم ٢٠ آذار إلغاء المعونة المقررة للأردن وقيمتها ٥٧ مليون دولار.

وكان من ارتياب الأمريكان وحلفائهم بولاء الأردن، أن طائراتهم قامت يوم ٢٩ كانون الثاني ١٩٩١م بقصف الصهاريج التي تحمل النفط للأردن، على طريق عمان – بغداد مما أدى إلى تدمير تسعة منها وعدد من السيارات وقتل عدد من المدنيين. وفي أوائل شباط تكرر قصف الشاحنات والصهاريج الأردنية، فدمرت ٥٠ شاحنة وصهريجا، وقتل ١٣ شخصا وأصيب ٢٦ بجراح. وفي غارة أخرى قتل ٣٥ أردنيا كانوا يسافرون في حافلة ركاب من الكويت إلى الأردن.

ألحقت حرب الخليج بالأردن أضرار لم يلحق أكثر منها إلا بالكويت والعراق. وتمثلت تلك الأضرار في ما لحق باقتصاده من خسائر، وفي تدفق ٣٠٠ ألف مهاجر إليه، وفي توقف النفط، وفي الحصار البري والبحري والجوي، وفي التهديد المماثل بامتداد نار الحرب إلى أراضيه.

فمنذ اليوم التالي لسيطرة القوات العراقية على الكويت، أخذت أعداد كبيرة من المقيمين فيها (من غير الكويتيين) تتدفق إلى الأراضي الأردنية، عبر أراضي العراق. وخلال ٢١ يوما تدفق عشرات الآلاف من أبناء مختلف الأقطار الذين كانوا يعملون في الكويت.

وكان هؤلاء يصلون في حالة بائسة بعد عبور مسافات واسعة من الأراضي الصحراوية. ونهد الأردن للقيام بواجبه الإنساني، مع انه لم يكن مستعدا لمواجهة وصول تلك الموجات البشرية، وفي عز فصل الصيف وفعل الأردن كل ما كان في وسعه، فأخذ ينقل مياه الشرب والطعام على مسافة ٨٠٠ – ٩٠٠ كيلومتر، وأفرغ المدارس والمساجد والكنائس ومدن الحجاج، على طول الطريق من الرويشد H4 إلى العقبة (حيث كان الوافدون يأملون أنه يسافروا من هناك إلى بلدانهم المختلفة). وأخذ أبناء الشعب يتبرعون بتقديم المواد الغذائية.

ونشطت الجمعيات الخيرية في تقديم المساعدة. وخلال شهري آب وأيلول، عاش الأردن في دوامة لم يشهد مثيلا لها من قبل، إذ اضطر للإعتناء بما يزيد على مليون ونصف مليون شخص وفدوا من الكويت والعراق كانت أكثرية الوافدين من رعايا دول اجنبية يريدون العودة إلى بلادهم. وبسبب قيام الأردن برعاية هؤلاء الوافدين وتقديم المأوى والطعام والماء والمعالجة ووسائط النقل لهم، فقد ترتبت عليه تكاليف باهضة بلغت ٤٠ مليون دينار

في شهرين. وتوجه الأردن بالنداء لدول العالم، فتلقى مساعدات ولكنها لم تكن كافية. وأقام الأردن مخيمين في الرويشد يتسعان لإيواء ٢٥ ألف وافد، بينما كان ٢٠ ألفاً يصلون يومياً إليه من مواطني بنغلاديش والهند وباكستان والفلبين ومصر وغيرهم. واضطر الأردن أن يؤمن أسباب الحياة لهؤلاء، من مخزونه التمويني المحدود. وفي ١ أيلول باشرت الحكومة بتقنين بيع السكر والأرز والحليب المجفف عن طريق بطاقات تموين، بهدف تخفيف العبء على الميزانية.

في الحقيقة سطر الأردن صفحةً ناصعةً ومشرفةً، في أن أجهزته الإدارية استطاعت تأمين أسباب الحياة لتلك الموجة البشرية التي تدفقت بصورة مفاجئة على حدوده الشرقية، بعيداً عن المناطق المأهولة. وكان الوافدون يصلون ومعظمهم لا يملكون إلا الملابس التي تغطي أبدانهم.

ومع أن أولئك الوافدين تمكنوا خلال ثلاثة أشهر من مغادرة الأراضي الأردنية، فقد ترتب على الأردن في الوقت نفسه أن يستوعب ٣٠٠ ألف مواطن (معظمهم من الأردنيين من أصل فلسطيني من الذين كانوا يعملون في الكويت). وجاهد الأردن لكي يتقاسم أهله المسكن ولقمة العيش وجرعة الماء مع هؤلاء الذين شكلوا عملية التهجير الثالثة، بعد هجرتي عامي ١٩٤٨م و١٩٦٧م.

وأدى الغزوالعراقي للكويت إلى حدوث أزمة حادة في حصول الأردن على النفط. فقبل ذلك كان الأردن يستورد من العراق ما نسبته ٨٠ إلى ٩٠% من احتياجاته، تسديداً لديون له، ويستورد الباقي من السعودية عن طريق خط التابلاين. وتبدى شبح الأزمة عندما قرر مجلس الأمن فرض الحصار على العراق والامتناع عن التصدير إليه أوالاستيراد منه.

عندئذ اضطر الأردن إلى التوقف عن استيراد النفط العراقي. ولكن ذلك التوقف لم يستمر طويلاً، إذ فوجيء الأردن يوم ١٩ أيلول بشركة التابلاين توقف ضخ النفط له. هنا أخذ الأردن يواجه أزمة لا قدرة له على مواجهتها. ومضى يشكوأمره إلى رئيس مجلس الأمن، ونتيجة لدراسة الوضع، اقتنع مجلس الأمن من أنه لا يوجد بديل عن النفط العراقي.

وعاد الأردن يستورد النفط من العراق وينقله بالصهاريج من محطة H3 إلى مصفاة الزرقاء. ولكن كان من سخط الأمريكان أن طائراتهم قصفت الصهاريج، عندما بدأ الهجوم على العراق في كانون الثاني ١٩٩١م. واحتج الأردن لمجلس الأمن على قصف الطريق، ولكن طائرات التحالف استمرت تقصف الشاحنات والسيارات المدنية، يوماً بعد يوم

واضطر الأردن إلى التوقف عن جلب النفط من العراق في ٥ شباط ١٩٩١م. ومع ذلك استمرت طائرات التحالف في عمليات القصف والتدمير والقتل حتى ٢٦ شباط. وفي تلك الأثناء قامت لجنة من مجلس الأمن بزيارة الأردن للكشف عن مدى التزامه بتطبيق قرار الحظر على العراق، وأكدت اللجنة في تقريرها أن الأردن يتقيد تماماً بالحظر.

واتخذت الحكومة إجراءات لتخفيض استهلاك النفط، فقررت في ٥ شباط ١٩٩١م، أن تسير سيارات الركاب ذات الأرقام الزوجية في أيام الشهر الزوجية فقط، وأن تسير السيارات ذات الأرقام الفردية في الأيام الفردية فقط (استمر هذا الترتيب ٤٠ يوماً).

بعد ذلك لجأ الأردن إلى استيراد النفط من سوريا بواسطة الصهاريج، ومن اليمن ايضً بواسطة البواخر. ولتأمين نقل النفط من اليمن، ابتاع الأردن في شباط ناقلتين للنفط بقيمة ١٥ مليون دولار، وأطلق عليهما اسمي (العقبة) و(الأزرق).

وزاد الوضع سوءا بالنسبة للأردن أن برميل النفط ارتفع ثمنه من ١٤ دولاراً قبل الغزوإلى ٤١ دولاراً في تشرين الأول ١٩٩٠م. ومن أجل خفض الاستهلاك، قررت الحكومة اعتباراً من ١٣ تشرين الأول تعطيل دوائرها يومي الخميس والجمعة وتحديد أوقات فتح المحلات التجارية والمكاتب والمطاعم. وناشد رئيس الوزراء المواطنين، خفض الاستهلاك والاختصار في استعمال الكهرباء والاقتصاد في التحرك بالسيارات. واستمر الأردن يعاني من هذا الوضع البالغ الخطورة، إلى أن تلقى – في أيار ١٩٩١م– رداً من لجنة الحظر في مجلس الأمن، تبيح له استيراد النفط من العراق. وكان ذلك القرار فرجاً للأردن في ضائقته، إذ إن الاستيراد من العراق كان تسديداً لديون سابقة.

هنا يجدر بالذكر أن العراق قدر للأردن موقفه، فأخذ يبيعه النفط بأسعار مخفضة.

من المهم التوكيد على أن الأردن لم يوافق قط على غزوالعراق للكويت، ولكنه لم يرد معالجة الخطأ بالخطأ. كان هناك اعتقاد راسخ بوجود إمكانية للتوصل إلى حل عربي، وبأن تلك الإمكانية جديرة أن تعطي كل الفرص الممكنة، وبأن العراق الذي وقف ثماني سنوات يدافع عن العرب المشارقة، جدير أن يحظى بدعم المال العربي. ولكن موقف الأردن هذا أسيء فهمه، وبخاصة من قبل السعودية ودول الخليج. ودفع الأردن ثمناً غالياً لتمسكه بمبادئه. وحاول الملك الحسين جاهداً إقناع قادة الدول الغربية بعدم اللجوء إلى القوة، لأن ذلك سيكون كارثة على دول المنطقة.

ولكن تبين أن الرئيس الأمريكي كان مصمماً على تحطيم العراق عسكرياً واقتصادياً، ولذلك عاقب الأردن لأنه أبى السير في ركاب سياسته. والحقيقة أن الأردن لم يرتكب خطأً مباشراً في حق الكويت. وبقيت السفارة الكويتية في عمان تقوم بأعمالها المعتادة طوال فترة احتلال العراق للكويت. ولكن حكومة الكويت عند عودتها إلى بلادها في شباط ١٩٩١م، قررت تجميد علاقاتها مع الأردن ومنعته من إعادة فتح سفارته فيها. وكان الأردن أغلق سفارته في الكويت، عندما استولى العراقيون عليها وفرضوا إغلاق جميع السفارات الموجودة فيها.

أما بشأن الخسائر التي تكبدها الأردن نتيجة احتلال الكويت، وما أعقبه من حرب وحالة حصار، فمن خلال الأمثلة التالية يمكن القول: إن الأردن حرم من تصدير بضائعه إلى العراق (١٢٤ مليون دينار عام ١٩٨٩م) وإلى الكويت (١٦ مليون دينار في ذلك العام). إضافة إلى توقف التصدير إلى السعودية ودول الخليج الأخرى. ولحقت بالأردن خسائر باهظة بسبب حصار ميناء العقبة وفي قطاعات السياحة والنقل والشحن (كان دخل الأردن منها ١٠٩٤ مليون دينار سنة ١٩٨٩م)، وخسر الأردن معظم حوالات الأردنيين الذين كانوا يعملون في الكويت ودول الخليج الأخرى. وقدر صندوق النقد الدولي خسائر الأردن سنة ١٩٩٠م ب ١١٠٠ مليون دولار.

وانتهت الحرب وقد ازداد العرب ضعفاً وانقساماً. فالعراق لحق به دمار كبير، وفرض عليه حصار خانق، وحيل بينه وبين تصدير نفطه، وأصيب أهله بضائقة لم يشهدوا لها مثيلاً من قبل. وتمثل ضعف العرب في تراجع قدراتهم العسكرية، وفي ذهاب الكثير من أموالهم. وتمثل كذلك في أن الانقسام الذي وقع بينهم، فتح جراحاً عميقة سوف تمر سنوات قبل أن تندمل.

وتمثل موقف الأردن تجاه الأزمة في أن الملك الحسين أعلن ابتهاجه وابتهاج أهل بلاده بعودة الكويتيين إلى بلادهم (خطاب الملك الحسين في ١٢ آذار ١٩٩١م).

ولم تلبث السعودية أن فتحت أجواءها للطائرات الأردنية (٤ نيسان ١٩٩١م)، مما سهل لها مجال الوصول إلى أقطار الخليج الأخرى، بينما ظلت سبعة أشهر تضطر للتحليق فوق سوريا وتركيا وإيران، أوفوق سوريا ولبنان ومصر والسودان، حتى تصل إلى مسقط. وبالتدريج عادت السعودية للتعامل التجاري مع الأردن.

ومن المهم الإشارة إلى أن دول الخليج لم تقدم للأردن أية مساعدات اقتصادية منذ

الغزوالعراقي والأحداث التي أعقبته.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد تمثل سخطها، في تجميد بعض المساعدات المتعلقة بتزويد الأردن بالحبوب، وتخفيض بعضها الآخر (أيار ١٩٩١م). وفي الشهر التالي قرر مجلس نوابها تعليق المساعدة العسكرية للأردن، إلا أنه أذن للرئيس بوش أن يدفع اعتمادات السنة التالية (٢٧ مليون دولار)، **إذا تعهد الأردن بإجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل،** وتوقف عن كل تعاون مع العراق. وفي عام ١٩٩٢م قرر الكونغرس إيقاف مساعدات أميركا للأردن والتي كانت تبلغ ٥٠ مليون دولار في تلك السنة.

وفيما يتعلق بالحصار البحري فقد استمرت البحرية الأمريكية في عرقلة وصول البواخر، ونتيجة لذلك ضاعفت خطوط النقل البحري الرسوم التي تتقاضاها. وأعلن ان خسائر الدخل القومي نتيجة الحصار بلغت ٥٠٠ مليون دولار ١٩٩٢م، عدا الخسائر غير المنظورة.

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى أن الأردن وفر للعراق منفذاً على العالم في أزمة الحصار، لأنه كان محاطاً بدول معادية من الجهات الأخرى. ويستطيع الأردن أن يفخر أنه كان الجار الوحيد الذي لم يشترك في عملية الحصار، أما أبناء الشعب، فلم يكتفوا بإعلان الغضب لما حل بالعراق، بل عبروا عن تعاطفهم بجمع التبرعات النقدية والعينية وتقديم المواد الطبية وأخذت قوافل من سيارات الشحن الكبيرة تتجه بين حين وآخر إلى العراق وهي تحمل الأدوية وحليب الأطفال والمواد الغذائية.

وتجلى تقدير العراق للأردن على وقوفه معه، فيما أعلنه السيد طارق عزيز، نائب رئيس الوزراء العراقي، بقوله:

«إن الأردن هوالدولة الوحيدة التي أبقت حدودها مفتوحة مع العراق، ومواصلة العلاقات الاقتصادية معه، بينما قامت الدول الأخرى المحاددة للعراق بتطبيق الحصار على العراق كما لوكان ذلك قضيتها المباشرة.....»[1].

على أن مرور الزمن وتعاقب الأحداث، أخذ يساعد على تلطيف المواقف ففي أوائل عام ١٩٩٥م عين الأردن سفيراً له في العاصمة السعودية. وبعد بضعة شهور عينت السعودية سفيراً لها في عمان. ثم قام الملك الحسين بتأدية مناسك العمرة في أوائل عام ١٩٩٦م. ومنذ

---

(١) جريدة " الرأي" عمان، ٣ حزيران ١٩٩٥م.

ذلك الحين عادت العلاقات بين المملكتين إلى طبيعتها الأخوية.

(٢)

من مدريد إلى واشنطن

بعد ان انتهت حرب الخليج، وتم للولايات المتحدة وحلفائها القضاء على قوة العراق العسكرية، وبعد أن ظهر واضحا تراجع دور الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى موازية – بادرت الولايات المتحدة إلى تركيز جهودها السياسية من أجل التوصل إلى تسوية للصراع العربي – الإسرائيلي. ففي يوم ٦ آذار ١٩٩١م، أعلن الرئيس جورج بوش مبادرة سلام جديدة تقوم على أربعة مبادئ:

١. مقايضة الأرض بالسلام.
٢. إتفاقات أمنية مشتركة.
٣. لاعتراف بإسرائيل.
٤. حفظ الحقوق السياسية الشرعية للفلسطينيين.

ووعد الرئيس بوش بالعمل على إرساء السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.

ولم يلبث وزير خارجية أمريكا جيمس بيكر أن قام بعدد من الجولات للتباحث مع رؤساء الدول والحكومات في سوريا ولبنان ومصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية من جهة، وإسرائيل من جهة ثانية. وكانت النتيجة أن الدول العربية المعنية وافقت على المبادرة الأمريكية.

في هذا المنعطف ساد التعاون بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، وتم الاتفاق بينهما على ان يشتركا في مؤتمر السلام المقبل بوفد واحد، ذي جانبين: أردني وفلسطيني. وتم الاتفاق أن يكون الوفد المشترك برئاسة وزير الخارجية الأردني. ثم عينت الحكومة الأردنية الدكتور عبد السلام المجالي رئيسا للجانب الأردني من الوفد، بينما عينت منظمة التحرير الفلسطينية الدكتور حيدر عبد الشافي رئيسا للجانب الفلسطيني.

ولم يلبث جيمس بيكر ان أعلن جهود حكومته لدى المجموعة الدولية أثمرت في إقرار تقديم مساعدة للأردن قيمتها ١٣٠٠ مليون دولار لسنة ١٩٩٢م. كما أعلن أن

حكومته سوف تضاعف قيمة مساعداتها للأردن في السنة القادمة. فقد جاء الإعلان عن هذه المساعدات في وقت ارتفعت فيه مديونية الأردن الخارجية إلى ٨,٣ مليار دولار، وإزداد الوضع الإقتصادي والاجتماعي تأزما بسبب الحروب ووصول ٣٠٠ ألف مهاجر جديد من الكويت وأقطار الخليج الأخرى.

وتهيأت الأجواء لانعقاد مؤتمر السلام، فوجه رئيسا الدولتين العظميين بوش وغورباتشوف، يوم ١٩ تشرين الأول، دعوات لحضور مؤتمر سلام يعقد في مدريد عاصمة اسبانيا، ابتداء من ٣٠ تشرين الاول. وكان توجيه الدعوات إلى حكومات الأردن وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية ومصر ولبنان وإسرائيل.

وهكذا افتتح مؤتمر مدريد للسلام يوم ٣٠ تشرين الأول ١٩٩١م، بحضور الرئيسين بوش وغورباتشوف. وقد اشتركت في المؤتمر وفود تمثل الدول التالية:

الدولتان الراعيتان:- الولايات المتحدة الامريكية، ويرأس وفدها وزير الخارجية جيمس بيكر، الاتحاد السوفيتي، ويرأس وفده وزير الخارجية بوريس بانكين.

الدول المعنية مباشرة: الأردن وفلسطين، ويرأس وفدهما وزير الخارجية الدكتور كامل أبوجابر،

سوريا، ويرأس وفدها وزير الخارجية السيد فاروق الشرع،

لبنان، ويرأس وفدها وزير الخارجية السيد فارس بويز،

مصر، ويرأس وفدها وزير الخارجية السيد عمر موسى،

إسرائيل، ويرأس وفدها رئيس الوزراء إسحق شامير.

وشارك في المؤتمر (بصفة مراقب) وفدان من مجلس التعاون الخليجي ومجلس دول اتحاد المغرب العربي. وكانت المشاركة تحمل معنى تأييد تلك الدول للمسيرة السلمية.

أعلن وزير الخارجية الأردني في المؤتمر ان موقف بلاده يرتكز على القواعد الثلاث التالية:

١- البحث عن سلام يؤيده العالم العربي والمجتمع الدولي والفلسطينيون.

٢- يتوقع الأردن أن لا يواجه حالة من عدم التناسق والمقاييس المزدوجة.

٣- قضية الأردن وقضية فلسطين مترابطتان. والأردن ينشد سلاما حقيقيا مشرفا يتيح المجال

لهدم أسوار الحقد والكراهية. وهويطالب بانسحاب قوات اسرائيل من كافة الأراضي الأردنية والفلسطينية والسورية والبنانية التي احتلتها بعد يوم ٤ حزيران ١٩٦٧م، ويشدد على عودة السيادة العربية إلى القدس العربية، وأنه يجب إزالة المستوطنات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة، وان يسمح الفلسطينيين بممارسة حقهم في تقرير مصيرهم على أرض بلادهم فلسطين.

اما شامير فقد اتسم خطابه بالتشدد، إذ دعا العرب إلى الاعتراف بوجود اسرائيل، وإلى وقف الانتفاضة، ولم يشر إلى الانسحاب من الأراضي العربية أوإلى وقف بناء المستوطنات. وزعم ان طبيعة الصراع لا تتعلق بالأراضي (كان هناك ١٤٣ مستوطنة في الأراضي المحتلة يقيم فيها ١٠٠ ألف يهودي). ودعا إلى إجراء المفاوضات في المنطقة العربية وإسرائيل.

استغرقت المرحلة الأولى للمؤتمر ثلاثة أيام. وبعد ذلك جاءت المرحلة الثانية التي عقدت في أثنائها جلسات ثنائية، بين كل وفد عربي من جهة ووفد إسرائيلي من جهة أخرى. ولكن تلك اللقاءات لم تؤد إلى نتيجة، فعمدت الحكومة الأمريكية إلى توجيه الدعوات للأطراف المعنية، بعقد الاجتماعات المقبلة في عاصمتها – واشنطن. وبالفعل بدأ أول لقاء هناك بين الوفود العربية والوفد الاسرائيلي يوم ١٠ كانون الاول ١٩٩١م. وبعد لأي تم الاتفاق على ان يكون هناك مساران للمحادثات: أحدهما أردني والآخر فلسطيني.

عقدت وفود الأردن وفلسطين وإسرائيل عشر جولات من المباحثات خلال عام ١٩٩٢م والأشهر السبعة الأولى من عام ١٩٩٣م، دون إحراز أي تقدم وفي ٩ حزيران ١٩٩٣م أوضح الدكتور المجالي موقف الأردن، فقال إنه يهدف إلى تحقيق أربعة أمور أساسية:

- إسترداد أراض محتلة تقارب مساحتها ٣٨٠ كيلومترا مربعا.
- إعادة ترسيم الحدود الدولية.
- الحصول على الحقوق المائية
- ضمان أمن وسلامة الوطن والمواطنين.

وقال أيضا إن الأردن يلتزم بعدم الانفراد بأي حل، وبمناصرة الشعب الفلسطيني. وفي تلك الأثناء تولى الدكتور عبد السلام المجالي رئاسة الوزارة الأردنية في ٢٩ أيار

١٩٩٣م، فعين الدكتور فايز الطراونة رئيسا لوفد المفاوضات الأردني.

كانت سياسة الأردن الثابتة تقوم على ان لا يتم التوصل إلى عقد اتفاق على المسار الأردني قبل أن يتم التوصل إلى عقد اتفاق على المسار الفلسطيني. ومع مضي الوقت الطويل على استمرار المفاوضات من كانون الأول ١٩٩١م إلى تموز ١٩٩٣م، بدا وكأن الأردن يواجه بابا موصدا لا سبيل إلى فتحه. ولكن لم يلبث الأردن أن فوجئ يوم ٢٦ آب ١٩٩٣م بأحد المسؤولين الفلسطينيين يعلن أن اتفاقا وشيكا سيتم التوصل إليه بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة إسرائيل، وأن الاتفاق سيشمل إنسحاب اسرائيل من قطاع غزة ومدينة أريحا، أولا، ضمن اتفاق شامل حول ترتيبات المرحلة الانتقالية للحكم الذاتي. ولم يلبث ان تبين أن هذا الاتفاق تم التوصل إليه نتيجة مباحثات مباشرة تمت بصورة سرية في مدينة أوسلوعاصمة النرويج، وترأس الجانب الفلسطيني فيها السيد محمود عباس (أبومازن)، بينما ترأس الجانب الاسرائيلي، وزير الخارجية شمعون بيريز. واتضح أن منظمة التحرير الفلسطينية أقدمت على عقد هذه الصفقة بعد أن طالت محادثات السلام المنبثقة عن مؤتمر مدريد، ولم يظهر أي دليل على استجابة اسرائيل للمطالب العربية. ثم تبين أن اتفاق الحكم الذاتي سيشمل أراضي الضفة الغربية، وان الفلسطينيين سوف يمارسون بموجبه صلاحيات إدارة شؤون التعليم والصحة والاقتصاد والاسكان والسياحة والرعاية الاجتماعية. وتبين أيضا ان الاتفاق لا يمس المستطونين الاسرائيليين في الضفة الغربية وفي قطاع غزة ولا يؤثر على ترتيبات اسرائيل الأمنية.

أحدث الإعلان عن الاتفاق رجة عظيمة في النفوس، إذ جاء وكأنه يختتم صراعا استمر نحوقرن من الزمن، قتل فيه عشرات الآلاف، واحدث دمارا واسع النطاق، من العراق شرقا إلى تونس غربا، واندلعت فيه أربع حروب شملت – بدرجة أوأخرى – الوطن العربي من المحيط إلى الخليج.

أما بالنسبة للأردن فقد شكل الاتفاق «المفاجأة الكبرى»، إذ لم يكن أحد يعلم به قبل الإعلان عنه، مع أن الأردن أقرب الأقطار إلى فلسطين، وأوثقها ارتباطا بها.

لا بد من القول في هذا الصدد إن منظمة التحرير الفلسطينبية، وجدت نفسها مضطرة للقبول بما استطاعت الحصول عليه، بعد ان خرجت مصر من حلبة الصراع وعقدت صلحا منفردا، وبعد أن تحطمت قوة العراق العسكرية، وبعد ان بلغ الانقسام بين العرب حده الأقصى

فتح الاتفاق بين القيادة الفلسطينية وإسرائيل، الباب على مصراعيه أما التسوية الشاملة بين اسرائيل والأطراف العربية الأخرى. وسرعان ما اتضح أن أكثرية الفلسطينيين – وخاصة في الأراضي المحتلة – تؤيد الاتفاق، على أساس أنه أفضل البدائل المتوافرة والممكنة في الوقت الراهن. ولم تلبث الخطوات التنفيذية أن توالت. ففي ٣٠ آب وافقت حكومة اسرائيل على تطبيق الحكم الذاتي في قطاع غزة وأريحا. وفي ١٠ أيلول أقرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بأكثرية الأصوات بنود الاتفاق. وفي اليوم نفسه تم التوقيع على وثيقة اعتراف متبادل بين المنظمة (السيد ياسر عرفات) وإسرائيل (اسحق رابين). وفي ١٣ أيلول تم توقيع اتفاق «إعلان المبادئ»، في حفل مشهود في البيت الأبيض بواشنطن.

ومضت منظمة التحرير الفلسطينية بخطوات ثابتة في طريقها الجديد. ففي ٩ شباط ١٩٩٤م تم التوقيع في القاهرة على تفاصيل الحكم الذاتي الفلسطيني والانسحاب الاسرائيلي من غزة وأريحا، بما في ذلك نقاط العبور وفي ٤ أيار تم التوقيع في القاهرة على اتفاق الحكم الذاتي في غزة وأريحا. وفي ١ تموز وصل الرئيس عرفات إلى غزة، فاستقبل استقبالا حافلا دل على الرغبة الشعبية في التوصل إلى حل للنزاع. وقال السيد عرفات في خطاب له إنه سيلتزم باتفاق السلام «سلام شجاع وتسوية شجاعة». وقال إنه وقع «صلح الشجعان» مع الشعب الاسرائيلي. ثم زار أريحا بعد ذلك واستقبل فيها بهتافات التأييد. ولم يلبث عرفات أن اتخذ من مدينة غزة مقرا دائما له حيث أخذ يتحمل مسؤوليات بناء الإدارة الجديدة. وأخيرا تم التوقيع يوم ٢٩ آب ١٩٩٤م بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل على إتفاق نقل السلطات المدنية في الضفة الغربية، إلى السلطة الوطنية الفلسطينية.

وتوالت المباحثات بين الفلسطينيين وإسرائيل إلى أن تم التوقيع في (طابا) يوم ٢٤ أيلول ١٩٩٥م على اتفاق المرحلة الثانية لتوسيع نطاق الحكم الذاتي. ونص هذا الاتفاق على إعادة إنتشار القوات الاسرائيلية بعيدا عن مناطق التجمعات السكانية الفلسطينية، بحيث تنسحب تلك القوات من سبع مدن وأكثر من ٤٠٠ قرية فلسطينية في غضون ستة أشهر. كما نص على الإفراج عن آلاف من المعتقلين والسجناء – على مراحل. ويقوم الاتفاق على ان يتولى الفلسطينيون إدارة حياتهم اليومية بينما تبقى إسرائيل مسؤولة عن الأمن في منطقة الحكم الذاتي التي تضم ١٢٥ مستوطنة إسرائيلية. وبعد أربعة أيام (٢٨ أيلول) تم التوقيع في واشنطن على هذا الاتفاق، بحضور الرئيس الأمريكي كلينتون والملك الحسين والرئيس

المصري حسني مبارك. ووقع الاتفاق السيد ياسر عرفات رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وإسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل. ولم تلبث القوات الإسرائيلية أن أخذت تنسحب في أوائل تشرين الأول من مدن الضفة الغربية وعدد من القرى، وأخذت السلطة الوطنية الفلسطينية تتولى إدارتها. كما بدا الإفراج عن السجناء والمعتقلين.

(٣)

المفاوضات بين الأردن وإسرائيل

بالنسبة للاردن، جاء الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، بمثابة كسر للجمود السائد. وعندما تم توقيع الطرفين على وثيقة الاعتراف المتبادل يوم ١٣ أيلول ١٩٩٣م، اتضح للأردن أنه لا موجب لمزيد من الانتظار، فتم التوقيع في اليوم التالي على جدول أعمال المفاوضات بين الأردن وإسرائيل.

نص جدول الأعمال الأردني الإسرائيلي على أنه يهدف إلى (١) تحقيق السلام العادل والدائم والشامل بين الدول العربية والفلسطينيين وإسرائيل (٢) إحلال الامن ونبذ اللجوء إلى القوة (٣) ضمان حق كل طرف في حصصه من المياه (٤) الوصول إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين (٥) تسوية قضايا الأرض وتعيين الحدود الدولية وترسيمها (٦) البحث في إمكانية التعاون الثنائي المستقبلي. وأعرب الجدول أخيراً عن الأمل بعقد اتفاقية سلام بين الأردن وإسرائيل" بعد التوصل إلى حلول مرضية للطرفين بالنسبة لعناصر هذا الجدول".

وحققت عملية البحث عن السلام خطوة مهمة في تشرين الأول ١٩٩٣م، نتيجة اللقاء الذي حدث في واشنطن بين الأمير الحسن وشمعون بيريز وزير خارجية إسرائيل، بحضور الرئيس الأمريكي بيل كلينتون. فقد تم بعد ذلك تشكيل لجنة اقتصادية ثلاثية من الأردن وإسرائيل والولايات المتحدة. وكان معروفاً أن دور الولايات المتحدة لا يعدوأن يكون دور المحفز لمساعدة الطرفين الأساسيين على الوصول إلى اتفاق فيما بينهما. وعقدت اللجنة عدداً من الاجتماعات، تم فيها بحث بنود جدول الأعمال، ومشروع تنمية وتطوير وادي الأردن. وفي ٧ حزيران ١٩٩٤م اختتمت اللجنة أعمالها بتأليف لجنة أردنية – إسرائيلية لبحث مواضيع الحدود والمياه والبيئة وترسيم الحدود. كما تم الاتفاق على إيجاد تعاون مستقبلي بين الأردن وإسرائيل، في حال التوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل.

ولكن لم يلبث أن تبين أنه لابد من إجراء اتصالات مباشرة بين القيادتين الأردنية والإسرائيلية، من أجل التوصل إلى حلول حقيقية على أرض الواقع. وقد أوضح رئيس الوزراء الدكتور المجالي موقف الأردن، على النحوالتالي:

«لقد سبق أن توصل الفلسطينيون إلى اتفاق خاص بهم في أوسلوثم في القاهرة. والمفاوضات السورية الإسرائيلية ما تزال تتحرك. ليس معقولاً أن يبقى الأردن مكتوف الأيدي إلى أن تنتهي الأطراف الأخرى من ترتيب أمورها وتوقيع اتفاقياتها. ففي تلك الحال لا يوجد ضمان بأن الأردن سيحصل على شيء. الحل المتزامن أصبح غير وارد، بعد أن توصل الطرف الفلسطيني إلى اتفاق منفرد دون تشاور أوتنسيق. وقد سبق للرئيس الأسد أن اجتمع مع الرئيس كلينتون في جنيف، وما تزال الاتصالات جارية [بين السوريين والإسرائيليين] عن طريق الأمريكان، دون أن يحاط الأردن علماً بما يجري... إذا وقف الأردن جامداً [خوفاً من سهام الاتهام]، فإنه بذلك يترك للغير أن يرسم له مستقبله وفي غيابه».

وكان الملك الحسين اجتمع بالرئيس بيل كلينتون في حزيران ١٩٩٤م. وفي ذلك اللقاء التزم كلينتون بدعم الأردن اقتصادياً وعسكرياً. وعندما عاد الحسين إلى أرض الوطن، دعا النواب والوزراء إلى الاجتماع به يوم ٩ تموز، وألقى فيهم خطاباً أوضح فيه أن الأردن وجد نفسه في وضع يحتم عليه خوض معركة السلام «الحلقة محكمة من حولنا والضغوط مستمرة». وقد سارت مصر على طريق السلام، وسار بعدها الفلسطينيون «بعد أن تحملوا ما تحملوا... كنا حريصين على التنسيق، ولكن مصر لم تنسق، وبعدها منظمة التحرير، بدأت معنا ثم تركتنا واختارت أن تسير وتتابع الطريق إلى نهايته». ثم مضى الملك إلى القول إن البحث في واشنطن تركز على أعباء الديون الخارجية، وعلى احتياج الأردن لأسلحة جديدة. وأبدت الولايات المتحدة استعداداً للمساعدة، «ولكن ذلك مرتبط باستمرار الأردن في مسيرة السلام». ثم أوضح أن الولايات المتحدة أبلغته أنها تستطيع البدء بخطواتها لمساعدة الأردن، بمجرد أن يتم لقاء بينه وبين رئيس وزراء إسرائيل، لأن الحكومة تستطيع عندئذ أن تقنع الكونجرس والرأي العام الأمريكي، بأن الأردن يسير على طريق السلام، وبأن من الضروري تقديم المساعدة له. وأكد الملك بعد ذلك «أن السلام الذي نبحث عنه هوالسلام العادل المشرف، الذي يعيد لنا كامل حقوقنا.. وليس السلام بأي ثمن». ثم أوضح المخاطر التي سيتعرض الأردن لها، إذا هواختار أن ينتظر حتى تحل المشاكل الأخرى (سوريا ولبنان).

ففي تلك الحالة يمكن أن يفقد دوره ويخسر كل شيء.

ولم يلبث أن أعلن يوم ١٥ تموز أن الملك الحسين قبل دعوة وجهها الرئيس الأمريكي له ولاسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل، للمجيء إلى واشنطن والالتقاء به يوم ٢٥ تموز. وأعلن كلينتون أن رئيس مجلس النواب الأمريكي، دعا الحسين ورابين إلى إلقاء خطابين أمام جلسة مشتركة يعقدها الكونجرس. ثم مضى إلى القول إنه تعهد شخصياً بتحقيق تسوية شاملة وفي الشرق الأوسط.

وقبل الحسين دعوة الرئيس الأمريكي. فاتخذ مجلس الوزراء الأردني يوم ١٦ تموز قراراً بتأليف الوفد الأردني للمفاوضات الثنائية برئاسة الدكتور فايز الطراونة. وفي الوقت نفسه عين مجلس الوزراء مجموعات عمل فرعية في المجالات التالية: (١) المياه والبيئة والطاقة (٢) الأمن (٣) الحدود والأراضي.

بدأ العمل الجدي في المفاوضات الثنائية يوم ١٨ تموز ١٩٩٤م، عندما عقد الوفدان الأردني والإسرائيلي اجتماعاً على خط وقف إطلاق النار إلى الشمال من العقبة. كان ذلك حدثاً بالغ الأهمية بالنسبة لكسر الحواجز النفسية بين الطرفين. وقد استمرت مباحثات الوفدين مدة يومين، وفيها حدد كل طرف الثوابت الرئيسية التي ينطلق منها. ثم بحثا آلية المفاوضات وترتيب مواعيدها المقبلة ووضع عناوينها العريضة. وفي الوقت ذاته عقدت مجموعات العمل اجتماعات مع مجموعات إسرائيلية مقابلة. وفي ختام المباحثات صدر بيان مشترك يقول إن اللجان الفرعية سوف تواصل أعمالها، وإن المفاوضات القادمة ستجري بالتناوب في الجانب الأردني وفي الجانب الإسرائيلي. وجاء في البيان أن لجنة المياه المشتركة وافقت على الاعتراف المتبادل بالحصص الحقيقية لكلا الجانبين من مياه نهري الأردن واليرموك.

وبينما كان وفدا المباحثات الثنائية يبدءان اجتماعاتهما، وصل الوزير الأمريكي كريستوفر إلى المنطقة، وأخذ يتنقل بين سوريا وإسرائيل، محاولاً تجسير فجوة الخلاف بينهما، وتدليلاً من حكومته على اهتمامها بتحقيق تقدم على المسار السوري الإسرائيلي. ولكن مساعي كريستوفر لم تحرز التقدم المنشود، لأن إسرائيل لم تبد استعداداً للاستجابة لشرط سوريا الوحيد وهوأن تنسحب إلى ما وراء خط وقف إطلاق النار ١٩٦٧م، بل إلى الحدود الدولية بين سوريا وفلسطين.

ثم جاء لقاء القمة في واشنطن يعطي مسيرة السلام دفعة قوية إلى الأمام، ويرسي

المبادىء الاساسية للسلام بين الأردن وإسرائيل. وكان هدف الأردن واضحاً: إنه يريد تعهداً أمريكياً وإسرائيلياً واضحاً وصريحاً بالاعتراف بحقوقه في أراضيه المحتلة والاعتراف بحدوده الدولية وبحصته الكاملة في المياه، وتأكيد حق النازحين في العودة. غادر الملك الحسين عمان إلى واشنطن يوم ٢٢ تموز على رأس وفد كبير ضم رئيس الوزراء ورئيس الديوان الملكي ورئيس مجلسي الأعيان والنواب وعدداً من الوزراء والمستشارين والخبراء.

وفي صباح يوم ٢٥ تموز ١٩٩٤م (الساعة الخامسة بعد الظهر بتوقيت الأردن) تم اللقاء التاريخي، الذي كان يبدوفي السابق بعيداً جداً، فأصبح ذلك اليوم حقيقة واقعة – لقاء الحسين وإسحق رابين، بحضور الرئيس كلينتون، في البيت الأبيض. وفي بداية اللقاء تصافح الزعيمان، ثم ألقى كل منهما والرئيس كلينتون كلمات أعربوا فيها عن مشاعرهم تجاه هذا الحدث. فالرئيس كلينتون أشاد بالخطوة الشجاعة التي أقدم عليها الحسين ورابين لبناء مستقبل جديد. ورحب الملك الحسين بالسلام على أساس أنه الخطوة الطبيعية من أجل مستقبل أفضل، وبعد أن أشاد بجهود الولايات المتحدة في ترتيب هذا اللقاء، قال يخاطب رابين «أنتم شركاؤنا في محاولة بناء مستقبل جديد في منطقتنا لجميع شعوبنا وللبشرية جمعاء». أما رابين فقال إن المصافحة بينه وبين الملك تعني عدم قيام شعبي الأردن وإسرائيل بحمل السلاح ضد بعضهما بعضاً، وإن هناك فجراً جديداً يبزغ. ثم خاطب الملك قائلاً: إن دولة إسرائيل كلها تصافح يدكم.

بعد ذلك عقد الزعماء الثلاثة اجتماعاً خاصاً، أعقبه اجتماع موسع حضره كبار المسؤولين من الدول الثلاث. وأخيراً جاء بعد ذلك مباشرة التوقيع على وثيقة (إعلان واشنطن) في حديقة البيت الأبيض، في حفل مهيب. وقبل التوقيع ألقى الرئيس الأمريكي خطاباً أشاد فيه بإقدام الزعيمين على السير في طريق الأمل بدلاً من اليأس، بعد أجيال من العداء والدماء والدموع. وقال إن الأردن وإسرائيل وافقا على مواصلة المفاوضات الحثيثة للتوصل إلى اتفاقية تستند إلى قراري ٢٤٢و٣٣٨، وتحقق السلام العادل والشامل والدائم بين إسرائيل وجميع جاراتها، السلام الذي يعترف فيه كل طرف بالطرف الآخر، ويعترف ويقرر وحدة الأراضي والاستقلال السياسي للآخرين جميعاً وحقهم بالعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها. وقال إن الطرفين اتخذا خطوات فورية لتطبيع العلاقات، ولإجراء مسح للحدود الدولية وإقامة تعاون اقتصادي. وأضاف الرئيس كلينتون يقول إن بلاده التي دعمت

هذه المرحلة سوف تسير مع الأردن وإسرائيل المسافة المتبقية.

ثم وقع الملك الحسين ورئيس الوزراء رابين وثيقة إنهاء حالة الحرب بين بلديهما (إعلان واشنطن)، ووقع الرئيس كلينتون على الوثيقة باعتباره راعي هذه المسيرة السلمية. ثم ألقى الملك الحسين كلمة قال فيها: لقد تمكنا من اتخاذ خطوة تاريخية نأمل أن تكون لفائدة شعبينا والمنطقة بأكملها. إنها بداية أن نجلب لمنطقتنا وشعوبنا الأمن بعد الخوف الذي ساد خلال سنوات حياتنا. وأعرب عن اعتقاده أن أغلبية أهل الأردن تؤيد السلام. وتكلم اسحق رابين فقال: إن ملايين العيون في الشرق الأوسط تنظر إلينا الآن بقلوب ملؤها الأمل بأن أطفالنا وأحفادنا لن يشهدوا مزيداً من الحروب.. لقد اخترنا مع الأردن أن نتحدث إلى بعضنا بعضاً بدلاً من الاستمرار في حالة الحرب. ثم أعرب عن أمله بأنه لن يمضي وقت طويل قبل العودة إلى واشنطن لتوقيع معاهدة سلام دائمة ونهائية.

نص (إعلان واشنطن) على إنهاء حالة الحرب بين الأردن وإسرائيل، وإقامة السلام العادل والشامل والدائم. ووضع خمسة مبادىء لتحكم الفهم المشترك لجدول الأعمال الأردني الإسرائيلي:

١- السعي لتحقيق سلام عادل وشامل بين إسرائيل وجيرانها.

٢- مواصلة المفاوضات لإحلال السلام على أساس قراري ٢٤٢و٣٣٨.

٣- احترام دور الأردن التاريخي في الأماكن الإسلامية في القدس، حاضراً ومستقبلاً.

٤- الاعتراف المتبادل بين الجانبين بالسيادة ووحدة الاراضي والاستقلال السياسي.

٥- تحقيق الأمن الدائم وتطوير علاقات حسن الجوار وتفادي استخدام القوة.

كما قرر الإعلان سبع خطوات لتجاوز الحواجز النفسية والانعتاق من تركة الحرب:

(١) الربط الهاتفي (٢) ربط الشبكات الكهربائية (٣) فتح نقطتي عبور في الجنوب والشمال (٤) حرية مرور السواح الأجانب (٥) التفاوض لفتح ممر جوي دولي (٦) تعاون أمني لمكافحة الجريمة والمخدرات (٧) مفاوضات اقتصادية تشمل إلغاء مقاطعة إسرائيل. وأخيراً أعلن البيان أن الملك الحسين ورئيس الوزراء رابين اتفقا على عقد اجتماعات دورية، أوعندما تدعوالحاجة، للنظر في تقدم المفاوضات.

وجاءت زيارة مجلس الكونجرس (الشيوخ والنواب) في اليوم التالي (٢٦ تموز) خاتمة

ضرورية بالنسبة للتطور الجديد بين الأردن وإسرائيل. ذلك أن الكونجرس – قاعدة النفوذ الصهيوني في الولايات المتحدة– هوالذي لا مندوحه للرئيس الأمريكي عن أخذ موافقته على إجراءاته وسياسته. وقد ألقى كل من الملك الحسين ورئيس الوزراء رابين خطابين أمام أعضاء ذلك المجلس. وقوبلا بترحيب وتكريم فائقين.

أعلن الملك في خطابه أن الأردن وإسرائيل، أصبحا الآن شريكين في صنع مستقبل شعوب المنطقة، وأنهما عازمان على العمل معاً «لنزيل إلى الأبد الظروف الشاذة التي تحكمت في حياة شعبينا...»، وأنهما انتقلا من حالة الحرب إلى حالة السلم، وأن الأردن مارس حقه السيادي لصنع السلام. وأعرب عن أمله بالتقدم المشترك نحوالهدف النهائي، أي عقد معاهدة سلام بين البلدين. أما إسحق رابين فقال أن الشعب الإسرائيلي يريد السلام وكذلك شعب الأردن، ولولا ذلك ما كان هووالملك يقفان هنا ويعملان من أجل السلام « ومثلما كنا أعداء ألداء نستطيع أن نكون جيرانا أحباء». ثم أعرب عن أمله بالتغلب على الحواجز النفسية وعلى المشاكل. وشكر الملك «على الأمل الجديد الذي غرسته اليوم في قلوبنا.. في قلوب مواطنيك الأردنيين وفي قلوب جميع دعاة السلام».

وأعقب اللقاء في الكونجرس، مؤتمر صحفي اشترك فيه الزعماء الثلاثه. وافتتح الرئيس كلينتون المؤتمر بكلمة قال فيها أن الملك الحسين ورئيس الوزراء رابين مصممان على تحقيق السلام بين بلديهما، وأن ثلاثتهم اتفقوا على تعيين ممثلين لهم للتأكد من أن بنود (إعلان واشنطن) سوف تطبق بسرعة. وأكد أن بلاده ستدعم القادة الذين يتحملون المخاطر من أجل السلام، وأنها ملتزمة بسلام شامل في الشرق الأوسط وإنهاء حالة الحرب بين إسرائيل وجميع جيرانها العرب. وأنه أكد للحسين تصميمه على مساعدة الأردن في تحمل عبء مديونيته ومتطلباته الدفاعية، وأنه سيتعاون مع الكونجرس لتحقيق تقدم سريع في هاتين القضيتين ثم ألقى الحسين كلمة قال فيها أنه خلال يوم أمس تحقق إصرارنا على التحرك لأداء واجبنا تجاه شعوبنا كي يعيشوا في أمن وسلام. وأعرب عن ثقته بالنجاح «في منح شعوبنا الفرصة للعيش تحت ظروف كانوا محرومين منها طوال فترة حياتي الشخصية». وأخيراً ألقى رئيس الوزراء رابين كلمة قال فيها أن هناك حاجة لخلق بنية للسلام وعلاقات السلام. ووصف الولايات المتحدة بأنها قائدة السلام في المنطقة.

كان المهم بالنسبة للأردن أن تقابل إسرائيل خطواته المخلصة نحوتحقيق السلام، بخطوات مخلصة مقابلة. ومن أجل كسر الحواجز النفسية، وللتدليل على الإخلاص في

التوجه السلمي، قام الملك الحسين بخطوة مبادرة. فبينما كان في طريق عودته من الرحلة إلى أمريكا وبريطانيا، يوم ٣ آب، مر بطائرته فوق أجواء إسرائيل. وفي أثناء عبور الطائرة، تبادل الحديث مع رئيس الوزراء رابين، وقال له " يسرني أن أمر فوق بلادكم" . ورحب رابين بمرور الملك وأبلغه أن الكنيست وافق على إعلان واشنطن في ذلك اليوم (٣ آب) بأغلبية ٩١ صوتاً. وكان مما قاله رابين أمام الكنيست وهويطرح الإعلان للتصويت: أن الملك الحسين ما كان ليوقع إعلان واشنطن، لولم يوقع الفلسطينيون إتفاق إعلان المبادىء في ١٣ أيلول ١٩٩٣م.

وفي اليوم التالي أقدمت إسرائيل على بادرة حسن نية، إذ بدأت بضخ الماء من نهر اليرموك إلى قناة الغور، وأعلنت أنها ستضخ ما مجموعه أربعة ملايين متر مكعب خلال شهرين. ثم بدأ يوم ٧ آب تطبيق أحد بنود إعلان واشنطن، وذلك بفتح باب المكالمات الهاتفية بين الأردن وإسرائيل. وكانت بداية البداية أن رئيس دولة إسرائيل عايزر وايزمن، تبادل مع الملك الحسين محادثة هاتفية. ثم أعقب ذلك افتتاح المعبر الحدودي بين البلدين، من العقبة إلى إيلات، يوم ٨ آب، في حفل رسمي اشترك فيه الأمير الحسن من الجانب الأردني ورئيس الوزراء اسحاق رابين، ووزير الخارجية شمعون بيريز من جانب إسرائيل. وحضر الحفل وزير خارجية أمريكا والوفد المرافق له. وبعد حفل الإفتتاح اجتمع الملك الحسين والوزير كريستوفر ورئيس الوزراء رابين، وعقدوا مؤتمراً صحفياً أكدوا فيه مواصلة السير في العملية السلمية. أما المعبر الحدودي فسوف يستعمل في البداية لتسهيل حركة السواح بين البلدين من رعايا الدول الثلاث، ريثما يتم الوصول إلى معاهدة الصلح. وكان الوزير كريستوفر قد وصل إلى المنطقة قبل يومين واجتمع بالرئيس عرفات في غزة، وبالرئيس الاسد في دمشق.

(٤)
معاهدة السلام

استمرت المباحثات الثنائية طوال شهر أيلول في الجانبين الأردني والإسرائيلي. ومن أجل حل نقاط الخلاف بين وفدي المفاوضات، إلتقى الملك الحسين ورئيس الوزراء إسحق رابين في العقبة يوم ٢٩ أيلول. ثم التقى الأمير الحسن مع وزير الخارجية بيريز في نيويورك(٢ تشرين الأول)، وفي اليوم التالي اجتمع الأمير مع الرئيس كلينتون والوزير بيريز، وصدر

يوم ١١ تشرين الأول وبحث مع الملك مراحل عملية السلام. وأعقب ذلك الاجتماع في عمان بين الملك ورئيس الوزراء رابين (١٣ تشرين الأول) ومع كل منهما وفد من كبار المسؤولين. ودار البحث حول بنود معاهدة السلام. واستؤنف البحث يوم ١٦ تشرين الأول من أجل حل جميع نقاط الخلاف العالقة، وبقصد التوصل إلى صيغة نهائية لبنود المعاهدة التي ستكون تتويجاً للعملية التفاوضية.

وأخيراً تم التوقيع بالحروف الأولى في عمان، يوم ١٧ تشرين الأول، على مسودة معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل. وقام بالتوقيع رئيسا وزارتي البلدين: الدكتور عبد السلام المجالي عن الأردن، وإسحق رابين عن إسرائيل. وفي اليوم التالي وافق مجلس الوزراء الأردني على المعاهدة وفوض رئيس الوزراء بالتوقيع عليها بصيغتها النهائية.

وعاد وفدا المفاوضات يوم ١٨ تشرين الأول للاجتماع في العقبة لبحث الترتيبات الفنية والفترة الزمنية للانسحاب. وانتهت آخر الجولات التفاوضية يوم ٢٠ تشرين الأول، اي بعد ثلاثة أعوام من مؤتمر مدريد. وفي هذا اليوم نشرت الصحف النص غير الرسمي للمعاهدة.

وتسارع سير الأحداث بعد ذلك. وعين يوم الأربعاء ٢٦ تشرين الأول للاحتفال بتوقيع المعاهدة في وادي عربة، على خط الحدود الدولية بين فلسطين وشرقي الأردن، غير بعيد عن مدينة العقبة. وتم توجيه الدعوة للرئيس الأمريكي بيل كلينتون لحضور الاحتفال. كما وجهت الدعوات إلى عدد من الدول العربية والأجنبية. وبالفعل تم التوقيع عند ظهر ذلك اليوم على النص الرسمي والنهائي للمعاهدة. وقام بالتوقيع الدكتور عبد السلام المجالي رئيس وزراء الأردن وإسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل. وكان ذلك بحضور الملك الحسين والرئيس كلينتون والرئيس الإسرائيلي عايزر وايزمن، وكذلك وزير خارجية روسيا أندريه كوزيريف (ممثلاً للرئيس بوريس يلتسن)، ووزراء خارجية مصر وقطر وتركيا، وممثلين عن عدد من الدول العربية والإسلامية والصديقة. وقد حضر الحفل من الجانب الأردني الأمير الحسن والوزراء وأعضاء مجلسي الأعيان والنواب وأمناء سر الأحزاب. وقام الرئيس كلينتون بتوقيع المعاهدة شاهداً، بوصفه رئيس الدولة التي عملت الكثير للتقريب بين دولتي الأردن وإسرائيل، من أجل الوصول إلى هذه النتيجة.

وألقيت في الاحتفال كلمات تشيد بهذا الحدث التاريخي الكبير، الذي ينهي حالة

عداء وحروباً استمرت منذ عام ١٩٤٧م (العام الذي اتخذ فيه قرار تقسيم فلسطين بين العرب والإسرائيليين). وقد أعلن الملك الحسين أن المعاهدة تمثل بزوغ فجر مرحلة جديدة من السلام، مرحلة خالية من الموت والمعاناة والشكوك وعدم الاستقرار. وعبر عن سعادته بالوصول إلى السلام المشرف «هديتنا لشعبنا». وألقى الرئيس كلينتون كلمة أشاد فيها بشجاعة القادة الذين خاطروا وعقدوا المعاهدة حتى لا يحتاج أولادهم وأحفادهم إلى القتال أويشعروا بالخوف. وأعلن أن بلاده تقف إلى جانب الأردن وإسرائيل. وقال رابين في كلمته إنه لابد من تناسي الآلام التي سببناها لبعضنا بعضاً، وقد آن الأوان لنحلم بمستقبل أفضل. وأعرب عن الأمل بتحويل أراضي وادي عربة الجرداء إلى واحة خصيبة خضراء. وقال الوزير كوزيريف إنه ينقل تحيات الرئيس يلتسن والتهنئة بهذا الإنجاز التاريخي، بهذه المعاهدة التي أنهت المخاوف وحطمت جدار عدم الثقة بين الطرفين، وقال إن روسيا ستواصل جهودها لتعزيز عملية إنهاء الصراع بين العرب وإسرائيل. وخطب الوزير بيريز فقال: إننا جميعاً أحفاد إبراهيم وعلينا أن نكون أخوة... يجب أن نساعد بعضنا بعضاً بشكل متبادل وفهم بعضنا بعضاً. إن هذا ليس مجرد سلام الشجعان... ليس مجرد انتهاء الحرب، بل بداية علاقة تعاون جديد. وفي مساء ذلك اليوم قام الرئيس كلينتون بحضور جلسة عقدها مجلس الأمة الأردني (الأعيان والنواب). وبعد أن رحب السيد أحمد اللوزي رئيس مجلس الأعيان بالرئيس الأمريكي قائلاً إن هذا اليوم العظيم شاهد على علاقات الصداقة التي تجمع بين الأردن والولايات المتحدة – ألقى الرئيس كلينتون خطاباً قال فيه «إن الملك حسين قام في هذا اليوم بصنع السلام، وفاء لحلم جده الملك عبد الله بالسلام، وقد اختار شعب الأردن السلام انطلاقاً من مثل الثورة العربية التي قامت من أجل الحرية والكرامة. كان صوت الحسين صوت الاعتدال في العالم العربي»، ثم أضاف «لن نخذلكم.. تعهدنا أن نعفي الأردن من ديونه وأن نسعى لتحقيق التنمية في الأردن». وقال إنه سيتم إنشاء بنك الشرق الأوسط للتعاون والتنمية، وإن الأمريكيين يحترمون الإسلام ويعرفون قيمه، قيم العمل والعائلة[1].

---

[1] غادر الرئيس كلينتون عمان في اليوم التالي، فزار دمشق واجتمع بالرئيس الأسد، في محاولة منه لتقريب المواقف بين سوريا وإسرائيل، من أجل الوصول إلى معاهدة سلام بينهما. ثم زار إسرائيل والكويت والسعودية.

(٥)

بنود المعاهدة

جاءت معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل في ٣٠ مادة. وقد نصت مقدمتها على أن الدولتين تهدفان إلى تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، مبني على قراري مجلس الأمن ٢٤٢و٣٣٨، وعلى أنهما تأخذان بعين الاعتبار أهمية المحافظة على السلام، على أسس من الحرية والمساواة والعدل واحترام حقوق الإنسان، وتعترفان بحقهما وواجبهما في العيش بسلام بينهما ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وترغبان في تنمية علاقات صداقة وتعاون بينهما، وفي ضمان أمن دائم لدولتيهما، وبتجنب التهديد بالقوة واستعمالها فيما بينهما، بعد أن أعلنتا انتهاء حالة العداء، وعلى أنهما تقرران إقامة سلام بينهما بموجب هذه المعاهدة.

أما مواد المعاهدة فقد نصت على أن السلام يعتبر قائماً بين الدولتين اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق التصديق على المعاهدة، وأنهما تعترفان بسيادة كل منهما وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، وبالعيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وأنهما ستنميان علاقات حسن الجوار والتعاون بينهما، وستحلان نزاعاتهما بالوسائل السلمية.

ونصت المعاهدة على أن تكون الحدود التي رسمها الانتداب هي الحدود الدولية بين الدولتين، وأن يكون هناك تعاون في المسائل المتعلقة بالأمن، مع التعهد بعدم التهديد بالقوة واستعمالها، وبعدم تنظيم الأعمال العدائية أوالاشتراك فيها، والامتناع عن الدخول في أحلاف معادية، والتعاون في مكافحة الإرهاب، ومنع التسلل عبر الحدود. كما نصت على أن تتبادل الدولتان التمثيل الدبلوماسي بينهما في خلال شهر من تبادل وثائق تصديق المعاهدة. ونصت المعاهدة على أن تتقاسم الدولتان بصورة عادلة مياه نهري الأردن واليرموك، والمياه الجوفية لوادي عربة. كما نصت على تشجيع التعاون الاقتصادي بينهما بهدف الوصول إلى علاقات اقتصادية طبيعية.

وفيما يتعلق باللاجئين والنازحين، نصت المعاهدة على أن يسعى الطرفان إلى تسوية مشاكل النازحين في إطار لجنة رباعية (الأردن وإسرائيل ومصر وفلسطين)، وتسوية مشاكل اللاجئين ضمن إطار المجموعة متعددة الأطراف، وفي العمل على توطينهم (في بلادهم الأصلية – فلسطين).

الأصلية – فلسطين)

أما بالنسبة للأماكن المقدسة، فقد نصت المعاهدة على حرية الدخول إليها، وأن تحترم إسرائيل دور الأردن الخاص في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس.

ونصت المعاهدة على إقامة علاقات ثقافية طبيعية بين الطرفين، وعلى أن يسود التفاهم وعلاقات حسن الجوار، وأن يلغيا كافة الإشارات المضادة والتمييزية والتعبيرات العدائية في التشريعات والمطبوعات الحكومية، وأن يتعاونا في محاربة الجريمة والمخدرات. وأن يتمتع مواطنوالدولتين بحرية الحركة، وبان تكون هناك نقاط عبور بينهما، وكذلك حرية الملاحة والوصول إلى الموانىء، وافتتاح ممر جوي بينهما، وافتتاح خطوط الهاتف والتبادل البريدي والهاتفي، وأن يكون هناك تعاون في مجالات السياحة والبيئة والطاقة والصحة والزراعة، وتنمية اخدود وادي الأردن.

وأخيراً نصت المعاهدة على أن تتمتع النصوص العربية والعبرية والإنكليزية للمعاهدة بالمساواة في الحجية.

وقد ألحقت بالمعاهدة خمسة ملاحق تتعلق ب: (١) الحدود (٢) المياه (٣) الجريمة والمخدرات (٤) البيئة (٥) الإجراءات المؤقتة.

بعد أن تم توقيع المعاهدة، قامت الحكومة بإحالتها إلى مجلس النواب، كمشروع قانون، لكي ينظر فيها ويصوت عليها. وأحال المجلس نص المعاهدة وملاحقها إلى لجنة الشؤون الخارجية فيه والتي تتألف من ٢٣ عضواً، فقامت بدراسة بنود المعاهدة وملحقاتها الخمسة وجاء تقرير اللجنة دراسة وافية ومستفيضة ومفصلة للمعاهدة وملاحقها، وتضمن إيضاحات عديدة لجميع بنودها وما استبهم منها، بحيث أصبح مرجعاً مهما لكل من أراد التعمق في معرفة أبعادها وما ترتب على الأردن بموجبها من التزامات وما تحقق له من مكاسب.

كان هم اللجنة الأول التأكد من أن الأردن استعاد حقوقه السيادية الكاملة في أراضيه ومياهه، ومن أن الالتزامات التي دخل الأردن فيها مع إسرائيل لا تحرمه من حقوقه المشروعة، ومن أن الهوية العربية الإسلامية للبلاد ستبقى مصونة وأن حقوق المواطن الأردني تبقى محفوظة.

استهلت اللجنة تقريرها بالقول إن موقف الأردن منذ مؤتمر مدريد (تشرين الأول

المعاهدة لا تتضمن أية مادة تؤثر سلباً على الحقوق العربية في المسارات التفاوضية الأخرى. وتبين للجنة أن بنود اتفاق أوسلو(بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل) واتفاق إعلان المبادىء بينهما، أحدثت تأثيراً سلبياً على المسار الأردني وحددت للأردن أدواراً لم يستشر فيها أويطلع عليها، وأن الجانب الأردني لم يلق من الجانب الفلسطيني والأطراف الأخرى «أي رد فعل إيجابي». وفي تلك الأثناء وجد الأردن نفسه في وضع صعب نتيجة حصار العقبة والقطيعة العربية وتهجير الآف الأردنيين العاملين في منطقة الخليج ومنع المساعدات. ولذلك وجه الأردن اهتمامه إلى حل قضاياه العالقة مع إسرائيل، حفاظاً على أمنه واستقراره وصون حقوقه.

من أهم ما تضمنه التقرير تلك الإيضاحات المتعلقة بالأراضي الحدودية. فالأراضي التي كانت إسرائيل تحتلها تتكون من ٨٣٠ دونماً في منطقة الباقورة تم احتلالها سنة ١٩٤٩م بحجة أن خرائط رودس أعطتها لإسرائيل. وكانت حكومة الأنتداب البريطاني منحت الأرض إلى شركة كهرباء فلسطين، وقام روتنبرغ رئيس الشركة بالتنازل عنها إلى سكان مستعمرة نهاريم. وأصرت إسرائيل في أثناء المفاوضات على أن الأرض يملكها مواطنون إسرائيليون ولا يمكن أن ينسحبوا منها. وبالنتيجة تم التوصل إلى حل تعود فيه الأرض إلى السيادة الأردنية، وفي نفس الوقت يسمح للأفراد الإسرائيليين بالدخول إليها لاستثمارها لمدة ٢٥ عاماً، مع قبول مبدأ التجديد (لم تكن هناك عملية تأجير). وبالإضافة إلى ذلك فقد استرد الأردن ١٥٠٠ دونم أخرى ملاصقة للباقورة، كان معظمها أرضاً حراماً مزروعة بالألغام، وكان الإسرائيليون يستغلون جزءاً منها.

وهناك قطعة أرض مساحتها نحوخمسة كيلومترات مربعة، جنوبي البحر الميت ، قامت إسرائيل باحتلالها عام ١٩٤٨م وأنشأت فيها ملاحات. وقد وافق الأردن على استبدال هذه القطعة بأرض إسرائيلية مساحتها سبعة كيلومترات ونصف إلى الغرب من الحدود الدولية، علماً بأن الأردن لواسترد أرض الملاحات لما استطاع الإفادة منها.

أما شريط الأرض الذي استولت عليه إسرائيل في وادي عربة عامي ١٩٦٨م و١٩٦٩م– ومساحته ٣٣٥ كيلومتراً مربعاً – فقد استعاده الأردن بالكامل، باستثناء ١٣٥٠ دونما في موقع الغمر (تسوفار بالعبرية) كان الإسرائيليون أنشأوا فيها استثمارات زراعية بتقنية لا يملكها الأردن. وقد وافق الأردن على أن تستمر إسرائيل في استثمارها لمدة ٢٥ عاماً قابلة للتجديد. وشمل مجموع التبادل في الأرض ما مساحته ٣٤ كيلومتراً مربعاً.

وفيما يتعلق بالمياه، فسوف يكون مجموع الزيادة، مما سيحصل عليه الأردن من مياه نهري اليرموك والأردن، ٢١٥ مليون متر مكعب في السنة. وتم الاتفاق على بناء نظام سدود على نهر الأردن لتوفير ٢٠ مليون متر مكعب من فياضانات النهر، وأن يقيم الأردن سداً قرب نفق العدسية على نهر اليرموك.

ويجدر بالذكر أن الاتفاق تم على أن تكون هناك مرحلة انتقالية مدتها تسعة أشهر بعد التوقيع على المعاهدة. وهذه الفترة خصصت للبحث بالتفصيل في مختلف القضايا من خلال مجموعات العمل المتخصصة. وقد وافق الجانبان على السماح لرعايا البلدين باستخدام معبرين أولهما بين العقبة وإيلات وثانيهما على جسر الشيخ حسين في وادي الأردن، خلال الأشهر الثلاثة الأولى بعد توقيع المعاهدة، وبواقع ٥٥٠ شخصاً من الجانب الإسرائيلي في اليوم، شريطة أن يكونوا ضمن أفواج سياحية.

وفيما يتعلق بالاقتصاد فقد تم الاتفاق أن تكون العلاقات تدريجية، مع إعطاء أفضلية للأردن لمدة عشر سنوات، لأن الفارق كبير بين حجم اقتصاد إسرائيل (٦٥ مليار دولار) وبين حجم اقتصاد الأردن (خمسة مليارات دولار).

* * *

بذل الملك الحسين جهداً كبيراً في إيضاح الأسباب التي حدت بالأردن لعقد المعاهدة. وفي هذا الصدد ألقى عدداً من الخطابات. ففي يوم ٢٥ تشرين الأول ألقى خطاباً في كبار ضباط الجيش والأمن العام والمخابرلت والدفاع المدني، قال فيه إن الأردن لم يتخل عن الركب العربي. ولم يقدم على عقد المعاهدة إلا بعد مصر والفلسطينيين «وقد أدينا واجبنا نحوالبلاد وتم الاعتراف بحدودنا ولم نخسر شبراً وحصلنا على حقوقنا في الماء. الأغلبية العظمى مع السلام، ولكن قلة قليلة ضد السلام وضد الحياة ومع البكاء والنواح»

وفي كلمة خاطب فيها جلالته أعضاء مجلس النواب يوم ٣٠ تشرين الأول، كرر إيضاح أوضاع الأردن وظروفه، وأجاب على اسئلة طرحتها أصوات المعارضة، وأعرب عن الأسف لأن البعض أعتادوا أن يطلقوا الانتقادات «دون وجه حق». ثم تساءل: «من قدم لفلسطين ما قدمناه. من تحمل من أجل فلسطين ما تحملناه؟ من قاسم أهل فلسطين لقمة العيش كما تقاسمناها وإياهم؟ حدثوني عن بلد عربي واحد عاش فيه فلسطيني وأهل ذلك

البلد كما نعيش هنا مهاجرين وأنصاراً؟ ذكروني بجهة ما أنقذت القدس والضفة الغربية عام ١٩٤٨م، غير الأردن... من دفع الثمن أكثر منا...».

وفيما يتعلق بموضوع الأماكن المقدسة الإسلامية في مدينة القدس، قال الملك: إن الأردن تحمل مسؤولياته فيها «إلى أن يتهيأ لإخواننا الفلسطينيين أن يتحملوا منا هذه المسؤوليات». كما أن الرئيس المجالي أوضح موقف الأردن قائلاً: إن الأردن يؤمن بأن القدس يجب أن تكون عاصمة فلسطين «لا نستطيع التخلي عن الولاية الدينية إلى فراغ أوإلى الإسرائيليين. نحن أمناء عليها حتى يتم حلها في المفاوضات النهائية. الأردن لا يريد أن يشارك عرفات في السلطة على القدس.. سنتخلى عن هذه الولاية بمجرد أن يتمكن الفلسطينيون من تولي الولاية بأنفسهم».

ومضت الحكومة الأردنية قدماً في طريقها كي تمر المعاهدة بجميع المراحل الدستورية. وقدمت لجنة الشؤون الخارجية تقريرها إلى مجلس النواب، مع التوصية بالمصادقة عليها. وأمضى المجلس يومي ٥ و٦ تشرين الثاني في بحث المعاهدة وإبداء الملاحظات عليها، بين مؤيد ومعارض. وبعد أن فرغ النواب من إلقاء كلماتهم وإبداء آرائهم، تحدث رئيس الوزراء شارحاً وموضحاً، فقال إن الأردن حقق سلاماً مشرفاً وعادلاً استعاد فيه حقوقه وعزز سيادته على أرضه ومياهه وموارده. وقال أيضاً إن كلمة «توطين» التي وردت في المادة الثامنة من المعاهدة، تعني رسمياً «الحفاظ على حق العودة للوطن الأصلي».

بعد ذلك جرى التصويت على المعاهدة مساء يوم ٦ تشرين الثاني، فكانت النتيجة أن مجلس النواب صادق عليها بأغلبية ٥٥ صوتاً، بينما عارضها ٢٣ نائباً*. وقد تجلت الديمقراطية في نتيجة التصويت، إذ كانت نسبة المؤيدين ٦٩٪ (وليس ٩٩٪ كما يحدث في بعض الأقطار).

لم يلبث مشروع قانون المعاهدة أن أحيل إلى مجلس الأعيان. وفي يوم ٩ تشرين الثاني، عقد المجلس جلسة تم التصويت فيها على المعاهدة، فكانت النتيجة أن صادق عليها ٣٤ عيناً**. (تغيب خمسة أعيان عن تلك الجلسة، بينما أعلن عين واحد معارضته لها).

* من أصل ٨٠ نائباً هم أعضاء المجلس.
** من أصل ٤٠ عيناً هم أعضاء المجلس.

في مساء ذلك اليوم صدرت إرادة ملكية بالمصادقة على القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩٤م(قانون تصديق معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل).وبذلك اجتازت المعاهدة جميع المراحل الدستورية وأصبحت نافذة وسارية المفعول.

وقد تم تبادل وثائق التصديق على المعاهدة في اليوم التالي (١٠ تشرين الثاني ١٩٩٤م) إذ قام الملك الحسين بعد ظهر ذلك اليوم بزيارة لمدينة طبريا، وقام بتوقيع الوثائق عن الأردن بينما قام رئيس الوزراء إسحق رابين بالتوقيع عن إسرائيل، وذلك في موقع بيت جبريل على شاطئ بحيرة طبريا. وحضر مراسيم التوقيع الأمين الحسن والدكتور المجالي ورئيس الديوان الملكي وعدد من كبار رجال الدولة في الأردن وإسرائيل.

وبهذه المناسبة التاريخية ألقى الملك الحسين كلمة قال فيها:" إنه سلام مشرف وعادل ومتزن، سلام سيدوم، لأنه منذ اللحظة الأولى كان عزمنا أن نجعله كذلك". وبعد أن شكر رئيس الوزراء رابين على حرارة الاستقبال قال إنه يتقاسم معه التعهد والالتزام بالدفاع عن السلام.

وقال إسحق رابين: إن معاهدة السلام كانت أمل الأغلبية العظمى من شعب إسرائيل، وإن على الطرفين أن يعملا لجعل المعاهدة حقيقة واقعة عن طريق إنشاء بنية السلام وبناء علاقات السلام. وقال إن طموحنا أن نصل إلى سلام شامل مع الدول العربية من أجل الوصول إلى شرق أوسط مختلف نعيش فيه جميعاً بسلام، وأن نبني منطقة جديدة.

وفي ذلك اليوم بالذات تم افتتاح المعبر الشمالي على جسر الشيخ حسين بين الأردن وإسرائيل.

ويجدر بالذكر أن مجلس نواب إسرائيل (الكنيست) صادق على المعاهدة بعد يومين من التوقيع عليها، بأغلبية ١٠٥ أصوات*، بينما عارضها ثلاثة نواب وامتنع ستة عن التصويت. وكان من أول نتائج التصديق على معاهدة السلام، أن استعاد الأردن كامل أرضه المحتلة. وقد بدأت إسرائيل بالانسحاب يوم ٣٠ كانون الثاني ١٩٩٥م من أرض الباقورة التي كانت احتلتها في عام ١٩٤٩م ومن شريط الأرض في الجنوب والذي كانت

* من أصل ١٢٠ نائباً هم أعضاء الكنيست.

قد استولت عليه خلال أعوام ١٩٦٨- ١٩٧٠م (كنوع من الـرد علـى عمليـات الفدائيين). وفي يوم ٩ شباط تم الانسحاب نهائياً، وارتفعت الراية الأردنية علـى جميـع الأراضي ضمن الحدود الدولية للبلاد.

أعقب المعاهدة صدور بلاغ مشترك يوم ١٩٩٤/١١/٢٧م، أعلنت فيـه حكومتـا الأردن وإسرائيل إقامة علاقات دبلوماسية بينهما وتبادل السفراء. وفي ١١ كـانون الأول احتفل في عمان وتل أبيب بإفتتاح سفارتي البلدين.

وبدأ الأردن في منتصف شهر تشرين الثاني ١٩٩٤م بسحب حـصته مـن ميـاه الأردن. وخطا الأردن خطوة كبيرة نحوتطبيع العلاقات مع إسرائيل. ففي يوم ٢٦ تمـوز ١٩٩٥م أقر مجلس النواب بأغلبية ٥١ صوتاً مشروع قانون المقاطعة الاقتصادية وحظر التعامل مع العدو. ويلغي هذا القانون الجديد ثلاثة قوانين سـابقة تحظـر التعامـل مـع إسرائيل. وقد تضمن هذا القانون تحصينات واحترازات تحمي أرض الأردن واقتـصاده من السيطرة والهيمنة الأجنبية، إذ نص على أنه لا يجوز السماح لأي شخص أجنبـي لا يحمل جنسية إحدى الدول العربية أن يشتري أويستأجر أويمتلك بـشكل مباشـر أوغيـر مباشر، أية أموال غير منقولة في المملكة إذا كانت تشريعات أوممارسات الدولة أوالدول التي يحمل طالب التملك جنسيتها تحظر تملك الأردنيين أواسـتئجارهم للأمـوال غيـر المنقولة فيها. كما تضمن نصاً آخر بعدم جواز التصرف بأراضي الـضفة الغربيـة إلا لأردني آخر. وفي آب أقر مجلس الأعيان مشروع هذا القانون بأغلبية ٣١ صوتاً.

ملحق

الوزارات التي تولت مسؤولية السلطة التنفيذية

خلال الأعوام ١٩٦٧- ١٩٩٨م*

رئيس الوزراء	المــدة
السيد سعد جمعة	٢٣ نيسان ١٩٦٧- ٧ تشرين الأول ١٩٦٧م
السيد بهجت التلهوني	٧ تشرين الأول ١٩٦٧- ٢٤ آذار ١٩٦٩م
السيد عبد المنعم الرفاعي	٢٤ آذار ١٩٦٩- ١٣ آب ١٩٦٩م
السيد بهجت التلهوني	١٣ آب ١٩٦٩- ٢٧ حزيران ١٩٧٠م
السيد عبد المنعم الرفاعي	٢٧ حزيران ١٩٧٠- ١٥ أيلول ١٩٧٠م
الزعيم محمد داؤد	١٦ أيلول ١٩٧٠- ٢٤ أيلول ١٩٧٠م
السيد أحمد طوقان	٢٦ أيلول ١٩٧٠- ٢٨ تشرين الأول ١٩٧٠م
السيد وصفي التل	٢٨ تشرين الأول ١٩٧٠- ٢٨ تشرين الثاني ١٩٧١م
السيد أحمد اللوزي	٢٩ تشرين الثاني ١٩٧١- ٢٦ أيار ١٩٧٣م
السيد زيد الرفاعي	٢٦ أيار ١٩٧٣- ١٣ تموز ١٩٧٦م
السيد مضر بدران	١٣ تموز ١٩٧٦- ١٩ كانون الأول ١٩٧٩م
الشريف عبد الحميد شرف	١٩ كانون الأول ١٩٧٩- ٣ تموز ١٩٨٠م
الدكتور قاسم الريماوي	٣ تموز ١٩٨٠- ٢٨ آب ١٩٨٠م
السيد مضر بدران	٢٨ آب ١٩٨٠- ١٠ كانون الثاني ١٩٨٤م
السيد أحمد عبيدات	١٠ كانون الثاني ١٩٨٤- ٤ نيسان ١٩٨٥م

* نظراً لأن طباعة هذا الكتاب أنجزت في أواخر عام ١٩٩٨م، فقد جرى تحديث لبعض المعلومات والملاحق.

السيد زيد الرفاعي	٤ نيسان ١٩٨٥- ٢٤ نيسان ١٩٨٩م
الشريف زيد بن شاكر	٢٧ نيسان ١٩٨٩- ٤ كانون الأول ١٩٨٩م
السيد مضر بن بدران	٦ كانون الأول ١٩٨٩- ١٩ حزيران ١٩٩١م
السيد طاهر المصري	١٩ حزيران ١٩٩١- ٢١ تشرين الثاني ١٩٩١م
الشريف زيد بن شاكر	٢١ تشرين الثاني ١٩٩١- ٢٩ أيار ١٩٩٣م
الدكتور عبد السلام المجالي	٢٩ أيار ١٩٩٣- ٧ كانون الثاني ١٩٩٥م
الشريف زيد بن شاكر	٨ كانون الثاني ١٩٩٥- ٤ شباط ١٩٩٦م
السيد عبد الكريم الكباريتي	٤ شباط ١٩٩٦- ١٩ آذار ١٩٩٧م
الدكتور عبد السلام المجالي	١٩ آذار ١٩٩٧- ٢٠ آب ١٩٩٨م
الدكتور فايز الطراونه	٢٠ آب ١٩٩٨-

ثبت المراجع الرئيسية

باللغة العربية

١- مجموعة خطابات الملك الحسين: تقديم الدكتور علي محافظة، عمان، ١٩٧٨م (ثلاثة أجزاء).

٢- مجموعة خطب جلالة القائد الأعلى: تحرير اللواء قاسم محمد صالح والمقدم قاسم الدروع.

٣- الوثائق الأردنية: السنوات ١٩٦٧، ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧٣م (خمسة مجلدات)، دائرة المطبوعات والنشر، عمان.

٤- جريدة الراي، عمان.

٥- جريدة الدستور، عمان.

٦- الكتاب الأبيض: الأردن وأزمة الخليج، (صادر عن الحكومة الأردنية)، عمان ١٩٩١م.

٧- العمل الفدائي في الأردن، عمان، ١٩٧٠م (دون اسم المؤلف).

٨- سليمان موسى: تاريخ الأردن في القرن العشرين، الجزء الأول (١٩١٠- ١٩٥٨م)، عمان، ١٩٥٩م "الطبعة الثانية: مكتبة المحتسب، ١٩٨٩م).

٩- سليمان موسى: تاريخ الأردن في القرن العشرين، الجزء الثاني، (١٩٥٩- ١٩٩٥م). مكتبة المحتسب، عمان، ١٩٩٦م.

١٠- الدكتور حازم نسيبة: تاريخ الأردن السياسي المعاصر، ١٩٥٢- ١٩٦٧م، منشورات لجنة تاريخ الأردن (مؤسسة آل البيت)، عمان، ١٩٩٠م.

١١- شفيق جميعان (مترجم): الحسين، سيرة حياة، تأليف جيمس لنت، عمان، ١٩٩٠م.

١٢- صالح الشرع: مذكرات جندي، مكتبة المحتسب، عمان، ١٩٨٥م.

١٣- سعد جمعة: المؤامرة ومعركة المصير، دار الكاتب العربي، بيروت، ١٩٦٨م.

١٤- الدكتور سمير مطاوع: الأردن في حرب ١٩٦٧م، عمرة للنشر والتوزيع، عمان

١٩٨٨م.
١٥- محمد حسنين هيكل: الانفجار، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٠م.
١٦- محمود رياض (مذكرات)، حلقات في جريدة الدستور، ابتداء من ٣١ آب ١٩٨١م.
١٧- وليد صلاح: من رحلة العمر (مذكرات)، عمان، ١٩٩٢م.
١٨- سيد علي العدروس: الجيش العربي الهاشمي ١٩٠٨ - ١٩٧٩م، ترجمة العقيد عبد العزيز المعايطة، لجنة النشر، عمان، ١٩٨٣م.

باللغة الانجليزية

Jordan: A Country Study; The American University, Washington, 1980.

Arthur R. Day: East Bank – West Bank; Council On foreign Relations, U.S.A., 1986.

Lames Lunt: Hussien of Jordan, A Political Biography, Macmillan, London 1989.

Peter Snow: Hussein, A Biography, London Barry & Jenkins, 1972.

Peter Mansfield: The Arabs, Allen Lane, London, 1976.

Robert Satloff: From Abdullah to Hussein – Jordan in Transition, Oxford University Press, New York, 1994.

Patrick Seale (editor): The Shaping of an Arab Statesman: abdul-Hamid Sharaf and the Modern Arab World, London, Quartet Books, 1983.

Anne Sinai & Allen Pallock: The Hashemite Kingdom of Jordan & The West Bank, New York, 1977.

Trevor N. Dupuy: Elusive Victory – The Arab Isreali Wars 1947 – 1974; Harper & Row, New York, 1978.

Chaim Herzog: The Arab – Isreali Wars, Book Club Associates, The Pitman Press, Bath, Great Britain, 1982.

Samir A. Mutawi: Jordan in the 1967 War; Cambridge University Press, Cambridge, England, 1987.
Brig. S.A. El-Edroos: The Hashemite Arab Army 1908-1979; The Publishing Committee, Amman, Jordan, 1980.
Kamal Salibi: The Modern History of Jordan, I.B. Tauris & Co. Ltd., London, Jordan Book Centre, Amman, 1993.
King Hussien: Uneasy Lies The Head; Heinennann, London, 1962.
Hussein of Jordan: My War With Isreal, Peter Owen, London, 1969,
Charles Johnston: The Brink of Jordan; Hamish Hamilton, London, 1972.
Fisher S. N. & W. Ochsenwald: The Middle East; Forth Edition, McGraw – Hill, N.Y., U.S.A., 1990.



كشاف الأعــلام


الذخيرة العربية

- الألف-

-الضاد-

-الطاء-

-العين-



كشاف الأمكنة


الذخيرة العربية

-الألف-

-العين-

– الهاء –

– الواو –

فهرس المحتويات

منشورات
لجنة تاريخ الأردن
رقم (٦٤)
شعبان ١٤١٩هـ
كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٨م

لجنة تاريخ الأردن
بواسطة
المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية
(مؤسسة آل البيت)

العنوان البريدي : ص.ب (٩٥٠٣٦١) عمان – ١١١٩٥
العنوان البرقي : آل البيت – عمان
التلكس : 22363 Albait jo, Amman - jordan
الفاكس : ٩٦٢ – ٦ – ٥٥٢٦٤٧١
الهاتف : ٩٦٢ – ٦ – ٥٥٣٩٤٧١

منشورات اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن

التسلسل	الكتاب	المؤلف	الثمن (بالدينار الأردني)

أولاً: المنشورات التي صدرت ضمن السلاسل الأربع (سلسلة الكتاب الأم في تاريخ الأردن، وسلسلة كتب المطالعة، وسلسلة البحوث والدراسات المتخصصة، وسلسلة المصادر والمراجع) وعددها (٥٥) كتاباً:

أ- سلسلة الكتاب الأم في تاريخ الأردن:

التسلسل	الكتاب	المؤلف	الثمن
١	الأردن في العصور الحجرية (الطبعة الثانية)	الأستاذ الدكتور زيدان كفافي	٤,٠٠٠
٢	جنوبي بلاد الشام: تاريخه وآثاره في العصور البرونزية	الأستاذ الدكتور خير نمر ياسين	٤,٠٠٠
٣	تاريخ الأردن منذ الفتح الإسلامي حتى نهاية القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي	الأستاذ الدكتور محمد خريسات	٢,٥٠٠
٤	قضاء عجلون في عصر التنظيمات العثمانية	السيد عليان الجالودي والأستاذ الدكتور محمد عدنان البخيت	١,٥٠٠
٥	النشر والمطابع والمكتبات	الدكتور فاروق منصور	١,٠٠٠
٦	الأردن: دراسة جغرافية (الطبعة الثانية)	الأستاذ الدكتور صلاح الدين البحيري	١,٠٠٠
٧	التعليم العام في الأردن	الأستاذ الدكتور أحمد يوسف التل	١,٥٠٠
٨	برامج تعليم الكبار ومحوالأمية في الأردن	السيد عبد الكريم المومني	١,٠٠٠
٩	التعليم المهني في الأردن	الدكتور المهندس منذر واصف المصري	٣,٥٠٠٠
١٠	تطور وسائل النقل في الأردن (١٩٠٠- ١٩٨٨م)	الأستاذ الدكتور يوسف صيام	١,٥٠٠
١١	القصة القصيرة في الأردن	الأستاذ الدكتور عبد الرحمن ياغي	٣,٠٠٠
١٢	الإسكان في الأردن	المهندس حمد الله النابلسي	١,٠٠٠
١٣	الحياة النيابية في الأردن (١٩٢٠- ١٩٩٣م)	السيد هاني خير	٢,٥٠٠٠

التسلسل	الكتاب	المؤلف	الثمن (بالدينار الأردني)
١٤	تطور التجارة الخارجية في الأردن (١٩٢١- ١٩٩١م)	الدكتور منذر الشرع	١,٠٠٠
١٥	منطقة البلقاء والكرك ومعان ١٢٨١- ١٣٣٧هـ/١٨٦٤- ١٩١٨م	السيد محمد سالم الطراونة والأستاذ الدكتور محمد عدنان البخيت	١,٥٠٠
١٦	العمل التطوعي ورعاية المعوقين في الأردن	الدكتور عبدالله الخطيب	٠,٥٠٠
١٧	البيئة السياسية وتطور أعمال البريد في الأردن	الدكتور سعد أبودية	١,٠٠٠
١٨	الصحة في الأردن	الدكتور عادل زيادات	٢,٠٠٠
١٩	الشعر في الأردن	الدكتور سمير قطامي	١,٠٠٠
٢٠	المسرح في الأردن	الدكتور مفيد حوامدة	١,٠٠٠
٢١	القضاء النظامي في الأردن	الدكتور مفلح القضاة	١,٥٠٠
٢٢	التطور التاريخي للجهاز المصرفي والمالي في الأردن	الدكتور محمد سعيد النابلسي	١,٠٠٠
٢٣	مسيرة الثورة العربية على الساحة الأردنية	الدكتور ممدوح الروسان	١,٠٠٠
٢٤	من تاريخنا الحديث: ١- الثورة العربية: الأسباب والمبادىء والأهداف ٢- شرقي الأردن: قبل تأسيس الإمارة	السيد سليمان موسى	١,٥٠٠
٢٥	الأرض وملكيتها في الأردن	السيد بدري الملقي	١,٠٠٠
٢٦	الشباب في الأردن	الدكتور علي الزغل	٢,٠٠٠
٢٧	الثروات الطبيعية والطاقة والمياه في الأردن	الدكتور إبراهيم بدران	١,٥٠٠
٢٨	السياحة والاستجمام في الأردن	الدكتور حابس سماوي	١,٥٠٠
٢٩	القضاء الشرعي في الأردن	الشيخ محمد محيلان	١,٠٠٠
٣٠	النظام الإداري في الأردن	الدكتور خالد الزعبي	١,٥٠٠
٣١	الرواية في الأردن	الأستاذ الدكتور إبراهيم السعافين	٤,٥٠٠
٣٢	الفن التشكيلي في الأردن	الدكتور محمود صادق	٣,٠٠٠
٣٣	الأدب الشعبي في الأردن	الدكتور هاني العمد	٢,٥٠٠
٣٤	الإذاعة والتلفزيون في الأردن	السيد فاروق أنيس جرار	٥,٠٠٠

التسلسل	الكتاب	المؤلف	الثمن (بالدينار الأردني)
	ب- سلسلة كتب المطالعة		
٣٥	إمارة شرقي الأردن: نشأتها وتطورها في ربع قرن ١٩٢١-١٩٤٦م	السيد سليمان موسى	٤,٥٠٠
٣٦	تاريخ الأردن السياسي المعاصر ما بين عامي ١٩٥٢- ١٩٦٧م (الطبعة الثانية)	الدكتور حازم نسيبة	٣,٥٠٠
٣٧	السكان والحياة الاجتماعية	الدكتور أحمد الربابعة والدكتور أحمد حمودة	٢,٠٠٠
٣٨	الحسين بن علي والثورة العربية الكبرى	السيد سليمان موسى	٤,٠٠٠
٣٩	ملامح عامة للحياة الثقافية في الأردن ١٩٥٣- ١٩٩٣م	السيد أحمد المصلح	٦,٠٠٠
٤٠	التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية السورية منذ الاستقلال حتى عام ١٩٧٦م	الدكتور عبد المجيد الشناق	٨,٠٠٠
	ج- سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة:		
٤١	التجربة الحزبية في الأردن (الطبعة الثانية)	الدكتور عبدالله نقرش	٢,٠٠٠
٤٢	الأردن ومؤتمرات القمة	الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم فضة	١,٥٠٠
٤٣	التعاون الأردني الخليجي في ميادين التنمية	الدكتور صالح خصاونة	١,٥٠٠
٤٤	الأوقاف والمساجد وتطور التعليم الديني	الدكتور محمد راكان الدغمي والدكتور صالح ذياب الهندي	٢,٥٠٠
٤٥	الاتجاهات الفكرية للثورة العربية الكبرى من خلال جريدة القبلة	الدكتورة سهيلة الريماوي	١,٥٠٠


الذخيرة العربية

التسلسل	الكتاب	المؤلف	الثمن (بالدينار الأردني)
٤٦	العمل والعمال في الأردن	الدكتور منصور العتوم	١,٠٠٠
٤٧	القضاء العشائري في الأردن	الدكتور محمد أبوحسان	٢,٠٠٠
٤٨	الأردن والمنظمات الدولية	الدكتور وليد السعدي والسيدة اعتماد فرماوي	١,٠٠٠
٤٩	الوسطية بين الكلمة والفعل في التجربة الأردنية	الدكتور صبحي العتيبي	١,٥٠٠
٥٠	القضية الفلسطينية والقادة الهاشميون (الحسين، عبدالله، فيصل، غازي، عبد الإله) (١٩١٥- ١٩٥١م)	الأستاذة الدكتورة خيرية قاسمية	٣,٠٠٠
٥١	الشريف الحسين بن علي والخلافة	السيد نضال داود المومني	٧,٠٠٠
٥٢	العلاقة بين أمراء الأدارسة وأشراف مكة (١٩٠٨- ١٩٢٥م)	حنان ملكاوي	٧,٠٠٠
	د- سلسلة المصادر والمراجع		
٥٣	فهرس الرسائل الجامعية عن تاريخ الأردن	بإشراف الدكتور فاروق منصور	٢,٠٠٠
٥٤	فهرس المصادر والمراجع عن الثورة العربية الكبرى	السيد محمد الصويركي الكردي	٣,٥٠٠
٥٥	ببيليوغرافيا عصور ما قبل التاريخ في الأردن	الدكتور خالد أبوغنيمة	٢,٥٠٠
	ثانياً: منشورات اللجنة العليا ابتداءً من الكتاب السادس والخمسين، عندما بدأت اللجنة نشر الكتب الصادرة عنها بأرقام متسلسلة دون تصنيفها ضمن سلسلة معينة		
٥٦	المؤسسات الثقافية في الأردن (١٩٦٥- ١٩٩٥م)	الدكتور هاني العمد	٤,٠٠٠
٥٧	التعليم العالي في الأردن	الدكتور أحمد يوسف التل	٧,٠٠٠

٥٨	تطور الصحافة الأردنيـــة (١٩٢٠- ١٩٩٧م)	الأستاذ الدكتور عصام ســليمان الموسى	٥,٠٠٠
٥٩	تاريخ الشركس والشيشان في لواءى حوران والبلقاء ١٨٧٨- ١٩٢٠م	السيد جودت حلمي ناشخو	٧,٠٠٠
٦٠	تاريخ الأردن الــسياسي المعاصـــر (حزيران ١٩٦٧- ١٩٩٥م)	السيد سليمان الموسى	٤,٠٠٠